

مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

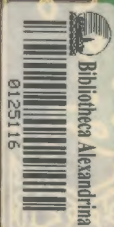
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العلي البكري الحنبلي

رحم الله همه

وساعد ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثامن والثلاثون

مَجْمُوعُ فَنَائِي



مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية
قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
ومساعدته ابنه محمد وفقرهما الله

المجلد الثاني والثلاثون

كتاب النكاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

سئل الشيخ الإمام العالم الصالح

شيخ الاسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

عن أصابه سهم من سهام إبليس المسمومة ؟

فأجاب : من أصابه جرح مسموم فعليه بما يخرج السم ويرى الجرح
بالترياق والمريم . وذلك بأمر :

« منها » : أن يتزوج أو يتسرى ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا نظر أحدكم إلى محاسن امرأة فليأت أهله ؛ فإنما معها مثل مامعها » وهذا
مما ينقص الشهوة ، ويضعف العشق .

« الثاني » : أن يداوم على الصلوات الخمس ، والدعاء ، والتضرع وقت
السحر . وتكون صلاته بحضور قلب وخشوع . وليكثر من الدعاء بقوله :
« يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ! يا مصرف القلوب صرف قلبي إلى
طاعتك وطاعة رسolk » فإنه متى أدام الدعاء والتضرع لله صرف قلبه عن ذلك ،
كما قال تعالى : (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء ؛ إنه من عبادنا المخلصين)

« الثالث » : أن يبعد عن مسكن هذا الشخص ، والاجتماع بمن يجتمع به ؛ بحيث لا يسمع له خبر ، ولا يقع له على عين ولا أثر ؛ فإن البعد جفا ، ومتى قل الذكر ضعف الأثر في القلب . فليفعل هذه الأمور ، وليطالع بما تجدد له من الأحوال . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عازب ، ونفسه تنوق إلى الزواج ؛ غير أنه يخاف أن يتكلف من المرأة ما لا يقدر عليه ، وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير التطلع إلى الزواج : فهل يأثم بترك الزواج ؟ أم لا ؟

فأجاب : قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ؛ فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم ؛ فإنه له وجاء » . و « استطاعة النكاح » هو القدرة على المؤنة ؛ ليس هو القدرة على الوطء ؛ فإن الحديث إنما هو خطاب للقادر على فعل الوطء ؛ ولهذا أمر من لم يستطع أن يصوم ؛ فإنه له وجاء . ومن لا مال له : هل يستحب أن يقترض ويتزوج ؟ فيه نزاع في مذهب الامام أحمد وغيره . وقد قال تعالى : (وليستغفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله) . وأما « الرجل الصالح » فهو القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خطب على خطبته رجل آخر : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه : ولا يستام على سوم أخيه »
ولهذا اتفق الأئمة الأربعة في المنصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك
وإنما تنازعوا في صحة نكاح الثاني ؟ على قولين .

« أحدهما » : أنه باطل ؛ كقول مالك وأحمد في إحدى الروايتين .

« والآخر » : أنه صحيح ؛ كقول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في الرواية
الأخرى ؛ بناء على أن المحرم هو ما تقدم على العقد ، وهو الخطبة . ومن أبطله
قال : إن ذلك تحريم للعقد بطريق الأولى . ولا نزاع بينهم في أن فاعل ذلك
عاص لله ورسوله ؛ وإن نازع في ذلك بعض أصحابهم . والأصرار على المعصية
مع العلم بها يقدح في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن امرأة فارقت زوجها ، وخطبها رجل في عدتها ، وهو ينفق عليها :
فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز التصريح بخطبة الممتدة ؛ ولو كانت في عدة
وفاة باتفاق المسلمين . فكيف إذا كانت في عدة الطلاق ؟ ! ومن فعل ذلك
يستحق العقوبة التي تردعه وأمثاله عن ذلك ، فيعاقب الخاطب والمخطوبة جميعا ،
ويزجر عن التزويج بها ؛ معاقبة له بنقيض قصده . والله أعلم .

وسئل

عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، وأوفت العدة عنده ، وخرجت . وبعد وفاء العدة
تزوجت ، وطلقت في يومها ، ولم يعلم مطلقها إلا ثاني يوم : فهل يجوز له أن
يتفق معها إذا أوفت عدتها أن يراجعها ؟

فأجاب : ليس له في زمن المدمن غيره أن يخطبها ، ولا ينفق عليها ليتزوجها
وإذا كان الطلاق رجعيا لم يحزله التعريض أيضا ، وإن كان باثنا في جواز
التعريض نزاع . هذا إذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة . وأما إن كانت قد
تزوجت بنكاح علل فقد « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له »

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل خطب إبنة رجل من المدبول ، واتفق معه على المهر : منه عاجل ومنه آجل . وأوصل إلى والدها المعجل من مدة أربع سنين : وهو يواصلهم بالنفقة ؛ ولم يكن بينهم مكتوبة . ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها ؛ وزاد عليه في المهر ، ومنع الزوج الأول ؟

فأجاب : لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أوجب إلى النكاح وركنوا إليه باتفاق الأئمة ؛ كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه » . وتجب عقوبة من فعل ذلك وأعان عليه : عقوبة تمنعهم وأمثالهم عن ذلك . وهل يكون نكاح الثاني صحيحاً : أو فاسداً ؟ فيه قولان للعلماء : في مذهب مالك . وأحمد ، وغيرها .

وسئل رحمه الله

عن رجل يدخل على امرأة أخيه : وبنات عمه ؛ وبنات خاله : هل يحل له ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا يجوز له أن يخلو بها : ولكن إذا دخل مع غيره من غير خلوة ولا رية جاز له ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أملك على بنت ؛ وله مدة سنين يتفق عليها ، ودفع لها ، وعزم على الدخول : فوجد والدها قد زوجها غيره ؟

فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلم أخو المسلم لا يحل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ؛ ولا يستام على سوم أخيه ؛ ولا يبيع على بيع أخيه » . فالرجل إذا خطب امرأة : وركن اليه من اليه نكاحها — كالأب الحبيب — فإنه لا يحل لغيره أن يخطبها . فكيف إذا كانوا قد ركنوا اليه ، وأشهدوا بالاملاك المتقدم للعقد ، وقبضوا منه الهدايا ، وطالت المدة ؟ !
فإن هؤلاء فعلوا محرماً يستحقون العقوبة عليه بلا ريب ؛ ولكن العقد الثاني هل يقع صحيحاً أو باطلاً ؟ فيه قولان للعلماء

« أحدهما » — وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد — أن عقد الثاني باطل : فنزع منه وترد إلى الأول .

« والثاني » أن النكاح صحيح : وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ؛ فيعاقب من فعل المحرم ، ويرد إلى الأول جميع ما أخذ منه . والقول الأول أشبه بما في الكتاب والسنة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، ولهما ولدان ، وهي مقيمة عند الزوج في بيته مدة سنين ، ويبصرها وتبصره : فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده ؟ أم لا ؟ وهل له عليها حكم ؟ أم لا ؟

فأجاب : المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل ؛ بمنزلة سائر الأجنبيةات ؛ فليس للرجل أن يخلو بها ؛ كما ليس له أن يخلو بالأجنبية . وليس له أن ينظر إليها إلى ما لا ينظر إليه من الأجنبية ؛ وليس له عليها حكم أصلا .

ولا يجوز له أن يواطئها على أن تزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه ، ولا يجوز أن يعطيها ما تنفقه في ذلك ؛ فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها أو طلقها ثلاثا لم يحز لهذا الأول أن يخطبها في العدة صريحا باتفاق المسلمين . كما قال تعالى : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو أكنتم في أنفسكم . علم الله أنكم ستذكروهن ؛ ولكن لا تواعدوهن سرا) ونهاه أن يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . أي حتى تنقضي العدة . فإذا كان قد نهاه عن هذه المواعدة والعزم في العدة فكيف إذا كانت في عصمة زوجها ؟ ! فكيف إذا كان الرجل لم يتزوجها بعد :واعد

على أن تزوجه ، ثم تطلقه ، وترج بها الواعد . فهذا حرام باتفاق المسلمين ، سواء قيل : إنه يصح نكاح المحلل ، أو قيل : لا . فلم يتنازعوا في أن التصريح بخطبة معتدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثاً أنه لا يجوز . ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يتكلم شبه كلام النساء ؛ وهو « طنجير » هل يحل دخوله على النساء ؟ وما الحكم فيه ؟

فأجاب . بل مثل هذا يجب تقيده ؛ وإخراجه : فلا يسكن بين الرجال ، ولا بين النساء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم نفى الخنث ، وأمر بني الخنثين ، وقال : « أخرجوهم من بيوتكم » ومع هذا فلم يكن طنجيراً ؛ فكيف الطنجير ؟ ! وقد نص على ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

في الأسباب التي بين الله وعباده ، وبين العباد : الخلقية والكسبية . الشرعية : والشرطية . قال الله تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ؛ وخلق منها زوجها ؛ وبث منها رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً) افتتح السورة بذكر خلق الجنس الإنساني من نفس واحدة ؛ وإن زوجها مخلوق منها ، وأنه بث منها الرجال والنساء ؛ أكمل الأسباب وأجلها ، ثم

ذكر ما بين الآدميين من الأسباب المخلوقة الشرعية : كالولادة ، ومن
 الكسبية الشرعية : كالنكاح . ثم قال : (واقول الله الذى تساملون به
 والأرحام) قال طائفة من المفسرين من السلف : (تساملون به) تتماهدون
 به ، وتتماقدون . وهو كما قالوا : لأن كل واحد من المتعاقدين عقد البيع
 أو النكاح أو الهدنة أو غير ذلك يسأل الآخر مطلوبه : هذا يطلب تسليم
 المبيع . وهذا تسليم الثمن : وكل منهما قد أوجب على نفسه مطلوب الآخر
 فكل منهما طالب من الآخر موجب لمطلوب الآخر .

ثم قال : (والأرحام) . و « المهود » و « الأرحام » : هما جامع
 الاسباب التى بين بنى آدم ؛ فإن الاسباب التى بينهم : اما أن تكون بفعل الله
 أو بفعلهم . فالأول « الأرحام » والثانى « المهود » ولهذا جمع الله بينهما في
 مواضع : في مثل قوله : (لا يربون في مؤمن إلا ولا ذمة) فالال : القرابة ،
 والرحم . والذمة العهد ، والميثاق . وقال تعالى في أول البقرة : (الذين ينقضون
 عهد الله من بعد ميثاقه ، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل) . وقال : (الذين
 يوفون بعهد الله ، ولا ينقضون الميثاق . والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل)
 الى قوله : (والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، ويقطعون ما أمر الله به أن
 يوصل) . وأعلم أن حق الله داخل في الحقيق . ومقدم عليهما : ولهذا قدمه في قوله
 (اتقوا ربكم الذى خلقكم) فإن الله خلق العبد وخلق أبويه ، وخلق من أبويه .
 فالسبب الذى بينه وبين الله هو المخلوق التام : بخلاف سبب الأبوين : فإن أصل مادته
 منها ، وله مادة من غيرها ؛ ثم إنها لم يصوراه في الأرحام . والعبد ليس له مادة إلا

من أبويه ، والله هو خالقه وبارؤه ومصوره ورازقه وناصره وهاديه ؛ وانما حق الأبوين فيه بعض المناسبة لذلك ؛ فلذلك قرن حق الأبوين بحقه في قوله : (أن اشكر لي ولوالديك) وفي قوله : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وبالوالدين إحساناً) وفي قوله : (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه ، وبالوالدين إحساناً)

وجعل النبي صلى الله عليه وسلم التبريء من الأبوين كفراً ؛ لمناسبته للتبريء من الرب . وفي الحديث الصحيح : « من أدعى الى غير أبيه وهو يعلمه الا كفر) أخرجاه في الصحيحين ، وقوله : « كفر بالله من تبرء من نسب وإن دق » ، وقوله : « لا ترغبوا عن آبائكم ، فان كفرآ بكم أن ترغبوا عن آبائكم » . فحق النسب والقرابة والرحم تقدمه حق الربوبية ، وحق التقريب المحيىب الرحمن ؛ فان غاية تلك أن تتصل بهذا ، كما قال الله : « أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها من اسمى فن وصلها وصلته ، ومن قطعها بنته » وقال : « الرحم شجنة من الرحمن » وقال « لما خلق الله الرحم تملقت بحقو الرحمن فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة » . وقد قيل في قوله (لا يرقبون في مؤمن إلا) إن « الال » الرب ، كقول الصديق لما سمع قرآن ميسلة : إن هذا كلام لم يخرج من إل . وأما دخول حق الرب في اليهود والمقود . فكذلك دخول العبد في الاسلام وشهادة أن لا إله الا الله وشهادة أن محمداً رسول الله ؛ فان هذا عهد الاسلام ، وهو اشرف اليهود وأوكدها وأعماها وأكلها .

باب اركان النكاح وشروطه

قال شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله تعالى

فصل

عمدة من قال : لا يصح النكاح الا بلفظ « الانكاح » و « النزويج »
— وم أصحاب الشافى ، وابن حامد ، ومن وافقهم من أصحابنا كأبى الخطاب
والقاضى ، وأصحابه . ومن بعده — الا فى لفظ « أعتقتك ، وجعل عتقتك
صداقتك » أنهم قالوا : ماسوى هذين اللفظين « كناية » والكناية لا تقتضى
الحكم الا بالنية ، والنية فى القلب لا تعلم ، فلا يصح عقد النكاح بالكناية ؛
لأن صحته مفقورة الى الشهادة عليه ، والنية لا يشهد عليها ؛ بخلاف ما يصح
بالكناية : من طلاق وعتق وبيع ؛ فإن الشهادة لا تشتترط فى صحة ذلك . ومنهم
من يحمل ذلك تعبداً ؛ لما فيه من ثبوت المبادات . وهذا قول من لا يصححه
الا بالعريية من أصحابنا وغيرهم . وهذا ضعيف لوجوه .

« أحدها » لا نسلم أن ماسوى هذين كناية : بل ثم ألفاظ هي حقائق
عرفية فى العقد أبلغ من لفظ « أنكحت » فإن هذا اللفظ مشترك بين الوطء
والمقد ، ولفظ « الاملاك » خاص بالعقد ، لا يفهم إذا قال القائل : أملك فلان
على فلانة . الا العقد كما فى الصحيحين : « أملكتهكها على مامعك من القرآن »
سواء كانت الرواية باللفظ أو بالمعنى .

« الثاني » أننا لا نسلم أن الكناية تقتصر الى النية مطلقا ؛ بل اذا قرن بها لفظ من ألفاظ الصريح أو حكم من أحكام العقد كانت صريحة . كما قالوا في « الوقف » إنه ينمقد بالكناية : كتصدق ، وحرمت ، وأبدت . إذا قرن بها لفظ أو حكم . فإذا [قال :] أملكته فقال : قبلت هذا التزويج . أو أعطيتها زوجة فقال : قبلت . أو أملكته على ما أمر الله به من إمساك بمعرف أو تسريح بإحسان ونحو ذلك : فقد قرن بها من الألفاظ والأحكام ما يجعله صريحا .

« الثالث » أن إضافة ذلك إلى الحرية يبين المعنى ؛ فإنه إذا قال في ابنته : ملكتها ، أو أعطيتها ، أو زوجتها ، ونحو ذلك : فالمحل ينقضي الاجمال والاشتراك .

« الرابع » أن هذا منقوض عليهم بالشهادة في الرجعة ؛ فإنها مشروعة إما واجبة . وإما مستحبة . وهي شرط في صحة الرجعة على قول ، وبالشهادة على البيع وسائر العقود ؛ فإن ذلك مشروع مطلقا ، سواء كان العقد بصريح ، أو كناية مفسرة .

« الخامس » : أن الشهادة تصح على العقد . وثبت بها عند الحاكم على أي صورة انمقدت . فلم أن اعتبار الشهادة فيه لا يمنع ذلك .

« السادس » أن العاقلين يمكنهما تفسير مرادهما . ويشهد الشهود على ما فسروه .

« السابع » أن الكناية عندنا إذا اقترنت بها دلالة الحال كانت صريحة في الظاهر بلا نزاع . ومعلوم أن اجتماع الناس ، وتقديم الخطبة ، وذكرا المهر ، والمفاوضة فيه ، والتحدث بأمر النكاح : قاطع في إرادة النكاح ؛ وأما التعبد فيحتاج إلى دليل شرعى . ثم العقد جنس لا يشرع فيه التعبد بالألفاظ ؛ لأنها لا يشترط فيها الايمان ؛ بل تصح من الكافر ، وما يصح من الكافر لا تعبد فيه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وكل ذمياً في قبول نكاح امرأة مسلمة : هل يصح النكاح ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسئلة فيها نزاع ؛ فإن الوكيل في قبول النكاح لا بد أن يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة . فلو وكل امرأة أو مجنوناً أو صبيّاً غير مميز لم يحز ؛ ولكن إذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ، ولا يصح منه القبول بدون إذن وليه : فوكل في ذلك مثل أن يوكل عبداً في قبول النكاح بلا إذن سيده ، أو يوكل سفياً محجوراً عليه بدون [إذن] وليه ، أو يوكل صبيّاً مميزاً بدون إذن وليه : فهذا فيقولان للعلماء في مذهب أحمد ، وغيره . وإن كان يصح منه قبول النكاح بنير إذن ؛ لكن في الصورة المعينة لا يجوز لما منع فيه : مثل أن يوكل في نكاح الأمة . لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة .

وأما « توكل الذمي » في قبول النكاح له فهو يشبه تزويج الذمي إبنته النمة من مسلم ، ولوزوجها من ذمي جاز ؛ ولكن إذا زوجها من مسلم ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره . قيل : يجوز . وقيل : لا يجوز ؛ بل يوكل مسلماً . وقيل : لا يزوجها إلا الحاكم بأذنه . وكونه ولياً في تزويج المسلم مثل كونه وكيلًا في تزويج المسلمة . ومن قال : إن ذلك كله جائز ، قال : إن الملك في النكاح يحصل للزوج ؛ لالوكل باتفاق العلماء ؛ بخلاف الملك في غيره ؛ فإن الفقهاء تنازعوا في ذلك : فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أن حقوق العقد تنطق بالموكل ، والملك يحصل له : فلو وكل مسلم ذميًا في شراء خر لم يحجز . وأبو حنيفة يخالف في ذلك . وإذا كان الملك يحصل للزوج ، وهو الموكل للمسلم : فتوكل الذمي بمنزلة توكله في تزويج المرأة بمضى عارمها . نكاحها : فإنه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل ، وإن كان لا يجوز له تزويجها . كذلك الذمي إذا توكل في نكاح مسلم . وإن كان لا يجوز له تزويج المسلمة ؛ لكن الأحوط أن لا يفعل ذلك ؛ لما فيه من النزاع ؛ ولأن النكاح فيه شوب العبادات .

ويستحب « عقده في المساجد » وقد جاء في الآثار : « من شهد إمامًا مسلم فكمًا شهد فتحًا في سبيل الله » . ولهذا وجب في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره أن يعقد بالعريّة ، كالأذكار المشروعة .

وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يكون الكافر متوليًا لنكاح مسلم ؛ ولكن لا يظهر مع ذلك أن العقد باطل ؛ فإنه ليس على بطلانه دليل شرعي ؛ والكافر يصح منه النكاح ، وليس هو من أهل العبادات . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن مريض تزوج في مرضه : فهل يصح العقد ؟

فأجاب : نكاح المريض صحيح ، ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ، ولا تستحق إلا مهر المثل ؛ لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق .

وسئل رحمه الله

عن رجل له بنت ، وهي دون البلوغ ، فزوجوها في غيبة أبيها . ولم يكن لها ولي ؛ وجعلوا أن أباهما توفي وهو حي ، وشهدوا أن خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا ؟

فأجاب : إذا شهدوا أن خالها أخوها فهذه شهادة زور ، ولا يصير الخال ولياً بذلك : بل هذه قد تزوجت بنير ولي ، فيكون نكاحها باطلاً عند أكثر العلماء والفقهاء ، كالشافعي وأحمد وغيرهما . وللأب أن يحدده . ومن شهد أن خالها أخوها وإن أباهما مات فهو شاهد زور ، يجب تعزيره ، ويعزر الخال . وإن كان دخل بها فلها المهر ، ويجوز أن يزوجه الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه . والله أعلم .

وسئل رحم الله تعالى

عن امرأة لها أب وأخ ، ووكيل أبيها في النكاح وغيره حاضر، فذهبت الى الشهود وغيرت اسمها واسم أبيها ، وادعت أن لها مطلقاً يريد تجديد النكاح وأحضرت رجلاً أجنبياً ، وذكرت أنه أخوها ، فكتبت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته ، وثبت ذلك بمجلس الحكم : فهل تمزّر على ذلك ؟ وهل يجب تمزير المرفين ، والذي أدعى أنه أخوها ، والذي عرف الشهود بما ذكر ؟ وهل يختص التمزير بالحاكم ؟ أو يمزرم ولي الأمر من محسوب وغيره ؟

فأجاب : الحمد لله . تمزّر تمزيراً بليناً ؛ ولو عزرها ولي الأمر مرات كان ذلك حسناً . كما كان عمر بن الخطاب يكرر التمزير في الفعل إذا اشتعل على أنواع من المحرمات ، فكان يعزر في اليوم الأول مائة ، وفي الثاني مائة ، وفي الثالث مائة : يفرق التمزير ؛ لئلا يفضى الى فساد بعض الأعضاء . وذلك ان هذه قد ادعت الى غير أبيها ، واستخلفت اخاها ، وهذا من الكبائر ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فلعنة الله والملائكة والناس اجمعين ؛ لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » بل قد ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكره انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من ادعى الى غير ابيه

فالجنة عليه حرام » وثبت ما هو ابلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقول : « ليس منا من ادعى الى غير آية وهو يعلم الا كفر ، ومن ادعى ما ليس له فليس منا ، ولتنبؤ مقعده من النار ، ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدا الله وليس كذلك الا حار عليه » وهذا تنليظ عظيم يقتضى ان يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة ، يستحق فيها مائة سوط ، ونحو ذلك .

وأیضا فانها لبست على الشهود ، وأوقعتهم في العقود الباطلة ؛ ونكحت نكاحا باطلا ؛ فان جمهور العلماء يقولون : النكاح بغير ولي باطل ، يمزرون من يفعل ذلك اقتداء بامر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ وهذا مذهب الشافعي وغيره ؛ بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره . ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا ؛ أو في المدينة : فلم يجوز على هذا الوجه من دعوى النسب الكاذب ، وأقامة الولي الباطل ، فكان عقوبة هذه متفقا عليها بين المسلمين .

وتعاقب ايضا على كذبها وكذلك الدعوى أنه كان زوجها وطلقها ؛ وعاقب الزوج أيضا . وكذلك الذى ادعى أنه أخوها . يعاقب على هذين الريتين . وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور : بالنسب لها ، والتزويج والتطليق ، وعدم ولي حاضر . وينبئ ان يبالغ في عقوبة هؤلاء ؛ فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه ؛ بما نقل عن عمر بن الخطاب رضى

الله عنه انه كان يسود وجهه . اشارة الى سواد وجهه بالكذب . وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خلف . اشارة الى انه قلب الحديث ، ويطاف به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور .

وتعزير هؤلاء ليس يختص بالحاكم ؛ بل يعزره الحاكم والمحتسب وغيرهما من ولاة الأمور القادرين على ذلك ، ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء ؛ وشهادة الزور كثيرة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يممهم الله بعمى مناه » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن إجبار الأب لابنته البكر البالغ على النكاح : هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : وأما إجبار الأب لابنته البكر البالغة على النكاح : ففيه قولان مشهوران ؛ هما روايتان عن أحمد .

« احدهما » أنه يجبر البكر البالغ ، كما هو مذهب مالك والشافعي وهو اختيار الخرق والقاضي وأصحابه .

و« الثاني » لا يجبرها ، كذهب أبي حنيفة وغيره ، وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز ابن جعفر . وهذا القول هو الصواب . والناس متنازعون في « مناط الإجبار » هل

هو البكارة ؟ أو الصفر ؟ أو مجموعها ؟ أو كل منهما ؟ على أربعة أقوال
 في مذهب أحمد وغيره . والصحيح أن مناط الإجماع هو الصفر ، وإن البكر
 البالغ لا يجبرها أحد على النكاح ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر »
 فقيل له : إن البكر تستحي ؟ فقال : « إذنهما صماتها » وفي لفظ في الصحيح
 « البكر يستأذنها أبوها » فهذا نهي النبي صلى الله عليه وسلم : لا تنكح حتى
 تستأذن . وهذا يتناول الأب وغيره ، وقد صرح بذلك في الرواية الأخرى
 الصحيحة ؛ وأن الأب نفسه يستأذنها .

وأيضاً فإن الأب ليس له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها
 وبضعها أعظم من مالها ، فكيف يجوز أن يتصرف في بضعها مع كراهتها
 ورشدها ،

وأيضاً : فإن الصفر سبب الحجر بالنص والإجماع . وأما جعل البكارة
 موجبة للحجر فهذا يخالف لأصول الإسلام ؛ فإن الشارع لم يجعل البكارة
 سبباً للحجر في موضع من المواضع المجمع عليها ، فتعليل الحجر بذلك تعليل
 بوصف لا تأثير له في الشرع .

وأيضاً : فإن الذين قالوا بالإجماع اضطربوا فيما إذا عينت كفواً . وعين
 الأب كفواً آخر : هل يؤخذ بتعيينها ؟ أو بتعيين الأب ؟ على وجهين
 في مذهب الشافعي وأحمد . فمن جعل العبدة بتعيينها تقض أمهه ، ومن جعل

العبرة بتعيين الأب كان في قوله من الفساد والضرر والشر ما لا يخفى ؛ فانه قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « الأيم أحق بنفسها من وليها ؛ والبكر تستأذن ، وإذنها صماتها » وفي رواية : « الثيب أحق بنفسها من وليها » . فلما جعل الثيب أحق بنفسها دل على ان البكر ليست أحق بنفسها ؛ بل الولي أحق ، وليس ذلك الا للأب والجد . هذه عمدة المجبرين وهم تركوا العمل بنص الحديث ، وظاهره ؛ وعسكوا بدليل خطابه ؛ ولم يعلموا مراد الرسول صلى الله عليه وسلم . وذلك ان قوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها » يعم كل ولي ، وهم يخصونه بالأب والجد . « والثاني » قوله : « والبكر تستأذن » وهم لا يوجبون استئذانها ؛ بل قالوا : هو مستحب ، حتى طرد بعضهم قياسه ؛ وقالوا لما : كان مستحباً كفى فيه بالسكوت وادعى انه حيث يجب الاستئذان البكر فلا بد من النطق . وهذا قاله بعض اصحاب الشافعي وأحمد .

وهذا يخالف لاجماع المسلمين قبلهم ؛ ولنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فانه قد ثبت بالسنة الصحيحة المستفيضة ؛ واتفاق الأئمة قبل هؤلاء انه اذا زوج البكر أخوها أو عمها فانه يستأذنها ؛ وإذنها صماتها . وأما المفهوم : فالتبي صلى الله عليه وسلم فرق بين البكر والثيب ؛ كما قال في الحديث الآخر : « لاتكع البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر » فذكر في هذه لفظ « الاذن » وفي هذه لفظ « الأمر » وجعل إذن هذه الصمات ؛ كما أن إذن تلك النطق . فهذان هما الفرقان اللذان فرق بهما النبي صلى الله عليه وسلم بين البكر

والثيب ؛ لم يفرق بينهما في الاجبار وعدم الاجبار ؛ وذلك لأن « البكر » لما كانت تستحي أن تتكلم في أمر ، نكاحها لم تخطب الى نفسها ؛ بل تخطب الى وليها ، ووليها يستأذنها ، فتأذن له ؛ لاتأمره ابتداء ؛ بل تأذن له اذا استأذنها ، واذنها صماتها . وأما الثيب فقد زال عنها البكر فتكلم بالنكاح ، فتخطب الى نفسها ، وتأمر الولي أن يزوجه . فهي آمرة له ، وعليه أن يعطيها فيزوجها من الكفو اذا أمرته بذلك . فالولي بأمر من جهة الثيب . ومستأذن للبكر . فهذا هو الذي دل عليه كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما تزويجها مع كراهتها للنكاح ؛ فهذا يخالف للأصول والعقول ، والله لم يسوغ لوليها أن يكرهها على بيع أو إجارة الا بذنها ، ولا على طعام أو شراب أو لباس لا يريد . فكيف يكرهها على مباضعة ومعاشرة من تكره مباضعته ومعاشرته ؟ ! والله قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة ، فإذا كان لا يحصل الا مع بنفها له ، وقهورها عنه . فأى مودة ورحمة في ذلك ؟

ثم إنه إذا وقع الشقاق بين الزوجين فقد أمر الله ييمت حكم من أهله وحكم من أهلها . و « والحكمان » كما سماها الله عز وجل : هما حكمان عند أهل المدينة ، وهو أحد القولين للشافعي وأحمد ، وعند أبي حنيفة . والقول الآخر : هما « و كيلان » . والأول أصح ؛ لأن الوكيل

ليس بحكم ، ولا يحتاج فيه إلى أمر الأئمة ، ولا يشترط أن يكون من
الأهل ، ولا يختص بحال الشقاق ، ولا يحتاج في ذلك إلى نص خاص ؛ ولكن
إذا وقع الشقاق فلا بد من ولي لهما ، يتولى أمرهما ؛ لتعذر اختصاص أحدهما
بالحكم على الآخر . فأمر الله أن يحمل أمرهما إلى اثنين من أهلها ، فيعملان ما هو
الأصلح من جمع بينهما ، وتقريب : بموض أو بنيره . وهنا علك الحكم
الواحد مع الآخر الطلاق بدون إذن الرجل ، وعلك الحكم الآخر مع الأول
بذل العوض من مالها بدون إذنها ؛ لكونها صارا وليين لهما .

وطرد هذا القول : أن الأب يطلق على ابنه الصغير ، والمجنون : إذا
رأى المصلحة ؛ كما هو إحدى الروايتين عن أحمد . وكذلك يخالف عن
ابنته إذا رأى المصلحة لها .

وأبلغ من ذلك أنه إذا طلقها قبل الدخول فللاب أن يعفو عن نصف
الصداق إذا قيل : هو الذي يده عقدة النكاح . كما هو قول مالك ، وأحمد
في إحدى الروايتين عنه . والقرآن يدل على صحة هذا القول ؛ وليس
الصداق كسائر مالها ؛ فإنه وجب في الأصل نحلة ، وبضعها عاد إليها من غير
نقص ، وكان إلحاق الطلاق بالفسوخ ، فوجب أن لا يتنصف ؛ لكن
الشارع جبرها بتنصيف الصداق ؛ لما حصل لها من الانكسار به .

ولهذا جعل ذلك عوضا عن التمة عند ابن عمر والشافعي وأحمد في إحدى
الروايات عنه ، فأوجبوا التمة لكل مطلقة ؛ إلا لمن طلقت بعد الفرض وقبل

الدخول والميسر فحسبها ما فرض لها . واحد في الرواية الأخرى مع أبى حنيفة وغيره لا يوجبون المنة إلا لمن طلقت قبل الفرض والدخول ، ويحملون المنة عوضا عن نصف الصداق ، ويقولون : كل مطلقة فإنها تأخذ صداقا ؛ إلا هذه . وأولئك يقولون : الصداق استقر قبل الطلاق بالعقد والدخول ، والمنة سببها الطلاق ، فتجب لكل مطلقة ؛ لكن المطلقة بعد الفرض وقبل الميسر تمت بنصف الصداق ، فلا تستحق الزيادة . وهذا القول أقوى من ذلك القول : فإن الله جعل الطلاق سبب المنة ، فلا يحمل عوضا عما سببه العقد والدخول ؛ لكن يقال على هذا : فالقول الثالث أصح ؛ وهو الرواية الأخرى عن أحمد : أن كل مطلقة لها منة ؛ كما دل عليه ظاهر القرآن وعومه حيث قال : (والمطلقات متاع بالمعروف)

وايضا فإنه قد قال : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تسوهن فالكم عليهن من عدة تمتدونها فتموهن وسرحوهن سرا حايلا) . فامر بتمتع المطلقات قبل الميسر ، ولم يخص ذلك بمن لم يفرض لها ، مع أن غالب النساء يطلقهن بعد الفرض .

وأیضا فاذا كان سبب المنة هو الطلاق ، فسبب المهر هو العقد . فالفوضة التي لم يسم لها مهر آ يجب لها مهر المثل بالعقد ، ويستقر بالموت ، على القول الصحيح الذي دل عليه حديث بروع بنت واشق ، التي تزوجت ومات عنها زوجها قبل أن يفرض لها مهر ، وقضى لها النبي صلى الله عليه وسلم بأن « لها مهر امرأة من نساءها ، لا وكس ولا شطط » ؛ لكن هذه لو طلقت قبل

المسبس لم يجب لها نصف المهر بنص القرآن ؛ لكونها لم تشتط مهر أمسى ،
والكسر الذى حصل لها بالطلاق إنجبر بالتمتع ؛ وليس هذا موضع بسط
هذه المسائل .

ولكن « المقصود » : أن الشارع لا يكره المرأة على النكاح إذا لم ترده :
بل إذا كرهت الزوج وحصل بينهما شقاق ، فانه يجعل أمرها إلى غير الزوج
لمن ينظر فى المصلحة من أهلها ؛ مع من ينظر فى المصلحة من أهله ، فيخلصها
من الزوج بدون أمره ؛ فكيف تؤسر معه أبداً بدون أمرها . والمرأة أسيرة
مع الزوج ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إتقوا الله فى النساء ؛ فانهن
عوان عندكم ؛ أخذتوهن بأمانة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله » .

وسئل ربه الله تعالى

عن بنت بالغ ، وقد خطبت لقرابة لها فأبت ؛ وقال أهلها للعاقدة : اعقد
وأبوها حاضر ؛ فهل يجوز تزويجها ؟

فأجاب : أما إن كان الزوج ليس كفواً لها فلا تجبر على نكاحه بلارب
وأما إن كان كفواً فللملاء فيه قولان مشهوران ؛ لكن الأظهر فى الكتاب
والسنة والاعتبار أنها لا تجبر ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لاتنكح
البكر حتى يستأذنها أبوها . وإذنها صماتها » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بكراً بولاية أبيها ؛ ولم يستأذن حين العقد ؛ وكان قدم العقد عليها لزواج قبله ؛ وطلقت قبل الدخول بغير إصابة ؛ ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتاً ، فكتم ذلك ، وحملت الزوجة منه ، واستقر الحال بينهما ، فلما علم الزوج أنها لم تستأذن [حين] العقد عليها سأل عن ذلك ، قيل له : إن العقد مفسوخ ؛ لكونها بنتاً ولم تستأذن ؛ فهل يكون العقد مفسوخاً ؟ والوطء شبهة ؟ ويلزم تجديد العقد أم لا ؟

فأجاب : أما إذا كانت ثيباً من زوج ، وهي بالغ فهذه لا تنكح إلا بإذنها باتفاق الأئمة ؛ ولكن إذا زوجت بغير إذنها ، ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك ، والامام أحمد في إحدى الروايتين ؛ ولم يجز في مذهب الشافعي وأحمد في رواية أخرى . وإن كانت ثيباً من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة . وفيه قول آخر : أنها كال بكر ، وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك . وإن كانت البكارة زالت بوثة ، أو بأصبع ، أو نحو ذلك فهي كال بكر عند الأئمة الأربعة .

وإذا كانت بكراً فأل بكر يجبرها أبوها على النكاح ، وإن كانت بالنة ؛ في مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين . وفي الأخرى وهي

مذهب أبي حنيفة وغيره أن الأب لا يجبرها إذا كانت بالغاً ، وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الأصول . فقد تبين في هذه المسألة أن أكثر العلماء يقولون : إذا اختارت هي العقد جاز ؛ وإلا يحتاج إلى استئناف . وقد يقال : هو الأقوى هنا ؛ لاسيما والاب إنما عقد معتقداً أنها بكر ، وأنه لا يحتاج إلى إستئذنها ؛ فإذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معنوراً . فإذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي . ووقف العقد على الإجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء ، والأظهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض . كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .

وقال الشيخ رحمه الله

ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد ، وأنه إذا امتنع لا يكون عاقاً ، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفع عن منع قدرته على أكل ما تشتهيه نفسه كان النكاح كذلك ، وأولى ؛ فإن أكل المكروه سرارة ساعة ، وعشر المكروه من الزوجين على طول يؤذى صاحبه كذلك ، ولا يمكن فراقه .

ومثل رحمه الله

عن رجل تحت حجر والده ، وقد تزوج بنير إذن والده ، وشهد المروفون أن والده مات وهو حي : فهل يسح العقد أم لا ؟ وهل يجب على الولد إذا تزوج بنير إذن والده حق أم لا ؟

فأجاب ان كان سفيا محجورا عليه : لا يصح نكاحه بدون إذن أبيه
ويُفرق بينهما . وإذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه . وان كان رشيدا
صح نكاحه ، وان لم يأذن له أبوه . وإذا تنازع الزوجان : هل نكح وهو
رشيد أو وهو سفيف : فالقول قول مدعى صحة النكاح .

مسئل رقم الله

عن رجل خطب امرأة ، ولها ولد ، والماقد مالكي ، فطلب الماقد الولد
فتمنر حضوره ، وجيء بنيره ، وأجاب الماقد في تزويجها : فهل يصح العقد ؟

فأجاب : لا يصح هذا العقد ؛ وذلك لأن الولد وليها ، وإذا كان حاضرا
غير متمتع لم تزوج الاباذنه . فأما إن غاب غيبة بعيدة أُنقلت الولاية الى الأبمد
أو الحاكم . ولو زوجها شافى معتدا أن الولد لا ولاية له كان من مسائل
الاجتهاد ؛ لكن التي زوجها مالكي يستقد أن لا يزوها الاولدها ، فإذا
لبس عليه وزوها من يستقدم ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ،
ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء ، فتكون منكوحة بدون إذن ولي
أصلا . وهذا النكاح باطل عند الجمهور ، كما وردت به النصوص .

مسئل رقم الله

عن امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عنه زوجها ، فلما انقضت العدة
هربت الى بلد مسيرة يوم . وتزوجت بنير إذن أخيها ، ولم يكن لها ولي غيره :
فهل يصح العقد ، أم لا ؟

فأجاب : إذا لم يكن أخوها حاضرا لها ، وكان أهلا للولاية : لم يصح نكاحها بدون اذنه ، والحال منه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بالثمة من جدتها أبي أبيها ، وما رشدها ، ولا معه وصية من أبيها ، فلما دنت وفاة جدتها أوصى على البنت رجلا أجنبيا : فهل للجد المذكور على الزوجة ولاية بعد أن أصابها الزوج ؛ وهل له أن يوصي عليها ؟

فأجاب : أما إذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها ؛ لا للجد ولا غيره باتفاق الأئمة ، وإن كانت ممن يستحق الحجر عليها ففيه للملأ قولان : « أحدهما » أن الجد له ولاية ، وهذا مذهب أبي حنيفة . و « الثاني » لا ولاية له ، وهو مذهب مالك ، وأحمد في المشهور عنه . وإذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة وأولدها أمكن أن تكون رشيدة باتفاق العلماء .

وسئل

عن برطل ولي امرأة ليزوجها إياه ، فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه : فهل على المرأة من ذلك درك ؟

فأجاب : آثم فيما فعل . وأما النكاح فصحيح ، ولا شيء على المرأة من ذلك ؟

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل له جارية ؛ وقد أعتقها ، وتزوج بها ، ومات . ثم خطبها من يصلح : فهل لأولاد سيدها أن يزوجوها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا خطبها من يصلح لها فليأولاد سيدها أن يزوجوها ، فإن امتنعوا من ذلك زوجها الحاكم ، أو عصبة المقت إن كان له عصبة غير أولاده ؛ لكن من العلماء من يقدم الحاكم إذا عضل الولي الأقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية . ومنهم من يقدم المصبة كأبي حنيفة في المشهور عنه ، فإذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ، ولو امتنع المصبة كلهم زوج الحاكم بالاتفاق . وإذا أذن المصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج معتقة رجل ؛ وطلقها ، وتزوجت بآخر وطلقها ، ثم حضرت إلى البلد الذي فيه الزوج الأول ، فأراد ردها ، ولم يكن معها براءة ، خاف أن يطلب منه براءة : فحضر عند قاضي البلد ، وادعى أنها جاريته وأولدها ، وأنه يريد عتقها ويكتب لها كتابا : فهل يصح هذا المقدم أم لا ؟

فأجاب : إذا زوجها القاضي بحكم أنه وليها ، وكانت خلية من الموانع الشرعية ، ولم يكن لها ولي أولى من الحاكم : صح النكاح . وإن ظن القاضي أنها عتيقة وكانت حرة الأصل : فهذا الظن لا يقدر في صحة النكاح . وهذا ظاهر على أصل الشافعي ؛ فإن الزوج عنده لا يكون ولياً . وأما من يقول إن المعتقة يكون زوجها المقت وليها ، والقاضي نائبه : فهذا إذا زوج الحاكم بهذه النياحة ، ولم يكن قبولها من جهتها ، ولكن من كونها حرة الأصل : فهذا فيه نظر . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن أعراب نازلين على البحر وأهل بادية ، وليس عندهم ولا قريباً منهم حاكم ، ولأنهم عادة أن يعقدوا نكاحاً إلا في القرى التي حولهم عند أئمتها : فهل يصح عقد أئمة القرى لهم مطلقاً لمن لها ولي ، ولمن ليس لها ولي ؛ وربما كانت أئمة ليس لهم إذن من متول : فهل يصح عقد في الشرع مع اشهاد من اتفق من المسلمين على العقود ، أم لا ؟ وهل على الأئمة إثم إذا لم يكن في المقدم مانع غير هذا الحال الذي هو عدم إذن الحاكم للإمام بذلك أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أما من كان لها ولي من النسب ، وهو العصبية من النسب أو الولاء : مثل أبيها ، وجدها ، وإخوها ، وعمها ، وابن أخيها ، وابن عمها ، وعم أبيها ، وابن عم أبيها ، وإن كانت معتقة فمعتقة ، أو عصبية معتقة : فهذا زوجها الولي باذنها ، والابن ولي عند الجمهور ، ولا يفتقر ذلك إلى حاكم باتفاق العلماء .

وإذا كان النكاح بحضرة شاهدين من المسلمين صح النكاح . وإن لم يكن هناك أحد من الأئمة . ولولم يكن الشاهدان مدلين عند القاضي بأن كانا مستورين — صح النكاح إذا أعلنوه ولم يكتموه في ظاهر مذهب الأئمة الأربعة . ولو كان بحضرة فاسقين صح النكاح أيضا عند أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين . ولولم يكن بحضرة شهود ، بل زوجها وليها وشاع ذلك بين الناس صح النكاح في مذهب مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه . وهذا أظهر قول العلماء فإن المسلمين ما زالوا يزجون النساء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمرهم بالشهاد ، وليس في اشتراط الشهادة في النكاح حديث ثابت ؛ لافي الصحاح ، وافي السنن ، وافي المساند . وأما من لا ولي لها ، فإن كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها هو ، وأمير الاعراب ورئيس القرية . وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها أيضا باذنها . والله أعلم .

وسئل قدس الله روحه

عن رجل أسلم : هل يبقى له ولاية على أولاده الكتاتين ؟

فأجاب : لا ولاية له عليهم في النكاح ، كما لا ولاية لهم عليهم في الميراث ، فلا يزوج المسلم الكافرة ، سواء كانت بته أو غيرها ، ولا يرث كافر مسلما ولا مسلم كافرا . وهذا مذهب الأئمة الأربعة وأصحابهم من السلف والخلف ؛

لكن المسلم اذا كان مالكا للأمة زوجها بحكم الملك . و كذلك اذا كان ولي أمر زوجها بحكم الولاية . وأما بالقرابة والعنافة فلا يزوجها ؛ اذ ليس في ذلك الاخلاف شاذ عن بعض أصحاب مالك في النصرا في يزوج ابنته ، كما قل عن بعض السلف أنه يرثها ؛ وهما قولان شاذان . وقد اتفق المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم ؛ ولا يزوج الكافر المسلمة .

والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين ، وأوجب البراءة بينهم من الطرفين ، واثبت الولاية بين المؤمنين ، فقد قال تعالى (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه ؛ اذ قالوا القومهم اتابراء منكم وما تمبدون من دون الله ؛ كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدا حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال تعالى : (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الایمان واندبهم بروح منه) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منهم فانه منهم ؛ ان الله لا يهدي القوم الظالمين) الى قوله : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) الى قوله : (فان حزب الله هم الغالبون) والله تعالى انما اثبت الولاية بين أولى الأرحام بشرط الايمان ، كما قال تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) وقال تعالى : (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله ، والذين

آووا ونصروا ، اولئك بعضهم أولياء بعض) الى قوله : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) الى قوله : (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم ، وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) .

رسئل ربه الله تعالى

عن رجل له جارية معتوقة ، وقد طلبها منه رجل ليتزوجها ، خلف بالطلاق ما أعطيك إياها : فهل يلزمه الطلاق إذا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل ؟

فأجاب : متى فعل المحلوف عليه بنفسه أو وكيله حنث ؛ لكن إذا كان المخاطب كفواً فله أن يزوجه الولي الأبدي : مثل ابنه ، أو أخته ، أو أخيه ، أو يزوجه الحاكم بإذنها ودون إذن الممتق ؛ فانه حاصل ، ولا يحتاج إلى إذنه ، ولا حنث عليه إذا زوجت على هذا الوجه .

وسئل ربه الله

عن يعقود عقود الأنكحة بولي وشاهدي عدل : هل للحاكم منه ؟
فأجاب : ليس للحاكم أن يمنع المذكور أن يتوكل للولي فيعقد العقد على الوجه الشرعي ؛ لكن من لا ولي لها لاتزوج إلا بإذن السلطان ، وهو الحاكم . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم ، فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود ؛ لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم : فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم ؟ وإذا صح هل يكره ؟

فأجاب : نعم يصح النكاح والحال هذه . و « المدالة » المشتربة في شاهدي النكاح إنما هي أن يكونا مستورين غير ظاهري الفسق ، وإذا كانا في الباطن فاسقين ، وذلك غير ظاهر ؛ بل ظاهرهما الستر انعقد النكاح بهما في أصح قولي العلماء : في مذهب أحمد ، والشافعي ، وغيرهما ؛ اذ لو اعتبر في شاهدي النكاح أن يكونا معدلين عند الحاكم لما صح نكاح أكثر الناس إلا بذلك ! وقد علم أن الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي كانوا يعقدون الأنكحة بحضور من بعضهم ؛ وإن لم يكن الحاضرون معدلين عند أولى الأمر . ومن الفقهاء من قال : يشترط أن يكونا برزي المدالة : فهؤلاء شهود الحكام معدلون عندهم ، وإن كان فيهم من هو فاسق في نفس الأمر . فلي التقديرين ينعقد النكاح بشهادتهم وإن كانوا في الباطن فاسقا . والله أعلم .

مسئل رحمہ اللہ تعالیٰ

عن حدیث ابی ہریرۃ رضی اللہ عنہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم :
« لاتنکح الایم حتی تستأمر ، ولا تنکح البکر حتی تستأذن . قالوا :
یا رسول اللہ ! کیف إذنہا ؟ قال . أن تسکت » متفق علیہ ، وعن ابن
عباس رضی اللہ عنہ ، أن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال : « الایم احق
بنفسہا من ولیہا ، والبکر تستأذن فی نفسها ، وإذنہا صماہا » وفي رواية
: « البکر یستأذنہا أبوہا فی نفسها ، وصماہا اقرارہا » رواہ مسلم فی صحیحہ
وعن عائشۃ رضی اللہ عنہا قالت : سألت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن
الجاریۃ ینکحہا أهلہا أئتأمر أم لا ؟ فقال لها رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
« نعم . تستأمر » قالت عائشۃ : فقلت لہ : فإنہا تستحي ، فقال رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم : « فذلک إذنہا إذا ہی سکت » وعن خنساء ابنۃ خدام
« أن أباہا زوجها وهی بنت فکرت ذلک ، فأتت رسول اللہ صلی اللہ
علیہ وسلم فرد نکاحہ » رواہ البخاری .

فأجاب : المرأة لا یبنی لاحد أن یزوجہا الا بإذنہا ، كما أمر النبی صلی
اللہ علیہ وسلم ، فإن کرهت ذلک لم تجبر علی النکاح ؛ الا الصغیرۃ البکر
فإن أباہا یزوجہا ولا إذن لها . وأما البالغ الثیب فلا یجوز تزویجہا بغير إذنہا ،

لأن الأب ولا نفيه بإجماع المسلمين ، وكذلك البكر البالغ ليس لنفي الأب والجد تزويجها بدون إذنهما بإجماع المسلمين . فأما الأب والجد فينبغي لهما إستئذناهما . واختلف العلماء في استئذانها : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ والصحيح أنه واجب . ويجب على ولي المرأة أن يتي الله فيمن يزوجه بها ، وينظر في الزوج : هل هو كفؤ ، أو غير كفؤ ؟ فإنه إنما يزوجه لمصلحتها ؛ لا لمصلحته ؛ وليس له أن يزوجه بزواج ناقص ؛ أنرض له : مثل أن يزوجه مولى ذلك الزوج بدلها ، فيكون من جنس الشمار الذي نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجه بأقوام يخالفهم على أغراض له فاسدة . أو يزوجه لرجل لمال يبذله له وقد خطبها من هو أصلح لها من ذلك الزوج ، فيقدم الخاطب الذي يرطله على الخاطب الكفو الذي لم يرطله .

وأصل ذلك أن تصرف الولي في بضع وليته كتصرفه في مالها ، فكما لا يتصرف في مالها إلا بما هو أصلح ، كذلك لا يتصرف في بضعها إلا بما هو أصلح لها ؛ إلا أن الأب له من التبسط في مال ولده ما ليس لنفيه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » بخلاف غير الأب .

وسئل رحمه الله

عن المرأة التي يستبرأ زوجها شرها هل يشترط الإشهاد عليها بإذنها لوليها ؟ أم لا ؟ وإذا قال الولي : إنها أذنت لي في تزويجها من هذا

الشخص : فهل للمعد ان يمقد بمجرد قول الولي ؟ أم قولها ؟ و كيفية الحكم في هذه المسألة بين العلماء ؟

فأجاب : الحمد لله . الاشهاد على إذنها ليس شرطاً في صحة العقد عند جماهير العلماء ؛ وإنما فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي وأحمد فان ذلك شرط . والمشهور في المذهبين — كقول الجمهور — ان ذلك لا يشترط . فلو قال الولي : اذنت لي في المعد ؛ فعقد المعد ، وشهد الشهود على المعد ، ثم صدقته الزوجة على الاذن : كان النكاح ثابتاً صحيحاً باطناً وظاهراً ، وان انكرت الاذن كان القول قولها مع عيناها ؛ ولم يثبت النكاح . وداعوه الاذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود ونحو ذلك . والذي ينبغي لشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد ، لوجوه ثلاثة :

« أحدها » ان ذلك عقد متفق على صحته ، ومعها أمكن ان يكون المعد متفقاً على صحته فلا ينبغي أن يعدل عنه الى ما فيه خلاف ، وان كان مرجوحاً ؛ الأملارض راجح .

« الوجه الثاني » ان ذلك معونة على تحصيل مقصود المعد ، وأمان من جحوده ، لاسيما في مثل المكان والزمان الذي يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيراً ما يفضي الى خلاف ذلك . ثم انه يفضي الى أن تكون زوجة في الباطن ، دون الظاهر . وفي ذلك مفاسد متعددة .

« والوجه الثالث » : أن الولي قد يكون كاذباً في دعوى الاستئذان ؛ وأن يحتمل بذلك على أن يشهد أنه قد زوجها ، وأن يظن الجهال أن النكاح يصح بدون ذلك ، إذا كان عند العامة أنها إذا زوجت عند الحاكم صارت زوجة . فيفضى إلى قهرها وجعلها زوجة بدون رضاها .

وأما « الماعد » الذي هو نائب الحاكم إذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها ؛ لا بطريق الوكالة للولي : فلا يزوجه حتى يعلم أنها قد أذنت . وذلك بخلاف ما إذا كان شاهداً على العقد . وإن زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولي . وهو موقوف على اذنها عند أبي حنيفة ومالك ، وهو باطل مردود عند الشافعي ، وأحمد في المشهور عنه .

وسئل رحمه الله

عن بنت زالت بكارتها بمكرهه ، ولم يسق عليها عقد قط ، وطلبها من يتزوجها ؛ فذكر له ذلك فرفض : فهل يصح العقد بما ذكر إذا شهد المروفون أنها بنت ؛ لتسهيل الأمر في ذلك ؟

فأجاب : إذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ، ولم يكن في ذلك تلبس على الزوج ؛ لعله بالحال . وينبئ استنطاقها بالأدب ؛ فإن العلماء متنازعون : هل اذنها إذا زالت بكارتها بالزنا الصمت ، أو النطق . و« الأول » مذهب الشافعي ؛ وأحمد ، كصاحبي أبي حنيفة . وعند أبي حنيفة ومالك اذنها الصمت ، كالتى لم تزل عذرتها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن بنت يتيمة ، ولها من العمر عشر سنين ، ولم يكن لها أحد ، وهي مضطرة إلى من يكفلها : فهل يجوز لأحد أن يتزوجها بإذنها ، أم لا ؟

فأجاب : هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه ؛ وغيرهما . وقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، كقوله تعالى : (يستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن ؛ وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية . وقد أخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة ، وهو دليل في اليتيمة ؛ وزوجها من يعدل عليها في المهر ؛ لكن تنازع هؤلاء : هل تزوج بإذنها أم لا ؟ فذهب أبو حنيفة أنها تزوج بغير إذنها ، ولها الخيار إذا بلغت ، وهي رواية عن أحمد . وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير إذنها إذا بلغت تسع سنين ، ولأخيار لها إذا بلغت ؛ لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليتيمة تستأذن في نفسها ، فإن سكنت فقد اذنت ، وإن أبت فلا جواز عليها » وفي لفظ : « لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن ، فإن سكنت فقد اذنت وإن أبت فلا جواز عليها » .

رسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن صغيرة دون البلوغ مات أبوها : هل يجوز للحاكم أو نائبه أن يزوجه أم لا ؟ وهل يثبت لها الخيار إذا بلغت أم لا ؟

فأجاب : إذا بلغت تسع سنين فإنه يزوجه الأولياء — من المصبات والحاكم ونائبه — في ظاهر مذهب أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنّة في مثل قوله تعالى : (يستوثقونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن ؛ وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن ؛ وترغبون أن تنكحوهن) وأخرج في الصحيحين عن عروة بن الزبير ، أنه سأل عائشة عن قول الله عز وجل : (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء : متى ، وثلاث ؛ ورباع) قالت : يا ابن أختي ! هذه اليتيمة في حجر وليها تشاركه في ماله ، فيمجيها مالها وجالها ؛ فيريد وليها أن يتزوجها من غير أن يقسط في صداقتها ؛ فيعطئها مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ، ويلتوا بهن على سنتهن في الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة : قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن ؛ فانزل الله

عز وجل : (يستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن) الآية . قالت عائشة
والتي ذكر الله انه (يتلى عليكم في الكتاب) الآية الأولى التي قالها الله
عز وجل : (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء) قالت عائشة : وقول الله عز وجل في الآية الأخرى : (وترغبون
أن تنكحوهن) رغبة أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره حيث تكون
قليلة المال والحال . وفي لفظ آخر : إذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في
نكاحها في اكمال الصداق ؛ وإذا كانت مرغوبا عنها في قلة المال والجمال
رغبوا عنها ؛ وأخذوا غيرها من النساء . قال : فكما يتركونها حتى يرغبوا
عنها ؛ فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها ؛ إلا أن يقسطوا لها ويسطوها حقها
من الصداق . فهذا يبين ان الله اذن لهم أن يزوجوا اليتامى من النساء إذا
فرضوا لهن صداق مثلن ؛ ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل ؛
لأنها ليست من أهل التبرع ؛ ودلائل ذلك متعددة .

ثم الجمهور الذين جوزوا انكاحها لهم قولان :

« أحدهما » وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : انها
تزوج بدون اذنها ؛ ولها الخيار إذا بلغت .

و « الثاني » وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره : انها لا تزوج
إلا باذنها ؛ ولا خيار لها إذا بانت . وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة
كما روى أبو هريرة ؛ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تستأذن

اليثيمة في نفسها ؛ فان سككت فهو إقنها ؛ وإن أبت فلا جواز عليها « رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، وعن أبي موسى الأشعري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تستأمر اليثيمة في نفسها ، فان سككت فقد اذنت ؛ وان أبت فلا جواز عليها » . فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو أعدل الأقوال أنها تزوج ؛ خلافا لمن قال : انها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير « يثيمة » . والكتاب والسنة صريح في دخول اليثيمة قبل البلوغ في ذلك ؛ إذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها أن ترضى بدون صداق المثل ؛ ولأن ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ، ولأن ما بعد البلوغ وان سمي صاحبه يتيما مجازاً فثباته أن يكون داخلا في العموم . واما ان يكون المراد باليثيمة البالغة دون التي لم تبلغ : فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال . والله أعلم .

رِسْئِل رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى

عن بنت يثيمة لبس لها أب ؛ ولا لها ولي إلا أخوها ، وسنها اثنا عشر سنة ، ولم تبلغ الحلم ؛ وقد عقد عليها أخوها باذنها : فهل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب : هذا العقد صحيح في مذهب أحمد المنصوص عنه في أكثر أجوبته ، الذي عليه عامة أصحابه ، ومذهب أبي حنيفة أيضا ؛ لكن أحمد في المشهور عنه يقول : إذا زوجت باذنها وإذن أخيها لم يكن لها الخيار إذا

بلغت . وأبو حنيفة وأحمد في رواية يقول : تزوج بلا اذنها ، ولها الخيار إذا بلغت . وهذا أحد القولين في مذهب مالك أيضا . ثم عنه رواية : إن دعت حاجة إلى نكاحها ، ومثلها يوطأ جاز . وقيل : تزوج ولها الخيار إذا بلغت . وقال ابن بشير : اتفق المتأخرون انه يجوز نكاحها إذا خيف عليها الفساد . والقول « الثالث » وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : انها لا تزوج حتى تبلغ ، إذا لم يكن لها أب وجد . قالوا : لأنه ليس لها ولي يجبر ، وهي في نفسها لا اذن لها قبل البلوغ ؛ فتعذر تزويجها باذنها وإذنت وليها .

و « القول الأول » أصح بدلالة الكتاب والسنة والاعتبار ؛ فان الله تعالى يقول : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ؛ وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن ، وترغبون أن تنكحوهن ، والمستضعفين من الولدان ؛ وإن تقوموا لليتامى بالقسط ؛ وما فعلوا من خير فان الله كان به علما) وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها : ان هذه الآية نزلت في اليتيمة تكون في حجر وليها ، فان كان لها مال وجمال تزوجها ولم يقسط في صداقها ؛ فان لم يكن لها مال لم يتزوجها ، فنهى أن يتزوجها حتى يقسط في صداقها ، من أجل رغبته عن نكاحها إذا لم يكن لها مال . وقوله : (قل الله يفتيكم فيهن ، وما يتلى عليكم في الكتاب) يفتيكم ، وفتيكم في المستضعفين . فقد أخبرت

عائشة في هذا الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم : ان هذه الآية
نزلت في اليتيمة تكون في حجر وليها ، وان الله أذن له في تزويجها إذا
أقسط في صداقها ، وقد أخبر أنها في حجره . فدل على أنها مجبور عليها .

وأيضا فقد ثبت في السنن من حديث أبي موسى ، وأبي هريرة ، عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن ، فإن
سكتت فقد اذنت ، وإن أبت فلا جواز عليها » فيجوز تزويجها باذنها ،
ومنعه بدون اذنها . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد احتلام »
ولو أريد « باليتيم » ما بعد البلوغ : فبطريق المجاز ؛ فلا بد أن يتم ما قبل
البلوغ وما بعده . أما تخصيص لفظ « اليتيم » بما بعد البلوغ فلا يحتمله
اللفظ بحال ؛ ولأن الصغير المميز يصح لفظه مع اذن وليه ، كما يصح احرامه
بالحج باذن الولي ، وكما يصح تصرفه في البيع وغيره باذن وليه : عند أكثر
العلماء ، كما دل على ذلك القرآن بقوله : (وابتلوا اليساى حتى إذا بلغوا
النكاح) الآية . فأمر بالابتلاء قبل البلوغ ؛ وذلك قد لا يأتي إلا بالبيع
— ولا تصح وصيته وتديره عند الجمهور — وكذلك اسلامه ؛ كما يصح
صومه وصلاته وغير ذلك لما له في ذلك من المنفعة . فاذا زوجها الولي باذنها
من كفو جاز ، وكان هذا تصرفا باذنها ، وهو مصلحة لها ، وكل واحد من
هذين مصحح لتصرف المميز . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن بنت دون البلوغ ، وحضر من يرغب في تزويجها : فهل يجوز
للحاكم أن يزوجه أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان الخاطب لها كفوًا جاز تزويجها في أصح قولي
العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه . ثم منهم من يقول
تزوج بلا أمرها ، ولها الخيار ، كذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد . ومنهم من
يقول : إذا بلغت تسع سنين زوجت بإذنها ، ولأخيار لها إذا بلغت . وهو ظاهر
مذهب أحمد ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن ، فإن
سكتت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أبو داود والنسائي وغيرهما .

وتزويج « اليتيمة » ثابت بالكتاب والسنة ، قال تعالى : (يستفتونك
في النساء قل الله يفتيكم فيهن ، وما يتلى عليكم في الكتاب في نكاح النساء
اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن ، وترغبون أن تنكحوهن ، والمستضعفين من
الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها : أنها نزلت في اليتيمة
التي يرغب وليها أن ينكحها إذا كان لها مال ، ولا ينكحها إذا لم يكن لها
مال ، فهوا عن نكاحهن حتى يقسطوا لهن في الصداق . فقد أذن الله للولي أن
ينكح اليتيمة ؛ إذا أصدقها صداق المثل . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بتيمة صغيرة ، وعقد عقدها الشافعي المذهب ، ولم تدرك إلا بعد العقد بشهرين : فهل هذا العقد جائز أم لا ؟

فأجاب : أما « التيمة » التي لم تبلغ قبل لا يجبرها على تزويجها غير الأب . والجد . والأخ ، والمم . والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في المقود : للفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال .

« أحدهما » لا يجوز ، وهو قول الشافعي ، ومالك ؛ والامام أحمد في رواية .

« والثاني » يجوز النكاح بلا إذنهما . ولها الخيار إذا بلغت ؛ وهو مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد .

و « الثالث » أنها تزوج بإذنهما ؛ ولها خيار لها إذا بلغت . وهذا هو المشهور من مذهب أحمد . فمنه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما . ولو زوجها حاكم يرى ذلك : فهل يكون تزويجه

حكماً لا يمكن تقضه ؟ أو يفتر الى حاكم غيره يحكم بصحة ذلك؟ على وجهين
 في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما : أصحها الأول . لكن الحاكم الزوج
 هنا شافعي فإن كان قد قلده قول من يصحح هذا النكاح ، وراعى سائر شروطه
 وكان ممن له ذلك : جاز . وإن كان قد أقدم على ما يعتقد تحريمه كان فعله غير
 جائز . وإن كان قد ظنها بالغا فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد
 زوجها ؛ ولا يكون النكاح صحيحا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وجد صغيرة فرباها ، فلما بلغت زوجها الحاكم له ، ورزق منها
 أولادا ؛ ثم وجد لها أخ بعد ذلك : فهل هذا النكاح صحيح ؟

فأجاب : إذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ، ولم يكن يعرف حيث
 لها أخ ، لكونها ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح : لم يبطل
 النكاح المذكور . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن بنت يتيمة ، وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة ، وزوج أمها كاره
في الوكيل . فهل يجوز أن يزوجه عمها وأخوها بلا إذن منها أم لا ؟

فأجاب: أحمد لله . المرأة البالغة لا يزوجه غير الأب والجد بنير إذنهما باتفاق
الأئمة : بل وكذلك لا يزوجه الأب الا بإذنهما في أحد قولى العلماء : بل فى أصحهما
وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين ، كما قال النبى صلى الله عليه
وسلم : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر » قالوا يا رسول الله
فان البكر تستحي ؟ قال : « إذنهما صماتها » وفى لفظ « يستأذنها أبوها وإذنهما صماتها »
وأما المم والأخ فلا يزوجانها بنير إذنهما باتفاق العلماء . وإذا رضيت رجلا وكان
كفوًا لها وجب على وليها - كالأخ ثم المم - أن يزوجه به ، فان عضلها وامتنع
من تزويجها زرجها الولي الأبد منه أو الحاكم بنير اذنه باتفاق العلماء ؛ فليس
للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ؛ ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه
إذا كان كفوًا باتفاق الأئمة ؛ وانما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين
يزوجون نساءهم لمن يختارونه لفرض : لا لمصلحة المرأة ، ويكرهونها على ذلك
أو يخلونها حتى تقبل . ويعضلونها عن نكاح من يكون كفوًا لها لمدواة

أو غرض . وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والمدوان ، وهو مما حرمه الله ورسوله ، وأتفق المسلمون على تحريمه ، وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة ؛ لا في أهوائهم كسائر الأولياء والوكلاء ممن تصرف لغيره فإنه يقصد مصلحة من تصرف له . لا يقصد هواه ، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤدى إلى أهلها فقال : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وهذا من النصيحة الواجبة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة . قالوا لمن يارسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ، وقدمت معه أياما ، وجاء أناس ادعوا أنها في الملكة ، وأخذوها من بيته ، ونهبوه ؛ ولم يكن حاضرا : فهل يجوز أخذها وهي حامل ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يبين للزوج أنها أمة ؛ بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة ؛ وظن أنها حرة ؛ وقيل له : إنها حرة : فهو مفرور ، وولده منها حر ؛ لا رقيق . وأما « النكاح » فباطل إذا لم يحزه السيد باتفاق المسلمين . وإن أجازاه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين ؛ ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى ؛ بل يحتاج

الى نكاح جديد . وأما ان ظهرت حاملا من غير الزوج : فالنكاح باطل
بلاريب ؛ ولاصداق عليه إذا لم يدخل بها ؛ وليس لهم ان يأخذوا شيئا من
ماله ؛ بل كل ما أخذ من ماله رد اليه .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن تزويج المالك بالجوار من غير عتق إذا كانوا لملك واحد ؟ ومن
يعقد طرفي النكاح في الطرفين لهما ؟ ولأولادهم ؟ وهل للسيد أن يتسرى بهن ؟

فأجاب : تزويج المالك بالاماء جائز ، سواء كانوا لملك واحد ،
أو للمالكين ، مع بقائهم على الرق . وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين . والذي
يزوج الأمة سيدها أو وكيله . وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه إذا كان
كبيرا ، أو يقبل له وكيله . وإن كان صنير أفسيده يقبل له . فإذا كان الزوجان له
قال بحضرة شاهدين : زوجت مملوكي فلان بأمتي فلانة ، وينعقد النكاح بذلك .
وأما العبد البالغ : فهل لسيده أن يزوجه بنير إذنه ، ويكرهه على ذلك ؟ فيه
قولان للعلماء « أحدهما » لا يجوز ، وهو مذهب الشافعي وأحمد . « والثاني »
يجزىه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك . والأمة والمملوك الصنير يزوجهما
بنير إذنها بالاتفاق .

وأما « الأولاد » فهم تبع لأمهم في « الحرية والرق » وم تبع لأبيهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين . فمن كان سيداً لأم كان أولادها له ، سواء ولدوا من زوج ، أو من زنا . كما أن البهائم من الخيل والابل والحير إذا نرى ذكرها على أمتها كان الأولاد لملك الأم . ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والأب مملوكا كان الأولاد أحراراً . وأما « النسب » فانهم ينسبون إلى أبيهم . وإذا كان الأب عتيقاً والام عتيقة كانوا منتسبين إلى موالي الأب ، وإن كان الأب مملوكا انتسبوا إلى موالي الأم ، فان عتق الأب بعد ذلك أنجز الولاء من موالي الأم إلى موالي الأب . وهذا مذهب الأئمة الأربعة . ومن كان مالكا للأم ملك أو لادها ، وكان له أن يتسرى بالبنات من أولاد إمامته ؛ إذا لم يكن يستمتع بالأم فانه يستمتع ببناتها ؛ فان استمتع بالأم فلا يجوز أن يستمتع ببناتها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل شريف ، زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي ، معروف بين الناس بالصلاح ، برضى ابنته ، وإذنتها ، ولم يشهد عليها الاب بالرضى ؛ فهل يكون ذلك قاذحاً في العقد أم لا ؟ مع استمرار الزوجة بالرضى ، وذلك قبل الدخول وبمده ، وقده قاذح فأشهدت الزوجة أن الرضا والاذن صدرتا منها ؛ فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد ؟

فأجاب : لا يفتر صحة النكاح إلى الاشهاد على إذن المرأة قبل النكاح في المذاهب الأربعة ، إلا وجها ضعيفا في مذهب الشافعي وأحمد ؛ بل قال : إذا قال الولي : أذنت لي جاز عقد النكاح . والشهادة على الولي والزوج . ثم المرأة بعد ذلك إن أنكرت : فالنكاح ثابت . هذا مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه . وأما مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه إذا لم تأذن حتى عقد النكاح جاز ، ونسئ : « مسألة وقف العقود » ، كذلك العبد إذا تزوج بدون إذن مواليه : فهو على هذا النزاع .

أما « الكفاءة في النسب » فالنسب معتبر عند مالك . أما عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه : فهي حق للزوجة والأبوين ، فإذا رضوا بدون كفاء جاز ، وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها . والله أعلم .

مسئل رقم الله

عن رجل زوج ابنة أخيه من ابنه ، والزوج فاسق لا يصلح ، وخوفوها حتى أذنت في النكاح . وقالوا : إن لم تأذن وإلا زوجك الشرع بغير اختيارك ، وهو الآن يأخذ مالها ؛ ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها : كامها ، وغيرها ؟

فأجاب : الحمد لله ، ليس للعلم ولا غيره من الأولياء أن يزوج موليته
 بنير كفىء إذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة ؛ وإذا فعل ذلك استحق
 العقوبة الشرعية التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك ؛ بل لو رضيت هي بنير
 كفىء كان لولي آخر غير المزوج أن يفسخ النكاح ؛ وليس للعلم أن يكره
 المرأة البالغة على النكاح بكفىء ؛ فكيف إذا أكرهها على التزويج بنير كفىء ؟!
 بل لا يزوجها إلا بمن ترضاه باتفاق المسلمين .

وإذا قال لها : إن لم تأذني وإلا زوجك الشرع بنير اختيارك . فاذنت
 بذلك لم يصح هذا الاذن ، ولا النكاح المترتب عليه ؛ فإن الشرع لا يمكن
 غير الأب والجد من إجبار الصغيرة باتفاق الأئمة ؛ وإنما تنازع العلماء في
 « الأب والجد » في الكبيرة ، وفي الصغيرة مطلقا . وإذا تزوجها بنكاح
 صحيح كان عليه أن يقوم بما يجب لها ، ولا يتعدى عليها في نفسها ، ولا مالها .
 وما أخذ من ذلك ضمنه ، وليس له أن يمنع من يكشف حالها إذا
 اشتكت ؛ بل إما أن يمكن من يدخل عليها ويكشف حالها : كالأم ،
 وغيرها . وإما أن تسكن بجانب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون
 حالها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له عبد ، وقد حبس نفسه ، وقصد الزواج : فهل له أن يتزوج أم لا ؟

فأجاب : نعم له الزواج على أصل من يجبر السيد على تزويجه ، كذهب أحمد والشافعي على أحد قوليهِ ؛ فإن تزويجه كالإتفاق عليه إذا كان محتاجاً إلى ذلك ، وقد قال تعالى : (وانكحوا الأيامى منكم ، والصالحين من عبادكم وإمائكم) فأمر بتزويج العبيد والإماء ، كما أمر بتزويج الأيامى . وتزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفؤ واجب باتفاق العلماء ، والذي يأذن له في النكاح مالك نصفه ، أو وكيله ، وناظر النصب المحبس .

وسئل

عن رجل تزوج عتيقة بعض بنات الملوك ، الذين يشترون الرقيق من ملهم ومال المسلمين بغير إذن معتقها : فهل يكون العقد صحيحاً ، أم لا ؟

فأجاب : أما إذا أعتقها من مالها عتقاً شرعياً فالولاية لها باتفاق العلماء ، وهي التي ترثها ، ثم أقرب عصباتها من بعدها .

وأما تزويج هذه « المتيقة » بدون إذن المتقصة ؟ فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء ، فإن من لا يشترط إذن الولي : كأبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده ؛ لكن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لهم قولان في هذه المسألة ، وهما روايتان عن أحمد « إحداهما » أنها لا تزوج إلا باذن المتقصة ، فإنها عصبتها . وعلى هذا : قبل للمرأة نفسها أن تزوجها ؟ على قولين : هما روايتان عن أحمد . و « الثاني » أن تزويجها لا يقتصر إلى إذن المتقصة ؛ لأنها لا تكون ولية لنفسها ، فلا تكون ولية لغيرها ؛ ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم ، فلا يقتصر إلى إذنها ، فلي هذا يزوج هذه المتقصة من يزوج ممتقها باذن المتيقة : مثل أخ المتيقة ، ونحوه إن كان من أهل ولاية النكاح ؛ وإن لم يكن أهلا وزوجها الحاكم جاز ؛ وإلا فلا . وإن كانوا أهلا عند أبي حنيفة فالولاء لهم ، والحاكم يزوجها .

وسئل

عن رجل خطب امرأة ، فسئل عن نفقته ؟ فقيل له : من الجهات السلطانية شيء ، فأبى الولي تزويجها ، فذكر الخاطب أن فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك ؛ فهل ذكر ذلك أحدف جواز تناوله من الجهات ؟ وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضا المخطوبة ؟

فأجاب : أما الفقهاء الأئمة الذين يفتى بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ؛ ولكن في أوائل الدولة « السلجوقية » أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك ، وحكى أبو محمد بن حزم في « كتابه » إجماع العلماء على تحريم ذلك ، وقد كان « نور الدين محمود الشهيد التركي » قد أبطل جميع الوظائف المحدثمة بالشام ، والجزيرة . ومصر ، والحجاز ، وكان أعرف الناس بالجهاد . وهو الذى أقام الاسلام بعد استيلاء « الأفرنج » ، والقرامطة « على أكثر من ذلك . ومن فعل ما يعتد حكمه متأولا تأويلا سائعا — لا سيما مع حاجته — لم يجعل فاسقا بمجرد ذلك ؛ لكن بكل حال فالولي له أن يمنع موليته ممن يتناول مثل هذا الرزق الذى يعتد حراما ؛ لا سيما وإن رزقها منه ، فإذا كان الزوج يطعمها من غيره ، أو تأكل هي من غيره : فله أن يزوجه إذا كان الزوج متأولا فيما يأكله .

ومثل رم الله

عن رجل زوج ابنته لشخص ، ولم يعلم ما هو عليه ، فأقام في صحبة الزوجة سنين ، فلم الولي والزوجة ما الزوج عليه : من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والأيمان الخائنة ، فبانت الزوجة منه بالثلاث : فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجه أم لا ؟ ثم إن الولي استتوب الزوج مرارا عديدة ، ونكث ولم يرجع : فهل يحل تزويجها ؟

فأجاب : إذا كان مصرا على الفسق فإنه لا ينبغي للولي تزويجها له ، كما قال بعض السلف : من زوج كريته من فاجر فقد قطع رحما . لكن إن علم أنه تاب فتزوج به إذا كان كفؤا لها وهي راضية به . وأما « نكاح التحليل » فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » . ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء .

وسئل

عن « الرافضة » هل تزوج ؟

فأجاب : الرافضة المحضة هم أهل أهواء وبدع وضلال ، ولا ينبغي للمسلم أن يزوج موليته من رافضي ، وإن تزوج هو رافضية صرح النكاح ، إن كان يرجو أن تتوب والافتراك نكاحها أفضل لثلاث قسده عليه ولده . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الرافضي ، ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس : هل يصح نكاحه من الرجال والنساء ؟ فإن تاب من الرفض ولزم الصلاة حينئذ ادلما كان عليه : هل يقر على ما كان عليه من النكاح ؟

فأجاب : لا يجوز لأحد أن ينكح موليته رافضيا ، ولا من يترك الصلاة . ومتى زوجه على أنه سني فصلى الخمس ثم ظهر أنه رافضي لا يصلى ، أو عاد إلى الرفض وترك الصلاة : فأنهم يفسخون النكاح .

باب المحرمات في النكاح

« قاعدة في المحرمات في النكاح نسباً وصراً »

سئل الشيخ رحمه الله عن بيانها مختصراً ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما المحرمات « بالنسب » فالضابط فيه ان جميع أقارب الرجل من النسب حرام عليه ؛ إلا بنات أعمامه ؛ وأخواله وعماته ، وخالاته . وهذه الأصناف الأربعة هن اللاتي أحلهن الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : (يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتي هاجرن معك ؛ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) الآية . فأحل سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم من النساء أجناساً أربعة ؛ ولم يحل خالصاله من دون المؤمنين إلا الموهوبة ؛ التي تهب نفسها للنبي ؛ فجعل هذه من خصائصه ؛ له أن يتزوج الموهوبة بلا مهر ، وليس هذا لغيره باتفاق المسلمين ؛ بل ليس لغيره أن يستحل بضع امرأة إلا مع وجوب مهر ، كما قال تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) .

واتفق العلماء على أن من تزوج امرأة ولم يقدر لها مهر آ : صح النكاح ووجب لها المهر إذا دخل بها ؛ وإن طلقها قبل الدخول فليس لها مهر ؛ بل

لها التمتع بنص القرآن ، وإن مات عنها قضيا قولان . وهي « مسألة بروع بنت واشق » التي استفتى عنها ابن مسعود شهراً ، ثم قال : أقول فيها برأيي ؛ فإن يكن صواباً فن الله ؛ وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان ، والله ورسوله يريثان منه : لها مهر نساها ، لا وكس ، ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث . فقام رجال من أشجع فقالوا : نشهد « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بثل ما قضيت به في هذه » قال علقمة : فما رأيت عبد الله فرح بشيء كفرحه بذلك . وهذا الذي أجاب به ابن مسعود هو قول فقهاء الكوفة ، كأبي حنيفة وغيره ، وفقهاء الحديث كأحمد وغيره ، وهو أحد قولَي الشافعي . والقول الآخر له ، وهو مذهب مالك ، أنه لا مهر لها ، وهو مروي عن علي ، وزيد ، وغيرهما من الصحابة .

وتنازعوا في « النكاح إذا شرط فيه نفي المهر » هل يصح النكاح ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره : « أحدهما » يبطل النكاح ، كقول مالك . و « الثاني » يصح ، ويجب مهر المثل ، كقول أبي حنيفة والشافعي . والأولون يقولون : هو « نكاح الشغار » الذي أبطله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه نفي فيه المهر ، وجعل البضع مهرآ للبضع . وهذا تليل أحمد بن حنبل في غير موضع من كلامه ؛ وهذا تليل أكثر قدماء أصحابه . والآخرون : منهم من يصحح نكاح الشغار ، كأبي حنيفة ؛ وقوله أقيس على هذا الأصل ؛ لكنه مخالف للنص وآثار الصحابة ، فانهم أبطلوا نكاح الشغار . ومنهم من يبطله

ويطل البطلان إما بدعوى التشريك في البضع ، وإما بنفي ذلك من العلل ، كما يفعله أصحاب الشافعي ، ومن وافقهم من أصحاب أحمد : كالقاضي أبي يعلى وأتباعه . « والتقول الأول » أشبه بالنص والقياس الصحيح ، كما قد بسط في موضعه . وتنازعوا أيضا في انعقاد النكاح مع المهر بلفظ « التملك » و « الهبة » وغيرهما : فجوز ذلك الجمهور ؛ كمالك وأبي حنيفة ، وعليه تدل نصوص أحمد : وكلام قدماء أصحابه . ومنه الشافعي وأكثر متأخري أصحاب أحمد ، كابن حامد والقاضي ومن تبعهما ؛ ولم أعلم أحدا قال هذا قبل ابن حامد من أصحاب أحمد .

والمقصود هنا : أن الله تعالى لم يخص رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بنكاح الموهوبة بقوله : (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ؛ أن أراد النبي أن يستنكحها ، خالصة لك من دون المؤمنين) فدل ذلك على أن سائر ما أحله لنبيه صلى الله عليه وسلم حلال لأتمته ، وقد دل على ذلك قوله : (فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها ؛ لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) فلما أحل امرأة المتبني ، لاسيما للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون ذلك إحلالا للمؤمنين : دل ذلك على أن الإحلال له إحلال لأتمته ؛ وقد أباح له من أقاربه بنات العم والعمت ؛ وبنات الخال والخالات ؛ وتخصيصهن بالذكر يدل على تحريم ما سواهن ؛ لاسيما وقد قال بعد ذلك : (لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج) أى من بعد هؤلاء

اللاتي أحللتناهن لك وهن المذكورات في قوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت) فدخل في « الأمهات » أم أبيه ، وأم أمه وان علت بلا نزاع اعلمه بين العلماء . وكذلك دخل في « البنات » بنت ابنه ، وبنت ابن ابنته وان سفلت بلا نزاع اعلمه . وكذلك دخل في « الأخوات » الأخت من الأبوين ، والأب ، والام . ودخل في « العمات » و « الخالات » عمات الأبوين ، وخالات الأبوين . وفي « بنات الأخ ، والأخت » ولد الأخوة وان سفلن ، فاذا حرم عليه أصوله وفروعه وأصوله البعيدة ؛ دون بنات العم والعمات وبنات الخال والخالات .

وأما « المحرمات بالصهر » فيقول : كل نساء الصهر حلال له ، إلا أربعة أصناف ، بخلاف الأقارب . فأقارب الانسان كلبن حرام ؛ الأربعة أصناف . وأقارب الزوجين كلبن حلال ؛ إلا أربعة أصناف ، وهن حلائل الآباء ، والآباء ، وأمهات النساء ، وبناتهن . فيحرم على كل من الزوجين اصول الآخر وفروعه . يحرم على الرجل أم امرأته ؛ وام امها وابيها وان علت . وتحرم عليه بنت امرأته ، وهي الريبة ، وبنت بنتها وان سفلت ، وبنت الريب ايضا حرام ؛ كما نص عليه الائمة المشهورون : الشافعي وأحمد وغيرهما ، ولا اعلم فيه نزاعا . ويحرم عليه ان يتزوج بامرأة أبيه وان علا ؛ وامرأة ابنه وإن سفل . فبؤلاء « الأربعة » هن المحرمات بالمصاهرة في كتاب الله ؛ وكل من الزوجين

يكون اقارب الآخر أصهاراً له ، وأقارب الرجل أحباء المرأة ؛ وأقارب المرأة أختان الرجل . وهؤلاء الأصناف الأربعة يحرم من بالمقد ؛ إلا الريبة ، فانها لا تحرم حتى يدخل بأماها ، فان الله لم يجعل هذا الشرط إلا في الريبة ، والبواقي أطلق فيهن التحريم . فلماذا قال الصحابة : أجهموا ما أبهم الله . وعلى هذا الأئمة الأربعة وجهاء العلماء .

وأما بنات هاتين وأمهاتهما فلا يحرم من ، فيجوز له أن يتزوج بنت امرأة أبيه وابنه باتفاق العلماء ؛ فان هذه ليست من حلائل الآباء والأبناء ، فان « الحليلة » هي الزوجة . وبنت الزوجة وأما ليست زوجة ؛ بخلاف الريبة فان ولد الريب ريب ؛ كما أن ولد الولد ولد ، وكذلك أم أم الزوجة أم للزوجة وبنت أم الزوجة لم تحرم ، فانها ليست أما . فلماذا قال من قال من الفقهاء : بنات المحرمات محرمات ؛ إلا بنات العمات والخالات ، وأمهات النساء ، وحلائل الآباء والأبناء . فجعل بنت الريبة محرمة ؛ دون بنات الثلاثة . وهذا مما لا أعلم فيه نزاعاً .

ومن وطئ امرأة بما يقتضيه نكاحاً فانه يلحق به النسب ، ويثبت فيه حرمة المصاهرة باتفاق العلماء فيما أعلم ؛ وان كان ذلك النكاح باطلاً عند الله ورسوله : مثل الكافر إذا تزوج نكاحاً محرماً في دين الاسلام ، فان هذا يلحقه فيه النسب وتثبت به المصاهرة . فيحرم على كل واحد منهما أصول الآخر وفروعه باتفاق العلماء ، وكذلك كل وطئ اعتقد انه ليس حراماً وهو حرام : مثل

من تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ، وطلقها ، وظن أنه لم يقع به الطلاق ، لخطئه أو خطأ من أفتاه ، فوطئها بعد ذلك ، فجاء ولد : فبينما يلحقه النسب ، وتكون هذه مدخولاً بها : فتحرم ؛ وإن كانت ربيبة لم يدخل بأبها باتفاق العلماء .
 فالكفار إذا تزوج أحدهم امرأة نكاحاً يراه في دينه وأسلم بعد ذلك ابنه — كما جرى للعرب الذين أسلم أولادهم ، وكما يجري في هذا الزمان كثيراً — فهذا ليس له أن يتزوج بامرأة ابنه ؛ وإن كان نكاحها فاسداً باتفاق العلماء .
 فالنسب يتبع باعتقاد الوطئ للحل ؛ وإن كان مخطئاً في اعتقاده . والمصاهرة تتبع النسب . فإذا ثبت النسب فالمصاهرة بطريق الأولى .

وكذلك « حرية الولد » يتبع اعتقاد أبيه ؛ فإن الولد يتبع أباه في النسب والحرية ، ويتبع أمه في هذا باتفاق العلماء ؛ ويتبع في الدين خيرهما دينا عند جماهير أهل العلم ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ؛ وأحد القولين في مذهب مالك . فمن وطأ أمة غيره بنكاح أو زناً كان ولده مملوكاً لسيدها ؛ وإن اشتراها ممن ظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرة فهذا يسمى « المنور » وولدها حر باتفاق الأئمة ، لاعتقاده أنه يظن من يصير الولد بوطئها حراً ، فالنسب والحرية يتبع اعتقاد الوطئ ، وإن كان مخطئاً ؛ فكذلك تحريم المصاهرة ؛ وإنما تنازع العلماء في الزنا المحض هل ينشر حرمة المصاهرة فيه نزاع مشهور بين السلف والخلف . التحريم قول أبي حنيفة وأحمد والجواز مذهب الشافعي ؛ وعن مالك روايتان .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل كان له سرية بكتاب ؛ ثم توفي الى رحمة الله ؛ وله ابن
وقد تزوج سرية جده المذكور ؛ فهل يحل ذلك ؟

فأجاب : لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطؤها باتفاق المسلمين
واذا تزوجها فرق بينهما ؛ ولا يحل ابقاؤه معها ؛ وان استحل ذلك استتيب
ثلاثا ، فان تاب وإلا قتل .

وقال الشيخ رحمه الله تعالى

فصل

وأما تحريم « الجمع » فلا يجمع بين الأختين بنص القرآن ؛ ولا بين
المرأة وعمتها ؛ ولا بين المرأة وخالتها . لا تنكح الكبرى على الصغرى ؛
ولا الصغرى على الكبرى ؛ فانه قد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي
صلى الله عليه وسلم نعى عن ذلك ؛ فروى انه قال : « انكم إذا فلتتم ذلك
قطعت بين أرحامكم » ولورضيت احدهما بنكاح الأخرى عليها لم يجز ؛
فان الطبع يتنير ؛ ولهذا لما عرضت أم حبيبة على النبي صلى الله عليه وسلم أن
يتزوج أختها ؛ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أو تحبين ذلك ؟ » فقالت :

لست لك بمخلية، واحق من شركنى فى الخير أختى، فقال: «إنها لا تحمل لي». فقيل له: انا نتحدث انك ناكح درة بنت أبي سلمة، فقال: «لو لم تكن ريبتى فى حجرى لما حلت لي: فانها بنت أختى من الرضاع، أرضعتى وأباها أبا سلمة ثوية أمة أبي لهب، فلا ترضن علي بناتكن ولا اخواتكن» وهذا متفق عليه بين العلماء.

و «الضابط» فى هذا: ان كل امرأتين بينهما رحم محرم فانه يحرم الجمع بينهما، بحيث لو كانت احدهما ذكر كرا لم يحز له النزوج بالأخرى؛ لأجل النسب. فان الرحم المحرم لها «اربعة أحكام» حكاه متفق عليهما. وحكاه متنازع فيها، فلا يجوز ملكها بالنكاح، ولاوطئها. فلاينزوج الرجل ذات رحمه المحرم؛ ولايتسرى بها. وهذا متفق عليه؛ بل هنا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب؛ فلا تحمل له بنكاح؛ ولا ملك عين؛ ولايجوز له ان يجمع بينهما فى ملك النكاح، فلا يجمع بين الاختين؛ ولا بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها. وهذا ايضا متفق عليه. ويجوز له ان يملكها؛ لكن ليس له ان يتسراها. فن حرم جمعها فى النكاح حرم جمعها فى التسري، فليس له ان يتسرى الأختين ولا الأمة وعمتها؛ والأمة وخالتها. وهذا هو الذى استقر عليه قول أكثر الصحابة؛ وهو قول أكثر العلماء.

وهم متفقون على أنه لايتسرى من تحرم عليه بنسب أو رضاع (١) وانما تنازعوا فى الجمع، فتوقف بعض الصحابة فيها، وقال: أحلتها آية: وحرمتها

آية ، وظن أن تحريم الجمع قد يكون كتحريم العدد ؛ فإن له أن يتسرى ماشاء من العدد، ولا يتزوج الا بأربع . فهذا تحريم عارض ، وهذا عارض ؛ بخلاف تحريم النسب والصهر فإنه لازم ؛ ولهذا تصير المرأة من ذوات المحارم بهذا ولا تغير من ذوات المحارم بذلك ؛ بل أخت أمرأته أجنبية منه لا يخلو بها ولا يسافر بها ، كما لا يخلو بأزاده على أربع من النساء ؛ لتحريم ما زاد على العدد . وأما الجمهور فقطعوا بالتحريم ، وهو المعروف من مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم . قالوا : لأن كل ما حرم الله في الآية بملك النكاح حرم بملك الميكن ، وآية التحليل وهي قوله : (أو ما ملكت أيمانكم) إنما أبيع فيها جنس المملوكات ، ولم يذكر فيها ما يباح ويحرم من التسري ، كما لم يذكر ما يباح ويحرم من المهورات ، والمرأة يحرم وطئها إذا كانت مقعدة ومحرمه وإن كانت زوجة أو سرية . وتحريم المدد كان لأجل وجوب العدل بينهما في القسم ، كما قال تعالى : (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ؛ ذلك أدنى أن لا تمولوا) أي : لا تجوروا في القسم ، هكذا قال السلف وجمهور العلماء . وظن طائفة من العلماء أن المراد أن لا تكثر عيالككم . وقالوا : هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة . وغلط أكثر العلماء من قال ذلك لفظاً ومعنى . أما اللفظ فلا أنه يقال : مال يعول إذا جار . ومال يعيل إذا اقتصر . وأعمال يعيل إذا كثر عياله . وهو سبحانه قال : (تمولوا) لم يقل : تعيلوا . وأما المعنى فإن كثرة النفقة والعيال يحصل بالتسرى كما يحصل بالزواج ، ومع هذا فقد أباح

مما ملكت اليمين ماشاء الانسان بنير عدد ؛ لان الملوكات لا يجب لمن قسم ، ولا يستحقن على الرجل وطئا ؛ ولهذا يملك من لا يحل له وطئها كأما امرأته وبناتها وأختها وابنتهن الرضاع ، ولو كان غنيا أو مولى لم يجب أن يزال ملكه عنها . والزوجات عليه ان يعدل ينهن في القسم ، « وخير الصحابة أربعة » فالعدل الذى يطيقه عامة الناس ينتهى الى الأربعة . وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الله قواه على العدل فيما هو أكثر من ذلك — على القول المشهور — وهو وجوب القسم عليه ، وسقوط القسم عنه على القول الآخر ، كما أنه لما كان أحق بالمؤمنين من أنفسهم أحل له الزوج بلامبر .

قالوا : وإذا كان « تحريم جمع العدد » انما حرم لوجوب العدل في القسم ، وهذا المعنى مستف فى الملوكة ؛ فلماذا لم يحرم عليه أن يتسرى بأكثر من أربع ؛ بخلاف الجمع بين الأختين ؛ فانه انما كان دفعا لقطيعة الرحم بينهما ، وهذا المعنى موجود بين الملوكتين ، كما يوجد فى الزوجتين ، فاذا جمع بينهما بالتسرى حصل بينهما من التنابير ما يحصل اذا جمع بينهما فى النكاح ، فيفضى الى قطيعة الرحم .

ولما كان هذا المعنى هو المؤثر فى الشرع جاز له ان يجمع بين المرأتين اذا كان بينهما حرمة بلان نسب أو نسب بلاحرمة . فالأول مثل أن يجمع بين المرأة وابنة زوجها . كما جمع عبدالله بن جعفر لمامات على بن أبى طالب بين امرأته علي وابنته .

وهذا يباح عند أكثر العلماء الأئمة الأربعة وغيرهم . فان هاتين المرأتين وان كانت احدهما تحرم على الاخرى فذلك تحريم بالمصاهرة لا بالرحم ؛ والمعنى انما كان بتحريم قطيعة الرحم ؛ فلم يدخل في آية التحريم لالفاظ ولا معنى . وأما اذا كان بينهما رحم غير محرم : مثل بنت العم والخال : فيجوز الجمع بينهما ؛ لكن هل يكره ؟ فيه قولان : هما روايتان عن أحمد ؛ لان بينهما رحما غير محرم

وأما « الحكمان المتنازع فيهما » فهل له أن يملك ذا الرحم المحرم ؟ وهل له أن يفرق بينهما في ملك فيبيع أحدهما دون الآخر ؟ هاتان فيهما نزاع ، وأقوال ليس هذا موضعها .

« وتحريم الجمع » يزول بزوال النكاح ، فاذا ماتت إحدى الأربع ، أو الأختين ، أو طلقها ، أو انفسح نكاحها ، واقتضت عدتها : كان له أن يتزوج رابعة ، ويتزوج الأخت الأخرى باتفاق العلماء ، وإن طلقها طلاقا رجعيًا لم يكن له تزوج الأخرى عند طامة العلماء . الأئمة الأربعة وغيرهم ، وقد روى عبيدة السلماني ، قال : لم يفتق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء كاتفاقهم على أن الخامسة لا تنكح في عدة الرابعة ، ولا تنكح الأخت في عدة أختها وذلك لان الرجعية بمنزلة الزوجة ، فان كلا منهما يرث الآخر ، لكنها صائرة الى اليمينونة ، وذلك لا يمنع كونها زوجة ، كما لو أحالها الى أجل مثل أن يقول : إن أعطيتي ألفا في رأس الحول فانت طالق . فان هذه صائرة الى يمينونة

صغرى ؛ ومع هذا فهي زوجة باتفاق العلماء ، وإذا قيل لا يمكن أن تعطيه الموض
المطلق به فيدوم النكاح ؟ قيل : والرجمية يمكن أن يراجعها فيدوم النكاح .
وكذلك لو قال : إن لم تلدي في هذا الشهر فانت طالق . وكانت قد بقيت على
واحدة فها هنا هي زوجة لا يزول نكاحها إلا إذا انقضى الشهر ولم تلد ،
وان كانت صائرة الى يئونة . وأما تنازع العلماء هل يجوز له وطؤها ، كما
تنازعوا في وطء الرجمية ؟ وأما إذا كان الطلاق بائنا : فهل يتزوج الخامسة
في عدة الرابعة ؟ والأخت في عدة أختها ؟ هذا فيه نزاع مشهور بين السلف
والخلف . والجواز مذهب مالك والشافعي . والتحریم مذهب أبي حنيفة
وأحمد . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قوم يتزوج هذا أخت هذا ؛ وهذا أخت هذا أو ابنته ، وكلما
أُتفق هذا أُتفق هذا ؛ وإذا كسا هذا كسا هذا ، وكذلك في جميع الأشياء .
وفي الارضاء والغضب : إذا رضي هذا رضي هذا ، وإذا أغضبها الآخر : فهل
يحل ذلك ؟

فأجاب : يجب على كل من الزوجين أن يمسك زوجته بمعروف أو يسرحها
باحسان ؛ ولأله أن يطلق ذلك على فعل الزوج الآخر ؛ فإن المرأة لها حق على
زوجها ؛ وحقها لا يسقط بظلم أيها وأخيها . قال الله تعالى : (ولا تزروا زرة
وزر أخرى) فإذا كان أحدهما يظلم زوجته وجب إقامة الحق عليه ؛ ولم يحل
للاخر أن يظلم زوجته لكونها بنتاً للأول . وإذا كان كل منهما يظلم زوجته
لأجل ظلم الآخر فيسحق كل منهما العقوبة ؛ وكان لزوجة كل منهما أن تطلب
حقها من زوجها ؛ ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطاً باطلاً من جنس
« نكاح الشغار » وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على أن يزوجه
الآخر ابنته أو أخته ، فكيف إذا زوجه على أنه إن انصفها أنصف الآخر ،
وان ظلمها ظلم الآخر زوجته ؛ فإن هذا محرم باجماع المسلمين ، ومن فعل ذلك
أستحق العقوبة التي تزجره عن مثل ذلك .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل متزوج بخالة انسان . وله بنت ، فتزوج بها ، فجمع بين خاله وابنته : فهل يصح ؟

فأجاب : لا يجوز أن يتزوج خالة رجل وابنته بأن يجمع بينهما ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم : « نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها » وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول خالة الأب وخالة الأم والجدة ، ويتناول عمه كل من الأبوين أيضا ، فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ، ولا خالة أمها عند الأئمة الأربعة .

وسئل

عن رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له من الأبوين : فهل يجوز الجمع بينهما أم لا ؟

فأجاب : الجمع بين هذه المرأة وبين الأخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها ؛ فإن أباهما إذا كان أخا لهذا الآخر من أمه ، أو أمه وأبيه : كانت

خالة هذا خالة هذا ؛ بخلاف ما إذا كان أخاه من أبيه فقط ؛ فإنه لا تكون خالة أحدهما خالة الآخر ؛ بل تكون عمته . والجمع بين المرأة وخالة أبيها وخالة أمها ، أو عمه أبيها ، أو عمه أمها ؛ كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين ، وذلك حرام باتفاقهم .

وإذا تزوج أحدهما بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلا ، لا يحتاج إلى طلاق ، ولا يجب بمقدمه ولا ميراث ، ولا يحل له الدخول بها ، وإن دخل بها فارقها ، كما تقارق الأجنبية ، فإن أراد نكاح الثانية فارق الأولى . فإذا انقضت عدتها تزوج الثانية ؛ فإن تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة ، وإن كان الطلاق بائنا لم يحز في مذهب أبي حنيفة وأحمد وجاز في مذهب مالك والشافعي . فإذا طلقها طلاقاً أو طلقتين بلا عوض كان الطلاق رجعياً ، ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الأولى باتفاق الأئمة فإن تزوجها لم يحز أن يدخل بها ، فإن دخل بها في النكاح انقاسد وجب عليه أن يمتز لها ، فإنها أجنبية ، ولا يعقد عليها حتى تنقضي عدة الأولى المطلقة باتفاق الأئمة . وهل له أن يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه ؟ فيه قولان للعلماء : « أحدهما » يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي . « والثاني » لا يجوز ، وهو مذهب مالك ، وفي مذهب أحمد القولان .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل اشترى جارية ، ووطأها ، ثم ملكها لولده . فهل يجوز لولده ووطؤها ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يجوز للإبن أن يوطأها بعد وطء أبيه والحال هذه باتفاق المسلمين . ومن استحل ذلك فإنه يستتاب فإن تاب والاقتل ، وفي السنن عن البراء بن عازب ، قال : رأيت خالي أبا بردة ومعه رايته ، فقلت : إلى أين ؟ فقال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه ، فأمرني أن أضرب عنقه ، وأخمس ماله » ولا نزاع بين الأئمة أنه لا فرق بين وطئها بالنكاح وبين وطئها بملك اليمين .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها ، وطلقها قبل الاصابة : فهل يجوز له أن يدخل بالأم بعد طلاق البنت ؟

فأجاب : لا يجوز تزويج أم امراته ؛ وإن لم يدخل بها . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده ، فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ، ثم تزوجت برجل آخر ، فلبثت معه دورة شهر ، ثم طلقها ، فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ، ولم تحض ؛ لافي الثمانية الأولى ، ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ، ولا في الثلاثة الأشهر الأخيرة ، ثم تزوج بها المطلق الأول أبو الولد : فهل يصح هذان العقدان ؟ أو أحدهما ؟

فاجاب : الحمد لله . لا يصح العقد الأول ، والثاني ؛ بل عليها أن تكمل عدة الأول . ثم تقضى عدة الثاني . ثم بعد انقضاء المديتين تزوج من شئت منها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ، رزق منها ولدا له من العمر سنتان ، وذكرت أنها لما تزوجت لم تحض إلا حيضتين ، وصدقها الزوج ، وكان قد طلقها ثانيا على هذا العقد المذكور : فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المنسوخ ؟

فأجاب : إن صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة :
فالنكاح باطل ، وعليه أن يفارقها ، وعليها أن تكمل عدة الأول ، ثم
تعتد من وطء اثنائي . فإن كانت حاضت الثالثة قبل أن يطاها الثاني فقد
انقضت عدة الأول ، ثم إذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ، ثم
تزوج من شاءت بنكاح جديد ، وولده ولد حلال يلحقه نسبه ؛ وإن
كان قد ولد بوطء في عقد فاسد لا يعلم فساوه .

وسئل رحمه الله

عن مطلقة ادعت وحلفت أنها قضت عدتها ، فتزوجها زوج ثالث ،
ثم حضرت امرأة أخرى وزعمت أنها حاضت حيضتين ، وصدقها الزوج
على ذلك ؟

فأجاب : إذا لم تحض إلا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة ،
وإذا كان الزوج مصدقاً لها وجب أن يفرق بينهما : فتكمل عدة الأول
بحيضة ، ثم تعتد من وطء الثاني عدة كاملة ، ثم بعد ذلك إن شاء الثاني
أن يتزوجها تزوجها .

وسئل

عن امرأة بانت فتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة ؟
فأجاب : تشارك هذا الثاني ، وتم عدة الأول بحيضتين ، ثم بعد ذلك
تعتد من وطء الثاني ثلاث حيضات ، ثم بعد ذلك يتزوجها بمقد جديد .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل عقد العقد على أنها تكون بالناء ، ولم يدخل بها ، ولم يصبها ،
ثم طلقها ثلاثاً ، ثم عقد عليها شخص آخر ، ولم يدخل بها ولم يصبها ؛
ثم طلقها ثلاثاً : فهل يجوز للذي طلقها أولاً أن يتزوج بها ؟

فأجاب : إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة
الأربعة ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، ويدخل بها ، فإذا طلقها
قبل الدخول لم تحل للأول .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بنتاً بكرة ، ثم طلقها ثلاثاً ولم يصبها : فهل يجوز
أن يعقد عليها عقداً ثانياً ، أم لا ؟

فأجاب : طلاق البكر ثلاثاً كطلاق المدخول بها ثلاثاً عند
أكثر الأئمة

وسئل رحمه الله تعالى

عن يقول : إن المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح بدون نكاح ثان
للذى طلقها ثلاثا : فهل قال هذا القول أحد من المسلمين ، ومن قال هذا القول
ماذا يجب عليه ؟ ومن أستحلها بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان ماذا يجب
عليه ؟ وما صفة النكاح الثانى الذى يبيحها للأول ؟ أفتبونا مأجورين مثاين
يرحمكم الله .

فأجاب — رضى الله عنه — الحمد لله رب العالمين . اذا وقع بالمرأة الطلاق
الثلاث فانها تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره بالكتاب والسنة واجماع
الأمة ، ولم يقل أحد من علماء المسلمين انها تباح بعد وقوع الطلاق الثلاث
بدون زوج ثان ، ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد كذب . ومن قال ذلك
أو استحل وطأها بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون نكاح زوج ثان ، فان كان
جاهلا يمذر بجهله — مثل أن يكون نشأ بمكان قوم لا يعرفون فيه شرائع
الاسلام ، أو يكون حديث عهد بالاسلام ، أو نحو ذلك — فانه يعرف دين
الاسلام ؛ فان أصر على القول بأنها تباح بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان
أو على استحلال هذا الفعل : فانه يستتاب ، فان تاب والا قتل ، كأمثاله من

المرتدين الذين يمجّدون وجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، وحل المباحات التي علم أنها من دين الاسلام ، وثبت ذلك بنقل الأئمة المتواتر عن نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام . وظهر ذلك بين الخاص والعام ، كمن يمجّد وجوب « مباني الاسلام » من الشهادتين ، والصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان وحج البيت الحرام ، أو جحد « تحريم الظلم ، وأنواعه » كالربا والميسر ، أو تحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وما يدخل في ذلك من تحريم « نكاح الأقارب » سوى بنات العمومة والخوالة ، وتحريم « المحرمات بالمصاهرة » وهن أمهات النساء وبناتهن وحلائل الآباء والأبناء ونحو ذلك من المحرمات ، أو حل الخبز . واللحم ، والنكاح واللباس ؛ وغير ذلك مما علمت اباحتها بالاضطرار من دين الاسلام : فهذه المسائل مما لم يتنازع فيها المسلمون ، لاسيهم ولا بدعيهم .

ولكن تنازعوا في مسائل كثيرة من « مسائل الطلاق والنكاح » وغير ذلك من الأحكام : كتنازع الصحابة والفقهاء بدم في « الحرام » هل هو طلاق ، أو عين ، أو غير ذلك ؟ وكتنازعهم في « الكنايات الظاهرة » كالخلية ، والبرية ، والبتة : هل يقع بها واحدة رجعية . أو بائن ، أو ثلاث ؟ أو يفرق بين حال وحال ؟ وكتنازعهم في « المولي » : هل يقع به الطلاق عند انقضاء المدة إذا لم يف فيها ؟ أم يوقف بعد انقضائها حتى يف ؟ أو يطلق ؟ وكتنازع العلماء في طلاق السكران . والمكره ، وفي الطلاق بالخط ، وطلاق

الصبي المميز ، وطلاق الأب على ابنه . وطلاق الحكم الذي هو من أهل الزوج بدون توكيله . كما تنازعوا في بذل أجر الموض بدون توكيلها . وغير ذلك من المسائل التي يعرفها العلماء . وتنازعوا أيضا في مسائل « تعليق الطلاق بالشرط » ومسائل « الحلف بالطلاق ، والعتاق والظهار ، والحرام ، والنذر » كقوله : إن فعلت كذا فعلي الحج أو صوم شهر أو الصدقة بألف . وتنازعوا أيضاً في كثير من مسائل « الأيمان » مطلقاً في موجب اليمين

وهذا كتنازعهم في تعليق الطلاق بالنكاح : هل يقع أولاً يقع ؟ أو يفرق بين العموم والخصوص ؟ أو بين ما يكون فيه مقصود شرعي وبين أن يقع في نوع ملك أو غير ملك ؟ وتنازعوا في الطلاق المطلق بالشرط بعد النكاح ؟ على ثلاثة أقوال . فقيل : يقع مطلقاً . وقيل : لا يقع وقيل : يفرق بين الشرط الذي يقصد وقوع الطلاق عند كونه ، وبين الشرط الذي يقصد عدمه . وعدم الطلاق عنده . « فالأول » كقوله : إن أعطيتني ألفاً فانت طالق . « والثاني » كقوله : إن فعلت كذا فسيدي أحرار ، ونسائي طوالق ، وعلي الحج .

وأما النذر المعلق بالشرط ، فاتفقوا على أنه إذا كان مقصوده وجود الشرط كقوله : إن شئني الله مريضى . أو سلم مالي النائب فعلي صوم شهر ، أو الصدقة بمائة : أنه يلزمه . وتنازعوا فيما إذا لم يكن مقصوده وجود الشرط : بل مقصوده عدم الشرط . وهو حالف بالنذر ، كما إذا قال : لا أسافر ، وإن سافرت

فعلی الصوم ، أو الحج ، أو الصدقة ، أو علي عتق رقبة . ونحو ذلك ؟ علي
ثلاثة أقوال : فالصحابه وجمهور السلف على انه يحزیه كفارة عين ، وهو
مذهب الشافعي وأحمد ، وهو آخر الروایتين عن أبي حنيفة ، وقول
طائفة من المالكية : كابن وهب ، وابن أبي العمير ، وغيرهما . وهل تعين
ذلك ، أم يحزیه الوفاء ؟ علي قولين في مذهب الشافعي وأحمد . وقيل :
عليه الوفاء ، كقول مالك ، واحدى الروایتين عن أبي حنيفة ،
وحكام بعض المتأخرين قولاً للشافعي ؛ ولا أصل له في كلامه . وقيل :
لا شيء عليه بحال ، كقول طائفة من اتباعين ، وهو قول داود ، وابن
حزم .

وهكذا تنازعوا على هذه الأقوال الثلاثة فيمن حلف بالعاق أو بالطلاق
أن لا يفعل شيئاً كقوله : إن فعلت كذا فعبيد حر ، أو امرأتى طالق :
هل يقع ذلك اذا خنت ، أو يحزیه كفارة عين ، أو لا شيء عليه ؟ علي
ثلاثة أقوال . ومنهم من فرق بين الطلاق والعاق . وأتفقوا على أنه اذا قال :
ان فعلت كذا فلي ان أطلق امرأتى لا يقع به الطلاق ؛ بل ولا يجب عليه
إذ لم يكن قربة ؛ ولكن هل عليه كفارة عين ؟ علي قولين . « أحدهما »
يجب عليه كفارة عين ، وهو مذهب أحمد في المشهور عنه ، ومذهب
أبي حنيفة فيما حكاه ابن المنذر والخطابي وابن عبد البر وغيرهم ، وهو الذي
وصل اليه في كتب أصحابه ، وحكى القاضي أبو يعلى وغيره . وعنه أنه لا كفارة
فيه ، و « الثاني » لا شيء عليه ، وهو مذهب الشافعي .

فصل

وأما إذا قال : إن فعلته فعلي إذا عتق عبدى . فاتفقوا على أنه لا يقع العتق بمجرد الفعل ؛ لكن يجب عليه العتق . وهو مذهب مالك ، واحدى الروایتين عن أبى حنيفة . وقيل : لا يجب عليه شيء ، وهو قول طائفة من التابعين ، وقول داود ، وابن حزم . وقيل : عليه كفارة يمين ، وهو قول الصحابة وجمهور التابعين ، ومذهب الشافعى وأحمد ، وهو غير بين التكفير والاعتاق على المشهور عنهما . وقيل : يجب التكفير عينا ؛ ولم ينقل عن الصحابة شيء فى الحلف بالطلاق فيما باننا بعد كثرة البحث ، وتتبع كتب المتقدمين والمتأخرين ؛ بل المنقول عنهم أما ضئيف ؛ بل كذب من جهة التعليل ، وإما أن لا يكون دليلا على الحلف بالطلاق ؛ فإن الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق على عهدهم ؛ ولكن نقل عن طائفة منهم فى الحلف بالعتق أن يجزئهم كفارة يمين ، كما إذا قال : إن فعلت كذا فعبدى حر . وقد نقل عن بعض هؤلاء تقيض هذا القول . وأنه يمتنع . وقد تكلمنا على أسانيد ذلك فى غير هذا الموضع . ومن قال من الصحابة والتابعين : إنه لا يقع العتق فإنه لا يقع الطلاق بطريق الأولى ، كما صرح بذلك من صرح به من التابعين . وبعض العلماء ظن أن الطلاق لا نزاع فيه فاضطره ذلك إلى أن عكس موجب الدليل فقال : يقع الطلاق ؛ دون العتاق ؛ وقد بسط الكلام على هذه المسائل ، وبين ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لهم

باحسان ، والأئمة الأربعة ، وغيرهم من علماء المسلمين ، وحجة كل قوم في غير هذا الموضع .

وتنازع العلماء فيما اذا حلف بالله أو الطلاق أو الظهار أو الحرام أو النذر أنه لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ليمينه ، أو جاهلا بأنه المحلوف عليه : فهل يحنث ، كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد ، وأحد القولين للشافعي واحدى الروايات عن أحمد ؟ أولا يحنث بحال ، كقول المكيين ، والقول الآخر للشافعي والروية الثانية عن أحمد ؟ أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وغيرها ، كالرواية الثالثة عن أحمد ، وهو اختيار القاضى والخرقى وغيرها من أصحاب أحمد ، والتقال من اصحاب الشافعي ؟ وكذلك لو اعتقد أن امرأته بانت بفعل المحلوف عليه ، ثم تبين له انها لم تبين ؟ ففيه قولان . وكذلك اذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يتقدمه كما حلف عليه فتبين بخلافه ؟ ففيه ثلاثة أقوال كما ذكر ، ولو حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه ؟ ففيه قولان . عند مالك يقع ، وعند الأكثرين لا يقع ، وهو المشهور من مذهب أحمد . والمنصوص عنه في رواية حرب التوقف في المسألة ، فيخرج على على وجهين ، كما اذا حلف ليفعلن اليوم كذا ومضى اليوم ، أو شك في فعله هل يحنث ؟ على وجهين .

واتفقوا على أنه يرجع في اليمين الى نية الحالف اذا احتمل لفظه ، ولم يخالف الظاهر ، أو خالفه وكان مظلوما . وتنازعوا هل يرجع الى سبب

اليمن وسياقها وما هيجهما ؟ على قولين : فذهب المذنبين كمالك وأحمد وغيره انه يرجع الى ذلك ، والمروفي في مذهب أبي حنيفة والشافعي انه لا يرجع : لكن في مسائلها ما يقتضي خلاف ذلك . وان كان السبب أعم من اليمن عمل به عند من يرى السبب . وان كان خاصا : فهل يقصر اليمن عليه ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . وان حلف على معين يستقدمه على صفة فتين بخلافها ؟ ففيه أيضا قولان . وكذلك لو طلق امرأته بصفة ؛ ثم تبين بخلافها مثل أن يقول : أنت طالق أن دخلت الدار — بالفتح — أي لاجل دخولك الدار ؛ ولم تكن دخلت . فهل يقع به الطلاق ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره . وكذلك اذا قال : أنت طالق لأنك فعلت كذا ونحو ذلك ، ولم تكن فعلته ؛ ولو قيل له : امرأتك فعلت كذا ؛ فقال : هي طالق . ثم تبين انهم كذبوا عليها ؟ ففيه قولان وتنازعوا في الطلاق المحرم : كالطلاق في الحيض ؛ وكجمع الثلاث عند الجمهور الذين يقولون إنه حرام ؛ ولكن الأربعة وجمهور العلماء يقولون : كونه حراما لا يمنع وقوعه ، كما ان الظهار محرم وإذا ظاهر ثبت حكم الظهار ؛ وكذلك « النذر » قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى عنه » ومع هذا يجب عليه الوفاء به بالنص والاجماع .

والذين قالوا لا يقع : اعتقدوا أن كل مانعي الله عنه فانه يقع فامدا لا يترتب عليه حكم ، والجمهور فرقوا بين أن يكون الحكم يعمه لا يناسب فعل

المحرم : كحل الأموال والابضاع وإجزاء العبادات وبين أن يكون عبادة تناسب فعل المحرم كالإيجاب والتحریم ؛ فان المنهي عن شيء اذا فعله قد تلزمه بفعله كفارة أو حد ، أو غير ذلك من العقوبات : فكذلك قد ينهى عن فعل شيء اذا فعله لزمه به واجبات ومحرمات ؛ ولكن لا ينهى عن شيء اذا فعله أحلت له بسبب فعل المحرم الطيبات ؛ فبرئت ذمته من الواجبات ؛ فان هذا من « باب الاكرام والاحسان » والمحرمات لا تكون سببا محضا للاكرام والاحسان ؛ بل هي سبب للعقوبات اذا لم يتقوا الله تبارك وتعالى ؛ كما قال تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وقال تعالى : (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر) الى قوله تبارك وتعالى : (ذلك جزيناهم بينهم) وكذلك ما ذكره تعالى فى قصة البقرة من كثرة سؤالهم وتوقفهم عن امثال أمره كان سببا لزيادة الإيجاب ، ومنه قوله تعالى : (لا تسئلوا عن أشياء ان تبدلكم نسؤكم) وحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « ان أعظم المسلمين فى المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله » ولما سأله عن الحج : أفى كل عام ؟ قال : « لا . ولو قلت : نعم لوجب ؛ ولو وجب لم تطيقوه ؛ ذرونى ما تركتم ؛ فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم : فاذا نهيتهم عن شيء فاجتنبوه . واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

ومن هنا قال طائفة من العلماء : ان الطلاق الثلاث حرمت به المرأة عقوبة للرجل حتى لا يطلق ؛ فان الله ينهى الطلاق ؛ وانما يأمر به الشياطين والسحرة كما قال تعالى فى السحر : (فيتعلمون منه ما يفرقون به بين المرء وزوجه) وفى

الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الشيطان ينصب عرشه على البحر ؛ ويمت جنوده فاقربهم اليه منزلة أعظمهم فتنة ؛ فيأتى أحدهم فيقول ما زلت به حتى شرب الخمر . فيقول الساعة يتوب . ويأتى الآخر فيقول : ما زلت به حتى فرقت بينه وبين امرأته . فيقبله بين عينيه . ويقول : أنت ! أنت ! ». وقد روى أهل التفسير والحديث والفقهاء : أنهم كانوا في أول الاسلام يطلقون بنير عدد : يطلق الرجل المرأة ، ثم يدعها حتى اذا شارفت اقضاء المدة راجعها ثم طلقها ضاررا ، فقصرهم الله على الطلقات الثلاث ؛ لأن الثلاث أول حد الكثرة ، وآخر حد القلة . ولولا أن الحاجة داعية الى الطلاق لكان الدليل يقتضى تحريره ، كما دلت عليه الآثار والأصول ؛ ولكن الله تعالى أباحه رحمة منه بعباده لحاجتهم اليه أحيانا . وحرمه في مواضع باتفاق العلماء . كما اذا طلقها في الحيض ولم تكن سألته الطلاق ؛ فان هذا الطلاق حرام . باتفاق العلماء .

والله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بأفضل الشرائع وهي الخنيفة السمحة ، كما قال : « أحب الدين الى الله الخنيفة السمحة » فأباح لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح . والوطء بملك اليمين . واليهود والنصارى لا يطئون الا بالنكاح ؛ لا يطئون بملك اليمين . و « أصل ابتداء الرق » انما يقع من السبي . والفتانم لم تحل الا لامة محمد صلى الله عليه وسلم ، كما ثبت في الحديث الصحيح انه قال : « فضلنا على الأنبياء بخمس : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة

وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، وأحلت لي الزنا ثم ولم محل لأحد كان قبلنا ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة ، وأعطيت الشفاعة » فأباح سبحانه للمؤمنين أن ينكحوا وأن يطلقوا ، وإن يتزوجوا المرأة المطلقة بعد أن تزوج بنير زوجها .

« والنصارى » يحرمون النكاح على بعضهم ، ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له الطلاق . « واليهود » يبيحون الطلاق ؛ لكن إذا تزوجت المطلقة بنير زوجها حرمت عليه عندهم . والنصارى لا يطلق عندهم . واليهود لا مراجعة بعد أن تزوج غيره عندهم . والله تعالى أباح للمؤمنين هذا وهذا .

ولو أيسح الطلاق بنير عدد — كما كان في أول الأمر — لكان الناس يطلقون دائما ؛ إذا لم يكن أمر يزجرهم عن الطلاق ؛ وفي ذلك من الضرر والفساد ما أوجب حرمة ذلك ، ولم يكن فساد الطلاق لمجرد حق المرأة فقط ؛ كالطلاق في الحيض حتى يباح دائما بسؤالها ؛ بل نفس الطلاق إذا لم تدع إليه حاجة منهى عنه باتفاق العلماء ؛ إما نهي تحريم ، أو نهي تنزيه . وما كان مباحا للحاجة قدر بقدر الحاجة . والثلاث هي مقدار ما أيسح للحاجة ، كما قال النبي صل الله عليه وسلم : « لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » وكما قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ؛ إلا على زوج

فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا ، وكما رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا . وهذه الأحاديث في الصحيح . وهذا مما احتج به من لا يرى وقوع الطلاق إلا من التقصد ؛ ولا يرى وقوع طلاق المكروه ؛ كما لا يكفر من تكلم بالكفر مكرها بالنص والاجماع ؛ ولو تكلم بالكفر مستهزئا بآيات الله وبالله ورسوله كفر ؛ كذلك من تكلم بالطلاق هازلا وقع به . ولو حلف بالكفر فقال : إن فعل كذا فهو يرى من الله ورسوله ؛ أو فهو يهودي أو نصراني . لم يكفر بفعل المحلوف عليه ؛ وإن كان هذا حكما معلقا بشرط في اللفظ ؛ لأن مقصوده الحلف به بنضاله ونفورا عنه ؛ لا إرادة له ؛ بخلاف من قال : إن أعطيتوني الفأ كفرت فإن هذا يكفر . وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد كونه ، وبين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط .

ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن الخلع فسخ للنكاح ؛ وليس هو من الطلقات الثلاث ، كقول ابن عباس ، والشافعي وأحمد في أحد قوليهما لأن المرأة اقتدت نفسها من الزوج كافتداء الأسير ؛ وليس هو من الطلاق المكروه في الأصل ، ولهذا يباح في الحيض ؛ بخلاف الطلاق . وأما إذا عدل هو عن الخلع وطلقها إحدى الثلاث بموض فالتفريط منه . وذهب طائفة من السلف : كعثمان بن عفان وغيره ؛ ورووا في ذلك حديثا صرفوا . وبعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد جعلوه مع الأجنبي فسحا . كالأقاله . والصواب أنه مع الأجنبي كما هو مع المرأة ؛ فإنه إذا كان اقتداء المرأة كما يفدى

الاسير فقد يفتردي الأسير بماله منه وماله من غيره ، وكذلك العبد يعتق بماله
يئذه هو وما يئذه الأجنبي ، وكذلك الصلح يصح مع المدعى عليه ومع أجنبي
فان هذا جميعه من باب الاسقاط والازالة .

وإذ كان الخلع رفعا للنكاح ؛ وليس هو من الطلاق الثلاث ؛ فلا فرق بين
ان يكون المالم المبدول من المرأة ، أو من أجنبي . وتشبيه فسخ النكاح
بفسخ البيع ؛ فيه نظر ؛ فان البيع لا يزول إلا برضى المتابعين ؛ لا يستقل
أحدهما بإزالته ؛ بخلاف النكاح ؛ فان المرأة ليس اليها إزالته ؛ بل الزوج
يستقل بذلك ؛ لكن اقتنوها نفسها منه كافتداء الأجنبي لها . ومسائل
الطلاق وما فيها من الاجماع والنزاع مبسوط في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا اذا وقع به الثلاث حرمت عليه المرأة باجماع المسلمين ،
كما دل عليه الكتاب والسنة ، ولا يباح إلا بنكاح ثان ، وبوطئه لها عند
عامة السلف والخلف ؛ فان النكاح المأمور به يؤمر فيه بالعقد . وبالوطء ،
بخلاف المنهى عنه ؛ فانه ينهى فيه عن كل من العقد والوطء ؛ ولهذا كان
النكاح الواجب والمستحب يؤمر فيه بالوطء من العقد « والنكاح المحرم »
يحرم فيه مجرد العقد ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لامرأة رفاعة القرظي . لما أرادت أن ترجع الى رفاعة بدون الوطء « لاحق تذوق
عسيلته ، ويفوق عسيلتك » وليس في هذا خلاف الا عن سعيد بن المسيب ، فانه
— مع انه اعلم التابعين — لم يمانه السنة في هذه المسألة . « والنكاح المبيح »
هو النكاح المعروف عند المسلمين ، وهو النكاح الذي جعل الله فيه بين

الزوجين مودة ورحمة ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه : « حتى تذوق عسيلته ، وينوق عسيلتك » فأما « نكاح المحلل » فانه لا يحلها للأول عند جماهير السلف ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » وقال عمر بن الخطاب : لا أوتي بمحل ومحل له إلا رجعتا . وكذلك قال عثمان وعلي وابن عباس وابن عمر وغيرهم : إنه لا يديحها إلا بنكاح رغبة ؛ لا نكاح محلل . ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه رخص في نكاح التحليل .

ولكن تنازعوا في « نكاح المتعة » فان نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من ثلاثة أوجه .

« أحدها » أنه كان مباحا في أول الاسلام ؛ بخلاف التحليل .

« الثاني » أنه رخص فيه ابن عباس وطائفة من السلف ؛ بخلاف التحليل فانه لم يرخص فيه أحد من الصحابة . .

« الثالث » أن المتمتع له رغبة في المرأة وللمرأة رغبة فيه الى أجل ؛ بخلاف المحلل فان المرأة ليس لها رغبة فيه بحال ، وهو ليس له رغبة فيها ؛ بل في أخذ ما يبطاه ، وان كان له رغبة فهي من رغبته في الوطء ؛ لا في اتخاذها زوجة ، من جنس رغبة الزاني ؛ ولهذا قال ابن عمر : لا يزالان زانين ؛ وإن مكثا عشرين سنة . إذ الله علم من قلبه أنه يريد أن يحلها له . ولهذا تدمم فيه خصائص النكاح ؛ فان النكاح المعروف كما قال تعالى : (ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم

مودة ورحمة) والتحليل فيه البُضّة والنفرة ؛ ولهذا لا يظهره أصحابه ؛ بل يكتبونه كما يكتب السفاح . ومن شعائر النكاح اعلانه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اعلنوا النكاح ، واضربوا عليه بالدف ؛ ولهذا يكفي في اعلانه الشهادة عليه عند طائفة من العلماء ، وطائفة أخرى توجب الاشهاد والاعلان ؛ فاذا تواصوا بكتمانه بطل .

ومن ذلك الوليمة عليه ، والشار ، والطيب ، والشراب ، ونحو ذلك مما جرت به عادات الناس في النكاح . وأما « التحليل » فانه لا يفعل فيه شيء من هذا ؛ لأن أهله لم يريدوا ان يكون المحلل زوج المرأة ، ولا أن تكون المرأة امرأته ؛ وانما المقصود استعارته لينزوي عليها ، كما جاء في الحديث المرفوع تسميته باليس المستعار ؛ ولهذا شبه بحمار المشرين الذي يكثرى للتقفيز على الاناث ؛ ولهذا لا تبقى المرأة مع زوجها بعد التحليل كما كانت قبله ؛ بل يحصل بينهما نوع من النفرة .

ولهذا لما لم يكن في التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع : صار الشيطان يشبه به أشياء مخالفة للاجماع ، فصار طائفة من عامة الناس يظنون أن ولادتها لذكر يحلها ، أو أن وطئها بالرجل على قدمها أو رأسها أو فوق سقفها أو سلم هي تحته يحلها . ومنهم من يظن انها اذا التقيا برفات ، كما التقى آدم وامرأته أحلها ذلك . ومنهم من اذا تزوجت بالحلل به لم تمكنه من نفسها ؛ بل تمكنه من أمة لها . ومنهم من تعطيه شيئا ، وتوصيه بان يقر بوطنها . ومنهم من يحلل الأم وبنتها . إلى أمور أخر قد بسطت في غير هذا الموضع ، يتناها

في « كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل ». ولا ريب أن المنسوخ من الشريعة وما تنازع فيه السلف خير من مثل هذا؛ فإنه لو قدر أن الشريعة تأتي بان الطلاق لا عدد له لكان هذا ممكناً وإن كان هذا منسوخاً. وأما أن يقال : إن من طلق امرأته لا تحل له حتى يستكبري من يطأها فهذا لا تأتي به شريعة .

وكثير من أهل التحليل يفعلون أشياء محرمة باتفاق المسلمين؛ فإن المرأة المعتدة لا يحل لغير زوجها أن يصرح بخطبتها . سواء كانت متدة من عدة طلاق أو عدة وفاة، قال تعالى : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في اقسكم ، علم الله انكم ستذكروهن ؛ ولكن لا تواعدوهن سرا إلا ان تقولوا قولا معروفا . ولا تمزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) فنعى الله تعالى عن المواعدة سرا ، وعن عزم عقدة النكاح ، حتى يبلغ الكتاب أجله . وإذا كان هذا في عدة الموت فهو في عدة الطلاق أشد باتفاق المسلمين ؛ فإن المطلقة قد ترجع الى زوجها ؛ بخلاف من مات عنها . وأما « التعريض » فإنه يجوز في عدة المتوفى عنها ، ولا يجوز في عدة الرجعية وفيما سواهما . فهذه المطلقة ثلاثا لا يحل لأحد أن يواعدها سرا ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين ، وإذا تزوجت بزواج ثان وطلقها ثلاثا لم يحل للأول أن يواعدها سرا ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين . وذلك أشد وأشد .

واذا كانت مع زوجها لم يحل لأحد أن يخطبها ، لا تصرّحاً ، ولا تمرّضاً :
باتفاق المسلمين . فاذا كانت لم تزوج بعد لم يحل للمطلق ثلاثاً أن يخطبها ؛
لا تصرّحاً ولا تمرّضاً . باتفاق المسلمين . وخطبتها في هذه الحال أعظم من
خطبتها بعد أن تزوج بالثاني .

وهؤلاء « أهل التحليل » قد يواعد أحدهم المطلقة ثلاثاً ، ويعزم أن قبل
أن تنقضى عدتها وقبل نكاح الثاني على عقدة النكاح بعد النكاح الثاني
نكاح المحلل ، ويعطيها ما تنفقه على شهود عقد التحليل ، وللمحلل ، وما ينفقه
عليها في عدة التحليل ، والزواج المحلل لا يعطى مهرأ ، ولا نفقة عدة ، ولا نفقة
طلاق ؛ فاذا كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز في هذه وقت نكاحها
بالثاني أن يخطبها الأول — لا تصرّحاً ولا تمرّضاً — فكيف اذا خطبها قبل
أن تزوج بالثاني ؟ او اذا كان بعد ان يطلقها الثاني لا يحل للأول ان يواعدھا
سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله : فكيف اذا فعل
ذلك من قبل ان يطلق ؟ بل قبل أن يتزوج ! بل قبل ان تنقضى عدتها منه !
فهذا كله يحرم باتفاق المسلمين . وكثير من أهل التحليل يفعل ، وليس
في التحليل صورة اتفق المسلمون على حلها ولا صورة اباحتها النص ؛ بل من
صور التحليل ما اجمع المسلمون على تحريمه ، ومنها ما تنازع فيه العلماء .

واما الصحابة فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لمن المحلل والمحلل
له منهم : وهذا وغيره يبين ان من التحليل ما هو شر من نكاح المتعة وغيره

من الأنكحة التي تنازع فيها السلف ؛ وبكل حال فالصحابة افضل هذه الأمة
وبعدم التابعون ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله وسلم انه قال : « خير
القرن القرن الذي بشت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فتكاح
تنازع السلف في جوازہ اقرب من نكاح اجمع السلف على تحريمه . واذا
تنازع فيه اختلف فان اولئك اعظم علما ودينا ؛ وما اجمعوا على تعظيم تحريمه
كان امره احق مما اتفقوا على تحريمه وان اشتبه تحريمه على من بعدم .
والله تعالى اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج ببيتية ، وشهدت أمها يلوغها ، فكثت في صحبتها
أربع سنين ، ثم بانث منه بالثلاث ، ثم شهدت أخواتها ونساء آخر : أنها ما بانث
إلا بعد دخول الزوج بها بتسعة أيام ، وشهدت أمها بهذه الصورة ؛ والام
ماتت ، والزوج يريد المراجعة ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل للزوج ان يتزوجها اذا طلقها ثلاثا عند
جمهور العلماء ، فإن مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه : أن نكاح
هذه صحيح ، وإن كان قبل البلوغ . ومذهب مالك وأحمد في المشهور أن
الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه . ومثل هذه المسائل يقبح فانها

من أهل النبي ، فانهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطأها ويستمتع بها ، حتى اذا طلقت ثلاثا أخذوا يسمون فيما يبطل النكاح ، حتى لا يقال : إن الطلاق وقع ؟ ! وهذا من المضادة لله في أمره ، فانه حين كان الوطئ حراما لم يتحر ولم يسأل ، فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطء .

ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين ، وهو فاسق ؛ لأن مثل هذه المرأة إما أن يكون نكاحها الأول صحيحا . وإما أن لا يكون . فان كان صحيحا : فالطلاق الثلاث واقع ، والوطئ قبل نكاح زوج غيره حرام . وإن كان النكاح الأول باطلا : كان الوطء فيه حراما ، وهذا الزوج لم يتب من ذلك الوطئ . وإنما سأل حين طلق ؛ لثلاث يقع به الطلاق ، فكان سؤالهم مما به يحرم الوطئ الأول ، لأجل استحلال الوطئ الثاني . وهذه المضادة لله ورسوله . والسعي في الأرض بالفساد ، فان كان هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتب الله ، وليجتنبها ؛ وليحفظ حدود الله ؛ فان (من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) . والله أعلم .

ورسل

عن رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ، ووليها في مسافة دون القصر ؛ متقدا أن الأجنبي حاكم ؛ ودخل بها واستولدها ، ثم طلقها ثلاثا ، ثم أراد

ردها قبل أن تنكح زوجها غيره : فهل له ذلك ؛ لبطان النكاح الأول ،
بغير إسقاط الحد ووجوب المهر ؛ ويلحق النسب ؛ ويحصل به الإحصان ..

فأجاب : لا يجب في هذا النكاح حد إذا اعتقد صحته ؛ بل يلحق به النسب
ويجب فيه المهر ؛ ولا يحصل الإحصان بالنكاح الفاسد . ويقع الطلاق في
النكاح المختلف فيه إذا اعتقد صحته . وإذا تبين أن الزوج ليس له ولاية بحال
ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه ؛ وله أن
يتزوجها من غير أن تنكح زوجها غيره .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن تزوج امرأة من ستين ، ثم طلقها ثلاثا ، وكان والي نكاحها
فاسقا : فهل يصح عقد الفاسق ؛ بحيث إذا طلقت ثلاثا لا تحمل له إلا
بعد نكاح غيره ؟ أو لا يصح عقده فله أن يتزوجها بعقد جديد ، وولي
مرشد من غير أن ينكحها غيره ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان قد طلقها ثلاثا فقد وقع به الطلاق ؛
وليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي : هل كان عدلا أو
فاسقا ؛ ليجعل فسق الولي ذريعة إلى عدم وقوع الطلاق ؛ فإن أكثر

الفقهاء يصححون ولاية الفاسق ، وأكثرهم يوقعون الطلاق في مثل هذا
النكاح ؛ بل وفي غيره من الانكحة الفاسدة .

فإذا فرع على ان النكاح فاسد ؛ وأن الطلاق لا يقع فيه ؛ فأنما
يجوز أن يستحل الحلال من يحرم الحرام ؛ وليس لاحد أن يمتد الشيء
حلالا حراما . وهذا الزوج كان وطأها قبل الطلاق ، ولومات لورثها ؛
فهو عامل على صحة النكاح ، فكيف يعمل بعد الطلاق على فساد ؟ !
فيكون النكاح صحيحا إذا كان له غرض في صحته ، فاسدا إذا كان له غرض
في فساد . وهذا القول يخالف اجماع المسلمين ؛ فأنهم متفقون على ان
من اعتقد حل الشيء كان عليه أن يمتد ذلك ، سواء وافق غرضه أو
خالفه ، ومن اعتقد تحريمه كان عليه أن يمتد ذلك في الحالين . وهؤلاء
المطلقون لا يفكرون في فساد النكاح بضيق الولي إلا عند الطلاق الثلاث ،
لا عند الاستمتاع والتوارث ، فيكونون في وقت يقلدون من يفسده ، وفي
وقت يقلدون من يصححه بحسب الغرض والهوى ؛ ومثل هذا لا يجوز
باتفاق الأمة .

ونظير هذا أن يمتد الرجل ثبوت « شفعة الجوار » إذا كان
طالباً لها ، ويمتد عدم الثبوت إذا كان مشترياً ؛ فان هذا لا يجوز بالاجماع
وهذا أمر مبني على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه ، وبني على فساد ولايته

في حال طلاقه : فلم يحز ذلك بإجماع المسلمين . ولو قال المستفتى للمين : أنا لم أكن أعرف ذلك ، وأنا من اليوم التزم ذلك : لم يكن من ذلك ، لأن ذلك يفتح باب التلاعب بالدين ، وفتح للدرجة إلى ان يكون التحيل والتحریم بحسب الأهواء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ، ولها فلسق يأكل الحرام ويشرب الخمر ؛
والشهود أيضا كذلك ، وقد وقع به الطلاق الثلاث : فهل له بذلك الرخصة
في رجعتها ؟

فأجاب : إذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق . ومن أخذ ينظر بعد الطلاق
في صفة العقد ، ولم ينظر في صفته قبل ذلك : فهو من المتعدين لحدود الله ، فانه
يريد أن يستحل محارم الله قبل الطلاق ، وبعده . والطلاق في النكاح الفاسد
المختلف فيه عند مالك وأحمد وغيرهما من الأئمة ، والنكاح بولاية الفاسق :
يصح عند جماهير الأئمة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة « مصاغة » (١) على صداق خمسة دنانير كل سنة نصف دينار ، وقد دخل عليها وأصابها : فهل يصح النكاح أم لا ؟ وهل إذا رزق بينهما ولد يرث أم لا ؟ وهل عليها الحد أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا تزوجها بلا ولي ولا شهود ، وكما النكاح : فهذا نكاح باطل باتفاق الأئمة ؛ بل النى عليه العلماء أنه « لا نكاح الا بولي » « وأيا امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل » . وكلا هذين اللفظين مأثور في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال غير واحد من السلف : لا نكاح الا بشاهدين . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . ومالك يوجب إعلان النكاح .

« ونكاح السر » هو من جنس نكاح البغايا ؛ وقد قال الله تعالى : (محصنات غير مسافحات ؛ ولا متخذات أخدان) فنكاح السر من جنس ذوات الاخذان ؛ وقال تعالى : (وانكحوا الأيامى منكم) وقال تعالى : (ولا تنكحوا

(١) للمصاغة « نكاح السر »

المشركين حتى يؤمنوا) غاطب الرجال بزويج النساء ؛ ولهذا قال من قال
من السلف : ان المرأة لا تنكح نفسها ، وان النبي هي التي تنكح نفسها .
لكن ان اعتقد هذا نكاحا جائزا كان الوطء فيه وطأ شبهة ، يلحق الولد
فيه ، ويرث أباه . وأما العقوبة فانها يستحقان العقوبة على مثل هذا المقد .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج « مصالحة » وقدمت معه أياها ، فطاع لها زوج آخر ،
فحمل الزوج والزوجة وزوجها الأول ، فقال لها : تريدن الأول ، أو الثاني ؟
فقلت : ما أريد إلا الزوج الثاني ، فطلقها الأول ، ورسم للزوجة أن توفي عدته ،
وتم معها الزوج : فهل يصح ذلك لها ، أم لا ؟

فأجاب : إذا تزجت بالثاني قبل أن توفي عدة الأول ، وقد فارقتها الأول
: إما لفساد نكاحه ؛ وإما تطليقه لها ؛ وإما التفريق الحاكم بينهما : فنكاحها فاسد ؛
تستحق العقوبة : هي ؛ وهو ؛ ومن زوجها ؛ بل عليها أن تم عدة الأول ، ثم
ان كان الثاني قد وطأها أعتدت له عدة أخرى ؛ فإذا انقضت العدتان تزوجت
حينئذ بمن شامت : بالأول ، أو بالثاني ، أو غيرها .

وسئل رحمه الله

عن أمة متزوجة ، وسافر زوجها وباعها سيدها ، وشرط أن لها زوجا
فقدمت عند النى أشتراها أياما ؛ فادركه الموت فأعتقها ، فتزوجت ، ولم يعلم أن
لها زوجا ؛ فلما جاء زوجها الأول من السفر أعطى سيدها الذي باعها الكتاب
لزوجها الذي جاء من السفر ، والكتاب بمقد صحيح شرعي : فهل يصح
المقد بكتاب الأول ؟ أو الثاني ؟

فأجاب : ان كان تزوجها نكاحا شرعيا : إما على قول أبي حنيفة بصحة
نكاح الحر بالأمة ، وإما على قول مالك والشافعي وأحمد بأن يكون عادما
للطول ، خائفا من العنت : فنكاحه لا يبطل بعقوبتها ؛ بل هي زوجته بعد المتق
لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ ، فلها أن تفسخ النكاح ، فإذا قضت
عذته تزوجت بغيره إن شامت ، وعند مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه
لا خيار لها ؛ بل هي زوجته ؛ ومتى تزوجت قبل أن يفسخ النكاح : فنكاحها
باطل باتفاق الأئمة . وأما ان كان نكاحها الأول فاسدا فانه يفرق بينهما ؛
وتزوج من شامت بعد انقضاء المدة .

وسئل رحمه الله

عن رجل أقر عند عدول أنه طلق امرأته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن ؟

فأجاب : الحمد لله . أما ان كان المقر فاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في إسقاط العدة التي فيها حق الله ؛ وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتى يقبل من الفاسق بل فيه حق لله ؛ إذ في العدة حق الله . وحق للزوج . واما اذا كان عدلا غير متهم : مثل أن يكون غائبا فلما حضر أخبرها أنه طلق من مدة كذا وكذا فهل تمتد من حين بلغها الخبر إذا لم تقم بذلك بينة ؟ أو من حين الطلاق ، كالأول . قامت به بينة ؟ فيه خلاف مشهور : عن أحمد وغيره ، والمشهور عنه هو الثاني . والله أعلم .

وسئل

عن رجل تزوج باسرة ولم يدخل بها ؛ ولا أصابها ، فولدت بعد شهرين : فهل يصح النكاح ؟ وهل يلزمه الصداق ، أم لا ؟

فأجاب الحمد لله . لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين ، وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق المسلمين ؛ لكن للعلماء في المقد قولان : أحصم أن المقد باطل ؛ كمذهب مالك وأحمد وغيرهما . وحيث فيجب التفريق بينهما ؛ ولا مهر عليه ، ولا نصف مهر ؛ ولا مئة ؛ كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت القرقة فيها قبل الدخول ؛ لكن ينبغي أن يفرق بينهما كما يرى فساد المقد ؛ لتقطع النزاع .

« والقول الثاني » أن المقد صحيح ؛ ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع ، كقول أبي حنيفة . وقيل : يجوز له الوطؤ قبل الوضع ؛ كقول الشافعي . فعلى هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف المهر ؛ لكن هذا النزاع إذا كانت حاملا من وطئ شبهة أو سيد أو زوج ؛ فإن النكاح باطل باتفاق المسلمين ؛ ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول . وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها ، والنزاع فيما إذا كان نكحها طائفا ، وأما إذا نكحها مكرها فالنكاح باطل في مذهب الشافعي ، وأحمد ، وغيرهما .

وسئل رحمه الله

عن رجل « ركاض » يسير في البلاد في كل مدينة شهرا أو شهرين ويمزل عنها ، ويخاف أن يقع في المعصية : فهل له أن يتزوج في مدة اقامته

في تلك البلدة ؛ واذا سافر طلقها وأعطاهما حقها ؛ أو لا ؟ وهل يصح
النكاح أم لا ؟

فأجاب له أن يتزوج ؛ لكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه
توقيتا بحيث يكون إن شاء مسكها وإن شاء طلقها . وإن
نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك .
وفي صحة النكاح نزاع ، ولو نوى انه اذا سافر وأعجبه امسكها والاطلقها
جاز ذلك . فاما ان يشترط التوقيت فهذا « نكاح التمتع » الذي اتفق الأئمة
الأربعة وغيرهم على تحريمه ؛ وإن كان طائفة يرخصون فيه : امامطلقا ،
واما للمضطر ، كما قد كان ذلك في صدر الاسلام ، فالصواب ان ذلك
منسوخ ، كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص
لهم في التمتع عام الفتح قال : « ان الله قد حرم التمتع الى يوم القيامة »
والقرآن قد حرم ان يطأ الرجل الا زوجة أو مملوكة بقوله : (والذين هم
لنمروجهم حافظون ؛ الا على ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين ،
فمن ابتنى وراء ذلك فأولئك هم العادون) وهذه السمتع بها ليست من
الأزواج ، ولما ملكت اليمين ؛ فإن الله قد جعل للأزواج احكاما : من
الميراث ، والاعتداد بعد الوفاة بأربعة اشهر وعشر ، وعدة الطلاق ثلاثة
قروء ، ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها ، فلو كانت

زوجة ثبت في حقها هذه الأحكام؛ ولهذا قال من قال من السلف : ان هذه الاحكام نسخت المتعة . وبسط هذا طويل ، وليس هذا موضعه .

واذا اشترط الأجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصح قولي العلماء ، وكذلك في « نكاح المحلل » . واما اذا نوى الزوج الأجل ولم يظهره المرأة : فهذا فيه نزاع : يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ، ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما ، كما انه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على التهي عنه ، وجعلوه من نكاح المحلل : لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة ؛ فان نكاح المحلل لم يبع قط ، إذ ليس مقصود المحلل ان ينكح ؛ وإنما مقصوده أن يعيدها الى المطاق قبله ، فهو يثبت العقد ليزيله ، وهذا لا يكون مشروعاً بحال ؛ بخلاف المستمتع فان له غرضاً في الاستمتاع ؛ لكن التأجيل يخل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ، ويجعل الزوجة بمنزلة المستأجرة ، فلهذا كانت النية في نكاح المتعة اخف من النية في نكاح المحلل ، وهو يتردد بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه .

وأما « المزل » فتدحرمه طائفة من العلماء ؛ لكن مذهب الأئمة الأربعة أنه يجوز باذن المرأة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قال : إن المرأة المطلقة إذا وطئها الرجل في الدبر تحمل لزوجها :
هل هو صحيح ، أم لا ؟

فأجاب : هذا قول باطل ، يخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم
من أئمة المسلمين ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا : « لا .
حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » وهذا نص في أنه لا بد من العيلة .
وهذا لا يكون بالدبر ، ولا يعرف في هذا خلاف . وأما ما يذكر عن بعض
المالكية - وهم يطعنون في أن يكون هذا قولاً - وما يذكر عن سعيد
ابن المسيب من عدم اشتراط الوطء فذلك لم يذكر فيه وطؤ الدبر ، وهو قول
شاذ صحت السنة بخلافه ، وانعقد الإجماع قبله وبعده .

وقال الشيخ رحمه الله

« نكاح الزانية » حرام حتى تتوب ، سواء كان زنى بها هو أو غيره .
هذا هو الصواب بلا ريب ، وهو مذهب طائفة من السلف والخلف : منهم

أحمد بن حنبل وغيره ، وذهب كثير من السلف والخلف إلى جوازه ، وهو قول
الثلاثة ؛ لكن مالك يشترط الاستبراء ، وأبو حنيفة يجوز العقد قبل الاستبراء
إذا كانت حاملا ؛ لكن إذا كانت حاملا لا يجوز وطأها حتى تضع ،
والشافعي يبيح العقد والوطء مطلقا ؛ لأن ماء الزاني غير محترم ، وحكمه
لا يلحقه نسبه . هذا مأخذه . وأبو حنيفة يفرق بين الحامل وغير الحامل ؛
فإن الحامل إذا وطئها استلحق ولدا ليس منه قطعا ؛ بخلاف غير الحامل .

ومالك وأحمد يشترطان « الاستبراء » وهو الصواب ؛ لكن مالك
وأحمد في رواية يشترطان الاستبراء بحيضة ، والرواية الأخرى عن أحمد هي
التي عليها كثير من أصحابه كالقاضي أبي يعلى واتباعه أنه لا بد من ثلاث
حيض ، والصحيح أنه لا يجب إلا الاستبراء فقط ؛ فإن هذه ليست زوجة
يجب عليها عدة ، وليست أعظم من المستبرأة التي يلحق ولدها سيدها ، وتلك
لا يجب عليها إلا الاستبراء ، فهذه أولى . وإن قدر أنها حرة — كالتى أعتقت
بعد وطء سيدها وأريد تزويجها إما من المعتق وإما من غيره — فإن هذه عليها
استبراء عند الجمهور ، ولا عدة عليها . وهذه الزانية ليست كالملوطة بشبهة
التي يلحق ولدها بالوطء ؛ مع أن في إيجاب العدة على تلك نزاعا .

وقد ثبت بدلالة الكتاب وصریح السنة وأقوال الصحابة : أن « المختلعة »
ليس عليها إلا الاستبراء بحيضة ؛ لا عدة كعدة المطلقة ، وهو إحدى
الروايتين عن أحمد ، وقول عثمان بن عفان ، وابن عباس ، وابن عمر في آخر
قوله . وذكر مكى : أنه إجماع الصحابة ، وهو قول قبيصة بن ذؤيب

واسحق بن راهويه ، وابن المنذر ، وغيرهم من فقهاء الحديث . وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر . فإذا كانت المختلعة لكونها ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء - ويسمى الاستبراء عدة - فالملوطة بشبهة أولى ، والزانية أولى .

وايضاً « فالمهاجرة » من دار الكفر كالمختنة التي أنزل الله فيها : (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن) الآية . قد ذكرنا في غير هذا الموضع الحديث المأثور فيها ، وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحيضة ، مع أنها كانت مزوجة ؛ لكن حصلت الفرقة بإسلامها واختيارها فراقه ؛ لا بطلاق منه . وكذلك قوله : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) فكانوا إذا سبوا المرأة أبيعتم بمد الاستبراء ، والمسبية ليس عليها إلا الاستبراء بالسنة واتفاق الناس ، وقد يسمى ذلك عدة . وفي السنن في حديث بريرة لما أعتقت : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تمتد » فلذا قال من قال من أهل الظاهر كابن حزم : إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحيضة إلا هذه . وهذا ضعيف ؛ فإن لفظ « تمتد » في كلامهم يراد به الاستبراء ، كما ذكرنا سو () هذه ، وقد روى ابن ماجه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمتد بثلاث حيض » فقال كذا ، لكن هذا حديث معلول

أما « أولاً » فإن عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار ، وأنها إذا طمنت في الحيضة الثالثة حلت ، فكيف تروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه امرها أن تمتد بثلاث حيض ؟ ! والنزاع بين المسلمين من عهد الصحابة إلى اليوم في العدة : هل هي ثلاث حيض ، أو ثلاث أطهار ؟ وما سمعنا أحدا من أهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ، ولو كان لهذا أصل عن عائشة لم يخف ذلك على أهل العلم قاطبة . ثم هذه سنة عظيمة تتوافر الهمم والدواعي على مرقفتها ؛ لأن فيها أمرين عظيمين « أحدهما » أن المعتقة تحت عبد تمتد بثلاث حيض . « والثاني » أن العدة ثلاث حيض . وأيضا فلو ثبت ذلك كان محتج به من يرى أن المعتقة إذا اختارت نفسها كان ذلك طلاقا بائنة كقول مالك وغيره ، وعلى هذا فالعدة لا تكون إلا من طلاق ؛ لكن هذا أيضا قول ضعيف . والقرآن والسنة والاعتبار يدل على أن الطلاق لا يكون إلا رجعيًا ، وإن كل فرقة مباينة فليست من الطلاقات الثلاث حتى الخلع ، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا الكلام في « نكاح الزانية » وفيه مستثنان « أحدهما » في استبرائها ، وهو عدتها ، وقد تقدم قول من قال : لا حرمة لماء الزاني . يقال له : الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الأول ؛ بل لحرمة ماء الثاني ؛ فإن الإنسان ليس له أن يستلحق ولدا ليس منه ، وكذلك إذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني . وأيضا ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة

فراشا قولان لأهل العلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : «الولد للفراش ، وللماهر الحجر» فجعل الولد للفراش ؛ دون الماهر . فإذا لم تكن المرأة فراشا لم يتناوله الحديث ، وعمر [الحق] أولادا ولدوا في الجاهلية بأبائهم . وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة .

« والثانية » أنها لا تحمل حتى تتوب ؛ وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ؛ والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ؛ والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ؛ وحرم ذلك على المؤمنين) وفي السنن حديث أبي هريرة الضوي عن عناق . والذين لم يعملوا بهذه الآية ذكروا لها تأويلا ونسخا . أما التأويل : فقالوا المراد بالنكاح الوطء ، وهذا مما يظهر فسادَه بأدنى تأمل .

أما « أولا » فليس في القرآن لفظ نكاح الا ولا بد أن يراد به العقد ، وان دخل فيه الوطء أيضا . فاما أن يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط .

« وثانيها » أن سبب نزول الآية إنما هو استفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج بزانية ، فكيف يكون سبب النزول خارجا من اللفظ ؟ !

« الثالث » أن قول القائل : الزاني لا يطأ الزانية ، أو الزانية لا يطؤها الا زان ، كقوله : الآكل لا يأكل الا مأكولا ، والمأكل لا يأكله الا

آكل ، والزوج لا يتزوج الابزوجة ، والزوجة لا يتزوجها الزوج ؛ وهذا كلام ينزه عنه كلام الله .

« الرابع » أن الزاني قد يستكره امرأة فيطؤها فكون زانيا ولا تكون زانية ، وكذلك المرأة قد تزني بنائم ومكره على أحد القولين ، ولا يكون زانيا .

« الخامس » أن تحريم الزنا قد علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة ، وتحريمه أشهر من أن تنزل هذه الآية بتحريمه .

« السادس » قال : (لا ينكحها الا زان أو مشرك) فلو أريد الوطء لم يكن حاجة الى ذكر المشرك فانه زان ، وكذلك المشرك اذا زنى به رجل فهي زانية فلا حاجة الى التقسيم .

« السابع » انه قد قال قبل ذلك : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فأى حاجة الى أن يذكر تحريم الزنا بعد ذلك ؟!

وأما « النسخ » فقال سعيد بن المسيب وطائفة : نسخها قوله : (وأنكحوا الأيامي منكم) . ولما علم أهل هذا القول أن دعوى النسخ بهذه الآية ضئيف جدا ، ولم يجدوا ما ينسخها ، فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا : هي منسوخة بالاجماع ، كما زعم ذلك أبو علي الجبائي وغيره . أما

على قول من يرى من هؤلاء أن الاجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى ابن أبان وغيره ، وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الأمة يجوز لها تبديل دينها بعد نبينا ، وأن ذلك جائز لهم ، كما تقول النصارى : أيسع لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه ؛ وليس هذا من أقوال المسلمين . ومن يظن الاجماع من يقول : الاجماع دل على نص ناسخ لم يلفتنا ؛ ولا حديث اجماع في خلاف هذه الآية . وكل من عارض نصا باجماع وأدعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فإنه غطىء في ذلك ، كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر ، وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء الا بنص باق محفوظ عند الأمة . وعليها بالناسخ الذي العمل به أم عندها من علمها بالنسوخ الذي لا يجوز العمل به ، وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة .

وقول من قال : هي منسوخة بقوله : (وأنكحوا الأيامى منكم) في غاية الضعف ؛ فإن كونها زانية وصف عارض لها ، يوجب تحريما عارضا : مثل كونها محرمة ، وممتدة ، ومنكوحة للنير ؛ ونحو ذلك مما يوجب التحريم الى غاية ، ولو قدر أنها محرمة على التأيد لكانت كالوثنية ، وعلوم أن هذه الآية لم تعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو موقتا ؛ وإنما أمر بانكاح الأيامى من حيث الجملة ؛ وهو أمر بانكاحهن بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والاحرام لا تنكح حتى تتوب .

وقد أحتجوا بالحديث الذى فيه : « إن امرأتى لا ترد يد لامس . فقال
 طلقها . فقال : أنى أحبها . قال : فاستمتع بها » الحديث . رواه النسائى ، وقد
 ضمه أحمد وغيره ، فلا تقوم به حجة فى معارضة الكتاب والسنة ؛ ولو صح
 لم يكن صريحا ؛ فان من الناس من يؤول « اللامس » بطالب المال ؛ لكنه
 ضيف . لكن لفظ « اللامس » قد يراد به من مسها يده ، وإن لم يطأها
 فان من النساء من يكون فيها تبرج ، وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها
 لم تنفر عنه . ولا تمكنه من وطئها . ومثل هذا نكاحها مكروه ؛ ولهذا أمره
 بفراقها ، ولم يوجب ذلك عليه ؛ لما ذكر أنه يحبها ؛ فان هذه لم تزن ، ولكنها
 مذنبة ببعض المقدمات ؛ ولهذا قال : لا ترد يد لامس : فجعل اللامس باليد
 فقط . ولفظ « اللامس ، والملاسة » اذا عنى بها الجماع لا يخص باليد ؛ بل اذا قرن
 باليد فهو كقوله تعالى : (ولو زلنا عليك كتابا فى قرطاس فلمسوه بأيديهم) .
 وأيضا فالتى تزنى بعد النكاح ليست كالتى تزوج وهى زانية ؛ فان
 دوام النكاح أقوى من ابتدائه . والاحرام والمدة تمنع الابتداء دون الدوام
 فلو قدر أنه قام دليل شرعى على أن الزانية بعد المقد لا يجب فراقها لكان
 الزنا كالمدة تمنع الابتداء دون الدوام جمعا بين الدليلين .

« فان قيل « ما معنى قوله : (لا ينكحها الا زان أو مشرك) ؟ » قيل « :
 المتزوج بها ان كان مسلما فهو زان ، وإن لم يكن مسلما فهو كافر . فان كان
 مؤمنا بما جاء به الرسول من تحريم هذا وقوله فهو زان ؛ وإن لم يكن مؤمنا
 بما جاء به الرسول فهو مشرك ؛ كما كانوا عليه فى الجاهلية كانوا يتزوجون

البنايا . يقول : فان تزوجتم بهن كما كنتم تفعلون من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون ، وان اعتقدتم التحريم فأنتم زناة . لأن هذه تمكن من نفسها غير الزوج من وطئها ، فيبقى الزوج يطؤها كما يطؤها أولئك ، وكل امرأة اشترك في وطئها رجلان فهي زانية ؛ فان الفروج لا تحمل الاشتراك ؛ بل لا تكون الزوجة الاحصنة .

ولهذا لما كان المتزوج بالزانية زانيا كان مذموما عند الناس ؛ وهو مذموم أعظم مما يذم الذي يزني بنساء الناس ، ولهذا يقول في « الشمة » : سبه بالزاي والقاف . أي قال يازوج القعبة ، فهذا أعظم ما يتشائم به الناس ؛ لما قد استقر عند المسلمين من قبح ذلك ، فكيف يكون مباحا ؟ ! ولهذا كان قذف المرأة طعنا في زوجها ، فلو كان يجوز له التزوج ببني لم يكن ذلك طعنا في الزوج ؛ ولهذا قال من قال من السلف : ما بنت امرأة نبي قط . فالله تعالى أباح للأنبياء ان يتزوجوا كافرة ، ولم يبيح تزوج البني ؛ لان هذه تفسد مقصود النكاح ؛ بخلاف الكافرة ؛ ولهذا أباح الله للرجل أن يلاعن مكان أربعة شهداء اذا زنت امرأته وأسقط عنه الحد بلعانه ؛ لما في ذلك من الضرر عليه . وفي الحديث « لا يدخل الجنة ديوث » . والذى يتزوج ببني هو ديوث ، وهذا مما فطر الله على ذمه وعييه بذلك جميع عباده المؤمنين بل وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم : كلهم يذم من تكون

امراته بنيا، ويشتم بذلك ، ويمير به فكيف ينسب الى شرع الاسلام
إياحه ذلك ؟! وهذا لا يجوز أن يأتي به نبي من الأنبياء ، فضلا عن
أفضل الشرائع ؛ بل يجب أن تنزه الشريعة عن مثل هذا القول الذي اذا
تصوره المؤمن ولوازمه استعظم أن يضاف مثل هذا الى الشريعة ، ورأى
أن تنزيها عنها أعظم من تنزيه عائشة عما قاله أهل الأفك ، وقد أمر الله
المؤمنين أن يقولوا : (سبحانك هذا بهتان عظيم) والنبي صلى الله عليه وسلم
انما لم يفارق عائشة لانه لم يصدق ما قيل أولاً ، ولما حصل له الشك
استشار عليا ، وزيد بن حارثة ، وسأل الجارية ؛ لينظر ان كان حقا فارقها ،
حتى انزل الله برأيتها من السماء ، فذلك الذي ثبت نكاحها . ولم يقل
مسلم : انه يجوز امساك بني . وكاد المنافقون يقصدون بالكلام فيها
الطعن في الرسول ، ولو جاز التزوج بيني لقال : هذا لاجرج علي فيه ،
كما كان النساء أحيانا يؤذينه حتى يهجرهن ، فليس ذنوب المرأة طعنا ؛
بخلاف بغائها فانه طعن فيه عند الناس قاطبة ، ليس أحد يدفع الذم عن
تزوج بمن يعلم أنها بنية مقيمة على البناء ، ولهذا توسل المنافقون الى
الطعن حتى انزل الله برأيتها من السماء ، وقد كان سعد بن معاذ لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « من يعذرني من رجل بلنتي أذاه في أهلي ؟ »
والله ما علمت على أهلي الا خيرا ، ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه الا خيرا «
فقام : سعد بن معاذ - التي اهتز لموته عرش الرحمن - فقال : انا أعذرک
منه : ان كان من اخواننا من الأوس ضربت عنقه ، وان كان من

اخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك ، فأخذت سمد بن عبادة غيرة -
 قالت عائشة : وكان قبل ذلك امرأ صالحا ؛ ولكن أخذته حمية ؛ لأن ابن أبي كان
 كبير قومه - [فقال] كذبت لعمر الله لا تقتله ، ولا تقدر على قتله . فقام أسيد
 ابن حضير : فقال : كذبت ، لعمر الله لنقتله ؛ فانك متافق تجادل عن
 المتافقين . وثار الحيان حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل
 يسكنهم . فلو لا ان ما قيل في عائشة طعن في النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يطلب المؤمنون قتل من تكلم بذلك من الأوس والخزرج لقذفه لامرأته
 ولهذا كان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل . لانه قدح في نسبه
 وكذلك من قذف نساءه يقتل ؛ لانه قدح في دينه وانما لم يقتلهم
 النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم تكلموا بذلك قبل ان يعلم براءتها ، وأنها من
 أمهات المؤمنين اللاتي لم يفارقن عليه (١) اذا كان يمكن أن يطلقها فتخرج
 بذلك من هذه الأمومة في أظهر قولي العلماء ؛ فان فيمن طلقها النبي
 صلى الله عليه وسلم « ثلاثة أقوال » في مذهب أحمد وغيره .

« أحدها » انها ليست من أمهات المؤمنين .

« والثاني » : أنها من أمهات المؤمنين .

« والثالث » يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها . والأول

أصح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خير نساءه بين الإمساك والفرار
 وكان المقصود لمن فارقها أن يتزوجها غيره . فلو كان هذا مباحا لم يكن
 ذلك قدحا في دينه .

وبالجملة فهذه المسئلة في قلوب المؤمنين أعظم من أن تحتاج الى كثرة الأدلة فإن الايمان والقرآن يحرم مثل ذلك ؛ لكن لما كان قد أباح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين — الذين لا رب في علمهم ودينهم من التابعين ومن بعدهم وعلو قدرهم — بنوع تأويل تأولوه احتيج الى البسط في ذلك ؛ ولهذا نظائر كثيرة : يكون القول ضعيفا جدا ، وقد اشبه أمره على كثير من أهل العلم والايمان وسادات الناس ؛ لان الله لم يحمل المعصية عند تنازع المسلمين الا في الرد الى الكتاب والسنة ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق على الهوى .

فان قيل : فقد قال : (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة) ؟ قيل : هذا يدل على أن الزاني الذي لم يتب لا يجوز أن يتزوج عفيفة ، كما هو إحدى الروايتين عن أحمد ؛ فانه اذا كان يظاً هذه وهذه وهذه كما كان : كان وطؤه لهذه من جنس وطئه لنيرها من الزواني ، وقد قال الشعبي : من زوج كريمة من فاجر فقد قطع رحبها .

و « أيضا » فانه اذا كان يزني بنساء الناس كان هذا مما يدعو المرأة الى أن تمكن منها غيره ، كما هو الواقع كثيرا ، فلم أر من يزني بنساء الناس أو ذكران إلا فيحمل امرأته على أن تزني بنيره مقابلة على ذلك ومنايظة .

و « أيضا » فإذا كان عادته الزنا استغنى بالبنايا ، فلم يكف امرأته في الاعفاف ، فحتاج الى الزنا .

و « أيضا » فاذا زنى بنساء الناس طلب الناس أن يزنوا بنسائه ، كما هو الواقع . فامرأة الزانى تصير زانية من وجوه كثيرة ، وان استطعت ما حرمه الله كانت مشركة ؛ وان لم تزن بهرجها زنت بينها وغير ذلك ، فلا يكاد يعرف فى نساء الرجال الزناة المصرين على الزنا الذين لم يتوبوا منه امرأة سليمة سلامة تامة ، وطبع المرأة يدعو الى الرجال الاجانب اذا رأت زوجها يذهب الى النساء الاجانب ، وقد جاء فى الحديث : « بروا آباءكم تبركم أبناؤكم ، وعفوا تمف نساؤكم » . فقلوه : (الزانى لا ينكح الا زانية) إما أن يراد أن نفس نكاحه ووطئه لها زنا ، أو أن ذلك يفضى الى زناها . وإما الزانية فنفس وطمها مع اصرارها على الزنا زنا .

وكذلك (المحصنات من المؤمنات) : الحرائر ، وعن ابن عباس : هن العفاف . فقد نقل عن ابن عباس تفسير (المحصنات) بالحرائر . وبالعفاف وهذا حق . فنقول مما يدل على ذلك قوله تعالى : (يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل : أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهم من أجورهم محصنين غير مسافحين) . « المحصنات » قد قال اهل التفسير : هن العفاف . هكذا قال الشعبي ، والحسن والنخعي والضحاك ، والسدي . وعن ابن عباس : هن الحرائر . ولفظ (المحصنات) إن اريد به « الحرائر » فالعفة داخلة فى الاحصان بطريق الأولى ؛ فانأصل

المحنة هي العفة التي احصن فرجها ، قال الله تعالى : (ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها) وقال تعالى : (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات) وهن المفائف ، قال حسان بن ثابت .

حصان رزان مازن بريبة وتصبح غرقى من لحوم النوافل

ثم عادة العرب ان الحرة عندم لا تعرف بالزنا ؛ وانما تعرف بالزنا الاماء ولهذا لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم هند امرأة ابى سفيان على أن لا تزنى قالت : او تزنى الحرة ؟ ! فهذا لم يكن معروفاعندهم . والحرة خلاف الأمة صارت في عرف العامة أن الحرة هي العفيفة : لان الحرة التي ليست أمة كانت معروفة عندم بالعفة ، وصار لفظ الاحصان يتناول الحرية مع العفة ؛ لان الاماء لم تكن عفائف ، وكذلك الاسلام هو يعنى عن الفحشاء والمنكر وكذلك المرأة المتزوجة زوجها يحصنها ، لأنها تستكفي به ، ولانه ينار عليها . فصار لفظ « الاحصان » يتناول : الاسلام ، والحرية ، والنكاح . وأصله انما هو العفة ؛ فان العفيفة هي التي احصن فرجها من غير صاحبها ، كالمحصن الذي يمتنع من غير أهله ، واذا كان الله انما اباح من المسلمين وأهل الكتاب نكاح المحصنات ، « والبنات » لسن محصنات : فلم يسبح الله نكاحهن .

وما يدل على ذلك قوله : (اذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) والمسافح الزاني الذي يسفح مائه مع هذه وهذه

وكذلك المسافحة والتخذة الخدن الذى تكون له صديقة يزني بها دون غيره
فشرط في الحل أن يكون الرجل غير مسافح ، ولا متخذ خدن . فاذا كانت
المرأة بنيا وتسافح هذا وهذا لم يكن زوجها محصنا لها عن غيره ؛ اذ لو كان
محصنا لها كانت محصنة ، واذا كانت مسافحة لم تكن محصنة . والله اعلم اباح
النكاح اذا كان الرجل محصنين غير مسافحين ، واذا شرط فيه أن لا يزني
بغيرها — فلا يسفح ماءه مع غيرها — كان أبلغ ، وأبلغ . وقال أهل اللغة :
« السفاح » الزنا . قال ابن قتيبة (محصنين) أى متزوجين (غير مسافحين)
قال : وأصله من سفحت القربة اذا صبيتها . فسى « الزنا » سفاحا ؛ لانه
يصب النطفة ، وتصب المرأة النطفة . وقال ابن فارس : « السفاح » صب
الماء بلا عقد ولا نكاح ، فهي التى تسفح ماءها . وقال الزجاج : (محصنين)
أى عاقدين الزوج . وقال غيره : متعفين غير زانين ، وكذلك قال في
النساء (وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتنوا باموالكم محصنين غير مسافحين)
ففي هاتين الآيتين اشترط ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين بكسر
الصاد . « والمحصن » هو الذى يحصن غيره ؛ ليس هو الحصن بالفتح
الذى يشترط في الحد . فلم يبح الا تزوج من يكون محصنا للمرأة غير مسافح
ومن تزوج يني مع بقائها على البناء ولم يحصنها من غيره — بل هى كما كانت
قبل النكاح تبني مع غيره — فهو مسافح بها لا محصن لها . وهذا حرام
بدلالة القرآن .

فان قيل : إنما اراد بذلك انك تبتنى بمالك النكاح لابتنتى به السفاح
فتمطيها المهر على ان تكون زوجتك ليس لغيرك فيها حق ؛ بخلاف ما اذا
أعطيتها على انها مسالفة لمن تريد ، وانها صديقة لك تزنى بك دون غيرك
فهذا حرام ؟

قيل : فاذا كان النكاح مقصوده أنها تكون له ؛ لانيه ، وهي لم تتب
من الزنا : لم تكن موفية بمقتضى العقد ؟

فان قيل : فانه يحصنها بنير اختيارها ، فيسكنها حيث لا يمكنها الزنا ؟

قيل : أما اذا احصنها بالقهر فليس هو بمثل الذي يمكنها من الخروج
الى الرجال ، ودخول الرجال اليها ؛ لكن قد عرف بالمادات والتجارب أن
المرأة اذا كانت لها إرادة في غير الزوج احتالت الى ذلك بطرق كثيرة
وتخفى على الزوج ، وربما افسدت عقل الزوج بما تطعمه ، وربما سحرته
ايضا ، وهذا كثير موجود : رجال اطعمهم نساؤهم ، وسحرتهم نساؤهم ،
حتى يمكن المرأة ان تفعل ما شاءت ؛ وقد يكون قصدها مع ذلك أن
لا يذهب هو الى غيرها : فهي تقصد منه من الحلال ، او من الحرام والحلال .
وقد تقصد ان يمكنها ان تفعل ما شاءت فلا يبق محصنا لها قواما عليها ؛ بل تبقى
هي الحاكمة عليه . فاذا كان هذا موجودا فيمن تزوجت ولم تكن بنيا : فكيف
عن كانت بنيا ؟! والحكايات في هذا الباب كثيرة . وياليتها مع التوبة يلزم

معه دوام التوبة : فهذا اذا أيسح له نكاحها ، وقيل له : أحسنها ، وأحفظ
أمكن ذلك . أما بدون التوبة فهذا متعذر أو متعسر .

ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن عمر وأحمد بن حنبل : يراودها على
نفسها . فان أجابته كما كانت تجيبه لم تنب . وقالت طائفة منهم أبو محمد : لا
يراودها ؛ لأنها قد تكون ثابتة فاذا راودها تقضت التوبة ، ولأنه يخاف عليه
إذا راودها أن يقع في ذنب مما . والذين اشترطوا امتحانها قالوا : لا يعرف
صدق توبتها بمجرد القول ، فصار كقوله : (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحوهن) و « المهاجر » قد يتناول التائب ، قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« المهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، والمهاجر من هجر السوء » فهذه إذا ادعت
أنها هجرت السوء امتحنت على ذلك ، وبالجمله لابد أن يطلب على قلبه صدق توبتها .

وقوله تعالى : (ولا متخذي أخدان) حرم به أن يتخذ صديقة في السر تزي
معه لا مع غيره ، وقد قال سبحانه في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا أن
ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ؛ والله أعلم
بإيمانكم بمضكم من بعض ؛ فانكحوهن بإذن أهلن ؛ وآتومن أجورهن
بالمروف ؛ محصنات غير مسالجات ؛ ولا متخذات أخدان ؛ فإذا أحسن فإن
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من المذاب) فذكر في « الاماء »
محصنات غير مسالجات ولا متخذات أخدان ، وأما « الحرائر » فاشترط فيهن
أن يكون الرجال محصنين غير مسالجين ، وذكر في المائنة (ولا متخذي أخدان)

لما ذكر نساء أهل الكتاب ، وفي النساء لم يذكر إلا غير مسافحين ؛ وذلك أن
الاماء كن معروفات بالزنا دون الحرار ، فاشتراط في نكاحهن أن يكن محصنات
غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فدل ذلك أيضاً على أن الأمة التي تبغى
لا يجوز تزوجها إلا إذا تزوجها على أنها عسنة يحصنها زوجها ، فلا تسافح الرجال
ولا تتخذ صديقا . وهذا من أين الأمور في تحريم نكاح الأمة الفاجرة مع ما تقدم .

وقد روى عن ابن عباس (محصنات) عفاف غير زوان (ولا متخذات
أخدان) يعنى أخلاء : كان أهل الجاهلية يحرمون مظهر من الزنا ويستحلون
ما خفى . وعنه رواية أخرى : « المسافحات » المعلنات بالزنا « والمتخذات أخدان »
ذوات الخليل الواحد . قال بعض المفسرين : كانت المرأة تتخذ صديقا تزنى معه
ولا تزنى مع غيره . فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف المحصنات
بالمعافاة ، وهو كما قالوا ، وذكروا أن الزنا في الجاهلية كان نوعين : نوعا
مشتريكا ، ونوعا مختصا . والمشارك ما يظهر في العادة ؛ بخلاف المختص فانه مستتر
في العادة . ولما حرم الله المختص وهو شبيه بالنكاح ؛ فان النكاح يختص فيه
المرأة بالرجل ؛ وجب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ الأخدان ؛ فان
هذه إذا كان يزنى بها وحدها لم يعرف أنها [لم يطأها غيره] ولم يعرف أن
الولد الذي تلهه منه ، ولا يثبت لها خصائص النكاح .

فلهذا كان عمر بن الخطاب يضرب على « نكاح السر » فان نكاح السر
من جنس اتخاذ الأخدان شبيه به ، لاسيما إذا زوجت نفسها بلا ولي ولا شهود

وكتما ذلك : فهذا مثل الذى يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا ، فلا يشاء من زنى باصرة صديقة له إلا قال : تزوجتها . ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج فى السر : إنه زنى بها إلا قال ذلك ، فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين . قال الله تعالى : (وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فإذا ظهر للناس أن هذه المرأة قد أحصنها تعيزت عن المسافات والمتخذات أخذانا ، وإذا كان يمكنها أن تنهب إلى الأجانب لم تتميز المحصنات ، كما أنه إذا كنتم نكاحها فلم يعلم به أحد لم تتميز من المتخذات أخذانا . وقد اختلف العلماء فيما يتميز به هذا عن هذا ، قليل : الواجب الاعلان فقط سواء أشهد أو لم يشهد ، كقول مالك وكثير من فقهاء الحديث وأهل الظاهر وأحمد فى رواية . وقيل : الواجب الاشهاد سواء أعلن أو لم يعلن ، كقول أبى حنيفة والشافعى ورواية عن أحمد . وقيل : يجب الامران وهو الرواية الثالثة عن أحمد . وقيل : يجب احدهما وهو الرواية الرابعة عن أحمد .

واشترط « الاشهاد » وحده ضعيف : ليس له أصل فى الكتاب ولا فى السنة ، فانه لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه حديث . وإن المتنع أن يكون الذى يقطعه المسلمون دأما له شروط لم بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا مما تم به البلوى ، لجميع المسلمين يحتاجون إلى معرفة هذا . وإذا كان هذا شرطاً كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر فى كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [فتبين] انه ليس مما

أوجبه الله على المسلمين في مناكحهم . قال أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأشهاد على النكاح شيء ، ولو أوجبه لكان الإيجاب إنمّا يعرف من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا من الأحكام التي يجب إظهارها وإعلانها ، فاشتراط المهر أولى ؛ فإن المهر لا يجب تقديره في المقد بالكتاب والسنة والاجماع ، ولو كان قد أظهر ذلك لنقل ذلك عن الصحابة : ولم يضيعوا حفظ مالا بد للمسلمين عامة من معرفته ، فإن المهم والدواعى تتوافر على نقل ذلك ، والذي يأمر بحفظ ذلك . وهم قد حفظوا نهي عن نكاح الشغار ، ونكاح المحرم ، ونحو ذلك من الأمور التي تقع قليلا ؛ فكيف النكاح بلا اشهاد إذا كان الله ورسوله قد حرمه وأبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! بل لو نقل في ذلك شيء من أخبار الآحاد لكان مردوداً عند من يرى مثل ذلك ؛ فإن هذا من أعظم ما تتم به البلوى أعظم من البلوى بكثير من الأحكام ، فيمتنع أن يكون كل نكاح للمسلمين لا يصح إلا بأشهاد ؛ وقد عقد المسلمون من عقود الأنكحة مالا يحصيه إلا رب السموات ؛ فلم أن اشتراط الأشهاد دون غيره باطل قطعا ؛ ولهذا كان المشترطون للأشهاد مضطربين اضطرابا يدل على فساد الأصل ، فليس لهم قول يثبت على معيار الشرع ، إذا كان فيهم من يحوزه بشهادة فاسقين ، والشهادة التي لا تجب عندهم قد أمر الله فيها بأشهاد ذوي العدل ، فكيف بالأشهاد الواجب ؟ !

ثم من العجب ان الله أمر « بالاشهاد في الرجمة » ولم يأمر به في
النكاح ، ثم يأمر به في النكاح ولا يوجب اكثر من في الرجمة ، والله
أمر بالاشهاد في الرجمة ؛ لئلا ينكر الزوج ويدوم مع امرأته ، فيفضى
إلى اقامته معها حراما ؛ ولم يأمر بالاشهاد على طلاق لا رجمة معه ،
لانه حينئذ يرحمها باحسان عقيب المدة فيظهر الطلاق . ولهذا قال يزيد بن
هرون مما يعيب به أهل الرأي : أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح ؛
وأمروا به في النكاح دون البيع . وهو كما قال . والاشهاد في البيع
إما واجب وإما مستحب ، وقد دل القرآن والسنة على أنه مستحب .
وأما النكاح فلم يرد الشرع فيه بالاشهاد واجب ولا مستحب ، وذلك أن
النكاح أمر فيه بالاعلان فأغنى اعلانه مع دوامه عن الاشهاد ، فان المرأة
تكون عند الرجل والناس يعلمون أنها امرأته ، فكان هذا الاظهار الدائم
منيا عن الاشهاد كالنسب ؛ فان النسب لا يحتاج إلى أن يشهد فيه أحد على
ولادة امرأته ؛ بل هذا يظهر ويعرف أن امرأته ولدت هذا فأغنى هذا عن
الاشهاد ؛ بخلاف البيع ؛ فانه قد يجحد ويتعذر اقامة البينة عليه ، ولهذا
إذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان اعلانه بالاشهاد . الاشهاد قد
يجب في النكاح ؛ لانه به يعلن ويظهر ؛ لا لأن كل نكاح لا ينمقد
إلا بشاهدين ؛ بل إذا زوجه وليته ثم خرجا فتحدثا بذلك وسمع الناس ، أو
جاء الشهود والناس بعد المقد فاخبرهم بأنه تزوجها : كان هذا كافيا . وهكذا
كانت عادة السلف ، لم يكونوا يكلفون احظار شاهدين ، ولا كتابة صداق

ومن القائلين بالإيجاب من اشتراط شاهدين مستورين ، وهو لا يقبل عند الأداء الا من تعرف عدائته : فهذا أيضا لا يحصل به المقصود . وقد شد بعضهم فلو جب من يكون معلوم العدالة ؛ وهذا مما يعلم فساد قطعا ، فان أنكحة المسلمين لم يكونوا يلتزمون فيها هذا . وهذه الأقوال الثلاثة في مذهب أحد على قوله باشتراط الشهادة . قليل : يحزىء فلسقان : كقول أبي حنيفة . وقيل : يحزىء مستوران ، وهذا المشهور عن مذهبه ، ومذهب الشافعي . وقيل : في المذهب لا بد من معروف العدالة . وقيل : بلى ان عقد حاكم فلا يعمده الا بمرور العدالة ؛ بخلاف غيره ؛ فان الحكماء الذين يميزون بين المبرور والمستور . ثم المعروف العدالة عند حاكم البلد : فهو خلاف ما أجمع المسلمون عليه قديما وحديثا : حيث يعقدون الأنكحة فيما بينهم ، والحاكم بينهم والحاكم لا يعرفهم . وان اشترطوا من يكون مشهورا عندهم بالغير فليس من شرط العدل المقبول الشهادة أن يكون كذلك . ثم الشهود يموتون وتغير أحوالهم ، وهم يقولون : مقصود الشهادة اثبات الفرائض عند التجاحد ، حفظا لنسب الولد . فيقال : هذا حاصل باعلان النكاح ، ولا يحصل بالاشهاد مع السكتان مطلقا . فالنبي لا ريب فيه أن النكاح مع الاعلان يصح ، وان لم يشهد شاهدان . وأما مع السكتان والاشهاد فهذا مما ينظر فيه . وإذا اجتمع الاشهاد والاعلان . فهذا الذي لا نزاع في صحته . وان خلا عن الاشهاد والاعلان : فهو باطل عند العامة فان قدر فيه خلاف

هو قليل . وقد يظن أن في ذلك خلافا في مذهب أحمد ؛ ثم يقال بما عيز
هذا عن المتخذات أخذا . وفي الشرطين للشهادة من أصحاب أبي حنيفة من
لا يعلل ذلك بآثبات القرائن ؛ لكن كان المقصود حضور اثنين تعظيما للنكاح .
وهذا يعود إلى مقصود الاعلان . وإذا كان الناس ممن يجهل بعضهم حال
بعض ، ولا يعرف من عنده هل هي امرأته أو خديته ، مثل الأماكن
التي يكثر فيها الناس المجاهيل : فهذا قد يقال : يجب الاشهاد هنا .

ولم يكن الصحابة يكتبون « صداقات » لانهم لم يكونوا يتزوجون
على مؤخر ؛ بل يجعلون المهر ، وإن أخروه فهو معروف ؛ فلما صار الناس
يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى : صاروا يكتبون المؤخر ، وصار
ذلك حجة في إثبات الصداق ؛ وفي أنها زوجة له ؛ لكن هذا الاشهاد
يحصل به المقصود ؛ سواء حضر الشهود العقد أو جاؤا بعد العقد فشهدوا على
اقرار الزوج والزوجة والولي وقد علموا ان ذلك نكاح قد أعلن ، واشهادهم
عليه من غير تواس بكتمانه إعلان .

وهذا بخلاف « الولي » فإنه قد دل عليه القرآن في غير موضع والسنة
في غير موضع ، وهو عادة الصحابة ، إنما كان يزوج النساء الرجال ، لا يعرف
ان امرأة تزوج نفسها . وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات اخدان
ولهذا قالت عائشة : لا تزوج المرأة نفسها ؛ فإن البني هي التي تزوج نفسها .
لكن لا يكتبني بالولي حتى يعلن ؛ فإن من الأولياء من يكون مستحسنا على قرابته

قال الله تعالى : (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم)
وقال تعالى : (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) غطاب الرجال بالنكاح
الأيامى ، كما غطاهم بزواج الرقيق . و فرق بين قوله تعالى : (ولا تنكحوا
المشركين) وقوله : (ولا تنكحوا المشركات) . وهذا الفرق مما احتج به
بعض السلف من أهل البيت .

و « أيضا » فإن الله أوجب الصداق في غير هذا الموضع ، ولم يوجب
الاشهاد . فمن قال : إن النكاح يصح مع نقي المهر ، ولا يصح الامم
الاشهاد : فقد أسقط ما أوجبه الله ، وأوجب ما لم يوجبه الله .

وهذا مما يبين أن قول المدنيين وأهل الحديث أصح من قول الكوفيين
في تحريمهم « نكاح الشغار » وأن علة ذلك إنما هو نقي المهر ، فحيث يكون
المهر : فالنكاح صحيح ، كما هو قول المدنيين ، وهو أنص الروايتين ،
وأصرحهما عن أحمد بن حنبل ، واختيار قدماء أصحابه .

وهذا وامثاله مما يبين رجحان أقوال أهل الحديث والأثر وأهل
الحجاز — كاهل المدينة — على ما خالفها من الأقوال التي قلت برأيي يخالف
النصوص ؛ لكن الفقهاء الذين قالوا برأيي يخالف النصوص بعد اجتهادهم
واستفراغ وسعهم — رضى الله عنهم — قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم
واجتهادوا ، والله يشيهم ، وهم طيعون الله سبحانه في ذلك ، والله يشيهم
على اجتهادهم : فأجرهم الله على ذلك ؛ وإن كان الذين علموا ما جاءت به النصوص

أفضل ممن خفيت عليه النصوص . وهؤلاء لهم أجران ، وأولئك لهم أجر
كما قال تعالى : (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحث إذ قشت فيه غم القوم
وكنّا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكماً وعلماً) .

ومن تدبر نصوص الكتاب والسنة وجدها مفسرة لأمر النكاح ، لا يشترط
فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء : كما اشترط بعضهم : ألا يكون إلا بلفظ
الانكاح والتزويج . واشترط بعضهم : أن يكون بالمرية . واشترط هؤلاء
وطائفة : ألا يكون إلا بحضور شاهدين . ثم انهم مع هذا صححوا النكاح
مع نفي المهر . ثم صاروا طائفتين : طائفة تصحح « نكاح الشغار » لأنه
لا مفسد له إلا نفي المهر ، وذلك ليس بفسد عندهم . وطائفة تبطله ، وتعمل
ذلك بملل فاسدة ؛ كما قد بسطنا في مواضع . وصححوا « نكاح المحلل »
الذي يقصد التحليل ، فكان قول أهل الحديث وأهل المدينة الذين لم يشترطوا
لفظاً معيناً في النكاح ولا اشتهاد شاهدين مع اعلانه واظهاره ، وأبطلوا نكاح
الشغار ، وكل نكاح نفي فيه المهر ، وأبطلوا نكاح المحلل (١) أشبه بالكتاب
والسنة وآثار الصحابة .

ثم ان كثير من أهل الرأي الحجازي والمراقي وسعوا « باب الطلاق »
فأوقموا طلاق السكران ، والطلاق المحلوف به ، وأوقع هؤلاء طلاق

المكره ، وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه فيأخف به ، وجعلوا الفرة البائنة طلاقاً محسوباً من الثلاث ، فجعلوا الخلع طلاقاً بائناً محسوباً من الثلاث . إلى أمور أخرى وسعوا بها الطلاق الذى يحرم الحلال ، وضيّقوا النكاح الحلال . ثم لما وسعوا الطلاق صار هؤلاء يوسمون فى الاحتيال فى عود المرأة إلى زوجها ، وهؤلاء لا سبيل عندهم إلى ردها ؛ فكان هؤلاء فى آصار واغلال ، وهؤلاء فى خداع واحتيال . ومن تأمل الكتاب والسنة وآثار الصحابة تبين له ان الله أغنى عن هذا ، وأن الله بئس محمدًا بالحنيفة السمحة التى أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر ، وأحل الطيبات وحرم الخبائث والله سبحانه أعلم . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

وسئل شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله

عن بنت الزنا : هل تزوج بأبيها ؟

فأجاب : الحمد لله . مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز التزويج بها ، وهو الصواب المقطوع به ؛ حتى تنازع الجمهور : هل يقتل من فعل ذلك ؟ على قولين . والمنقول عن أحمد : أنه يقتل من فعل ذلك . فقد يقال : هذا إذا لم يكن متأولاً . وأما « المتأول » فلا يقتل ؛ وإن كان خطئاً . وقد يقال : هذا مطلقاً ، كما قاله الجمهور : إنه يجلد من شرب البئذ المختلف فيه متأولاً ؛ وإن كان مع ذلك لا يفسق عند الشافعي وأحمد فى إحدى الروايتين ، وفسقه

مالك واحد في الرواية الأخرى . والصحيح : أن المتأول المعذور لا يفسق ؛ بل ولا يأتهم . واحد لم يلفه أن في هذه المسألة خلافاً ؛ فإن الخلاف فيها إنما ظهر في زمنه ، لم يظهر في زمن السلف ؛ فلهذا لم يعرفه .

والذين سوغوا « نكاح البنت من الزنا » حجبتهم في ذلك ان قالوا : ليست هذه بنتا في الشرع ؛ بدليل أنها لا يتوارثان ؛ ولا يجب تفقتهما ؛ ولا يلى نكاحها ، ولا تعتق عليه بالملك ، ونحو ذلك من أحكام النسب ، وإذا لم تكن بنتا في الشرع لم تدخل في آية التحريم ، فبقي داخلة في قوله (وأحل لكم ما وراء ذلكم) .

وأما حجة الجمهور فهو أن يقال : قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ ، سواء كان حقيقة أو مجازاً ؛ وسواء ثبت في حقه التوارث وغيره من الأحكام ؛ أم لم يثبت إلا التحريم خاصة ؛ ليس العموم في آية التحريم كالعموم في آية الفرائض ونحوها ؛ كقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) ويان ذلك من ثلاثة أوجه :

« أحدها » أن آية التحريم تتناول البنت وبنت الابن وبنت البنت ؛ كما يتناول لفظ « العمة » عمة الأب ؛ والأم ، والجد . وكذلك بنت الأخت ، وبنت ابن الأخت . وبنت بنت الأخت . ومثل هذا العموم لا يثبت ، لا في آية الفرائض . ولا نحوها من الآيات ، والنصوص التي علق فيها الأحكام بالأنساب .

« الثاني » إن تحريم النكاح يثبت بمجرد الرضاعة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » وفي لفظ « ما يحرم من النسب » وهذا حديث متفق على صحته ، وعمل الأئمة به : فقد حرم الله على المرأة أن تزوج بطفل غذته من لبنها ، أو أن تنكح أولاده ، وحرم على أمهاتها وعماتهن ؛ بل حرم على الطفلة المرتضعة من امرأة أن تزوج بالفحل صاحب اللبن ، وهو الذي وطئ المرأة حتى در اللبن بوطئه . فإذا كان يحرم على الرجل أن ينكح بنته من الرضاع ، ولا يثبت في حقها شيء من أحكام النسب — سوى التحريم وما ينجمها من الحرمة — فكيف يباح له نكاح بنت خلقت من مائه؟! وأين المخلوقة من مائه من المتغذية بلبن در بوطئه؟! فهذا يبين التحريم من جهة عموم الخطاب ، ومن جهة التنبيه والفحوى .

وقياس الأولى .

« الثالث » ان الله تعالى قال: (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) قال العلماء : احتراز عن ابنه الذي تنبأه ، كما قال : (لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً) ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلحقون ولد الزنا أعظم مما يستلحقون ولد المتبني ، فإذا كان الله تعالى قيد ذلك بقوله : (من أصلابكم) علم أن لفظ « البنات » ونحوها يشمل كل من كان في لنتهم داخل في الاسم .

وأما قول القائل : انه لا يثبت في حقها الميراث ، ونحوه . جوابه أن النسب يتبعض أحكامه ، فقد ثبت بعض أحكام النسب دون بعض ، كما

وافق أكثر المنازعين في ولد الملائنة على أنه يحرم على الملائنة ولا يرثه .
واختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا ؟ على قولين . كما
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه الحق ابن وليدة زمعة بن الأسود بن زمعة
ابن الأسود ، وكان قد أحبلها عتبة بن أبي وقاص ، فاختصم فيه سعد وعبد
ابن زمعة ، فقال سعد : ابن أخي . عهد إلي أن ابن وليدة زمعة هذا ابني .
فقال عبد : أخي وابن وليدة أبي ؛ ولد على فراش أبي . فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : « هـو لك يا عبد بن زمعة . الولد للفراش ، وللماهر الحجر :
احتجبي منه يا سودة » لما رأى من شبهه البين بعتبة ، فجعله أخاها في الميراث
دون الحرمة .

وقد تنازع العلماء في ولد الزنا : هل يعتق بالملك ؟ على قولين في مذهب
أبي حنيفة وأحمد .

وهذه المسئلة لها بسط لا تسعه هذه الورقة . ومثل هذه المسئلة الضعيفة
ليس لأحد أن يحكيها عن امام من أئمة المسلمين : لا على وجه القدح فيه ،
ولا على وجه المتابعة له فيها ، فإن في ذلك ضربا من الطعن في الأئمة واتباع
الأقوال الضعيفة ، وبمثل ذلك صار وزير التتري يلقي الفتنة بين مذاهب أهل
السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة والجماعة ، ويوقعهم في مذاهب
الرافضة وأهل الإلحاد . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل زنا بأمرأة في حال شبويته ، وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا ، وهو يطلب التزويج بها ، ولم يعلم هل هي منه أو من غيره ، وهو متوقف في تزويجها ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل له التزويج بها عند أكثر العلماء ؛ فإن بنت التي زنا بها من غيره لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين . وأما بنته من الزنا فأغلظ من ذلك ، وإذا اشتبهت عليه بغيرها حرمتا عليه .

وسئل رحمه الله

عن زنا بأمرأة : وحملت منه فأنت بأنتي : فهل له أن يتزوج البنت ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل ذلك عند جماهير العلماء ، ولم يحل ذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان : ولهذا لم يعرف أحمد بن حنبل وغيره من العلماء — مع كثرة اطلاعهم — في ذلك نزاعا بين السلف ، فأفتى أحمد

ابن حنبل : ان فعل ذلك قتل . فقيل له : انه حكى فلان في ذلك خلافا عن مالك ؟ فقال : يكذب فلان . وذكر أن ولد الزنا يلحق بأبيه الزاني إذا استلحقه عند طائفة من العلماء ، وإن عمر بن الخطاب « ألو » أي ألحق أولاد الجاهلية بأبائهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولد للفراش ، وللماهر الحجر » هذا إذا كان للمرأة زوج . وأما « البني » التي لا زوج لها : ففي استلحاق الزاني ولده منها نزاع .

« وبنت الملاعة » لا تباح للملاعن عند عامة العلماء : وليس فيه إلا نزاع شاذ ؛ مع أن نسبها ينقطع من أيها ، ولكن لو استلحقها للحقته ، وهما لا يتوارثان باتفاق الأئمة . وهذا لأن « النسب » تنبض أحكامه ، فقد يكون الرجل ابنا في بعض الأحكام دون بعض . فإن الملاعة ليس بابن ؛ لا يرث ولا يورث ، وهو ابن في « باب النكاح » تحرم بنت الملاعة على الأب .

والله سبحانه وتعالى حرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، فلا يحل للرجل أن يتزوج بنته من الرضاعة ولا أخته : مع أنه لا يثبت في حقها من « أحكام النسب » لا يرث ولا عقل ولا ولاية ولا نفقة ولا يرث ذلك ، إنما ثبتت في حقها حرمة النكاح ، والمحرمية . و « أمهات المؤمنين » أمهات في الحرمة فقط ؛ لا في المحرمية . فإذا كانت البنت التي أرضعتها امرأته بلبن در بوطته تحرم عليه وإن لم تكن منسوبة إليه في الميراث وغيره : فكيف بما خلقت من نطقته ؟ ! فإن هذه أشد اتصالا به من تلك ، وقوله تعالى في القرآن

(حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية : يتناول كل ما يسمى بنتاً ؛ حتى يحرم عليه بنت بنته ، وبنت ابنه ؛ بخلاف قوله في الفرائض : (يوصيكم الله في أولادكم) فإن هذا إنما يتناول ولده وولداً بنته ، لا يتناول ولد بنته ؛ ولهذا لما كان لفظ الابن والبنت يتناول ما يسمى بذلك مطلقاً قال الله تعالى : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) ليعرّض عن الابن المتبنى - كزيد - الذي كان يدعى : زيد بن محمد . فإن هذا كانوا يسمونه «ابناً» فلو أطلق اللفظ لظن أنه داخل فيه ؛ فقال تعالى (الذين من أصلابكم) ليخرج ذلك . وأباح للمسلمين أن يتزوج الرجل امرأة من تبناه بقوله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها ؛ لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً) .

فإذا كان لفظ «الابن» و«البنت» يتناول كل من ينتسب إلى الشخص حتى قد حرم الله بنته من الرضاة : فبنته من الزنا تسمى «بنته» فهي أولى بالتحريم شرعاً ، وأولى أن يدخلوها في آية التحريم . وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وجاهير أئمة المسلمين ولكن النزاع المشهور بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الزنا (هل ينشر حرمة المصاهرة ؛ فإذا أراد أن يتزوج بأماها وبنتها من غيره ؟ فهذه فيها نزاع قديم بين السلف ؛ وقد ذهب إلى كل قول كثير من أهل العلم : كالشافعي ، ومالك في إحدى الروايتين عنه ؛ يبيحون ذلك ؛ وأبو حنيفة وأحمد ومالك في الرواية الأخرى : يحرمون ذلك . فهذه إذا قلنا الإنسان فيها أحد القولين جاز ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن من طلع الى بيته ووجد عند امرأته رجلا أجنبيا ، فوهاها حقها ، وطلقها ؛
ثم رجع وصالحها ، وصمم أنها وجدت بحنب أجنبي ؟

فأجاب : في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم : « أن الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال : وعزتي وجلالي لا يدخلك بخيل ، ولا كذاب ، ولا ديوث »
« والديوث » الذي لا غير له . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : « إن المؤمن ينار ، وإن الله ينار . وغيره الله أن يأتي العبد ما حرم عليه »
وقد قال تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان
أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين) . ولهذا كان الصحيح من قولي العلماء :
أن الزانية لا يجوز تزوجها إلا بعد التوبة ، وكذلك إذا كانت المرأة تزني لم يكن
له أن يمسكها على تلك الحال ؛ بل يفارقها وإلا كان ديوثا .

وسئل

عن رجل تزوج ابنته من الزنا ؟

فأجاب : لا يجوز أن يتزوج بها عند جمهور أئمة المسلمين . حتى ان
الامام أحمد أنكر أن يكون في ذلك نزاع بين السلف ؛ وقال : من فعل ذلك
فانه يقتل . وقيل له عن مالك : إنه أباحه ، فكذب النقل عن مالك . وتحريم
هذا هو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ؛ ومالك وجمهور أصحابه
وهو قول كثير من أصحاب الشافعي . وأنكر أن يكون الشافعي نص على
خلاف ذلك ؛ وقالوا : انما نص على بنته من الرضاع ؛ دون الزانية التي زنى
بها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل زنى بأمرأة ، ومات الزاني : فهل يجوز للولد المذكور أن
يتزوج بها ، أم لا ؟

فأجاب : هذه حرام في مذهب أبي حنيفة وأحمد وأحد القولين في مذهب
مالك ، وفي القول الآخر يجوز ، وهو مذهب الشافعي .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن كان له أمة يطؤها ، وهو يعلم أن غيره يطؤها ولا يحصنها ؟

فأجاب : هو ديوث ؛ « ولا يدخل الجنة ديوث » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له جارية تزني : فهل يحل له وطؤها ؟

فأجاب : إذا كانت تزني فليس له أن يطأها حتى تحيض ويستبرئها
من الزنا ؛ فإن (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة) : عقدا ، ووطأ .
ومتى وطأها مع كونها زانية كان ديوثا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه : « قال له رجل يا رسول الله
إن امرأتى لا ترد كف لأمس » فهل هو ما ترد نفسها عن أحد ؟ أو ما ترد يدها
في المطاء عن أحد ؟ وهل هو الصحيح أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذا الحديث فدضعفه أحمد وغير
وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال؛ لكن ظاهر الحديث وسياقه
يدل على خلاف ذلك. ومن الناس من اعتقد ثبوته ، وإن النبي صلى الله عليه
وسلم أمره أن يمسكها مع كونها لا تمنع الرجال ، وهذا مما أنكره غير
واحد من الأئمة ، فإن الله قال في كتابه العزيز : (الزاني لا ينكح الا
زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك، وحرّم ذلك على المؤمنين)
وفي سنن أبي داود وغيره : أن رجلا كان له في الجاهلية قرينة من البنايا يقال
لها: عناق، وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها؛ فأُتزل الله هذه الآية .
وقد قال سبحانه وتعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم
من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات
غير مسافحات ولا متخذات أخدان) فانما أباح الله نكاح الاماء في حال كونهن
غير مسافحات ولا متخذات أخدان . والمسافحة التي تسافح مع كل احد .
والمتخذات اخذن التي يكون لها صديق واحد . فاذا كان من هذه حالها لا تنكح
فكيف بمن لا ترد يد لامس؛ بل تسافح من اتفق؟! وإذا كان من هذه حالها
في الاماء فكيف بالحرائر . وقد قال تعالى : (والمحصنات من المؤمنات
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين
غير مسافحين ولا متخذين أخدان) فاشترط هذه الشروط في الرجال هنا

كما اشترطه في النساء هناك . وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين) لأنه من تزوج زانية تزاني مع غيرهما يكن ماؤه مصونا محفوذاً ، فكان ماؤه مختلطاً بماء غيره . والفرج الذي يطأه مشتركا وهذا هو الزنا . والمرأة إذا كان زوجها زني ، يبرها لا يعز بين الحلال والحرام كان وطؤه لها من جنس وطء الزاني للمرأة التي يزني بها وإن لم يطأها غيره . وإن من صور الزنا اتخاذ الأخدان . والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها ؟ على قولين مشهورين ؛ لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز . ومن تأول آية النور بالمقد وجعل ذلك منسوخا فبطلان قوله ظاهر من وجوه . ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة . ومن تزوج بنية كان ديوتا بالاتفاق . وفي الحديث : « لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث » قال تعالى : (الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات) أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات ، والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات ، وكذلك في النساء ؛ فإذا كانت المرأة خبيثة كان قرينها خبيثا . وإذا كان قرينها خبيثا كانت خبيثة ، وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين ولو لا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التخليط . ولهذا قال السلف : ما بنت امرأة نبي قط ، ولو كان تزوج النبي جائزا لوجب تنزيه

الانبياء عما يباح . كيف وفي نساء الانبياء من هي ، كافرة كما في ازواج المؤمنين من هو كافر ؟! كما قال تعالى : (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا ، وقيل ادخلا النار مع الداخلين . وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ، ونجني من القوم الظالمين) . وأما البغايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج بغيا ، لأن البغاء يفسد فراشه . ولهذا أباح للمسلم أن يتزوج الكتائية اليهودية والنصرانية ، إذا كان محصنا غير مسافح ولا متخذ خدن . فلم ان تزوج الكافرة قد يجوز ، وتجاوز البغي لا يجوز ؛ لأن ضرر دينها لا يتعدى اليه . وأما ضرر البغايا فيتعدى اليه . والله أعلم .

فصل

في اعتبار « النية في النكاح » قد بسط الكلام في غير هذا الموضع ، وبين أن المقصود في العقود معتبر . وعلى هذا ينبغي : إبطال الحيل ، وإبطال نكاح المحلل إذا قصد التحليل ، والمخالع بخلف اليمين ؛ فإن هذا لم يقصد

(١) « قاعدة في اعتبار النية في النكاح »

النكاح ، وهذا لم يقصد فراق المرأة ؛ بل هذا مقصوده أن تكون امرأته وقصد الخلع مع هذا ممتنع . وذلك مقصوده أن تكون زوجة المطلق ثلاثاً ، وقصده مع هذا أن تكون زوجة له ممتنع ؛ ولهذا لا يسطي مهرآ ؛ بل قد يعطونه من عندهم ، ولا يطلب استلحاق ولد ولا مصاهرة في تزويجها ؛ بل قد يحلل الأم وبنتها : إلى غير ذلك مما يبين أنه لم يقصد النكاح .

« واما نكاح المتعة » إذا قصد أن يستمتع بها إلى مدة ثم يفارقها : مثل المسافر الذي يسافر إلى بلد يقيم به مدة فيتزوج وفي نيته إذا عاد إلى وطنه أن يطلقها ؛ ولكن النكاح عقده عقداً مطلقاً : فهذا فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد . قيل : هو نكاح جائز ، وهو اختيار أبي محمد القدسي ، وهو قول الجمهور . وقيل : أنه نكاح تحليل لا يجوز ؛ وروي عن الأوزاعي ؛ وهو الذي نصره القاضي وأصحابه في خلاف . وقيل : هو مكروه ؛ وليس بحرم .

والصحيح أن هذا ليس بشكاح مشتمة ولا يحرم ، وذلك أنه قاصد للنكاح وراغب فيه ؛ بخلاف المحلل ؛ لكن لا يريد دوام المرأة معه . وهذا ليس بشرط ؛ فان دوام المرأة معه ليس بواجب ؛ بل له أن يطلقها . فإذا قصد أن يطلقها بعد مدة فقد قصد أمراً جائزاً ؛ بخلاف نكاح المتعة فانه مثل الاجارة تنقضي فيه باقضاء المدة ؛ ولا ملك له عليها بعد انقضاء الأجل . وأما هذا فلكه ثابت مطلق وقد تنير نيته فيمسكها دائماً ؛ وذلك جائز له . كما انه لو تزوج بنية امساكها دائماً ثم بدا له طلاقها جاز ذلك ؛ ولو تزوجها

بنية أنها إذا أجهتة أمسكها وإلا فارقها : جاز ؛ ولكن هذا لا يشترط في العقد لكن لو شرط أن يمكها بمعروف أو يسرحها بإحسان : فهذا موجب العقد شرعا : وهو شرط صحيح عند جمهور العلماء ، ولزمه موجب الشرع : كاشتراط النبي صلى الله عليه وسلم في عقد البيع « بيع المسلم للمسلم ، لاداء ولاغائلة ولا خيثة » وهذا موجب العقد . وقد كان الحسن بن علي كثير الطلاق فلعل غالب من زوجها كان في نيته أن يطلقها بعد مدة ، ولم يقل أحد : إن ذلك متعة .

وهذا أيضا لا ينوي طلاقها عند أجل مسمى ؛ بل عند انقضاء غرضه منها ، ومن البلد الذي أقام به ، ولو قدر أنه نواه في وقت بعينه فقد تنير نيته ، فليس في هذا ما يوجب تأجيل النكاح ، وجعله كالاجارة المسماة . وعزم الطلاق لو قدر بعد عقد النكاح لم يطله ، ولم يسكره مقامه مع المرأة — وان نوى طلاقها — من غير نزاع نعلمه في ذلك ، مع اختلافهم فيما حدث من تأجيل النكاح : مثل أن يؤجل الطلاق الذي بينهما ، فهذا فيه قولان هما روايتان عن أحمد : « أحدهما » تنجز الفرقة ، وهو قول مالك ؛ لتلاصير النكاح مؤجلا . « والثاني » لا تنجز ، لان هذا التأجيل طرأ على النكاح والدوام أقوى من الابتداء . فالسدة والردة والاحرام تمنع ابتداءه ؛ دون دوامه فلا يلزم اذا منع التأجيل في الابتداء أن يمنع في الدوام ؛ لكن يقال : ومن الموانع ما يمنع الدوام والابتداء أيضا : فهذا محل اجتهاد . كما يختلف في

الميوب الحادثة ، وزوال الكفاءة : هل تثبت الفسخ ؟ فأما حدوث نية الطلاق إذا أراد أن يطلقها بعد شهر فلم نعلم أن أحدا قال إن ذلك يبطل النكاح فإنه قد يطلق ؛ وقد لا يطلق عند الأجل . كذلك الناي عند العقد في النكاح . وكل منهما يتزوج الآخر إلى ان يموت فلا بد من الفقرة ،

والرجل يتزوج الأمة التي يريد سيدها عتقها ، ولو أعتقت كان الأمر بيدها ، وهو يعلم أنها لا تختاره ، وهو نكاح صحيح . ولو كان عتقها مؤجلا أو كانت مدبرة وتزوجها وإن كانت لها عند مدة الأجل اختيار فراقه . والنكاح مبنء على أن الزوج يملك الطلاق من حين العقد . فهو بالنسبة إليه ليس بلازم ، وهو بالنسبة إلى المرأة لازم . ثم إذا عرف أنه بعد مدة يزول اللزوم من جهتها ويبقى جائزا لم يقدر في النكاح ؛ ولهذا يصح نكاح المجهوب والعنين ، وبشروط يشترطها الزوج ، مع أن المرأة لها الخيار إذا لم يوف بتلك الشروط . فلم أن مصيره جائزا من جهة المرأة لا يقدر ، وإن كان هذا يوجب انتفاء كمال الطمأنينة من الزوجين . فزعمه على الملك يعض الطمانية . مثل هذا إذا كانت المرأة مقدمة على أنه إن شاء طلق ، وهذا من لوازم النكاح فلم يعزم إلا على ما يملكه بموجب العقد ، وهو كما لو عزم أن يطلقها إن فلت ذنبا أو إذا قصص ماله ونحو ذلك . فزعمه على الطلاق إذا سافر إلى أهله ، أو قدمت امرأته النائية ، أو قضى وطره منها : من هذا الباب .

وزيد كان قد عزم على طلاق امرأته ، ولم تخرج بذلك عن زوجيته ؛ بل ما زالت زوجته حتى طلقها ، وقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « اتق الله وأمسك عليك زوجك » وقيل : ان الله قد كان اعلم أنه سيتزوجها ، وكنتم هذا الاعلام عن الناس ، فتابه الله على كتمانها ، فقال : (وتحق في نفسك ما الله مبديه) من إعلام الله لك بذلك . وقيل : بل الذي أخفاه أنه إن طلقها تزوجها . وبكل حال لم يكن عزم زيد على الطلاق قادحا في النكاح في الاستدامة ، وهذا مما لا نعرف فيه زاعما . وإذا ثبت بالنص والاجماع انه لا يؤثر العزم على طلاقها في الحال .

وهذا يرد على من قال : إنه إذا نوى الطلاق قبله وقع . فإن قلب زيد كان قد خرج عنها ، ولم تزل زوجته الى حين تكلم بطلاقها ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به » وهذا مذهب الجمهور : كأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وهو إحدى الروايتين عن مالك . ولا يلزم إذا أبطله شرط التوقيت أن تبطله نية التطلق فيما بعد ؛ فإن النية المبطله ما كانت متناقضة لمقصود العقد ، والطلاق بعد مدة أمر جائز لا يناقض مقصود العقد إلى حين الطلاق ؛ بخلاف المحلل فإنه لا رغبة له في نكاحها البتة ، بل في كونها زوجة الأول ، ولو أمكنه ذلك بغير تحليل لم يحلها هذا . وإن كان مقصوده العوض فلو حصل له بدون نكاحها لم يتزوج ، وإن كان مقصوده هنا وطأها ذلك اليوم : فهذا من

جنس النبي التي يقصد وطأها يوما أو يومين ، بخلاف المتزوج الذي يقصد المقام والأمر يده ، ولم بشرط عليه أحد أن يطلقها كما شرط على المحلل .

فإن قدر من تزوجها نكاحا مطلقا ليس فيه شرط ولا عدة ولكن كانت نيته أن يستمتع بها أياما ثم يطلقها ؛ ليس مقصوده أن تعود إلى الأول : فهذا هو محل الكلام ، وإن حصل بذلك تحليلها للأول فهو لا يكون محلا إلا إذا قصده أو شرط عليه شرطا لفظيا أو عرفيا . سواء كان الشرط قبل العقد أو بعده . وأما إذا لم يكن فيه قصد تحليل ولا شرط أصلا ؛ فهذا نكاح من الأنكحة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن هذا « التحليل » الذي يفعله الناس اليوم : إذا وقع على الوجه الذي يفعلونه ، من الاستحقاق ، والاشهاد ، وغير ذلك من سائر الحيل المعروفة : هل هو صحيح ، أم لا ؟ وإذا قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد ؟ وهل الأولى إمساك المرأة ، أم لا ؟

فأجاب : التحليل الذي يتواطون فيه مع الزوج — لفظاً أو عرفاً — على أن يطلق المرأة ، أو ينوي الزوج ذلك : محرم . لمن النبي صلى الله عليه

وسلم فاعله في أحاديث متعددة ، وسماه « التيس المستمار » وقال : « لمن
الله المحلل والمحلل له » . وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم
بذلك آثار مشهورة : يصرحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محلل ؛
وإن لم يشترطه في العقد . وسموه « سفاحا » .

ولا تحل لمطلقها الأول بمثل هذا العقد ، ولا يحل للزوج المحلل إمساكها
بهذا التحليل ؛ بل يجب عليه فراقها ؛ لكن إذا كان قد تبين باجتهاد أو
تقليد جواز ذلك ؛ فتحللت ، وتزوجها بعد ذلك ، ثم تبين له تحريم ذلك ؛
فالأقوى أنه لا يجب عليه فراقها ؛ بل يمنع من ذلك في المستقبل ، وقد عفا الله
في الماضي عما سلف .

رَسُولُ رَحِمِ اللَّهِ تَعَالَى

عن إمام عدل ، طلق امرأته ، وبقيت عنده في يته حتى استحلّت تحليل
أهل مصر ، وتزوجها .

فأجاب : إذا تزوجها الرجل بنية أنه إذا وطئها طلقها لتحلها لزوجها
الأول ، أو توأما على ذلك قبل العقد ، أو شرطاه في صلب العقد — لفظاً
أو عرفاً — فهذا وأنواعه « نكاح التحليل » الذي اتفقت الأمة على بطلانه ،
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له »

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل طلق زوجته ثلاثاً ، ثم أوفت العدة ، ثم تزوجت بزواج ثان ، وهو « المستحل » : فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جرى لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، أم لا ؟ ثم إنها أتت لبيت الزوج الأول طالبة لمض حقها ، فقبلها على نفسها ، ثم إنها قدمت أياماً وخافت ، وادعت أنها حاضت ؛ لكي يردها الزوج الأول ، فراجعها إلى عصمته بعقد شرعي وأقام معها أياماً فظهر عليها الحمل ، وعلم أنها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها إلى أن يهتدى بحكم الشرع الشريف .

فأجاب : أما إذا تزوجها زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » . وأما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجها نكاحاً ثابتاً ؛ لم يكن قد تزوجها ليحلها للمطلق . وإذا تزوجت بالمحل ثم طلقها فعليها العدة باتفاق العلماء : إذ غايتها أن تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليها العدة منه .

وما كان يحل للأول وطؤها : وإذا وطئها فهو زان عاهر . ونكاحها الأول قبل أن تحيض ثلاثاً باطل باتفاق الأئمة ، وعليه أن يعتزلها ، فإذا جاءت

بولد ألحق بالمحلل ؛ فانه هو النبی وطأها فی نکاح فاسد ، ولا یلحق الولد فی النکاح الأول ؛ لأن عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها ، وهذا یقطع حکم الفراش بلا نزاع بین الأئمة ، ولا یلحق بوطئه زنا ؛ لأن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « الولد للفراش . وللماهر الحجر » . لكن إن علم المحلل أن الولد لیس منه ؛ بل من هذا الماهر فعليه أن ینفیه باللمان ، فیلاعنها لمانا ینقطع فیہ نسب الولد . ویلحق بنسب الولد بأمه . ولا یلحق بالماهر .

رسئل رحمہ اللہ

هل تصح مسألة العبد أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . تزوج المرأة المطلقة بعد يطؤها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل ، وقد صح عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال : « لعن الله المحلل والمحلل له » .

وسئل

عن رجل حنت من زوجته ، فنكحت غيره ليحلها للأول : فهل هذا النكاح صحيح ، أم لا ؟

فأجاب : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه قال : « لمن
الله المحلل والمحلل له » وعنه أنه قال : « ألا أنبئكم بالتيس المستعار ؟ »
قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « هو المحلل ، لمن الله المحلل والمحلل له » .
واتفق على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم
باحسان : مثل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب
وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر وغيرهم ؛ حتى
قال بعضهم : لا يزالا زانيين ؛ وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه
انه يريد أن يحلها له . وقال بعضهم : لا نكاح الا نكاح رغبة ؛ لانكاح
دلسة . وقال بعضهم : من يخادع الله يخدعه . وقال بعضهم : كنا نعلمها
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا . وقد اتفق أئمة الفتوى كلهم
أنه إذا شرط التحليل في المقد كان باطلا . وبعضهم لم يجعل للشرط المتقدم
ولا العرف المطرد تأثيرا ، وجعل المقدم مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح
الرغبة . وأما الصحابة والتابعون وأكثر أئمة الفتيا فلا فرق عندهم بين
هذا العرف واللفظ ، وهذا مذهب أهل المدينة ، وأهل الحديث ، وغيرهما
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن العبد الصغير اذا استحل به النساء وهو دون البلوغ : هل يكون
ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع ؟

فأجاب : ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه « لمن آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه ، ولمن الله المحلل ، والمحلل له » قال الترمذى حديث صحيح . وثبت اجماع الصحابة على ذلك : كعمر ، وعثمان وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، حتى قال عمر : لا أوتى بمحلل ولا محلل له الا رجتهما . وقال عثمان : لا نكاح الا نكاح رغبة ، لا نكاح دلسة . وسئل ابن عباس عن من طلق امرأته مائة طلقة ؟ فقال : بانت منه ثلاث ، وسائرهما اتخذها آيات الله هزواً . فقال له السائل : رأيت ان تزوجتها ومولا يعلم : لأحلبها ثم أطلقها ؟ فقال له ابن عباس : من يخادع الله يخدعه . وسئل عن ذلك فقال : لا يزالان زانين وان مكثا عشرين سنة : اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلبها له . وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في « كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل » وهذا لعمري اذا كان المحلل كبيراً يطأها وينوق عسلتها ، وتذوق عسلته . فأما العبد الذى لاوطئ فيه ، اوفيه ولا يمد وطؤه وطأً ، كمن لا ينتشر ذكره : فهذا لا نزاع بين الأئمة في ان هذا لا يحلها . « ونكاح المحلل » مما يعير به النصارى المسلمين ، حتى يقولون : إن المسلمين قال لهم نبهم : اذا طلق اخذكم امرأته لم تحل له حتى تزني . وبنينا صلى الله عليه وسلم بريء من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم باحسان وجهور أئمة المسلمين . والله أعلم .

باب الشروط في النكاح

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستنفره ، ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

فصل

الشروط الفاسدة في النكاح كثيرة: كما « نكاح الشنار » ، « والمحلل » « والمتعة » ؛ ومثل أن يتزوجها على أن لا مهر لها ، أو على مهر محرم ، ونحو ذلك من الشروط الفاسدة . وللعلماء فيها أقوال .

« أحدها » أنه لا يصح النكاح . ثم هل يصح إذا إمضاء الشرط الفاسد بعد ذلك ؟ فيه نزاع . وهذا أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، وهو اختيار طائفة من أئمة أصحابه: كأبي بكر الخلال ، وأبي بكر عبد العزيز .

« والثاني » يصح النكاح ، ويبطل الشرط ؛ وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه في الجميع ؛ وخرج ذلك طائفة من أصحاب أحمد : كأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهما قولاً في مذهبه ؛ حتى في النكاح الباطل ؛ فإن أبا حنيفة وصاحبيه يقولون يبطلانه ، وزفر يصح العقد ولتنى الأصل ، وقد خرج كلاهما قولاً في مذهب أحمد . وهذا التخرج من نصه في قوله : إن جئني بالمهر إلى وقت كذا ؛ وإلا فلا نكاح يتنا . فإنه حكى عنه فيه ثلاث روايات : رواية بصحتها . ورواية بفسادها . ورواية بصحة العقد دون الشرط . وكذلك فيما إذا تزوجها على أن ترد إليه المهر : فقد نص على صحة العقد ، وبطلان الشرط .

و « القول الثالث » في الشروط الفاسدة : أنه يبطل نكاح الشغار والمتعة . ونكاح التحليل المشروط في العقد ، ويصح النكاح مع المهر المحرم ومع نفي المهر . وهذا مذهب الشافعي ؛ وهو الرواية الثانية عن أحمد اختارها كثير من أصحابه : كالجزبي ، والقاضي أبي يعلى ، وأتباعه . وهؤلاء يفرقون بين ما صححوه من عقود النكاح مع الشرط الفاسد ، وما أبطلوه بأن الشرط إذا اتفق وقع النكاح ؛ وإلا كان باطلاً : « نكاح المتعة » وكذلك « نكاح التحليل » إذا قدره بالفعل مثل أن يقول : زوجتكها إلى أن تحلها . وأما إذا قال : على أنك إذا أحللتها فلا نكاح ينكحها : أو على أنك تطلقها إذا أحللتها : فهذا فيه نزاع في مذهب الشافعي . وأبو يوسف يوافق الشافعي على قوله يبطلانه .

وأما « نكاح الشغار » فلم في علة أبطاله أقوال : هل العلة التشريك في البضع ؟ أو تعليق أحد النكاحين على الآخر ؟ أو كون أحد المقدين سلفاً من الآخر ؟ إلى غير ذلك مما ذكر باقلامهم في غير هذا الموضع .

وأما « النكاح بالمهر الفاسد » و « شرط نفي المهر » فصحوه موافقة لأبي حنيفة : بناء على أن النكاح يصح بدون تسمية المهر ، فيصح مع نفي المهر . وهؤلاء جعلوا نكاح التمتع أصلاً لما يطلونه من الانكحة ، ونكاح المفوضة أصلاً لما يصحونه ، ونكاح الشغار جملوه نوماً آخر وهذا أصل قول أبي حنيفة في الشروط الفاسدة في النكاح ، والفرق بينها وبين الشروط الفاسدة في البيع والاجارة ؛ فإنه قال : إنه لا يصح مع عدم تسمية العوض ، فلا يصح مع الجهل به ، ولا مع الشروط الفاسدة ؛ لأن ذلك يتضمن الجهل بالعوض ؛ لأنه يجب إسقاط الشرط الفاسد ، وإسقاط ما يقابله من الثمن ؛ فيكون باقي الثمن مجبولاً .

وقد احتج الأكثرون على هؤلاء بالنصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بنفيه عن نكاح الشغار ، وعن نكاح التحليل ، كنيه عن نكاح التمتع . والنهي عن النكاح يقتضي فساد ، كنيه عن النكاح في العدة ، والنكاح بلا ولي ، ولا شهود . وبأن الصحابة أبطلوا هذه العقود ، ففرقوا بين الزوجين في نكاح الشغار ، وجعلوا نكاح التحليل سفاحاً ، وتوعدوا المحلل بالرجم ، ومنعوا من غير نكاح الرغبة ، كما ذكرنا الآثار الكثيرة عنهم بذلك في « كتاب إبطال التحليل » . فتبين بالنصوص وإجماع الصحابة فساد هذا الانكحة .

ولأن النكاح إذا قيل بصحته ولزومه : فلما أن يقال بذلك مع الشرط المحرم الفاسد ، وهذا خلاف النص والاجماع . وإما أن يقال به مع إبطال الشرط ، فيكون ذلك إلزاما للعاقدة بمقد لم يرض به ولا الزمه الله به . ومعلوم أن موجب العقد : إما أن يلزم بالزام الشارع ؛ أو إلزام العاقدة . فالأول كالمقود التي الزمه الشارع بها : كما ألزم الشارع الكافر الحربي بالاسلام ، وكما ألزم من عليه عيب واجب حنث فيها بواحدة بالاعتاق والصوم ، وكما ألزم من احتاج إلى سوى ذلك (١) بالبيع والشراء في صور متعددة . و « الثاني » المقابلة (٢) وكما يلزم الضامن دين المدين مع بقاءه في ذمته ، وكما يلزم كل من المتبايعين والمتصالحين والمتآجرين بما يلزمه للآخر .

وإذا كان كذلك فالنكاح المشروط فيه شرطا فاسدا لم يلزم الشارع صاحبه أن يمقده بدون ذلك الشرط ، ولا هو التزم أن يمقده مجرداً عن الشرط . فإلزامه بما لم يلزمه هو ولا الزمه به الشارع إلزام للناس بما لم يلزمهم الله به ولا رسوله ، وذلك لا يجوز ؛ ولأن الشروط في النكاح أو كد منها في البيع : بدليل قوله في الحديث الصحيح : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » . ثم البيع لا يجوز إلا بالتراضي ؛ لقوله تعالى : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فالنكاح لا يجوز إلا بالتراضي بطريق الأولى والأخرى . والعقد الفاسد لم يرض به العاقدة إلا على تلك الصفة

(١) (٢) خرم بالامل

فلإلزامه بدون تلك الصفة إلزام بمقد لم يرض به ، وهو خلاف النصوص والأصول ؛ ولهذا لم يجوز أن يلزم في البيع بما لم يرض به .

ولهذا قال أصحاب أحمد كالقاضي أبي يعل وغيره : إذا صحنا البيع دون الشرط الفاسد على إحدى الروايتين عنه — فمشتط الشرط إذا لم يعلم بحرمه الفسخ ، أو المطالبة بأرش فواته ؛ كما قالوا مثل ذلك في الشرط الصحيح إذا لم يوف به : لكن الشرط الصحيح يلزم الوفاء به كالمقد الصحيح ، وإذا لم يوف به فله الفسخ مطلقا ؛ لأنه لم يرض بدونه . وأما الشرط الفاسد فلا يلزم الوفاء به ، كما لا يلزم الوفاء بالعقد الفاسد ؛ لكن له أيضا العقد بدونه ، وله فسخ العقد ، كما لو اشترط صفة في البيع فلم يكن على تلك الصفة ، وكما لو ظهر بالبيع عيب . فأحمد — رضى الله عنه — يقول في البيع مع الشرط الفاسد : إنه يصح البيع في إحدى الروايتين : بل في انصها عنه ، لأن فوات الشرط والصفة لا يبطل البيع ، والمشتط ينجر ضرره بتخليته من الفسخ ، كما في فوات الصفات المشروطة ، ومن العيوب . وأما النكاح فالشروط فيه ألزم . وإذا شرط صفة في أحد الزوجين كالشروط الأوفى — في إحدى الروايتين ، وهو أحد الوجهين لما لك والشافى — ملك الفسخ لقواتها ، وكذلك له الفسخ عنده بالعيوب المانعة من مقصود النكاح (١) وملك الفسخ ، وأما التحليل فهو غير مقصود ، والمقصود في المقود عنده معتبر ، والتمعة نكاح إلى أجل ، والنكاح لا يتأجل .

(١) خرم بالأصل

« والشغار » عله هو وكثير من أصحابه كالخلال وأبي بكر عبد العزيز بنبي المهر ، وكونه جمل أحد البضعين مهرآ للآخر ، وهذا تعليل أصحاب مالك ، وعله كثير من أصحابه بتعليل أصحاب الشافعي .

يبقى أن يقال : فكان ينبغي مع الشرط الفاسد أن يخير المأقد بين التزام العقد بدونه وبين فسخه ، كما في الشروط الفاسدة في البيع . قيل : إن قلنا إن النكاح لا ينعقد إلا بصينة الانكاح والتزويج ؛ لأن ذلك هو الصريح فيه ، وهو لا ينعقد بالكناية — كما يقوله أبو حامد والقاضي أبو يعلى وأتباعهما من أصحاب أحمد مرافقة لأصحاب الشافعي ، وقلنا إن البيع يصح فيه شرط الخيار دون النكاح : ظهر الفرق ، لأن البيع يمكن عقده جائزاً بخلاف النكاح .

والمصححون لنكاح التحليل والشغار ونحوهما قد يقولون : ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم لم نصحه : فإننا لا نصحه مع كونه شغاراً وتحليلاً ومتمعة ، ولكن بطل شرط أصل العقد في المهر ، وبطل شرط التحليل ، كذلك شرط التأجيل عند من يقول بذلك . ويبقى العقد لازماً ليس فيه شغار ولا تحليل ؛ ولهذا قال أصحاب أبي حنيفة في أحد القولين : إنه يصح نكاح التحليل ، ولا تحل به للمطلق ثلاثاً : عملاً بقوله : « لمن الله المحلل والمحلل له » فإنهم إنما يصححونه مع إبطال شرط التحليل . فيكون نكاحاً لازماً . ولا يحلونها

للاول ؛ لانه إذا أخلت للأول قصد بذلك تحليلها للأول ، فإذا لم تحل به
للاول لم يقصد به التحليل للاول ، فلا يكون نكاح تحليل .

وعلى هذا القول لا ينكح أحد المرأة الا نكاح رغبة ؛ لا نكاح تحليل
ولو نكحها بنية التحليل أو شرطه ثم قصد الرغبة هي وهو وأسقطها شرط
التحليل : فقبل يحتاج الى إستثناف عقد ، أم يكنى استصحاب العقد الأول ؟
فيه نزاع . وهو يشبه إسقاط الشرط الفاسد في البيع : هل يصح معه أم لا
وهو قصد . ومثله إذا عقد العقد بدون اذن من اشترط إذنه : هل يقع باطلا
وموقوفا على الاجازه ؟ فيه قولان مشهوران ، وهما قولان في مذهب أحمد
« أحدهما » أنه يقع باطلا . ولا يوقف ، كقول الشافعي . « الثاني » أنه
يقف على الاجازة ، كقول أبي حنيفة ومالك ، فإذا عقد العقد بنية فاسدة أو
شرط فاسد فقد يقول : إنه على القولين في الوقف ؛ فن قال بالوقف وقفه على إزاله
المفسد ، ومن لا فلا . فزوال المانع كوجود المقتضى . وإذا كان موقوفا على
حصول بعض شروطه فهو كالوقف على زوال بعض موانعه (١)

إذ جعلتموه زوجا مطلقا يلزمها نكاحه فتد الزمتوها بنكاح لم ترض به
وهذا خلاف الاصول والنصوص [وأصح] الاقوال في هذا الباب : أن الأمر اليها
فإن رضيت بدون ذلك الشرط كان زوجا ، ولا يحتاج إلى استثناف عقد . وإن
لم ترض به لم يكن زوجا : كالنكاح الموقوف على اجازتها ، وكذلك في النكاح

(١) خرم بالأصل

على مهر لم يسلم لها ؛ لتحريمه ، أو استحقاقه [فإن شامت] أن ترضى به زوجها بمهر آخر كان ذلك ، وإن شامت أن تفارقه فلها ذلك ؛ وليس قبل رضاها نكاح لازم .

مسئل رقم الله

عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ، ولا ينقلها من منزلها . وكانت لها ابنة فشرط عليه أن تكون عند أمها وعنده ما تزال فدخل على ذلك كله : فهل يلزمه الوفاء ؟ وإذا أخلف هذا الشرط : فهل للزوجة الفسخ ، أم لا ؟

« فأجاب » : الحمد لله . نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في : مذهب الامام أحمد : وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم : كعمر بن الخطاب وعمر بن الدار رضي الله عنهما ، وشريح القاضي ، والأوزاعي ، واسحق ولهذا يوجد في هذا الوقت صداقات أهل المنزب القديمة لما كانوا على مذهب الأوزاعي فيها هذه الشروط . ومذهب مالك إذا شرط أنه إذا تزوج عليها أو تسرى أن يكون أمرها أيدها ونحو ذلك : صح هذا الشرط أيضا ، وملكت الفرقه . وهو في المعنى نحو مذهب أحمد في ذلك ؛ لما أخرجه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » وقال عمر بن الخطاب : مقاطع الحقوق عند الشروط

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط أحق بالوفاء من غيره وهذا نص في مثل هذه الشروط ؛ إذ ليس هناك شرط يوفى به بالأجماع غير الصداق والكلام ، فتعين أن تكون هي هذه الشروط .

وأما شرط مقام ولدها عندها ، وفقته عليه : فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من الجهالة فيه — في المنصوص عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة ومالك — مالا يحتمل في الثمن والأجرة . وكل جهالة تنقص على جهالة مهر المثل تكون أحق بالجواز ؛ لا سيما مثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره : ان استأجر الأجير بطعامه وكسوته ، ويرجع في ذلك الى العرف . فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الأولى .

ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فتزوج ، وتسرى : فلها فسخ النكاح . لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع ؛ لكونه خياراً مجتهداً فيه ، خيار العنة والعيوب ؛ إذ فيه خلاف . أو يقال : لا يحتاج الى اجتهاد في ثبوته ، وان وقع نزاع في الفسخ به ؛ لخيار الممتقة : يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين به بلاحكم حاكم مثل أن يفسخ على التراخي . وأصل ذلك أن توقف الفسخ على الحكم هل هو الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا ؟ أو ان الفرقة يختاط لها ؟ والأقوى أن الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يفتر الى حكم حاكم ؛ لكن إذا رفع الى حاكم يرى فيه أمضاه أمضاه . وان رأى ابطاله أبطله . وإن أعلّم .

وسئل رحمه الله

عن شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ، ولا يخرجها من دارها أو من بلدها . فإذا شرطت على الزوج قبل العقد ، واقفا عليها ، وخلا العقد عن ذكرها : هل تكون صحيحة لازمة بحجب العمل بها كالمقارنة أو لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم تكون صحيحة لازمة إذا لم يطلأها ، حتى لو قارنت عقد العقد . هذا ظاهر مذهب الامام أبي حنيفة والامام مالك وغيرها في جميع العقود . وهو وجه في مذهب الشافعي : يخرج من مسألة « صدق السر والعلاية » وهكذا يطرده مالك وأحمد في المبادات ؛ فإن النية المتقدمة عندهما كالمقارنة . وفي مذهب أحمد قول ثان : أن الشروط المتقدمة لا تؤثر . وفيه قول ثالث ، وهو الفرق بين الشرط الذي يحمل غير مقصود . كالنوطى على ان البيع تلجئة لا حقيقة له ، وبين الشرط الذي لا يخرج عن أن يكون مقصوداً ، كاشتراط الخيار ونحوه . وأما ما نصوص أحمد وقدماء أصحابه وبحق التأخيرين : على أن الشروط والمواطات التي تجرى بين المتماقين قبل العقد إذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فإن العقد يقع

مقيداً بها ، وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الخيل في البيع ، والاجارة ،
والرهن ، والقرض ، وغير ذلك . وهذا كثير موجود في كلامه وكلام
أصحابه ، تضيق الفتوى عن تمديد أعيان المسائل . وكثير منها مشهور عند
من له أدنى خبرة بأصول أحمد ونصوصه ؛ لا يخفى عليه ذلك . وقد قررنا
دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف وأصول الشريعة في
« مسألة التحليل » .

ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره
مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الأنصار ليلة العقبة ، وعقد الهدنة الذي
كان بينه وبين قريش عام الحديبية . وغير ذلك : علم أنهم اتفقوا على الشروط
ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق ، وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في
الأمر بالوفاء بالعقود والمهود والشروط والنهي عن الغدر ، والثلاث
تناول ذلك تناولاً واحداً ؛ فإن أهل اللغة والمرف متفقون على التسمية ،
والماء في الشريعة توافق ذلك .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل تزوج بنتاً عمرها عشر سنين ، واشترط عليه أهلها أنه
يسكن عندهم ولا يتقلها عنهم ، ولا يدخل عليها إلا بعد سنة . فأخذها
إليه ، واختلف ذلك ، ودخل عليها ، وذكر الدايات : أنه تقلها ، ثم

سكن بها في مكان يضربها فيه الضرب المبرح ، ثم بعد ذلك سافر بها
مم حضربها ومنع أن يدخل أهلها عليها مع مداومته على ضربها : فهل
يحل أن تدوم معه على هذا الحال ؟

فأجاب : إذا كان الأمر على ما ذكر فلا يحل إقرارها معه على هذه
الحالة ؛ بل إذا تعذر أن يماشرها بالمعروف فرق بينهما ؛ وليس له أن يطأها
وطأ يضربها : بل إذا لم يتنع من العدوان عليها فرق بينهما . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها في منزل أبيه . فكانت
مدة السكنى منفردة ، وهو عاجز عن ذلك : فهل يجب عليه ذلك ؟ وهل لها
أن تفسخ النكاح إذا أراد إبطال الشرط ؟ وهل يجب عليه أن يمكن أمها أو
أختها من الدخول عليها والمبيت عندها ، أم لا ؟

فأجاب : لا يجب عليه ما هو عاجز عنه ؛ لا سيما إذا شرطت الرضى بذلك
بل إذا كان قادر على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم — كمالك وأحد
القولين في مذهب أحمد وغيرهما — غير ما شرط لها ، فكيف إذا كان عاجزاً ؟
وليس لها أن تفسخ النكاح عندهم لاء وإن كان قادراً . فأما إذا كان ذلك للسكن
ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها أن تفسخ بل تراعى بين الفقهاء .
وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله : لأُمها ولا أختها : إذا كان معاشراً لها
بالمعروف . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل تزوج ، وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقا . وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه ؛ ثم إنه تزوج وتسرى ؛ فالحكم في المذهب الأربعة ؟

فأجاب هذا الشرط غير لازم في مذهب الامام الشافعي . ولازم له في مذهب أبي حنيفة : متى تزوج وقع به الطلاق ، ومتى تسرى عتقت عليه الأمة ، وكذلك مذهب مالك . وأما مذهب أحمد فلا يقع به الطلاق ولا العتاق : لكن اذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها : إن شئت أقامت معه وإن شئت فارقت ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن احق الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج » ولأن رجلا تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها ، فرفع ذلك الى عمر ، فقال : مقاطع الحقوق عند الشروط . فالأقوال في هذه المسألة ثلاثة : « أحدها » يقع به الطلاق والعتاق . و « الثاني » لا يقع به ، ولا تملك امرأته فراقه . و « الثالث » — وهو أعدل الأقوال — أنه لا يقع به طلاق ولا عتاق : لكن لامرأته ما شرط لها : فإن شئت أن أن تقيم معه ؛ وإن شئت أن تفارقه . وهذا أوسط الأقوال .

وسئل الشيخ رحمه الله

عن رجل حلف بالطلاق . أنه ما يتزوج فلانة ، ثم بدله أن ينكحها :
فهل له ذلك ؟ وفي رجل تزوج امرأة ، وشرط في العقد أنه لا يتزوج عليها
ثم تزوج : فهل يثبت لها الخيار ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . له أن يتزوجها ، ولا يقع بها الطلاق إذا
تزوجها عند جمهور السلف ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وإذا
شرط في العقد أنه لا يتزوج عليها ، وإن تزوج عليها كان أمرها يدها : كان
هذا الشرط صحيحا لازما في مذهب مالك وأحمد وغيرهما . ومتى تزوج عليها
فأمرها يدها إن شاءت أقامت ، وإن شاءت فارتقت . والله اعلم .

باب العيوب في النكاح

وسئل ربه الله

عن امرأة تزوجت برجل ، فلما دخل رأت بجسمه برصاً : فهل لها أن
تفسخ عليه النكاح ؟

فأجاب : إذا ظهر بأحد الزوجين جنون ، أو جذام ، أو برص : فلا آخر
فسخ النكاح : لكن إذا رضي بعد ظهور العيب فلا فسخ له . وإذا فسخت
فليس لها أن تأخذ شيئاً من جهازها ، وإن فسخت قبل الدخول سقط مهرها
وإن فسخت بعده لم يسقط .

وسئل ربه الله

عن رجل متزوج بامرأة فظهر مجذوماً : فهل لها فسخ النكاح ؟
فأجاب : الحمد لله . إذا ظهر أن الزوج مجذوم . فللمرأة فسخ النكاح
بغير اختيار الزوج . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بكراً فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت أمها ،
وأنهم غروه : فهل له فسخ النكاح ، ويرجع على من غره بالصداق ؟ وهل
يجب على أمها وأبيها عین اذا أنكروا أم لا ؟ وهل يكون له وطؤها أم لا ؟

فأجاب : هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجبين في مذهب
أحمد وغيره : لوجبين « أحدهما » ان هذا مما لا يمكن الوطء معه الا بضرب
يخافه وأذى يحصل له . « والثاني » ان وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور
عنه لا يجوز ؛ الا للضرورة . وما ينعم الوطء حسا : كاستداد الفرج . أو طبعا
كالجنون ، والجدام : يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد ؛ كما جاء عن عمر .
وأما ما ينعم كمال الوطأ كالنجاسة في الفرج : ففيه نزاع مشهور ، والمستحاضة
أشد من غيرها .

وإذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ، وان فسخ بعده ؟ قيل : إن الصداق
يستقر بثل هذه الخلوة ، وان كان قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غره .
وقيل : لا يستقر ، فلا شيء عليه ، وله أن يحلف من ادعى النورور عليه انه لم
ينره . ووضو المستحاضة فيه نزاع مشهور . وقيل : يجوز وطؤها ؛ كقول

الشافعي وغيره . وقيل : لا يجوز الا ضرورة ؛ وهو مذهب أحمد في المشهور عنه . وله الخيار ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل : فإن وطأها بعد ذلك فلا خيار له : الا ان يدعى الجهل : فهل له الخيار ؟ فيه نزاع مشهور ، والأظهر ثبوت الفسخ . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزج امرأة على أنها بكر ، فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا ؟

فأجاب : له فسخ النكاح ، وله أن يطالب بأرش الصداق — وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى — وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر . والله أعلم .

باب نكاح الكفار

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « ولدت من نكاح ؛ لامن سفاح » مامعناه ؟

فأجاب : الحمد لله . الحديث معروف من مراسيل علي بن الحسين - رضي الله
عنهما - وغيره . ولفظه : « ولدت من نكاح ، لامن سفاح ، لم يصبني من
نكاح الجاهلية شيء » فكانت مناحيهم في الجاهلية على أنحاء متعددة .

وسئل رحمه الله

عن النكاح قبل بعثة الرسل : أهو صحيح ، أم لا ؟

فأجاب : كانت مناحيهم في الجاهلية على أنحاء متعددة : منها نكاح
الناس اليوم . وذلك النكاح في الجاهلية صحيح عند جمهور العلماء ، وكذلك
سائر مناحي أهل الشرك التي لا تحرم في الإسلام ، ويلحقها أحكام النكاح
الصحيح : من الإرث ، والإيلاء واللعان . والظهار ، وغير ذلك . وحكي عن
مالك أنه قال : نكاح أهل الشرك ليس بصحيح . ومعنى هذا عنده : أنه لو طلق

الكافر ثلاثاً لم يقع به طلاق ، ولو طلق المسلم زوجته النمة ثلاثاً فتزوجها ذمي ووطئها لم يطعها عنده ، ولو وطئ ذمي ذمية بنكاح لم يصر بذلك عصاً . وأكثر العلماء يخالفونه في هذا . وأما كونه صحيحاً في حقوق النسب ، وثبوت الفرائض : فلا خلاف فيه بين المسلمين : فليس هو بمنزلة وطء الشبهة ؛ بل لو أسلم الزوجان الكفران أقرأ على نكاحهما بالاجماع ، وإن كانا لا يقرآن على وطء شبهة ، وقد أحتج الناس بهذا الحديث على أن نكاح الجاهلية نكاح صحيح . واحتجوا بقوله : (وامرأته حمالة الخطب) وقوله (وامرأة فرعون) وقالوا : قد سماها الله «امرأة» والأصل في الإطلاق الحقيقة . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

في صحيح البخاري قال : قال عطاء عن ابن عباس : كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : كانوا مشركين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم . ومشركين أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم . وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ؛ فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه . فإن هاجر عبد منهم أو أمة فهما حران ، ولهما ما للمهاجرين ، ثم ذكر في أهل المهد مثل حديث مجاهد ، وإن هاجر عبد أو أمة للمشركون أهل المهد لم ترد ، وردت أئمانهم . وقال عطاء عن ابن عباس : كانت قريبة بنت أبي أمية عند عمر بن الخطاب : وطلقها فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ، وكانت أم الحكم ابنة أبي سفيان تحت عياض بن غنيم الفهري فطلقها فتزوجها عبد الله بن عثمان .

ثم ذكر في باب بعده: وقال: ابن جريح: قلت لعطاء: امرأة من المشركين جاءت الى المسلمين أيعاض زوجها منها لقوله تعالى: (وَأَتَوْهم مَا أَنتَفَقُوا)؟ قال: لا. إنما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل العهد. قال مجاهد: هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش.

قلت: حديث ابن عباس فيه فصول.

«أحدها» أن المهاجرة من أهل الحرب ليس عليها عدة؛ إنما عليها استبراء بحيضة؛ وهذا أحد قولي العلماء في هذه المسألة؛ لأن العدة فيها حق للزوج كما قال الله تعالى: (فَالسَّكْمَ عَلَيْهِنَ مِنْ عِدَّةٍ تَمْتَدُّنَهَا) ولهذا قلنا: لا تدخل. وهذه ملكت نفسها بالاسلام والهجرة كما يملك العبد نفسه بالاسلام والهجرة. فلم يكن للزوج عليها حق؛ لكن الاستبراء فيها كالأمة المعتقة، وقد يقوى هذا قول من يقول: المختلعة يكفيها حيضة؛ لأن كلاهما متخلصة.

«الثاني» أن زوجها إذا هاجر قبل النكاح ردت إليه وإن كانت قد حاضت. ومع هذا فقد روى البخاري بمد هذا عن خالد: عن عكرمة، عن ابن عباس: إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه. وما ذكره ابن عباس في المهاجرة يوافق المشهور من «أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ردت على أبي العاص ابن الربيع بالنكاح الأول». وقد كتبت في الفقه في هذا آثاراً ونصوصاً عن الامام أحمد وغيره.

« الثالث » قوله : إن المهاجر من عيدهم يكون حرآله مآلللمهآجرين ،
كآفآ قصة أبآ بكرة ومن هآجر معه من عبيد أهل الطآئف ، وهذا لأرب
فيه ؛ فإنه بالآسلام والهجرة ملك نفسه ؛ لأن مآل أهل الحرب مآل إآآة ،
فن غلب على شآء ملكه ؛ فإذا غلب على نفسه فهو أولى أن يملكهآ ، والآسلام
يمصم ذلك .

« الرآبع » أن المهاجر من رقيق المآهدين : يرد عليهم ثمنه دون عينه ؛
لأن مآلهم معصوم : فهو كآ لو أسلم عبد النبي يؤمر بآزآلة ملكه عنه يبيع أو هبة
أو عتق ، فإن فعل وإلا يبيع عليه ، ولا يرد عينه عليهم ؛ لأنهم يسترقون
المسلم ، وذلك لآيجوز ؛ بخلاف رد الحر إليهم فإنهم لآ يسترقونه ، ولهذا لمآ
شرط النبي صلى الله عليه وسلم رد النساء مع الرجال فسخ الله ذلك ، وأمره أن
لآ يرد النساء المسلمآ فقال : (لآهن حل لهم ولآم يحلون لهن) لأنه يستبآح
فآ دار الكفر من المرأة المسلمة مآلآ يستبآح من الرجل ، لأن المرأة الأسيرة
كآل رجل الأسير ، وأمره برد المهر عوضآ .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قوله تعالى : (ولا تنكحوا المشركات) وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية : فهل هما من المشركين ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نكاح الكناية جائز بالآية التي في المائة ، قال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم . وقد روي عن ابن عمر : أنه كره نكاح النصرانية . وقال : لا أعلم شركاً أعظم ممن تقول إن ربها عيسى بن مريم . وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع ، وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة ، وبقوله : (ولا تنكحوا بمصم الكوافر) . والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه :

« أحدها » أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين ، فجعل أهل الكتاب غير مشركين بدليل قوله : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) .

فإن قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله : (اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا الها واحدا لا إله الا هو ، سبحانه عما يشركون) .

قيل : إن أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك ؛ فإن الله إنما بعث الرسل بالتوحيد ، فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصارى ابتدعوا الشرك ، كما قال : (سبحانه وتعالى عما يشركون) حيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه من الشرك الذى لم يأمر الله به وجب تمييزهم عن المشركين ، لأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التى جاءت بالتوحيد ؛ لا بالشرك : فإذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين ؛ فإن الكتاب الذى أضيفوا إليه لا شرك فيه ، كما إذا قيل : المسلمون ، وأمة محمد . لم يكن فيهم من هذه الجهة ؛ لا اتحاد ، ولا رفض ، ولا تكذيب بالقدر ، ولا غير ذلك من البدع . وإن كان بعض الداخلين فى الأمة قد ابتدع هذه البدع ؛ لكن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ، فلا يزال فيها من هو متبع لشريعة التوحيد : بخلاف أهل الكتاب . ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم ، بل قال : (عما يشركون) بالفعل ، وآية البقرة قال فيها : (المشركين) و (والمشركات) بالاسم . والاسم أو كد من الفعل

« الوجه الثاني » أن يقال : إن شملهم لفظ (المشركين) من سورة البقرة كما وصفهم بالشرك : فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً ؛ فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب ، وإذا اقرنوا مع أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم ، كما قيل مثل هذا في اسم « الفقير » و « المسكين » ونحو ذلك . فعلى هذا يقال : آية البقرة عامة ، وتلك خاصة . والخاص يقدم على العام .

« الوجه الثالث » أن يقال : آية المائدة ناسخة لآية البقرة ؛ لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء ، وقد جاء في الحديث « المائدة من آخر القرآن نزولا ، فاحلوا حلالها ، وحرموا حرامها » والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة إذا تعارستا .

وأما قوله : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) فإنها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة إلى المدينة ، وانزل الله « سورة المتحنة » وأمر بامتحان المهاجرين . وهو خطاب لمن كان في عصمته كافرة . و « اللام » لتعريف العهد ، والكوافر المهودات من المشركات ، مع أن الكفار قد عيذوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع كقوله : (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجلبت والطاغوت ، ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا) فإن أصل دينهم هو الإيمان ؛ ولكن هم

كفروا مبتدعين الكفر كما قال تعالى : (إن الذين يكفرون بالله ورسوله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ، ويقولون : نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا ، أولئك هم الكافرون حقا ، وأعدنا للكافرين عذابا مهينا) .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الائمة الكتائيات : ما الدليل على وطنهن بملك اليمين من الكتاب ، والسنة والاجماع ، والاعتبار ؟ وعلى تحريم الائمة المجوسيات ؟ أفتنونا مأجورين ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . وطء « الائمة الكتائيات » بملك اليمين اقوى من وطنهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم : ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتائيات ؛ وإن كان ابن المنذر قد قال : لم يصح عن أحد من الأوائل انه حرم نكاحهن . ولكن التحريم هو قول الشيعة ؛ ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع ، والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد ، وكذلك كراهة وطئ الائمة ؛ فيه نزاع . روي عن الحسن : انه كرهه . والكراهة في ذلك مبنية

على كراهة الزوج . واما التحريم فلا يعرف عن أحد ؛ بل قد تنازع
 العلماء في جواز تزويج الأئمة الكتائية : جوزة أبو حنيفة وأصحابه ،
 وحرمة مالك والشافعي والليث والأوزاعي ، وعن أحمد روايتان :
 اشهرهما كالثاني ؛ فان الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات بقوله تعالى :
 (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الآية . فاباح
 المحصنات منهم ، وقال في آية الامماء : (ومن لم يستطع منكم طولا ان
 ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات ، والله
 اعلم بايمانكم بمضكم من بعض) ؛ فانما أباح النساء المؤمنات ؛ وليس
 هذا موضع بسط هذه المسئلة .

واما « الأئمة المجوسية » فالكلام فيها ينبغي على اصليين .

« أحدهما » ان نكاح المجوسيات لا يجوز ، كما لا يجوز نكاح
 الوثنيات . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، وذكره الامام أحمد عن خمسة
 من الصحابة في ذبائهم ونسائهم ، وجعل الخلاف في ذلك من جنس
 خلاف أهل البدع .

و « الأصل الثاني » ان من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطنهن بملك
 اليمن كالوثنيات ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وحكي
 عن ابي ثور : أنه : قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمن على أي دين كن .

واظن هذا يذكر عن بعض المتقدمين . فقد تبين ان في وطئ الأمة الوثنية زنا . وأما الأمة الكتابية فليس في وطئها مع اباحة الزوج بين نزاع ؛ بل في الزوج بها خلاف مشهور . وهذا كله مما يبين ان القول بجواز الزوج بين مع المنع من التسري بين لم يقله أحد ولا يقوله فقيه . وحينئذ فنقول : الدليل على أنه لا يحرم التسري بين وجوه .

« أحدها » أن الأصل الحل ، ولم يتم على تحريمه دليل من نص ولا إجماع ولا قياس ، فبقي حل وطئهن على الأصل ؛ وذلك ان ما يستدل به من يتنازع في حل نكاحهن كقوله : (ولا تنكحوا المشركات) وقوله : (ولا تعسكوا بعصم الكوافر) انما يتناول النكاح ؛ لا يتناول الوطء بملك اليمين . ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمه ، فيبقى الحل على الأصل .

« الثاني » أن قوله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون . الا على أزواجهم او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) يقتضى عموم جواز الوطء بملك اليمين مطلقا ، الا ما استثناء الدليل ؛ حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولا للجمع بين الأختين حين قالوا : أحلتها آية ، وحرمتها آية . فاذا كانوا قد جعلوه عاما في صورة حرم فيها النكاح فلا أن يكون عاما في صورة لا يحرم فيها النكاح أولى وأحرى .

« الثالث » ان يقال : قد أجمع العلماء على حل ذلك كما ذكرناه . ولم يقل أحد من المسلمين : إنه يجوز نكاحهن ، ويحرم التسري بهن ؛ بل قد قيل : يحرم الوطء في ملك اليمين حيث يحرم الوطء في النكاح . وقيل : يجوز الزوج بهن . فلم أن الأمة تجمع على التسري بها ؛ ولم يكن أرجح من حل النكاح ؛ ولم يكن دونه . فلو حرم التسري دون النكاح كان خلاف الاجماع

« الرابع » أن يقال : ان حل نكاحهن يقتضى حل التسري بهن من طريق الأولى والأخرى . وذلك أن كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بلا نزاع . وأما العكس فقد تنازع فيه ؛ وذلك لأن ملك اليمين أوسع ؛ لا يقتصر فيه على عدد ؛ والنكاح يقتصر فيه على عدد . وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد فزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين ؛ وله أن يستمع بملك اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ، ونحو ذلك مما حبر عليه فيه لحق الزوجة . وملك النكاح نوع رق ، وملك اليمين رق تام .

وأباح الله للمسلمين أن يتزوجوا أهل الكتاب ؛ ولا يتزوج أهل الكتاب نساءهم ؛ لأن النكاح نوع رق ، كما قال عمر : النكاح رق ؛ فلي نظر أحدهم عند من يرق كريمة . وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله ؛ وقرأ قوله تعالى : (واليا سيدها لدى الباب) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الله في النساء ، فانهن عوان عندكم » فجوز

للمسلم أن يسترق هذه الكافرة ، ولم يجوز للكافر أن يسترق هذه المسلمة لأن الاسلام يعلو ولا يطى عليه ، كما يجوز للمسلم أن يملك الكافر ، ولم يجوز للكافر أن يملك المسلم . فاذا آجواز وطنهن من ملك تام أولى وأحرى .

يوضح ذلك : أن المانع : إما الكفر ؛ وأما الرق . وهذا الكفر ليس بمانع ؛ والرق ليس مانعا من الوطء بالملك ؛ وانما يصلح أن يكون مانعا من التزوج . فاذا كان المقتضي للوطء قائما ، والمانع متفيا : جاز الوطء . فهذا الوجه مشتمل على « قياس التمثيل » وعلى « قياس الأولى » ويخرج منه « وجه رابع » يحمل « قياس التعليل » . فيقال : الرق مقتضى لجواز وطء المملوكة ؛ كما نبه النص على هذه الملة كقوله : (أو ماملكت أيا نكم) وانما يتمتع الوطء بسبب يوجب التحريم ؛ بان تكون محرمة بالرضاع ؛ أو بالصر ، أو بالشرك ، ونحو ذلك . وهذه ليس فيها ما يصلح للمنع الا كونها كتابية ، وهذا ليس بمانع ؛ فاذا كان المقتضي للحل قائما ، والمانع المذكور لا يصلح أن يكون معارضا : وجب العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم . وهذه الوجوه بعد عام تصورها توجب القطع بالحل .

« الوجه الخامس » أن من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يحملون ذلك ما نما ؛ بل هذه كانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه : مثل الذي كانت له أم ولد ، وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام يقتلها ،

وقد روى حديثها أبو داود وغيره . وهذه لم تكن مسلمة ، لكن هذه القصة قد يقال : إنه لا حجة فيها ؛ لأنها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، ولم يكن حينئذ يحرم نكاح المشركات ، وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما أنزل الله تعالى : (ولا تعسكوا بمصم الكوافر) وطلق عمر امرأته كانت بكة ، وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما نزل متأخراً كآيات الزنا ، وفيها ما نزل متقدماً : كآيات الصيام . ومثل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد غزاة تبوك قال للحر بن قيس : « هل لك في نساء بني الأصفر ؟ » فقال : (ائذن لي ولا تقتني) ومثل فتحه خيبر ، وقسمه للرفيق ، ولم يمه المسلمين عن وطنهن حتى يسلمن كما أمرهم بالاستبراء .

بل من يبيع « وطأ الوثنيات بملك اليمين » قد يستدل بما جرى يوم أو طاس من قوله : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة » على جواز وطء الوثنيات بملك اليمين . وفي هذا كلام ليس هذا موضعه ، والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن وطء النصرانيات .

فصل

وأما « المجوسية » فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني على أصلين .
« أحدهما » أن المجوس لا تحمل ذبايحهم ، ولا تنكح نساؤهم .
والدليل على هذا وجوه .

« أحدها » أن يقال : ليسوا من أهل الكتاب ، ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحمل طعامه ولا نساؤه . أما المقدمة الأولى ففيها نزاع شاذ فالدليل عليها أنه سبحانه قال : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك ، فاتبعوه واتقوا الملوك ترحموا) . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ، وإن كنا عن دراستهم لغافلين (فتبين أنه أنزل القرآن كراهة أن يقولوا ذلك ومنما لأن يقولوا ذلك ودفعا لأن يقولوا ذلك ، فلو كان قد أنزل على أكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج إلى مانع من قوله .

« وأيضا » فانه قال : (ان الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئين والنصارى ، والمجوس ، والذين أشركوا ، ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) فذكر الملل الست ، وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ، ولما ذكر الملل التي فيها سعي في الآخرة قال : (ان الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى

والصائبين ؛ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا (في موضعين . فلم يذكر المجوس ولا المشركين : فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة كما في الصائبين واليهود والنصارى لذكرهم ، فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى ؛ وكانوا يدخلون الجنة إذا عملوا بشرعتهم ، كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل ، فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب ؛ بل ذكر الصائبين دونهم ، مع ان الصائبين ليس لهم كتاب ، إلا ان يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين . وهو دليل على أن المجوس أبعد عن الكتاب منهم .

وايضا في المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير والمغازي الحديث المشهور : لما اقتلت فارس والروم ، واتصرت الفرس : ففرح بذلك المشركون ؛ لأنهم من جنسهم ليس لهم كتاب ، واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لكون النصارى أقرب اليهم ؛ لأن لهم كتابا ، وأنزل الله تعالى : (ألم . غلبت الروم في أدنى الارض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون . في بضع سنين) الآية . وهذا يبين أن المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهم كتاب .

« وأيضا » في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من التابعين : « ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من المجوس » وقال : « ستوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسايتهم ، ولا آكلي ذبائحهم » وهذا مرسل .

وعن خمسة من الصحابة توافقه ، ولم يعرف عنهم خلاف وأما حذيفة
فذكر أحمد : أنه تزوج يهودية . وقد عمل بهذا الرسل عوام أهل العلم .
« والمرسل » في أحد قولي العلماء حجة ؛ ككذب أبي حنيفة ، ومالك ،
وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور
أهل العلم وظاهر القرآن ، وأرسل من وجه آخر . وهذا قول الشافعي . فقل
هذا الرسل حجة باتفاق العلماء . وهذا الرسل نص في خصوص المسئلة ، غير
محتاج إلى أن يبنى على المتقدمين .

فان قيل : روي عن علي : أنه كان لهم كتاب فرغ . قيل : هذا الحديث قد
ضعفه أحمد وغيره ، وان صح فإنه انما يدل على أنه كان لهم كتاب فرغ ، لأنه
الآن بأيديهم كتاب ؛ وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ (أهل الكتاب)
إذ ليس بأيديهم كتاب ؛ لا مبدل ، ولا غير مبدل ، ولا منسوخ ، ولا غير
منسوخ ؛ ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب . وهذا
القدر يؤثر في حقن دمائهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب . وأما الفروج
والتبائح : فخلها مخصوص بأهل الكتاب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم :
« سنوا بهم سنة أهل الكتاب » دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب ،
وانما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة ، كما فعل ذلك الصحابة ،
فانهم لم يفعلوا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم . وقد روى مقيدا : « غير ناكحي
نسائهم ؛ ولا آكلي ذبايحهم » فمن جوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قلنا

عليهم غيرهم في الجزية ، ومن خصهم بذلك قال : ان لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم . والدماء تعصم بالشبهات ؛ ولا تحل الفروج والذبايح بالشبهات ؛ ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبايح بني تفلج قال علي : إنهم لم يتمسكوا من النصرانية الا بشرب الخمر . وقرأ ابن عباس قوله تعالى : (ومن يتولهم منهم فانه منهم) فعلي رضي الله عنه منع من ذبايحهم مع عصمة دمايهم ، وهو الذي روى حديث كتاب المجوس ، فعلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضى حقن الدماء ، دون الذبايح والنساء .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن رجل تكلم بكلمة الكفر ، وحكم بكفره ، ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثا : فإذا رجع إلى الاسلام هل يجوز له أن يحدد النكاح من غير تحليل ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا ارتد ولم يعد إلى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته ، فإنها تبين منه عند الأئمة الأربعة . وإذا طلقها بعد ذلك : فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق . فإذا عاد إلى الاسلام فله أن يتزوجها . وإن طلقها في زمن العدة قبل أن يعود إلى الاسلام : فهذا فيه قولان

للعلماء . « أحدهما » . أن الينونة تحصيل بنفس الردة ، وهو مذهب أبى حنيفة ، ومالك فى المشهور عنه ، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه . فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الأجنبية فلا يقع . « والثانى » أن الكاح لا يزول حتى تنقضى المدة ، فإن أسلم قبل انقضاء المدة فيها على نكاحها . وهذا مذهب الشافعى ، وأحمد فى الرواية الأخرى عنه . فعلى هذا إذا كان الطلاق فى المدة ، وعاد الى الاسلام قبل انقضاء المدة : تبين أنه طلق زوجته ، فيقع الطلاق . وإن كان لم يعد الى الاسلام حتى انقضت المدة : تبين أنه طلق أجنبية ، فلا يقع به الطلاق . والله اعلم :

باب الصداق

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

السنة : تخفيف الصداق ، وأن لا يزيد على نساء النبي صلى الله عليه وسلم وبناته : فقد روت عائشة — رضى الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة » وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خيرهن أيسرهن صداقاً » وعن الحسن البصري ، قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزموا النساء الرجال ، ولا تنالوا في المهور » . وخطب عمر بن الخطاب الناس فقال : ألا لا تنالوا في مهور النساء ؛ فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله : كان أولاكم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية . قال الترمذى : حديث صحيح .

ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقاً يضر به ان تقدمه ، ويعجز عن وفائه ان كان ديناً . قال أبو هريرة : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

انى تزوجت امرأة من الأنصار . فقال : « على كم تزوجتها ؟ » قال :
على أربع اوراق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « على أربع اوراق
فكأنما تحتون الفضة من عرض هذا الجبل ! ما عندنا ما نمطيك ؛ ولكن
عسى أن نبثك في بث تصيب منه » قال : فبثت بثا الى بني عبس فبثت
ذلك الرجل فيهم . رواه مسلم في صحيحه . « والأوقية » عندهم اربعون درهما ،
وهي مجموع الصداق ، ليس فيه مقدم ومؤخر . وعن أبي عمرو الأسلمي :
انه ذكر انه تزوج امرأة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستعينه في صداقها ،
فقال : « كم أصدقت ؟ » قال : فقلت ؛ مائتي درهم . فقال : « لو كنتم
تترفون الدرهم من أوديتكم ما زدتكم » رواه الامام أحمد في مسنده . واذا
أصدقها دينا كثيرا في ذمته وهو ينوي أن لا يعطيها اياه كان ذلك حراما عليه ،
فانه قد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تزوج
امراة بصداق ينوي أن لا يؤديه اليها فهو زان ، ومن ادان دينا ينوي أن
لا يقضيه فهو سارق » .

وما يفعله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر ،
وهم لا يقصدون أخذه من الزوج ، وهو ينوي أن لا يعطيهم اياه : فهذا منكر
قبيح ، مخالف للسنة ، خارج عن الشريعة .

وان قصد الزوج أن يؤديه وهو في التالب لا يطيقه فقد حمل نفسه ،
وشغل ذمته ، وتعرض لتقص حسناته ، وارتبانه بالدين ؛ وأهل المرأة
قد آذوا صهرهم وضروه .

والمستحب في « الصداق » مع القدرة واليسار : أن يكون جميع عاجله
و آجله لا يزيد على مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا بناته ، وكان ما بين
اربعمائة الى خمسمائة . بالدرام الخالصة ، نحواً من تسعة عشر ديناراً . فهذه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك فقد استن بسنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الصداق ، قال ابو هريرة رضى عنه كان : صداقنا إذ كان فينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشرين أواق ، وطبق يديه . وذلك أربعمائة درهم . رواه الامام
أحمد في مسنده ، وهذا لفظ أبي داود في سننه . وقال أبو سلمة : قلت لمائسة : كم
كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : كان صداقه لا زواجه ثنتي
عشرة أوقية ونشأ . قالت أتدرى ما النش ؟ قلت : لا . قالت : نصف أوقية :
فذلك خمسمائة درهم . رواه مسلم في صحيحه ، وقد تقدم عن عمر أن صداق بنات
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نحواً من ذلك ، فن دعتة نفسه الى أن
يزيد صداق ابنته على صداق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواتي هن
خير خلق الله في كل فضيلة ، وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة : فهو
جاهل أحق . وكذلك صداق أمهات المؤمنين . وهذا مع القدرة
واليسار . فأما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة الا ما يقدر على وفائه
من غير مشقة .

والأولى تمجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن ، فإن قدم البعض وآخر البعض : فهو جائز . وقد كان السلف الصالح الطيب يرخصون الصداق . فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب . قالوا : وزنها ثلاثة دراهم وثلاث . وزوج سميد بن المسيب بنته على درهمين ، وهي من أفضل أيم من قریش ، بعد أن خطبها الخليفة لابنه فأبى أن يزوجها به . والذي تقل عن بعض السلف من تكثير صداق النساء فأنما كان ذلك لأن المال اتسع عليهم ، وكانوا يجالون الصداق كله قبل الدخول ؛ لم يكونوا يؤخرون منه شيئاً . ومن كان له يسار ووجد فأحب أن يعطى امرأته صداقاً كثيراً فلا بأس بذلك ، كما قال تعالى : (وآتيم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) . أما من يشمل ذمته بصداق لا يريد أن يؤديه ، أو يعجز عن وفائه : فهذا مكروه . كما تقدم . وكذلك من جمل في ذمته صداقاً كثيراً من غير وفاء له : فهذا ليس بمسنون . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الرجل يتزوج على صداق معين مكتوب ، ويتفقا على مقدم فيعطيه ثم يموت : هل يحسب المقدم من جملة الصداق المكتوب ؟

فاجاب : واما ما يقدمه الزوج للمرأة من النقد الذي اتفقوا عليه غير الصداق الذي يكتب في الكتاب اذا اعطاها الزوج ذلك او بعضه او

بدله ؛ فانه لا يحسب عليها من الصداق المكتوب ؛ بل لو لم يعطها ذلك لكان لها ان تطلبه في أظهر قولي العلماء ، وكان من الصداق الذي يستقر بالموت تاخذه كله بعد موته ؛ فانها اذا رصنت بان يكون لها مقدم ومؤخر ؛ يسميه السلف عاجلا وآجلا ، وشارطته على ان يقدم لها كذا ويؤخر كذا . وان لم تذكر حين العقد فالشرط المتقدم على العقد اذا لم يفسخ حين عقد العقد كالشرط في أظهر قولي العلماء . كما قد بسط الكلام على ذلك في الكتاب الكبير الذي صنفته في « مسائل النرايع والحيل » و« بيان الدليل . على بطلان التحليل » الا ان يكون المراد انه اذا دخل بها يعطيها قبل الدخول ذلك ، فاذا لم يدخل بها لم تستحق ما شرط لها تعجيله قبل الدخول .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة عجل لها زوجها نقدا ، ولم يسمه في كتاب الصداق ، ثم توفي عنها ، فطلب الحاكم أن يحسب المجل من الصداق المسمى في العقد ؛ لكون المجل لم يذكر في الصداق .

فأجاب : الحمد لله . إن كانا قد اتفقا على المجل المقدم والآجل المؤخر — كما جرت به العادة — فللزوجة أن تطلب المؤخر كله إن لم يذكر المجل في العقد ، وكذلك ان كان قد أهدى لها — كما جرت به العادة — وأما إن كان أقبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اعتقلته زوجته عند الحاكم على الصداق مدة شهرين ، ولم يوجد له موجود : فهل يجوز للحاكم أن يتيقه أو يطلقه ؟

فأجاب : إذا لم يعرف له مال حلفه الحاكم على إعساره وأطلقه . ولم يحز حبسه وتكليفه البينة والحالة هذه في المذاهب الأربعة .

وسئل رحمه الله

عن امرأة بكر تزوجها رجل ودخل بها ، ثم ادعى أنها كانت ثيبا ، وتحاكم إلى الحاكم ، فأرسل معها امرأتين فوجدوها كانت بكرًا فأنكر . ونكل عن المهر : ما يجب عليه ؟

فأجاب : ليس له ذلك ؛ بل عليه كمال المهر ، كما قال زرارة ، وقضى الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون : أن من أغلق الباب وأرخص الستر فقد وجبت عليه العدة والمهر . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خطب امرأة ، فاتفقوا على النكاح من غير عقد ، وأعطى أباهما لأجل ذلك شيئاً فأتت قبل المقد : هل له أن يرجع بما أعطى ؟

فاجاب . إذا كانوا قد فووا بما اتفقوا عليه ، ولم ينموا من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم ؛ وليس له أن يسترجع ما أعطاهم ، كما أنه لو كان قد تزوجها استحققت جميع الصداق ، وذلك لأنه إنما بذل لهم ذلك ليكنوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك ، وهذا غاية الممكن .

وسئل رحمه الله

عن امرأة تزوجت ، ثم بان أنه كان لها زوج ، ففرق الحاكم بينهما : فهل لها مهر ؟ وهل هو المسمى ؛ او مهر المثل ؟

فأجاب : إذا علمت أنها مزوجة ولم تستشعر ؛ لاموته ، ولا طلاقه : فهذه زانية مطاوعة لا مهر لها . وإذا اعتقدت موته وطلاقه فهو وطء شبهة بنكاح فاسد فلها المهر ، وظاهر مذهب أحمد ومالك أن لها المسمى ؛ وعن أحمد رواية أخرى كقول الشافعي أن لها مهر المثل . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن ممر : هل يقسط عليه الصداق ؟

فأجاب : إذا كان ممرراً قسط عليه الصداق على قدر حاله ، ولم يحز حبسه ؛ لكن أكثر العلماء يقبلون قوله في الاعسار مع يمينه ، وهو مذهب الشافعي وأحمد . ومنهم من لا يقبل البيعة إلا بعد الحبس ؛ كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة . فإذا كانت الحكومة عند من يحكم بمذهب الشافعي وأحمد لم يحبس .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة وأعطاه المهر ، وكتب عليه صداقاً ألف دينار وشرطوا عليه أننا ما نأخذ منك شيئاً إلا عندنا هذه عادة وسمعة ، والآن توفي الزوج ، وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكمال ؟

فأجاب : إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يحز لها أن تطالب إلا ما اتفقا عليه ، وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به ، بل يجب لها ما اتفقا عليه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة تزوجت برجل ؛ فهرب وتركها من مدة ست سنين ، ولم يترك عندها نفقة ، ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها ، فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما : فهل يلزم الزوج الصداق ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كان النكاح الأول فسخ لثمنر النفقة من جهة الزوج ؛ وانقضت عدتها ؛ ثم تزوجت الثاني : فنكاحه صحيح . وان كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الأول : فنكاحه باطل . وان كان الزوج والزوجة علما أن نكاح الأول باق ؛ وأنه يحرم عليهما النكاح : فيجب اقامة الحد عليهما . وان جهل الزوج نكاح الأول ، أو قواه ، أو جهل تحريم نكاحه قبل الفسخ : فنكاحه نكاح شبهة ؛ يجب عليه فيه الصداق ، ويلحق فيه النسب ، ولا حد فيه ، وإن كانت غرته المرأة أو وليها فاخبره أنها خلية عن الأزواج : فله أن يرجع بالصداق الذي أداه على من غره في أصح قولي العلماء .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

إذا خلا الرجل بالمرأة ففنته نفسها من الوطء ولم يطأها ؛ لم يستقر مهرها في مذهب الامام أحمد - الذي ذكره أصحابه : كالقاضي أبي يعلى ، وأبي البركات ، وغيرهما - وغيره من الأئمة الأربعة : مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة . وإذا اعترفت بأنها لم تمكنه من وطئها لم يستقر مهرها باتفاقهم . ولا يجب لها عليه نفقة ما دامت كذلك باتفاقهم . وإذا كانت مبنضة له مختارة سواء فإنها تقتدى نفسها منه .

وسئل رحمه الله

عن مملوك في الرق والعبودية : تزوج بامرأة من المسلمين ، ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته ؛ وكان قد اعترف أنه حر ؛ وإن له خيراً في مصر ؛ وقد ادعوا عليه بالكتاب ، وحقوق الزوجية ، واقترض من زوجته شيئاً ؛ فهل يلزمه شيء أولاً ؟

فأجاب : الحمد لله . تزوج العبد بغير إذن سيده إذا لم يحجزه السيد باطل باتفاق المسلمين ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو طاهر » ؛ لكن إذا أجازه السيد بعد العقد صح في

مذهب ابى حنيفة ومالك وأحمد فى إحدى الروايتين ؛ ولم يصح فى مذهب الشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى .

وإذا طلب النكاح فلى السيد أن يزوجه لقوله تعالى : (وأنكحوا الأباى منكم ؛ والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) . وإذا غر المرأة وذكر أنه حر ، وتزوجها ؛ ودخل بها ؛ وجب المهر لها بلا نزاع ؛ لكن هل يجب المسمى : كقول مالك فى رواية ؟ أو مهر المثل كقول ابى حنيفة ، والشافعى ، وأحمد فى رواية ؟ أو يجب الحسان : كأحمد فى رواية ثالثة ؟ هذا فيه نزاع بين العلماء . وقد يتعلق هذا الواجب برقبته كقول أحمد فى المشهور عنه . والشافعى فى قول ؛ وأظنه قول أبى حنيفة . أو يتعلق ذلك بذمة العبد فيتبع به إذا أعتق ، كقول الشافعى فى الجديد ، وقول أبى يوسف ومحمد وغيرهما ؛ والأول أظهر ؛ فان قوله لهم : إنه [حر] تلبس عليهم : وكذب عليهم ، ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم . والآفة متفقون على أن المملوك لو تعدى على أحد فأتلف ماله ؛ أو جرحه ، أو قتله : كانت جنايته متعلقة برقبته : لا تجب فى ذمة السيد ؛ بل يقال للسيد : إن شئت ان تهك مملوكك من هذه الجناية ؛ وإن شئت أن تسلمه حتى تستوفى هذه الجناية من رقبته . وإذا أراد أن يقتله ، فعليه أقل الأمرين : من قدر الجناية ، أو قيمة العبد : فى مذهب الشافعى وأحمد فى المشهور عنه وغيرهما .

وعند مالك وأحمد في رواية يفديه بأرش الجنابة بالناس ما بلغ . فهذا العبد ظالم
معتد جار على هؤلاء : فتعلق جنايته برقبته . وكذلك ما اقترضه من مال
الزوجة مع قوله إنه حر : فهو عدوان عليهم ، فيتعلق برقبته في أصح قول
العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج ، فباعته الموض ،
وقبضت الثمن ، ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير إذن الملك : فهل يبطل
حق المشتري ؟ أو يرجع عليها بالنسيئة اعترفت أنها قبضته من غير الملك ؟

فأجاب : لا يبطل حق بمجرد ذلك ، وللورثة أن يطلبوا منها ممن
الملك الذي اعتاضت به ؛ إذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك . وكان قد
أفتى طائفة بأنه يرجع عليها بالنسيئة اعترفت بقبضه من التركة ، وليس بشيء ؛
لأن هذا الاقرار تضمن أنها أستوفت صداقها ، وأنها بعد هذا الاستيفاء له
أحدثت ملكا آخر ، فأعفا فوت عليهم المقار ؛ لا على المشتري .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ، وكتب كتابها ، ودفع لها الحال بكامله ؛ وبقي
المسقط من ذلك ، ولم تستحق عليه شيئا ؛ وطلبها للدخول فامتنعت ؛ ولها
خالة تمنعها : فهل تجبر على الدخول ؟ ويلزم خالتها المذكورة تسليمها إليه ؟

فأجاب : ليس لها أن تمتنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الأئمة ، ولاخلاتها ولاغير خالتها أن يمتعها ؛ بل تمزر الخالة على منها من فعل ما أوجب الله عليها ، وتجبر المرأة على تسليم نفسها للزوج .

رسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بأمرأة فطلقها ثلاثا ، ولها كتاب إلى مدة وهو معسر ؟

فأجاب : إذا كان معسراً لم يحجز مطالبتها له حتى يوسر ، وإذا شهدت بيته بذلك صحت ؛ بل القول قوله مع يمينه إذا لم يعرف له مال في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما .

رسئل رحمه الله

عن رجل رجل تزوج بأمرأة وفي ظاهر الحال أنه حر ، فأقامت في صحبته احدى عشرة سنة ، ثم طلقها ولم يردها ، وطالبته بحقوقها ، فقال : أنا مملوك يجب الحجز علي : فهل يلزمه القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الأربعة ؟

فأجاب : حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين :

« أحدهما » ان مجرد دعواه الرق لا يسقط حقها والحال ما ذكر ؛ فان الأصل في الناس الحرية ، وإذا ادعى أنه مملوك بلا بينة ولم يعرف خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد وغيره . « أحدهما » يقبل فيما عليه دون ماله على غيره ، كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في قول لهم « والثاني » لا يقبل بحال ، كقول من قال ذلك من المالكية ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . « والثالث » يقبل قوله مطلقا ؛ وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد ، فاذا كان مع دعوى المدعى لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط حقها عند جمهور أئمة الاسلام : فكيف بمجرد دعواه الرق ؟ وكيف وله خير وإقطاع ؛ وهو منتسب ؛ وقد أدعى الحرية حتى زوج بها ؟

« الوجه الثاني » انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية حتى تزوج بها ودخل : فهذا قد جنى بكذبه وتليسه ؛ والرقيق إذا جنى تطلقت جنائته برقبته : فلها أن تطلب حقها من رقبته ، إلا أن يختار سيده أن يفديه بأداء حقها : فله ذلك .

باب وليمة العرس

وسئل رحم الله تعالى

عن طعام الزواج ؟ وطعام العزاء ؟ وطعام الختان ؟ وطعام الولادة ؟ .

فأجاب : أما « وليمة العرس » فهي سنة ، والاجابة اليها مأمور بها وأما « وليمة الموت » فبدعة ، مكروه فعلها ، والاجابة اليها . وأما « وليمة الختان » فهي جائزة : من شاء فعلها ، ومن شاء تركها . وكذلك « وليمة الولادة » إلا أن يكون قد عق عن الولد ؛ فإن المقيقة عنه سنة . والله أعلم .

وسئل رحم الله

هل يكره طعام الطهور ، أم لا ؟ وهل فرق بينه وبين وليمة العرس ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أما « وليمة العرس » فسنة مأمور بها باتفاق العلماء ؛ حتى إن منهم من أوجبها ؛ فإنها تتضمن إعلان النكاح وإظهاره ، وذلك يتضمن الفرق بينه وبين السفاح واتخاذ الأخدان ؛ ولهذا كانت الاجابة إليها واجبة عند العلماء عند شروط ذلك وانتفاء موانعه . وأما « دعوة الختان » فلـ

تكن الصحابة تفعلها ، وهى مباحة ؛ ثم من العلماء أصحاب أحمد وغيره من كرهها . ومنهم من رخص فيها ؛ بل يستحبها . وأما الاجابة إليها ؛ فإن كل من فعلها أثم . ومنهم من استحبها . ومنهم من لم يستحبها . ومنهم من كره الاجابة إليها أيضا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أكل مع مففور غفر له » : هل صح ذلك أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله . لم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم فى اليقظة ؛ وانما ذكروا أنه رؤي فى المنام يقول ذلك ؛ وليس هذا على الاطلاق صحيح . والله أعلم .

وسئل

عن معنى قوله : « من آتى الى طعام لم يدع إليه فقد دخل سارقا ، وخرج مغبرا » .

فأجاب : الحمد لله . معناه الذى يدخل الى دعوة بنير إذن أهلها ؛ فإنه يدخل محتقيا كالسارق ، ويأكل بنير اختيارهم ، فيستحون من نهيه ؛ فيخرج كالمغبر الذى يأخذ أموال الناس بالتهمر . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن « شرب النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً » — يعنى تنفس ثلاثاً — فلو شرب أحد مرة هل يكون حراماً؟ وهل ورد أنه لم يشرب مرة فقط؟ وقد جاء فى بعض الكتب العشرة « أنه شرب مرة واحدة » وقد كتب فى هذا فتياً ، وقالو : اذا شرب مرة حرام ؛ ولم يسمع أحد من أهل العلم هذا القول ، وقد ورد الحديث أيضاً : « أنه شرب صلى الله عليه وسلم قائماً » فهل هذا للتنزيه ؟ أو للتحريم ؟ وهل اذا شرب من غير عذر قائماً عليه إثم ؟ وهل إذا شرب مرة واحدة هل يكون حراماً ؟

فأجاب : الحمد لله . الأفضل أن يتنفس فى الشرب ثلاثاً ، ويكون نفسه فى غير الاناء ؛ فان التنفس فى الاناء منعه عنه ، وإن لم يتنفس وشرب بنفس واحد جاز ؛ فان فى الصحيح عن أنس . « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنفس فى الاناء ثلاثاً » وفى رواية لمسلم : « كان يتنفس فى الشراب ثلاثاً ، يقول : إنه أروى وأمرى » . فهذا دليل على استحباب التنفس ثلاثاً . وفى الصحيحين عن أبى قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا شرب أحدكم

فلا يتنفس في الاناء « فهذا فيه النهي عن التنفس في الاناء . وعن أبي سعيد الخدري : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التنفس في الشراب » فقال الرجل : القذاة أراها في الاناء ؟ فقال : « أهرقها » قال : فأنى لا أروى عن نفس واحد : قال : « فأبى القدح عن فيك » رواه الترمذى وصححه . فلم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن الشرب بنفس واحد ؛ ولكن لما قال له الرجل : أنى لا أروى من نفس واحد قال : « ابن القدح عن فيك » أي لتنفس إذا احتجت إلى النفس خارج الاناء . وفيه دليل على أنه لو روى في نفس واحد ولم يحتج إلى النفس جاز . وما علمت أحداً من الأئمة أوجب التنفس ، وحرّم الشرب بنفس واحد .

وفعله صلى الله عليه وسلم يدل على الاستحباب ، كما كان « يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » ولوبداً في الطهارة بما سره قبل ميامنه كان تاركاً للاختيار ، وكان وضوؤه صحيحاً من غير نزاع أعلمه بين الأئمة .

وأما « الشرب قائماً » فقد جاءت احاديث صحيحة بالنهي ، واحاديث صحيحة بالرخصة ؛ ولهذا تنازع العلماء فيه ، وذكر فيه روايتان عن أحمد ؛ ولكن الجمع بين الاحاديث أن تحمل الرخصة على حال العذر . فأحاديث النهي مثلاً في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائماً » وفيه

عن قتادة عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً »
قال قتادة : قفلنا : ألاكل ؟ فقال : ذاك شر وأخبث .

وأحاديث « الرخصة » مثل حديث مافى الصحيحين عن علي وابن عباس
قال : « شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً من زمزم » وفي البخارى عن علي :
أن علياً فى رجة الكوفة شرب ، وهو قائم . ثم قال : إن ناساً يكرهون
الشرب قائماً ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت . وحديث علي
هذا قد روي فيه أثر أنه كان ذلك من زمزم ، كما جاء فى حديث ابن عباس ،
هذا كان فى الحج ، والناس هناك يطوفون ويشربون من زمزم ، ويستقون
ويسألونه ، ولم يكن موضع قعود ، مع أن هذا كان قبل موته بقليل ، فيكون
هذا ونحوه مستثنى من ذلك النهي ، وهذا جار عن أحوال الشريعة : أن
النهي عنه يباح عند الحاجة ؛ بل ما هو أشد من هذا يباح عند الحاجة ؛ بل
المحرمات التى حرم أكلها وشربها كاللينة والدم تباح للضرورة . وأما ما حرم
مباشرة طاهراً — كالذهب والحرير — فيباح للحاجة ، وهذا النهي عن
صفة فى الأكل والشرب : فهذا دون النهي عن الشرب فى آنية الذهب
والفضة ، وعن لباس الذهب والحرير ؛ إذ ذاك قد جاء فيه وعيد ، ومع هذا
فهو مباح للحاجة : فهذا أولى . والله أعلم .

وسئل ربه الله تعالى

عن الأكل والشرب قائماً : هل هو حلال ؟ أم حرام ؟ أم مكروه
كراهية تنزيه ؟ وهل يجوز الأكل والشرب اذا كان له عذر كالمسافر أو
الأكل والشرب في الطريق ماشياً ؟

فأجاب : أما مع العذر فلا بأس : فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم
« شرب من ماء زمزم وهو قائم » فان الموضع لم يكن موضع قعود ، وأما مع عدم
الحاجة فيكره ؛ لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه . وبهذا
التفصيل يحصل الجمع بين النصوص . والله أعلم .

وسئل ربه الله

عن رجل قال : « ان النبي صلى الله عليه وسلم من أكل بطيخاً اصفر عمره »
وقال الآخر : « ان النبي صلى الله عليه وسلم أكل العنب دو ، دو ؟ »

فأجاب : الحمد لله . قوله : « أكل العنب : دو ، دو » كذب ؛ لا أصل له
وأما البطيخ فقد كانوا يأكلون البطيخ ؛ لكن المشهور عندهم كان البطيخ

الأخضر ، وما يقتل عن الامام أحمد : أنه امتنع عن أكل البطيخ : لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم : كذب على الامام أحمد . كان صلى الله وسلم يأكل فاكهة بلده ما قدمت له فاكهة . فترك أكلها لا على سبيل الزهد الفاسد ، ولا على سبيل الورع الفاسد ؛ بل كان لا يرد موجوداً ، ولا يتكلف مفقوداً ، ويتبع قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ؛ ان كنتم يياه تبدون) . فأمر بالأكل والشكر . فن حرم الطيبات عليه . وامتنع من أكلها بدون سبب شرعى : فهو مذموم مبتدع ، داخل فى قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) ومن أكلها بدون الشكر الواجب فيها فهو مذموم ، قال الله تعالى : (ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم) أى شكر النعيم . وقدورى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال . « الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر » وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الله يرضى عن العبد بأن يأكل الأكلة فيحمده عليها ، أو يشرب الشربة فيحمده عليها » : وكذلك « الاسراف فى الأكل » مذموم ، وهو مجاوزة الحد . ومن اكل بنية الاستمانة على عبادة كان مأجوراً على ذلك وكذلك ما ينفقه على أهل بيته . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح . « نفقة المسلم على أهله يحسبها صدقة » وقال لسعد : « انك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله الا ازددت بها درجة ورفعة ، حتى اللقمة تضعها فى امرأتك ؟ »

وسئل رحمه الله تعالى

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « انه مكتوب على قشر البطيخ : لا اله الا الله - موسى كليم الله . لا اله الا الله ، عيسى روح الله . لا اله الا الله ، محمد رسول الله » . وأيضا « من أكله بقشره كان له بكل نهشة عشر حسنات ، وحط عنه عشر سيئات ، وأن أكله يزره فبكل الف درجة في الجنة » ؟ وأنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي هريرة : « الك قيصان ؟ بع الواحد وكل به بطيخا أصفر » وهل صح عنه صلى الله عليه وسلم « أكل البطيخ بالرطب » ، وما معنى البطيخ بالرطب ان صح الحديث ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . الأحاديث المتقدمة في البطيخ كلها مختلفة لم يرغب النبي صلى الله عليه وسلم في أكل البطيخ . وجميع ما يروى من هذا الجنس فهو كذب . وأما أكل « البطيخ بالرطب » فهو كأكل القثا بالرطب والحديث بذلك أصح . والمراد به حلاوة هذا ورطوبة هذا . وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد . فهذا يبان أن أكل البطيخ الأخضر بالرطب أو التمر . فأما أكله بالرطب الأصفر فلا أصل له ؛ لا من نص ؛ ولا قياس . وإنه أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حضر عنده جماعة ليطعمهم شيئاً ، فلما أحضر المائدة والخبز عليها وغاب ليأتى بالآدم ، فقال لرجل : « اذا حضر الخبز ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنتظروا شيئاً » فأكلوا الخبز ؛ وحضر الآدم ، بقي بالخبز ، فقالوا له كذبت على النبي صلى الله عليه وسلم ، وغرمت الرجل الخبز : فهل هذا الحديث الذي ذكره صحيح أم لا ؟

فأجاب . الحمد لله . لم يجز في هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولكن هذا يقوله بعض الناس ؛ ومعناه الأمر بالقناعة ، وأنه يكتفي بالخبز إذا حضر ، ولا ينتظر غيره ، ولا يطلب من المضيف غيره ؛ فإن ذلك من كرامته . فاما إن كانوا منتظرين أداما يحضر ، وإذا أكلوا الخبز بقي الآدم وحده : فانتظارهم حتى يأكلوا الآدم مع الخبز هو الذي يصلح . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الرجل اذا كان أكثر ماله حلالات ، وفيه شبهة قليلة . فاذا أضاف الرجل أودعاه هل يجيبه . أم لا ؟

فأجاب . الحمد لله . إذا كان في الترك مفسدة - من قطيعة رحم أو فساد ذات البين ونحو ذلك - فإنه يحببه ، لأن الصلة وصلاح ذات البين واجب فإذا لم يتم إلا بذلك كان واجباً ، وليست الإجابة محرمة . أو يقال : إن مصلحة ذلك الفعل راجحة على ما يخاف من الشبهة ، وإن لم يكن فيه مفسدة ؛ بل الترك مصلحة توقيه الشبهة ؛ ونهي الداعي عن قليل الأثم . وكان في الإجابة مصلحة الإجابة فقط وفيها مفسدة الشبهة . فأيهما أرجح ؟ هذا فيه خلاف فيما أظنه . وفروع هذه المسألة كثيرة قد تقل أصحابنا وغيرهم فيها مسائل ، قد يرجح بعض العلماء جانب الترك والورع . ويرجع بعضهم بجانب الطاعة والمصلحة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل معه مال من حلال وحرام : فهل يجوز لأحد أن يأكل من عيشه ، أم لا ؟

فأجاب : إن عرف الحرام بعينه لم يأكل حتماً . وإن لم يعرف عينه لم يحرم الأكل منه ؛ لكن إذا كثرت الحرام كان متروكاً ورعاً . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن اللعب بالشطرنج : أحرام هو ؟ أم مكروه ؟ أم مباح ؟ فإن قلتم : حرام ؛ فما الدليل على تحريمه ؟ وإن قلتم : مكروه ؛ فما الدليل على كراهته ؟ أو مباح ، فما الدليل على إباحته ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اللعب بها : منه ما هو محرم متفق على تحريمه : ومنه ما هو محرم عند الجمهور ؛ ومكروه عند بعضهم ؛ وليس من اللعب بها ما هو مباح مستوى الطرفين عند أحد من أئمة المسلمين ؛ فإن اشتمل اللعب بها على العوض كان حراما بالاتفاق ؛ قال أبو عمر بن عبد البر إمام المغرب : أجمع العلماء على أن اللعب بها على العوض قمار لا يجوز . وكذلك لو اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم : مثل أن يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها ؛ أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الواجبة باطنا أو ظاهرا ؛ فإنها حينئذ تكون حراما باتفاق العلماء . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق : يرقب الشمس حتى إذا صارت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلا » فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة صلاة المنافقين . وقد ذم الله صلاتهم بقوله :

(إن المناقين يخادعون الله وهو خادعهم ؛ وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى . يراوون الناس ؛ ولا يذكرون الله قليلا) وقال تعالى : (فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقد فسر السلف « السهو عنها » بتأخيرها عن وقتها ، وبترك ما يؤمر به فيها ، كما بين النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة المنافق تشتمل على التأخير والتطيف : قال سلمان الفارسي : أن الصلاة مكيال ؛ فن وفي وفي له ، ومن طقف فقد علمتم ما قال الله في « المطففين » . وكذلك فسروا قوله : (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) قال : أضاعها تأخيرها عن وقتها ، وإضاعة حقوقها ، كما جاء في الحديث « أن العبد إذا أكمل الصلاة بطهورها وقراءتها وخشوعها صمدت ولها برهان كبرهان الشمس ، وتقول حفظك الله كما حفظني ، وإذا لم يكمل طهورها وقراءتها وخشوعها فانها تلف كما يلف الثوب : ويضرب بها وجه صاحبها ، وتقول ضيعك الله كما ضيعتني » .

والمبد وأن أقام صورة الصلاة الظاهرة فلا ثواب إلا على قدر ما حضر قلبه فيه منها ، كما جاء في السنن لأبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها ، إلا ثلثها ، إلا ربعها ؛ إلا خمسها ، إلا سدسها ؛ إلا سبعها ؛ إلا ثمنها ؛ إلا تسعها إلا عشرها » . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها . وإذا غلب عليها الوسواس ففي براءة التهمة منها ووجوب إعادة قولان

مرو فان للملءاء : « احدهما » لا تبرأ الذمة ، وهو قول ابى عبد الله بن حامد
وابى حامد النزالى ، وغيرهما .

والمقصود ان « الشطرنج » متى شغل عما يجب باطنا أو ظاهرا حرام
باتفاق العلماء . وشغله عن اكمال الواجبات أوضح من أن يحتاج إلى بسط .
وكذلك لو شغل عن واجب من غير الصلاة : من مصلحة النفس ، أو الأهل
أو الأمر بالمعروف ؛ أو النهي عن المنكر ، أو صلة الرحم ؛ أو بر الوالدين ،
أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الأمور . وقل عبد
اشتغل بها إلا شغلته عن واجب . فينبغى ان يعرف ان التحريم فى مثل هذه
الصورة متفق عليه . وكذلك إذا اشتملت على محرم ، أو استلزمت محرما ،
فإنها تحرم بالاتفاق : مثل اشتغالها على الكذب ؛ واليمين الفاجرة ؛ أو الخيانة
التي يسمونها المغاضاة ، أو على الظلم ، أو الاعانة عليه ، فان ذلك حرام باتفاق
المسلمين . ولو كان ذلك فى المسابقة والمناضلة ، فكيف إذا كان بالشطرنج ،
والنرد ؛ ونحو ذلك ؟ ! وكذلك إذا قدر انها مستلزمة فسادا غير ذلك : مثل
اجتماع على مقدمات الفواحش ؛ أو التعاون على العدوان ، أو غير ذلك : أو مثل
ان يفضى اللعب بها إلى الكثرة والظهور الذي يشتمل منه على ترك واجب
أو فعل محرم : فهذه الصورة وامثالها مما يتفق المسلمون على تحريمها فيها .

وإذا قدر خلوها عن ذلك كله : فالتقول عن الصحابة المنع من ذلك ؛
وصح عن على بن ابى طالب — رضى الله عنه — انه مر بقوم يلعبون بالشطرنج

قَالَ : (ما هذه التماثيل التي أتم لها ما كفون) ؟ شبههم بالما كفين على الأصنام ، كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شارب الخمر كما بدوثن » والخمر والبسر قرينان في كتاب الله تعالى . وكذلك النهي عنها معروف عن ابن عمر ، وغيره من الصحابة .

والمنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه « تحريمها » . وأما الشافعي فإنه قال : أكره اللعب بها ؛ للخبر ؛ واللعب بالشطرنج والحمام بنير قار وإن كرهناه أخف حالا من النرد ، وهكذا نقل عنه غير هذا اللفظ مما مضمونه : أنه يكرهها ، ويرأها دون النرد ، ولارب أن كراهته كراهة تحريم ؛ فإنه قال : للخبر . ولفظ الخبر الذي رواه هو عن مالك « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » فإذا كره الشطرنج (١) وإن كانت أخف من النرد . وقد نقل عنه أنه توقف في التحريم ، وقال : لا يبين لي أنها حرام . وما بلغنا أن أحدا نقل عنه لفظا يقتضى نفي التحريم .

والأئمة الذين لم تختلف أصحابهم في تحريمها أكثر الفاضل « الكراهة » قال ابن عبد البر : أجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج ؛ وقالوا : لا يجوز شهادة المدمن المواقب على لعب الشطرنج . وقال يحيى : سمعت مالكا يقول : لا خير في الشطرنج وغيرها ، وسمعت يكره اللعب بها وبنيرها من الباطل ، وتلو هذه الآية : (فإذا بعد الحق

إلا الضلال) وقال أبو حنيفة : أكره اللب بالشرنخ والنرد . فالأربعة
محرم كل اللهو .

وقد تنازع الجمهور في مسئلتين : « إحداهما » هل يسلم على اللاعب
بالشرنخ ؟ فنصوص أبي حنيفة وأحمد والماعاني بن عمران وغيرهم : أنه
لا يسلم عليه . ومذهب مالك وأبي يوسف ومحمد : أنه يسلم عليه . ومع هذا
فإن مذهب مالك أن الشرنخ شر من النرد . ومذهب أحمد أن النرد شر من
الشرنخ ، كما ذكره الشافعي . والتحقيق في ذلك أنهما إذا اشتلا على عوض
أو خلوا عن عوض فالشرنخ شر من النرد ؛ لأن مفسدة النرد فيها وزيادة
مثل صد القلب عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وغير ذلك ، ولهذا يقال :
إن الشرنخ على مذهب القدر ؛ والنرد على مذهب الجبر . واشتغال القلب
بالتفكير في الشرنخ أكثر . وأما إذا اشتمل النرد على عوض فالنرد شر .
وهذا هو السبب في كون أحمد والشافعي وغيرهما جعلوا النرد شرّاً ،
لاستشعارهم أن العوض يكون في النرد دون الشرنخ .

ومن هنا تبين الشبهة التي وقعت في هذا الباب ؛ فإن الله تعالى حرم
الميسر في كتابه ، وأثقل المسلمون على تحريم الميسر ، وأثقفوا على أن المناوبات
المشتلة على القمار من الميسر ؛ سواء كان بالشرنخ أو بالنرد ، أو بالجوز ،
أو بالكعب ، أو البيض ، قال غير واحد من التابعين : كعطاء ، وطاووس
ومجاهد : وإبراهيم النخعي : كل شيء من القمار فهو من الميسر ؛ حتى لب

الصبيان بالجوز . فالذين لم يحرموا الشطرنج كطائفة من أصحاب الشافى وغيرهم اعتقدوا أن لفظ « المبسر » لا يدخل فيه إلا ما كان قاراً ؛ فيحرم لما فيه من أكل المال بالباطل ، كما يحرم مثل ذلك في المسابقة والمناضلة . لو أخرج كل منها السبق ، ولم يكن بينها علل : حرموا ذلك لأنه قار . وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدخل فرسا بين فرسين وهو آمن أن يسبق فهو قار ؛ ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقار » والنبي صلى الله عليه وسلم « حرم بيع النمر » لأنها من نوع التمار : مثل أن يشتري العبد الآبق والبعير الشارد ؛ فإن وجده كان قد قرم البائع ، وإن لم يجده كان البائع قد قرمه ، فلما اعتقدوا أن هذه المغالبات إنما حُرمت لما فيها من أكل المال بالباطل لم يحرموها إذا خلت عن العوض .

ولهذا طردها طائفة من أصحاب الشافى المتقدمين في « الرد » فلم يحرموها إلا مع العوض ؛ لكن المنصوص عن الشافى وظاهر مذهبه تحريم الرد مطلقاً وإن لم يكن فيها عوض ؛ ولهذا قال : أكرهها ؛ للخبر . فبين أن مستنده في ذلك الخبر ؛ لا القياس عنده . وهذا مما احتج به الجمهور عليه ، فإنه إذا حرم الرد ولا عوض فيها فالشطرنج إن لم يكن مثلاً فليس دونها . وهذا يعرفه من خبر حقيقة اللعب بها ، فإن ما في الرد من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ ومن إيقاع المداوة والبغضاء : هو في الشطرنج أكثر بل أريب ، وهي تفعل في النفوس ، فلحميا الكؤوس . فتصد عقولهم

وقلوبهم عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر مما يفعلهم كثير من انواع المحور
والخشيشة . وقليلها يدعو إلى كثيرها ، فتحريم الزرد الغالية عن عوض مع
اباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر المنب واباحة النرفة من نبذ
الحنطة . وكما أن ذلك القول في غاية التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل
فبكذا القول في الشطرنج .

« وتحريم الزرد » ثابت بالنص ، كما في السنن عن ابي موسى ، عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من لعب بالزرد فقد عصى الله ورسوله »
وقد رواه مالك في الموطأ ، وروايته عن عائشة رضى الله عنها : انه بانها أن
أهل بيت في دارها كانوا ساكناء لها عندهم زرد ، فأرسلت اليهم : إن لم تخرجوها
لأخرجكم من داري ، وانكرت ذلك عليهم . ومالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر : أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالزرد ضربه ، وكسرها .
وفي بعض الفاظ الحديث عن ابي موسى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذكرت عنده : فقال : « عصى الله ورسوله من ضرب بكعبها
يلعب بها » فملى المصية بمجرد اللعب بها ، ولم يشترط عوضا : بل فسر
ذلك بانه الضرب بكعبها .

وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « من لعب بالزرد شير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه »
وفي لفظ آخر : « فليشق الخنازير » فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا

الحديث الصحيح اللاعب بها كالغامس يده في لحم الخنزير ودمه ، و كالنبي
يشقص الخنازير : يقصبها . ويقطع لحمها ، كما يصنع القصاب . وهذا التشبيه
متناول اللعب بها باليد ، سواء وجد أكل ، أو لم يوجد ، كما أن غمس اليد في
لحم الخنزير ودمه وتشقيص لحمه متناول لمن فعل ذلك ، سواء كان معه أكل
بالفم أو لم يكن ، فكما أن ذلك ينعي عنه وإن لم يكن معه أكل مال بالباطل
فكذلك الرد ينعي عنه وإن لم يكن معه أكل [مال] بالباطل . وهذا يقرر
بوجوه يبين بها تحريم « الرد » والشرنج ونحوهما .

« أحدهما » أن يقال : النعي عن هذه الأمور ليس مختصا بصورة
المقامرة فقط ؛ فانه لو بذل الموض أحد المتلاعبين أو أجنبي لكان من صور
الجمالة ؛ ومع هذا فقد نعي عن ذلك ؛ الا فيما ينفع : كالمسابقة ، والمناضلة
كما في الحديث : « لاسبق الا في خف ، أو حافر ، أو نصل » لأن بذل
المال فيما لا ينفع في الدين ولا في الدنيا منهي عنه ؛ وإن لم يكن قارا . وأكل
المال بالباطل حرام بنص القرآن ، وهذه الملاعب من الباطل لقول النبي صلى
الله عليه وسلم : « كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل ؛ إلا رميه بقوسه ، أو
تأديبه فرسه ، أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق » . قوله « من الباطل »
أي مما لا ينفع ، فإن الباطل ضد الحق . والحق يراد به الحق الموجود اعتقاده
والخبر عنه . ويراد به الحق المقصود الذي ينبغي أن يقصد ، وهو الأمر النافع
فما ليس من هذا فهو باطل ؛ ليس بنافع .

وقد رخص في بعض ذلك إذا لم يكن فيه مضرة راجحة ؛ لكن لا يوكل به المال ، ولهذا جاز السباق بالأقدام ، والمصارعة ، وغير ذلك ، وإن نهي عن أكل المال به . وكذلك رخص في الضرب بالدف في الأفراح ، وإن نهي عن أكل المال به . فتبين أن ما نهي عنه من ذلك ليس مخصوصا بالمقامرة ، فلا يجوز قصر النهي على ذلك . ولو كان النهي عن الترد ونحوه لمجرد المقامرة لكان الترد مثل سباق الخيل ، ومثل الرمي بالنشاب ، ونحو ذلك ؛ فإن المقامرة إذا دخلت في هذا حرموه مع أنه عمل صالح واجب أو مستحب ، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا » ، « ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا » وكان هو وخلفاؤه يسابقون بين الخيل ، وقرأ على المنبر : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) الآية ثم قال : « ألا إن القوة الرمي ، إلا إن القوة الرمي » فكيف يشبه ما أمر الله به ورسوله واتفق المسلمون على الأمر به بما نهي الله ورسوله وأصحابه من بعده ؟ ! وإذا لم يحمل الموجب للتحريم إلا مجرد المقامرة كان الترد والشطرنج كالمنافسة .

« الوجه الثاني » أن يقال : هب أن علة التحريم في الأصل هي المقامرة لكن الشارع قرن بين الحُر والميسر في التحريم ؛ فقال تعالى : (إنما الحُر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحُر والميسر

ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة : فهل أنتم متهون) ؟ فوصف الأربعة بأنها رجس من عمل الشيطان ؛ وأمر باجتنابها ، ثم خص الخمر والميسر بأنه يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله ، وعن الصلاة . ويهدد من لم ينته عن ذلك بقوله تعالى : (فهل أنتم متهون) كما علق الفلاح بالاجتناب في قوله : (فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ولهذا يقال : إن هذه الآية دلت على تحريم الخمر والميسر من عدة أوجه .

ومعلوم أن « الخمر » لما أمر باجتنابها حرم مقاربتها بوجه ، فلا يجوز اقتناؤها ، ولا شرب قليلها ؛ بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بإراقتها ، وشق ظروفها ، وكسر دنانها ، ونهى عن تحليلها وإن كانت ليتامى مع أنها اشترت لهم قبل التحريم ؛ ولهذا كان الصواب الذي هو المنصوص عن أحمد وابن المبارك وغيرهما : أنه ليس في الخمر شيء محترم ؛ لا خرة الخلال ولا غيرها ، وأنه من اتخذ خلا فعليه أن يفسده قبل أن يتخمر : بأن يصب في العصير خلا ، وغير ذلك مما يمنع تخميره ؛ بل كان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الخليطين » ثلاثا يقوى أحدهما على صاحبه ، فيفضى إلى أن يشرب الخمر السكر من لا يدرى . ونهى عن الاتباز في الأوعية التي يدب السكر فيها ولا يدرى ما به ، كاللباء ، والحتم ، والظرف المزفت ، والمنقور من الخشب . وأمر بالاتباز في السقاء الموكاء ، لأن السكر ينظر : إذا كان في الشراب انشق الظرف ؛ وإن كان في نسيج ذلك أو بمضه نراع ليس هذا موضع ذكره .
فالمقصود سد الفراغ المفضية إلى ذلك بوجه من الوجوه .

وكذلك كان يشرب النبيذ ثلاثاً ، وبعد الثلاث يسيقه ، أو يريقه . لأن
الثلاث مظنة سكره ، بل كان أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة . فهذا
كله (١) [سدا للذريعة] ؛ لأن النفوس لما كانت تشتهي ذلك ، وفي اقتنائها
- ولو للتخيل - ما قد يفضى إلى شربها ، كما أن شرب قليلها يدعو إلى كثيرها
فنهى عن ذلك .

فهذا « الميسر » القرون « بالخر » إذا قدر أن آلة تحريمه أكل المال
بالباطل ، وما في ذلك من حصول المفسدة ، وترك المنفعة . ومن المعلوم أن هذه
الملاعب تشبهها النفوس ، وإذا قويت الرغبة فيها أدخل فيها الموض ، كما
جرت به العادة ، وكان من حكم الشارع أن ينهى عما يدعو إلى ذلك لو لم يكن
فيه مصلحة راجحة ، وهذا بخلاف المغالبات التي قد تنفع : مثل المسابقة .
والمصارعة ، ونحو ذلك ، فإن تلك فيها منفعة راجحة لتقوية الأبدان فلم ينه
عنها لأجل ذلك ، ولم تجر عادة النفوس بالاكتساب بها . وهذا المعنى نبه عليه
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم
خنزير ودمه » فإن الغامس يده في ذلك يدعو به إلى أكل الخنزير ، وذلك مقدمة
أكله وسببه وداعيته ، فإذا حرم ذلك فكذلك اللعب الذي هو مقدمة أكل المال
بالباطل وسببه وداعيته .

(١) يياض بأحد الأصلين

وبهذا يتبين ماذا ذكر العلماء من أن المنالبات ثلاثة أنواع . فما كان معينا على
 ما أمر الله به في قوله : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، ومن رباط الخيل)
 جاز يحمل وبغير حمل . وما كان مفضيا إلى مانعي الله عنه : كالنرد ، والشطرنج :
 فنهي عنه بحمل ، وبغير حمل . وما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة راجحة :
 كالسابقة ، والمصارعة : جاز بلا حمل .

« الوجد الثالث » أن يقال : قول القائل : إن الميسر إنما حرم لجرد المقامرة
 دعوى مجردة ، وظاهر القرآن والسنة والاعتبار يدل على فسادها . وذلك أن الله
 تعالى قال : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ،
 ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) . فنهى على علة التحريم ، وهي ما في ذلك
 من حصول المفسدة ، وزوال المصلحة الواجبة والمستحبة ، فان وقوع العداوة
 والبغضاء من أعظم الفساد . وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة اللذين كل
 منهما إما واجب وإما مستحب من أعظم الفساد .

ومن المعلوم ان هذا يحصل في اللعب بالشطرنج والنرد وهما ، وان لم
 يكن فيه عوض ، وهو في الشطرنج أقوى ؛ فان أحدهم يستغرق قلبه وعقله
 وفكره فيما فعل خصمه ، وفيما يريد أن يفعل هو ، وفي لوازم ذلك ، ولوازم
 لوازمه ، حتى لا يحس بجوعه ولا عطشه ، ولا بمن يسلم عليه ، ولا بحال أهله ،
 ولا بنير ذلك من ضرورات نفسه وماله ، فضلا أن يذكر ربه أو الصلاة .

وهذا كما يحصل لشارب الحجر ؛ بل كثير من الشراب يكون عقله أصحى من كثير من أهل الشطرنج والنرد . واللاعب بها لا تنقضى نهمته منها الا بدست بعد دست ، كما لا تنقضى نعمة شارب الحجر الا بقدر بقدح ، وتبقى آثارها في النفس بعد اقتضاها أكثر من آثار شارب الحجر ، حتى تعرض له في الصلاة ، والمرض ، وعند ركوب الدابة ؛ بل وعند الموت ، وأمثال ذلك من الأوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجهه اليه . تعرض له تماثيلها ، وذكر الشاه ، والرخ ، والفرزان ، ونحو ذلك . فصدها للقلب عن ذكر الله قد يكون أعظم من صد الحجر ، وهي الى الشرب أقرب ، كما قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه للاعبها : (ما هذه التماثيل التي اتم لها عاكفون) وقلب الرقعة ؟ وكذلك العداوة والبغضاء بسبب غلبة أحد الشخصين للآخر ، وما يدخل في ذلك من الظلم ، والتكاذب ، والخيانة التي هي من أقوى أسباب العداوة والبغضاء ، وما يكاد لا عنها يسلم عن شيء من ذلك .

والفعل اذا اشتمل كثيرا على ذلك وكانت الطباع تقتضيه ولم يكن فيه مصلحة راجعة حرمه الشارع قطعا ، فكيف اذا اشتمل على ذلك غالبا ؟ وهذا أصل مستمر في أصول الشريعة ، كما قد بسطنا في « قاعدة سد الذرائع » وغيرها ، ويينا ان كل فعل أفضى الى المحرم كثيرا : كان سبيلا للشر والفساد ؛ فاذا لم يكن فيه مصلحة راجعة شرعية ، وكانت مفسدته راجعة : نهي عنه ؛ بل كل سبب يفضي الى الفساد نهي عنه ، اذا لم يكن فيه مصلحة راجعة ،

فكيف بما كثر افضاؤه الى الفساد؛ ولهذا نهي عن الخلوة بالأجنبية. وأما النظر فلما كانت الحاجة تدعو الى بعضه رخص منه فيها تدعو له الحاجة؛ لان الحاجة سبب الاباحة، كما أن الفساد والضرر سبب التحريم، فإذا اجتماع رجع اعلاهما، كما رجع عند الضرر أكل الميتة؛ لان مفسدة الموت شر من مفسدة الاعتناء بالحيث. « والترد، والشطرنج » ونحوهما من المألات فيها من المفسد ما لا ينص، وليس فيها مصلحة معتبرة؛ فضلا عن مصلحة مقاومة. غايته ان يلبي (١) [النفس] ويريحها، كما يقصد شارب الخمر ذلك. وفي راحة النفس بالمباح الذي لا يصد عن المصالح ولا يجلب المفسد غنية، والمؤمن قد أغناه الله بحلاله عن حرامه، وبفضله عمن سواه (ومن تق الله يجعل له مخرجا، ويرزقه من حيث لا يحتسب). وفي سنن ابن ماجه وغيره، عن أبي ذر: أن هذه الآية لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم: « يا أباذر! لو أن الناس كلهم عملوا بهذه الآية لوسمهم » وقد بين سبحانه في هذه الآية أن المتق يدفع عنه المضرة، وهو أن يحمل له مخرجا مما ضاق على الناس، ويجلب له المنفعة ويرزقه من حيث لا يحتسب) وكل ما يتمنى به الحي مما تستريح به النفوس وتحتاج اليه في طيها وانشراحها فهو من الرزق، والله تعالى يرزق ذلك لمن اتقاه بفعل المأمور وترك المنذور. ومن طلب ذلك بالترد والشطرنج ونحوهما من الميسر: فهو بمنزلة من طلب ذلك بالخر، وصاحب الخمر يطلب الراحة ولا يزيده الاتبا وغما؛ وان كانت تقيده

(١) ياضر بالأصل.

مقدارا من السرور : فما يعقبه من المضار ويفوته من المسار أضعاف ذلك ،
كما جرب ذلك من جربه ، وهكذا سائر المحرمات .

ومما يبين أن « الميسر » لم يحرم لمجرد أكل المال بالباطل — وإن كان
أكل المال بالباطل محرما ، ولو تجرد عن الميسر ، فكيف إذا كان في الميسر ؟ !
— بل في الميسرة أخرى غير أكل المال بالباطل ، كما في الخمر : أن الله
قرن بين الخمر والميسر ، وجعل العلة في تحريم هذا هي العلة في تحريم هذا ،
ومعلوم أن الخمر لم تحرم لمجرد أكل المال بالباطل ، وإن كان أكل ثمنها من
أكل المال بالباطل : فكذلك الميسر .

يبين ذلك أن الناس أول ما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الخمر والميسر : أنزل الله تعالى : (يسألونك عن الخمر والميسر ؟ قل : فيهما إثم
كبير ومنافع للناس ، وأثمهما أكبر من نفعهما) و « المنافع » التي كانت ، قيل
هي المال . وقيل : هي اللذة . ومعلوم أن الخمر كان فيها كلا هذين ؛ فانهم كانوا
ينتفعون بشنّها والتجارة فيها ، كما كانوا ينتفعون باللذة التي في شربها ؛ ثم إنه
صلى الله عليه وسلم لما حرم الخمر « لمن الخمر وعاصرها ، ومعتسرها ، وبائنها ،
ومشتريها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقها ، وشاربها ، وأكل ثمنها » .
وكذلك « الميسر » كانت النفوس تنتفع بما تحصله به من المال ، وما يحصل
به من لذة اللعب . ثم قال تعالى : (وأثمهما أكبر من نفعهما) لأن الخسارة في

المقاصرة أكثر ، والألم والمضرة في الملاعبة أكثر . ولمثل المقصود الأول
لأكثر الناس بالميسر انما هو الانشراح بالملاعبة والمنالبة ، وأن المقصود الأول
لأكثر الناس بالحر انما هو ما فيها من لذة الشرب ، وانما حرم العوض فيها لأنه
أخذ مال بلا منفعة فيه ، فهو أكل مال بالباطل ، كما حرم عن الحر ، والميتة ،
والخنزير ، والأصنام . فكيف تجعل المفسدة المالية هي حكمة النعمي فقط ، وهي
تأبئة ، وتترك المفسدة الأصلية التي هي فساد العقل والقلب ؟ !

والمال مادة البدن ، والبدن تابع القلب ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« إلا إن في الجسد مضغة اذا صلحت صلح بها سائر الجسد ، واذا فسدت فسد بها
سائر الجسد ، الا وهي القلب » . والقلب هو محل ذكر الله تعالى وحقيقة
الصلاة . فاعظم الفساد في تحريم الحر والميسر افساد القلب الذي هو ملك البدن :
أن يصد عما خلق له من ذكر الله والصلاة ، ويدخل فيما يفسد من التماذى
والتباغض . والصلاة حق الحق . والتحاب والموالاتة حق الخلق . وأين هذا
من أكل مال بالباطل ؟ ! ومعلوم أن مصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال ،
ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن ؛ وإنما حرمة المال لأنه مادة البدن ؛
ولهذا قدم الفقهاء في كتبهم ربع العبادات على ربع المعاملات ، وبها تم مصلحة
القلب والبدن . ثمذكروا ربع المناكحات ؛ لأن ذلك مصلحة الشخص .
وهذا مصلحة النوع الذي يبقى بالنكاح . ثم لما ذكروا المصالح ذكروا ما يدفع
المفاسد في ربع الجنائيات .

وقد قال تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) ، و « عبادة الله تتضمن معرفته ، ومحبته ، والخضوع له ؛ بل تتضمن كل ما يحبه ويرضاه . وأصل ذلك وأجله ما في القلوب : الايمان ، والمعرفة ، والمحبة لله ، والخشية له ، والانابة اليه ، والتوكل عليه والرضى بحكمه ، مما تضمنه الصلاة والذكر والدعاء وقراءة القرآن ، وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلاة ، وإنما الصلاة وذكر الله من باب عطف الخاص على العام ، كقوله تعالى : (وملائكته ، وجبريل وميكال) وقوله تعالى : (وإذا اخذنا من النبيين ميثاقهم . ومنك ومن نوح) كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فجعل السعي إلى الصلاة سعيًا إلى ذكر الله .

ولما كانت الصلاة متضمنة لذكر الله تعالى الذي هو مطلوب لذاته ، والنهي عن الشر الذي هو مطلوب لنيره : قال تعالى : (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولذكر الله أكبر) أى ذكر الله الذى فى الصلاة أكبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر ؛ وليس المراد أن ذكر الله خارج الصلاة أفضل من الصلاة وما فيها من ذكر الله ؛ فان هذا خلاف الاجماع . ولما كان ذكر الله هو مقصود الصلاة قال أبو الدرداء : مادمت تذكر الله فانت فى صلاة ، ولو كنت فى السوق . ولما كان ذكر الله

يعم هذا كله قالوا : إن مجالس الحلال والحرام ونحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونهيه ووعد وعيده ونحو ذلك هي من مجالس الذكر .

والمقصود هنا : أن يعرف « مراتب المصالح والمفاسد » وما يحبه الله ورسوله وما لا يبيغضه مما أمر الله به ورسوله : كان لما يتضمنه من تحصيل المصالح التي يحبها ويرضاها ، ودفع المفاسد التي يبغضها ويسخطها ؛ وما نهى عنه كان لتضمنه ما يبغضه ويسخطه ، ومنعه مما يحبه ويرضاه .

وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها ، وما ينفعها من حقائق الايمان ، وما يضرها من النفلة والشهوة ، كما قال تعالى : (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا) وقال تعالى : فأعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا ؛ ذلك مبانهم من العلم (فتجد كثيرا من هؤلاء في كثير من الأحكام لا يرى من المصالح والمفاسد الا ما عاد لمصلحة المال والبدن . وغاية كثير منهم اذا تعدى ذلك ان ينظر الى « سياسة النفس ، وتهذيب الأخلاق » ببلغمهم من العلم ، كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقرامطة مثل أصحاب « رسائل اخوان الصفا » وأمثالهم : فانهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق ببلغمهم من علم الفلسفة ، وما ضموا اليه مما ظنوه من الشريعة ، وهم في غاية ما يتنهون اليه دون اليهود والنصارى بكثير ، كما بسط في غير هذا الموضع .

وقوم من الخائضين في « أصول الفقه » وتلليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة إذا تكلموا في المناسبة ، وأن ترتيب الشارع للأحكام على الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم ، ورأوا أن المصلحة « نوعان » أخروية ، ودينية : جعلوا الأخروية مآلى سياسة النفس وتهذيب الأخلاق من الحكم ؛ وجعلوا الدينية ما تضمن حفظ الدماء والأموال والفروج والمقول والدين الظاهر ، وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله ، وأحوال القلوب وأعمالها : كمحبة الله ، وخشيته ، وإخلاص الدين له ، والتوكل عليه ، والرجاء لرحمته ، ودعائه ، وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة . وكذلك فيما شرعه الشارع من الوفاء بالمهود . وصلة الأرحام ؛ وحقوق المالك ، والجيران ، وحقوق المسلمين بعضهم على بعض ، وغير ذلك من أنواع ما أمر به ونهى عنه ، حفظاً للأحوال السنية ، وتهذيب الأخلاق . ويتبين أن هذا جزء من أجزاء ما جاءت به الشريعة من المصالح .

فكذلك من جمل تحريم الحر والميسر لمجرد أكل المال بالباطل ؛ والنفع الذى كان فيهما بمجرد أخذ المال . يشبه هذا (١) أن هذه المغالبات تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من جهة كونها عملاً ؛ لا من جهة أخذ المال ؛ فانها لا تصد عن ذكر الله وعن الصلاة إلا كما يصدر أثار أنواع أخذ المال ؛ ومعلوم أن الأموال التى يكتسب بها المال لا ينهى عنها مطلقاً ؛ لكونها تصد عن ذكر الله وعن

(١) يابض بالاصلين

الصلاة ؛ بل ينهى منها عما يصد عن الواجب ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إذا ذكر الله ؛ وذروا البيع) وقال تعالى : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ؛ وابتغوا من فضل الله) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله) وقال تعالى : (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله . واقام الصلاة ؛ وإيتاء الزكاة) فما كان ملها وشاغلا عما أمر الله تعالى به من ذكره والصلاة له فهو منهي عنه ؛ وإن لم يكن جنسه محرما ؛ كالبيع ؛ والعمل في التجارة ؛ وغير ذلك .

فلو كان اللعب بالشطرنج والنرد ونحوهما في جنسه مباحا ؛ وإنما حرم إذا اشتمل على اكل المال بالباطل ؛ كان تحريمه من جنس تحريم ما هي عنه من الميمات والمؤجرات المشتملة على اكل المال بالباطل ، كبيع الفرر . فأن هذه لا يطل النهي عنها بأنها تصد عما يجب من ذكر الله وعن الصلاة ، فإن البيع الصحيح منه ما كان يصد ، وأن المعاملات الفاسدة : لا يطل تحريمها بأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، فيمكن أن يقال تلك المعاملات الصحيحة ينهى منها عما يصد عن الواجب فتبين أن تحريم الميسر ليس لكونه من المعاملات الفاسدة ، وأن نفس العمل به منهي عنه لأجل هذه الفسدة ، كما حرم شرب الخمر . وهذا بين لمن تدبره .

الآرى أنه لما حرم الربا لما فيه من الظلم وأكل المال بالباطل قرن بذلك ذكر البيع الذي هو عدل ، وقدم عليه ذكر الصدقة التي هي احسان . فذكر في آخر سورة البقرة حكم الأموال : المحسن ، والعادل ، والظالم :

ذكر الصدقة ، والبيع ، والربا . والظلم في الربا ، وأكل المال بالباطل به
أبين منه في اليسر ؛ فإن « الربا » يأخذ فضلا محققا من المحتاج ؛ ولهذا حاقبه
الله بنقيض قصده ، فقال : (يحق الله الربا ويربى الصدقات) وأما « المقامر »
فانه قد يظلم فيظلم ، فقد يكون المظلوم هو الفنى ، وقد يكون هو الفقير ،
وظلم الفقير المحتاج أشد من ظلم الفنى . وظلم يتعين فيه الظالم القادر أعظم من
ظلم لا يتعين فيه الظالم ؛ فإن ظلم القادر الفنى للمعجز الضعيف أقبح من تضالم
قادرين غنيين لا يدري أيهما هو الذى يظلم . فالربا فى ظلم الأموال أعظم من
القمار . ومع هذا فتأخر تحريمه ، وكان آخر ما حرم الله تعالى فى القرآن ،
فلم يكن فى اليسر الا مجرد القمار لكان أخف من الربا ، لتأخر تحريمه . وقد
أباح الشارع أنواعا من الغرر للحاجة ، كما أباح اشتراط عمر النخل بعد التأخير
تبعا للأصل ، وجوز بيع المجازفة وغير ذلك . وأما الربا فلم يباح منه ؛ ولكن
أباح المدول عن التقدير بالكيل الى التقدير بالحرص عند الحاجة ، كما أباح
التيمم عند عدم الماء للحاجة : إذ احرص تقدير بظن ، والكيل تقدير بعلم .
والمدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز . فتبين أن الربا أعظم من القمار
الذى ليس فيه الا مجرد أكل المال بالباطل ؛ لكن اليسر تطلب به الملاعبة والمغالبة
نهي عنه الانسان [لقساد عقله] مع فساد ماله . مثل ما فيه من الصدود عن
ذكر الله وعن الصلاة . وكل من الخمر واليسر فيه إيقاع العداوة والبغضاء ،
وفيه الصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة : أعظم من الربا وغيره من
المعاملات الفاسدة .

فتبين أن « الميسر » اشتمل على « مفسدين » : مفسدة في المال . وهي أكله بالباطل . ومفسدة في العمل ، وهي ما فيه من مفسدة المال وفساد القلب والعقل وفساد ذات البين . وكل من المفسدين مستقلة بالنهاي ، فينبى عن أكل المال بالباطل مطلقا ولو كان بغير ميسر كالربا ، وينهى عما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ولو كان بغير أكل مال . فإذا اجتمعا عظم التحريم : فيكون الميسر المشتمل عليهما أعظم من الربا . ولهذا حرم ذلك قبل تحريم الربا ، ومعلوم أن الله تعالى لما حرم الحمر حرمها ولو كان الشارب يتداوى بها ، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح . وحرم بيعها لأهل الكتاب وغيرهم ، وإن كان أكل ثمنها لا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولا يوقع العداوة والبغضاء ؛ لأن الله تعالى إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه ، كل ذلك مبالغة في الاجتناب . فهكذا الميسر منعي عن هذا وعن هذا .

والمعين على الميسر كالمعين على الحمر ؛ فإن ذلك من التعاون على الإثم والمعوان . وكما أن الحمر تحرم الإطاعة عليها يبيع أو عصر أو سقي أو غير ذلك : فكذلك الإطاعة على الميسر : كبائع آلاته ، والمؤجر لها ، والمذنب الذي يبين أحدهما : بل مجرد الحضور عند أهل الميسر كالحضور عند أهل شرب الحمر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم . « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الحمر » وقد رفع إلى عمر بن

عبد العزيز رضى الله عنه قوم يشربون الخمر فأمر بضربهم ، ف قيل له : أن فيهم
صاعاً . فقال ابدؤا به ! ثم قال : أما سمعت قوله تعالى : (وقد نزل عليكم
فى الكتاب أن إذا ممتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم
حتى يخوضوا فى حديث غيره ، انكم إذا مثلهم) فاستدل عمر بالآية ؛ لأن
الله تعالى جعل حاضر المنكر مثل فاعله ؛ بل إذا كان من دعا الى دعوة العرس
لا تجاب دعوته اذا اشتملت على منكر حتى يدعه مع أن إجابة الدعوة حق ؛
فكيف بشهود المنكر من غير حق يقتضى ذلك .

فان قيل : إذا كان هذا من اليسر ، فكيف استجازه طائفة من السلف ؟
قيل له : المستجير للشر نج من السلف بلا عوض كالمتجيز للنرد بلا
عوض من السلف ، وكلاهما مأثور عن بعض السلف ؛ بل فى الشر نج قد
تبين عذر بعضهم ، كما كان الشمى يلعب به لما طلبه الحجاج لتولية القضاء .
رأى أن يلعب به لفسق نفسه ، ولا يتولى القضاء للحجاج ، ورأى أن يحتل
مثل هذا ليدفع عن نفسه اعانة مثل الحجاج على مظالم المسلمين . وكان هذا
أعظم محذوراً عنده ؛ ولم يمكنه الاعتذار إلا بتل ذلك .

ثم يقال : من المعلوم أن الذين استحلوا النيذ المتنازع فيه من السلف
والذين استحلوا الدرهم بالدرهمين من السلف أكثر وأجل قدراً من هؤلاء ؛
فان ابن عباس ومعاوية وغيرهما رخصوا فى الدرهم بالدرهمين ، وكانوا متأولين
أن الربا لا يحرم إلا فى النساء ؛ لافى اليد باليد . وكذلك من ظن أن الخمر

ليست إلا المسكر من عصير العنب : فهو لاه فهموا من الحمر نوحا منه دون نوع ، وظنوا أن التحريم مخصوص به . وشمول الميسر لأنواعه كشمول الحمر والربا لأنواعها .

وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء ، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والايان إلا بما هم له أهل ؛ فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطوا كما قال تعالى : (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال الله : قد فعلت . وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا تتبع من دونه أولياء ، وأمرنا أن لانطيع مخلوقا في معصية الخالق ، ونستغفر لآخواننا الذين سبقونا بالايان . فنقول : (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايان) الآية . وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور . ونعظم أمر تعالى بالطاعة لله ورسوله ؛ ونرعى حقوق المسلمين ؛ لاسيما أهل العلم منهم ، كما أمر الله ورسوله . ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد ، وآذى المؤمنين والمؤمنات بنير ما أكتسبوا : فهو من الظالمين . ومن عظم حرمت الله وأحسن الى عباد الله كان من أولياء الله المتقين . والله سبحانه أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجلين اختلفا في «الشرنخ» فقال أحدهما : هي حرام . وقال الآخر :
هي ترد عن النية ، وعن النظر إلى الناس ، مع إنها حلال : فأيهما المصيب ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما إذا كان بعوض ، أو يتضمن ترك
واجب : مثل تأخير الصلاة عن وقتها ، أو تضييع واجباتها ، أو ترك ما يجب
من مصالح العيال ، وغير ذلك مما أوجب على المسلمين ؛ فإنه حرام بإجماع
المسلمين . وكذلك إذا تضمن كذبا ، أو ظلما ، وغير ذلك من المحرمات ؛ فإنه
حرام بالإجماع . وإذا خلا عن ذلك فجمهور العلماء : كمالك وأصحابه ، وأبي حنيفة
وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وكثير من أصحاب الشافعي : أنه حرام .
وقال هؤلاء : إن الشافعي لم يقطع بأنه حلال ؛ بل كرهه . وقيل : إنه قال :
لم يتبين إلي تحريمه . والبيهقي أعلم أصحاب الشافعي بالحديث وأنصرم للشافعي .
ذكر إجماع الصحابة على المنع منه : عن علي بن أبي طالب ، وأبي سعيد ، وابن
عمر ، وابن عباس ، وأبي موسى ، وعائشة — رضي الله عنهم — ولم يحك عن
الصحابة في ذلك نزاعا . ومن نقل عن أحد من الصحابة أنه رخص فيه فهو غلط .

والبيهقي وغيره من أهل الحديث أعلم بأقوال الصحابة ممن ينقل أقوالا
بلا إسناد ، قال البيهقي : جعل الشافعي اللعب بالشرنخ من المسائل المختلف فيها .

في أنه لا يوجب رد الشهادة ، فأما كراهيته اللعب بها فقد صرح بها فيما قدمنا ذكره ، وهو الأشبه والأولى بعذبه . فالذين كرهوا أكثر ، ومعهم من يحتاج بقوله . وروى يأساده عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقول : الشطرنج مبسر المعجم . وروى يأساده عن علي : أنه ممر يقوم يلعبون بالشطرنج ، وقال : (ما هذه التماثيل التي أتم لها عاكفون) ؟ لأن يس أحدكم جرأ حتى يطفأ خير له من أن يمسيها . وعن علي رضي الله عنه أنه ممر يجلس من مجالس تيم الله وم يلعبون بالشطرنج فقال : أما والله لنير هذا خلقتم ! أما والله لولا أن يكون سنة لضربت بها وجوهكم ! وعن مالك قال : بلغنا أن ابن عباس ولي مال يتيم فأحرقها . وعن ابن عمر أنه سئل عن الشطرنج فقال : هو شر من النرد . وعن أبي موسى الأشعري قال : لا يلعب بالشطرنج إلا خاطيء . وعن عائشة : أنها كانت تكره الكيل ، وإن لم يقامر عليها . وأبو سعيد الخدري كان يكره اللعب بها . فهذه أقوال الصعابة رضي الله عنهم ولم يثبت عن صحابي خلاف ذلك . ثم روى البيهقي أيضاً عن أبي جعفر محمد بن علي المعروف بالباقر أنه سئل عن الشطرنج فقال : دعونا من هذه المحبوسة .

قال البيهقي : روينافي كراهية اللعب بها . عن يزيد بن أبي حبيب ، ومحمد ابن سيرين ، وإبراهيم ، ومالك بن أنس .

قلت : « والكراهية » في كلام السلف كثيراً وغالباً يراد بها التحريم ، وقد صرح هؤلاء بأنها كراهة تحريم ؛ بل صرحوا بأنها شر من النرد ، والنرد حرام ؛ وإن لم يكن فيها عوض .

وروى بإسناده عن جامع بن وهب ، عن أبي سلمة ، قال : قلت للقاسم بن محمد : ما « الميسر » ؟ قال : كل ما ألهمى عن ذكر الله وعن الصلاة : فهو ميسر . قال يحيى بن أيوب : حدثني عبد الله بن عمر . أنه سمع عمر بن عبد الله يقول : قلت للقاسم بن محمد : هذا النرد ميسر . أرايت الشطرنج ميسر هي ؟ قال القاسم : كل ما ألهمى عن ذكر الله وعن الصلاة فهو ميسر . وقال ابن وهب : حدثني يحيى بن أيوب ، حدثنا أبو قيس ، عن عقبة بن عامر ، قال : لأن أعبد صنما يعبد في الجاهلية أحب إلى من أن ألعب بهذا الميسر . قال القيسى : وهى عيادات كان يلعب بها في الأرض . وإسناده عن فضالة بن عبيد ، قال : ما أبالي ألعبت بالكيل ، أو قوضأت بدم خنزير ثم قتلت إلى الصلاة . وما ذكر عن علي بن أبي طالب : أنه من يقوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : (ما هذه التماثيل التى أتم لها ما كفون) ؟ ثابت عنه ، يشبههم بعباد الأصنام ، وذلك كقوله : (يا أيها الذين آمنوا إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الحمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة قبل أن تم متهمون) . و « الميسر » يدخل فيه « النردشير » ونحوه ، وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لعب بالنردشير فقد صبغ يده فى لحم خنزير ودمه » وفى السنن أنه قال . « من لعب بالنردشير فقد عصى الله ورسوله » .

ومذهب الأئمة الأربعة أن اللعب بالنرد حرام ، وإن لم يكن بموضع . وقد قال ابن عمر ومالك بن أنس وغيرهما : إن الشطرنج شر من النرد ، وقال أبو حنيفة

وأحمد بن حنبل والشافعي وغيرهم : الرد شير من الشطرنج . وكلا القولين صحيح باعتبار ؛ فإن الرد إذا كان بموض ، والشطرنج بغير عوض : فالرد شر منه ، وهو حرام حينئذ بالاجماع . وأما إن كان كلاهما بموض أو كلاهما بلا عوض فالشطرنج شر من الرد ؛ لأن الشطرنج يشغل القلب ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من الرد .

ولهذا قيل : الشطرنج مبني على مذهب القدر ، والرد مبني على مذهب الجبر . فإن صاحب الرد يومي ويحسب بعد ذلك ، وأما صاحب الشطرنج فإنه يقدر ويفكر ويحسب حساب التقلات قبل النقل ؛ فإفساد الشطرنج للقلب أعظم من إفساد الرد ؛ ولكن كان معروفًا عند العرب ، والشطرنج لم يعرف إلا بعد أن فتحت البلاد ؛ فإن أصله من الهند ، وانتقل منهم إلى الفرس ؛ فلهذا جاء ذكر الرد في الحديث ؛ وإلا فالشطرنج شر منه إذا استويا في الموض ، أو عدمه . وقد بسط جواب السؤال في موضع آخر . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل لعب بالشطرنج ، وقال : هو خير من الرد : فهل هذا صحيح ؟ وهل اللعب بالشطرنج بموض أو غير عوض حرام ؟ وما قول العلماء فيه ؟

فأجاب : الحمد لله . اللعب بالشطرنج حرام عند جماهير علماء الأمة وأئمتها كالنرد . وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لعب بالنرد

فكانما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » وقال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » وثبت عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه : أنه مر بقوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : (ماهذه التماثيل التي اتم لها عاكفون) ؟ وروى أنه قلب الرقعة عليهم .

وقالت طائفة من السلف : الشطرنج من الميسر ، وهو كما قالوا : فإن الله حرم الميسر ، وقد أجمع العلماء على أن اللعب بالنرد والشطرنج حرام ، إذا كان بموض ، وهو من القمار والميسر الذي حرمه الله . والنرد حرام عند الأئمة الأربعة ، سواء كان بموض أو غير عوض ؛ ولكن بعض أصحاب الشافعي جوزه بنير عوض : لاعتقاده انه لا يكون حينئذ من الميسر . وأما الشافعي وجهوز أصحابه وأحمد وأبو حنيفة وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بموض وبنير عوض ؛ وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها : مالك ؛ وأبو حنيفة ، وأحمد ، وغيرهم .

وتنازعوا أيها أشد ؟ فقال مالك وغيره : الشطرنج شر من النرد . وقال أحمد وغيره : الشطرنج أخف من النرد ؛ ولهذا توقف الشافعي في النرد إذا خلا عن المحرمات ؛ إذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بموض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بنير عوض غالبا . وأيضا فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يعين على القتال ؛ لما فيها من صف الطائفتين .

و « التحقيق » ان النرد والشطرنج اذا لعب بهما بموض فالشطرنج شر منها ؛ لأن الشطرنج حيث حرام باجماع المسلمين ، وكذلك يحرم

بالاجماع اذا اشتملت على محرم : من كذب ، وعين فاجرة ، أو ظلم ، أو جناية
أو حديث غير واجب ، ونحوها ، وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه
المحرمات ؛ فإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء
أعظم من النرد إذا كان بعوض . وإذا كانا بعوض فالشطرنج شر في الحالين .
وأما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما ليس في الآخر
والله تعالى قرن الميسر بالحر والآنصاب والأزلام ، لما فيها من الصدع ذكر
الله وعن الصلاة . وفيها إيقاع العداوة والبغضاء ؛ فإن الشطرنج اذا اشتكر
منها تستر القلب وتصد عن ذلك أعظم من تستر الحر . وقد شبه أمير المؤمنين
علي رضي الله عنه لاعتياها بعباد الأصنام حيث قال : (ما هذه التماثيل التي أنتم لها
ما كفون) ؟ كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الحر بعباد الوثن في
الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « شارب الخمر
كما بدوثن » .

وأما ما يروى عن سميد بن جبير من اللعب بها : فقد بين سبب ذلك :
أن الحجاج طلبه للقضاء فلبب بها : ليكون ذلك قادحا فيه فلا يولى القضاء .
وذلك انه رأى ولاية الحجاج أشد ضررا عليه في دينه من ذلك ، والأعمال
بالنيات ، وقد يباح ما هو أعظم تحريما من ذلك لأجل الحاجة . وهذا بين أن
اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات ، كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ؛
ولهذا قال أبو حنيفة وأحمد وغيرهما : إنه لا يسلم على لاعب الشطرنج ؛ لأنه
مظهر للمصيبة ، وقال صاحب أبي حنيفة : يسلم عليه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم خنزير ودمه » ؟

فأجاب . الحمد لله . أما قوله : « من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم خنزير ودمه » فهو حديث صحيح رواه مسلم وغيره . واللعب بالنرد حرام وإن لم يكن بموض عند جماهير العلماء ، وبالموض حرام بالإجماع .

وسئل رحمه الله

عن اللعب بالحمام ؟

فأجاب : اللعب بالحمام منهي عنه ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلاً يتبع حمامة ، فقال : « شيطان يتبع شيطانة » . ومن لعب بالحمام فاشرف على حريم الناس ، أو رماهم بالحجارة فوقعت على الجيران فانه يمزر على ذلك تمزيراً يردعه عن ذلك ، ويغنى عن ذلك ، فان هذا فيه ظلم وعدوان على الجيران ؛ مع ما فيه من اللعب المتعي عنه . والله أعلم .

باب العشرة

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن أقوام يباشرون « المردان » وقد يقع من أحدهم قبلة ومضاجعة للصبي ويدعون أنهم يصحبون الله ؛ ولا يعدون ذلك ذنباً ولا عاراً ؛ ويقولون : نحن نصحبهم بنير خنا ؛ ويعلم أبو الصبي بذلك وعمه وأخوه فلا ينكرون ؛ فاحكم الله تعالى في هؤلاء ؟ وماذا ينبني للمرأة المسلم أن يعاملهم به والحالة هذه ؟

فأجاب : الحمد لله . الصبي الأمرد المليح بمنزلة المرأة الأجنبية في كثير من الأمور ، ولا يجوز تعجيله على وجه اللذة ؛ بل لا يقبله إلا من يؤمن عليه ؛ كالأب ؛ والأخوة . ولا يجوز النظر إليه على هذا الوجه باتفاق الناس ؛ بل يحرم عند جمهور النظر إليه عند خوف ذلك ؛ وإنما ينظر إليه لحاجة بلارية مثل ماملته ؛ والشهادة عليه ؛ ونحو ذلك كما ينظر إلى المرأة للحاجة .

وأما « مضاجعته » : فهذا أغش من أن يسأل عنه ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مروه بالصلاة لسبع ؛ وأضربوه عليها لعشر ؛ وفرقوا

بينهم في المضاجع » إذا بانوا عشر سنين ولم يحتلوا بعد ، فكيف بما هو فوق ذلك ، وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : « لا يخلو رجل بامرأة إلا كان ثلثهما الشيطان » وقال : « إياكم والدخول على النساء . قالوا : يا رسول الله ! أفرأيت الحم ؟ قال الحم الموت » فإذا كانت الخلوة محرمة لما يخاف منها فكيف بالمضاجعة ؟ !

وأما قول القائل : انه يفعل ذلك لله . فهذا أكثره كذب ، وقد يكون لله مع هوى النفس ، كما يدعي من يدعي مثل ذلك في صحة النساء الأجانب ؛ فيبقى كما قال تعالى في الحجر (فيهما اثم كبير ومنافع للناس ؛ واثمهما اكبر من نفعهما) وقد روى الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وكان فيهم غلام ظاهر الوضأة أجلسه خلف ظهره ؛ وقال : انما كانت خطيئة داود عليه السلام النظر » . هذا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مزوج بتسع نسوة ؛ والوفد قوم صالحون ، ولم تكن الفاحشة معروفة في العرب ؟ !! وقد روى عن المشائخ من التعذير عن صحة « الأحداث » ما يطول وصفه .

وليس لأحد من الناس أن يفعل ما يفضي إلى هذه المفاصد المحرمة ، وان ضم إلى ذلك مصلحة من تعليم أو تأديب ؛ فان « المردان » يمكن تعليمهم وتأديبهم بدون هذه المفاصد التي فيها مضرة عليهم ، وعلى من يصحبهم ، وعلى المسلمين ؛ بسوء الظن تارة ، وبالشبهة أخرى ؛ بل روي : أن رجلا كان يجلس

إليه المردان ، فنهي عمر رضى الله عنه عن مجالسته . ولقي عمر بن الخطاب شاباً
فقطع شعره ؛ ليل بمض النساء إليه ؛ مع ما فى ذلك من إخراجهم من وطنه ؛
والفريق بينه وبين أهله .

ومن أقر صبياً يتولاه : مثل ابنه ، وأخيه ، أو مملوكه ، أو يتيم عند من
يماشره على هذا الوجه : فهو ديوث ملعون . « ولا يدخل الجنة ديوث » فإن
الفاحشة الباطنة ما يقوم عليها بيئة فى المادة ؛ وإنما تقوم على الظاهرة ، وهذه
العشرة القبيحة من الظاهرة ، وقد قال الله تعالى : (ولا تقربوا الفواحش
ما ظهر منها وما بطن) وقال تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر
منها وما بطن) . فلو ذكرنا ما حصل فى مثل هذا من الضرر والمفاسد ،
وما ذكره العلماء : لطلال . سواء كان الرجل تقياً أو فاجراً ؛ فإن التقي يسأل
مرارة فى مجاهدة هواه وخلاف نفسه ؛ وكثيراً ما يئلبه شيطانه ونفسه ؛ بمنزلة
من يحمل حملاً لا يطيقه فيعذبه أو يقتله ؛ والفاجر يكمل فجوره بذلك . والله أعلم

رسئل رحمه الله

عن رجلين تراهنا فى عمل زجافين ، وكل منهما له عصبية ؟ وعلى من
تمصّب لهما ؟ وفى ذكرهما التّغزل فى المردان وغير ذلك وما أشبهها ؟ أقنونا
مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . هؤلاء المتغالبون بهذه الأجزاء ؛ وما كان من جنسها هم والمتعصبون من الطرفين ؛ والمراهنة في ذلك وغير المراهنة ظالمون ممتدون آثمون ، مستحقون العقوبة البليغة الشرعية التي تردعهم وأمثالهم من سفهاء النواة العصاة الفاسقين عن مثل هذه الأقوال والأعمال ، التي لا تنفع في دين ولا دنيا ؛ بل تضر أصحابها في دينهم ودنيائهم . وعلى « ولاية الأمور ، وجميع المسلمين » الانكار على هؤلاء وأعوانهم ؛ حتى ينتهوا عن هذه المنكرات ويراجعوا طاعة الله ورسوله ، وملازمة الصراط المستقيم الذي يجب على المسلمين ملازمته ؛ فإن هذه المناياات مشتملات على منكرات محرمات ؛ وغير محرمات بل مكروهات . ومن المحرمات التي فيها تحريمه ثابت بالإجماع والنصوص الشرعية ؛ وذلك من وجوه .

« أحدها » المراهنة على ذلك بإجماع المسلمين ؛ وكذلك لو كان المال مبذولا من أحدهما ؛ أو من غيرها ؛ لم يحز ؛ لا على قول من يقول : لا سبق إلا في خف أو حافر ؛ أو نصل . ولا على قول من يقول : السابق في غير هذه الثلاثة . أما على القول الأول فظاهر ، وفي ذلك الحديث المعروف في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا سبق إلا خف أو حافر أو نصل » . وهذه الثلاثة من أعمال الجهاد في سبيل الله ، فاخراج سبق فيها من أنواع اتفاق المال في سبيل الله ؛ بخلاف غيرها من المباحات : كالمصارعة ، والمسابقة بالأقدام ؛ فإن هذه الأعمال ليست من الجهاد ؛ فلهذا رخص فيها من غير سبق ؛ فإن النبي صلى الله

عليه وسلم صارع ابن عبد يزيد ؛ وسابق عائشة رضى الله عنها ؛ واذن في السباق
لسلمة بن الأكوع . وأما على القول الثانى فلا بد أن تكون المناوبة في عمل
مباح ؛ وهذه ليست كذلك . وذلك يظهر « بالوجه الثانى » :

وهو أن هذه الأقوال فيها من وصف المردان وعشمتهم ، ومقدمات الفجور بهم
ما يقتضى ترغيب النفوس في ذلك ؛ وتسيج ذلك في القلوب . وكل ما فيه إغارة
على الفاحشة والترغيب فيها : فهو حرام ؛ وتحريم هذا أعظم من تحريم
التدب والنياحة ، وذلك يثير الحزن ؛ وهذا يثير الفسق . والحزن قدير يخص
فيه ؛ وأما الفسق فلا يرخص في شيء منه . وهذا من جنس « القيادة » . وقد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تمت المرأة
المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها » فعن النبي صلى الله عليه وسلم عن وصف
المرأة ؛ ثلاث تمثل في نفسه صورتها ، فكيف بمن يصف المردان بهذه
الصفات ، ويرغب في الفواحش يمثل هذه الأقوال المنكرات : التي تخرج
القلب السليم ؛ وتعمى القلب السقيم ؛ وتسوق الإنسان إلى العذاب الاليم !!!
وقد أمر عمر رضى الله عنه بضرب نائحة : فضربت حتى بدا شعرها ؛ فقيل
له : يا أمير المؤمنين ! إنه قد بدا شعرها ؟ فقال : لا حرمة لها ؛ إنما تأمر
بالجزع وقد نعى الله عنه ، وتنهى عن الصبر وقد أمر الله به ؛ وتقتن الحى
وتؤذي الميت ؛ وتبيع عبرتها ، وتبكي شجو غيرها : إنها لا تبكي على
ميتكم ، وإنما تبكي على أخذ دراهمكم . وبلغ عمر أن شابا يقال له : « نصر

ابن حجاج « تنفت به امرأة فأخذ شعره ، ثم رآه جيلا فنفاه إلى البصرة ، وقال : لا يكون عندي من تنفى به النساء . فكيف لو رأى عمر من ينفى بمثل هذه الأقوال الموزونة في المردان ، مع كثرة الفجور ؛ وظهور الفواحش ، وقلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر !! ! فان هؤلاء من المضادين لله ولرسوله ولدينه . ويدعون إلى ما نهى الله عنه ؛ ويصدون عما أمر الله به ، ويصدون عن سبيل الله ؛ ويبغونها عوجا .

« الوجه الثالث » ان هذا الكلام الموزون كلام فاسد مفرداً أو مركباً لأنهم غير وافية كلام العرب ، وبدلوه ؛ بقولهم : ماعو وبدوا وعدوا . وأمثال ذلك مما تعجبه القلوب والأسماع ، وتغفر عنه العقول والطباع .

وأما « مركباته » فانه ليس من أوزان العرب : ولا هو من جنس الشعر ولا من أبحره الستة عشر ، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب .

ومعلوم أن « تعلم العربية ؛ وتعليم العربية » فرض على الكفاية ؛ وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن . فنحن مأمورون أمرايجاب أو أمراستحباب أن نحفظ القانون العربي ؛ ونصلح الألسن المائلة عنه ، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة ، والافتداء بالعرب في خطابها . فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصا وعيبا ؛ فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة المريسة المستقيمة ، والأوزان القويعة ؛ فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان ، الناقلة عن العربية العرياء إلى أنواع المهذيان ؛ الذي لا يهذى به الاقوم من الأعاجم الطماطم العميان !!!

« الوجه الرابع » ان المغالبة بتل هذا توقع العداوة والبغضاء وتصدّم عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهذا من جنس التقار بين الديوك ، والنطاح بين الكباش ؛ ومن جنس مغالبات العامة التي تضرم ولا تنفهم ، والله سبحانه حرم الخمر والميسر . والميسر هو القمار ؛ لانه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء . و « الميسر المحرم » ليس من شرطه أن يكون فيه عوض ، بل اللعب بالنرد حرام باتفاق العلماء وان لم يكن فيه عوض ، وان كان فيه خلاف شاذ لا يلتفت اليه . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » لأن النرد يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ؛ وهذه المغالبات تصدم عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ وتوقع بينهم العداوة والبغضاء : أعظم من النرد ، فاذا كان أكثر الأثمة قد حرم الشطرنج ، وجعله مالك أعظم من النرد . مع أن اللاعبين بالنرد ، والشطرنج وان كانوا فاسقا : فهم أمثل من هؤلاء . وهذا بين .

« الوجه الخامس » وهو أن غالب هؤلاء : إما زنديق منافق ؛ واما فاجر فاسق ، ولا يكاد يوجد فيهم مؤمن بر ؛ بل وجد حاذقهم منسلخا من دين الاسلام ، مضيعا للصلوات ، متبعا للشهوات ؛ لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ؛ ولا يحرم ما حرم الله ورسوله ، ولا يدين دين المسلمين . وان كان مسلما كان فاسقا مرتكبا للمحرمات ؛ تاركا للواجبات . وان كان الغالب عليهم ، إما النفاق ، واما الفسق : كان حكم الله في الزنديق قتله من غير استئابة ، وحكمه في الفاسق اقامة الحد عليه : إما بالقتل ، أو بنيره والتخايط

لهم والمماشر إذا ادعى سلامته من ذلك لم يقبل ؛ فإنه إما أن يفعل معهم المحرمات ، ويترك الواجبات ، وإما أن يقرم على المنكرات ، فلا يأمرهم بمعروف ، ولا ينههم عن منكر . وعلى كل حال فهو مستحق للمعقوبة ، وقد رفع إلى عمر بن عبد العزيز أقوام يشربون الخمر فأمر بجلدهم الحد ، فقيل : إن فيهم صائغا ؟ فقال : إيدوا بالصائم فأجلدوه : ألم يسمع إلى قوله تعالى : (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره) !!! . وقوله تعالى : (وإما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين . وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ؛ ولكن ذكرى لعلهم يتقون) فنعى سبحانه عن القوم مع الظالمين : فكيف بمعاشرتهم ؟ أم كيف بمخادتهم ؟!

وهؤلاء قوم تركوا المقامرة بالأيدى ، وعجزوا عنها : ففتحوا القمار بالأسنة ، والقمار بالأسنة أفسد للعقل والدين من القمار بالأيدى . والواجب على المسلمين المبالغة في عقوبة هؤلاء ، ومجرم . واستتابتهم ؛ بل لو فرض أن الرجل ذم هذه الأزجال المريية من غير مبالغة لنهي عن ذلك ؛ بل لو نظمها في غير النزل . فأنهم تارة ينظمونها بالكفر بالله وبكتابه ورسوله ، كما نظمها « أبو الحسن التستري » في « وحدة الوجود » وإن الخالق هو المخلوق . وتارة ينظمونها في الفسق : كنظم هؤلاء النواة ، والسفهاء الفساق . ولو قدر أن ناظما نظم هذه الأزجال في مكان حانوت : نهي ؛ فأنها تقصد اللسان العربي ، وتنقله إلى المعجمة المنكرة .

وما زال السلف يكرهون تغيير شعار الرب حتى في المعاملات ، وهو « التكلم بنير المرية » الحاجة ، كما نص على ذلك مالك والشافعي وأحمد ؛ بل قال مالك : من تكلم في مسجدنا بنير المرية أخرج منه . مع أن سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها ؛ ولكن سوغوها للحاجة ، وكرهوها لنير الحاجة ، ولحفظ شعار الاسلام ؛ فان الله أنزل كتابه باللسان العربي ، وبث به نبه العربي ، وجعل الأمة المرية خير الأمم . فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الاسلام ، فكيف بمن تقدم على الكلام العربي — مفردة ومنظومة — فينيره ويبدله ، ويخرجه عن قانونه ويكلف الانتقال عنه ؟ ! ! انما هذا نظير ما يفعل به بعض أهل الضلال من الشيوخ الجبال ، حيث يصدون الى الرجل العاقل فيولمونه ، ويخشونه ؛ فانهم ضادوا الرسول إذ بثت بإصلاح العقول والاديان . وتكميل نوع الإنسان وحرم ما يغير العقل من جميع الألوان . فإذا جاء هؤلاء الى صحيح العقل فأفسدوا عقله وفهمه ، وقد ضادوا الله وراغموا حكمه . والذين يبدلون اللسان العربي ويفسدونه ، لهم من هذا الذم والعقاب بقدر ما يفتحونه ؛ فإن صلاح العقل واللسان ، مما يؤمر به الانسان . وبين ذلك على تمام الايمان ، وضد ذلك يوجب الشقاق والضلال والخسران . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن يتحدث بين الناس بكلام وحكايات مفتعلة ، كلها كذب : هل يجوز ذلك ؟

فأجاب : أما التحدث بأحاديث مفتعلة ليضحك الناس ، أو لغرض آخر :
فانه عاص لله ورسوله ، وقدروى بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « ان الذى يحدث فيكذب ليضحك القوم : ويل له ،
ويل له ، ثم ويل له » وقد قال ابن مسعود : ان الكذب لا يطلع في جد ولا هزل ،
ولا يبعد أحدكم صبيه شيئاً ثم لا ينجزه . واما ان كان في ذلك ما فيه عدوان على مسلم
وضرر في الدين : فهو أشد تحريماً من ذلك . وبكل حال ففاعل ذلك مستحق
للعقوبة الشرعية التي تردعه عن ذلك . والله أعلم .

وقال شيخ الاسلام رحمه الله

فصل

« التشبه بالبهايم » في الأمور المذمومة في الشرع مذموم ، منهى عنه : في
أصواتها ، وأفعالها ؛ ونحو ذلك مثل : أن ينبح نباح الكلاب ؛ أو ينهق
نهيق الحمار ، ونحو ذلك . وذلك لوجوه :

« أحدها » أننا قررنا في « اقتضاء الصراط المستقيم » نهى الشارع عن
التشبه بالآدميين الذين جنسهم ناقص كالتشبه : بالاعراب ، وبالأعاجم ، وبأهل
الكتاب ونحو ذلك : في أمور من خصائصهم ، وبيتنا أن من أسباب ذلك

أن المشابهة تورث مشابهة الأخلاق؛ وذكرنا أن من أكثر عشرة بمض
الدواب أكتسب من أخلاقها: كالكلابين، والجالين. وذكرنا ما في النصوص
من ذم أهل الجفاء وقسوة القلوب: أهل الابل، ومن مدح أهل النعم؛ فكيف
يكون التشبه بنفس البهائم فيأهي مذمومة؟! بل هذه القاعدة تقتضي بطريق
التنبيه النهي عن التشبه بالبهائم مطلقا فيما هو من خصائصها، وإن لم يكن
مذموما بعينه؛ لأن ذلك يدعو إلى فعل ما هو مذموم بعينه؛ إذ من المعلوم أن
كون الشخص امرايا أو عجيا خير من كونه كلبا أو حمارا أو خنزيرا، فإذا
وقع النهي عن التشبه بهذا الصنف من الادميين في خصائصه؛ لكون ذلك تشبها
فما يستلزم التقص، ويدعو إليه: فالتشبه بالبهائم فيما هو من خصائصها أولى
أن يكون مذموما ومنها عنه.

«الوجه الثاني» أن كون الانسان مثل البهائم مذموم؛ قال تعالى: (ولقد
ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم أعين
لا يبصرون بها؛ ولهم آذان لا يسمعون بها؛ أولئك كالأنعام، بل هم أضل
أولئك هم النافلون).

«الوجه الثالث»: ان اقتسبحانه انما شبه الانسان بالكلب والحمار ونحوهما
في مرض النهم له كقوله: (فتله كثل الكلب إن تحمل إليه يلهث أو تتركه
يلهث؛ ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآتنا، فأقصص القصص لهمم يتفكرون

ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون) وقال تعالى : (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) الآية . وإذا كان التشبه بها إنما كان على وجه الذم من غير أن يقصد المذموم التشبه بها : فالتقاصد أن يتشبه بها أولى أن يكون مذموماً ؛ لكن إن كان تشبه بها في عين ما ذممه الشارع : صار مذموماً من وجهين . وإن كان فيما لم يذمه بعينه : صار مذموماً من جهة التشبه المستلزم للوقوع في المذموم بعينه . يؤيد هذا :

« الوجه الرابع » وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح : « المائد في هبته كالمائد في قيئه ؛ ليس لنا مثل السوء » . ولهذا يذكر : أن الشافعي وأحمد تناظرا في هذه المسألة ، فقال له الشافعي : الكلب ليس بكلف . فقال له أحمد : ليس لنا مثل السوء . وهذه الحجة في نفس الحديث ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا المثل إلا لين أن الإنسان إذا شابه الكلب كان مذموماً ، وإن لم يكن الكلب مذموماً في ذلك من جهة التكليف ؛ ولهذا ليس لنا مثل السوء . والله سبحانه قد بين بقوله : (ساء مثلاً) أن التمثيل بالكلب مثل سوء . والمؤمن منزّه عن مثل السوء . فإذا كان له مثل سوء من الكلب كان مذموماً بقدر ذلك المثل السوء .

« الوجه الخامس » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب » وقال : « إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله ، وإذا

سمعتهم نهيق الحير فتعوذوا بالله من الشيطان ، فانهارات شيطاناً ، فدل ذلك على أن أسوأها مقارنة للشياطين ، وانها منفرة للملائكة . ومعلوم أن المشابهة لشيء لا بد أن يتناوله من أحكامه بقدر المشابهة ، فإذا نبه نباحها كان في ذلك من مقارنة الشياطين وتنفير الملائكة بحسبه . وما يستدعي الشياطين ، وينفر الملائكة : لا يباح الا لضرورة ؛ ولهذا لم يسمح اقتناء الكلب إلا لضرورة ؛ لطلب منفعة : كالصيد . أو دفع مضرة عن الماشية والحراث ، حتى قال صلى الله عليه وسلم : « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو حرث أو صيد نقص من عمله كل يوم قيراط » .

« وبالجملة » فالتشبه بالشيء يقتضى من الحدود النعم بحسب الشبه ؛ لكن كون المشبه به غير مكلف لا ينفي التكليف عن المتشبه ، كما لو تشبه بالأطفال والمجانين . والله سبحانه أعلم .

« الوجه السادس » أن النبي صلى الله عليه وسلم « لمن المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال » وذلك لأن الله خلق كل نوع من الحيوان ، وجعل صلاحه وكماله في أمر مشترك بينه وبين غيره ، وبين أمر يختص به . فأما الأمور المشتركة فليست من خصائص أحد النوعين ؛ ولهذا لم يكن من مواقع النهي ؛ وإنما مواقع النهي الأمور المختصة . فإذا كانت الأمور التي هي من خصائص النساء ليس للرجال التشبه بهن فيها ، والأمور التي هي من خصائص الرجال ليس

للنساء التشبه بهم فيها : فالأمور التي هي من خصائص البهائم لا يجوز للآدمي التشبه بالبهائم فيها بطريق الأولى والأخرى . وذلك لأن الانسان بينه وبين الحيوان قدر جامع مشترك ، وقدر فارق مختص . ثم الأمر المشترك : كالأكل ، والشرب ، والنكاح ، والأصوات ، والحركات ؛ لما اقتصرت بالوصف المختص كان للانسان فيها أحكام تخصه ؛ ليس له أن يتشبه بما يفعله الحيوان فيها . فالأمور المختصة به أولى ؛ مع أنه في الحقيقة لا مشترك بينه وبينها ؛ ولكن فيه أوصاف تشبه أوصافها من بعض الوجوه . والقدر المشترك إنما وجوده في الذهن ؛ لاقى الخارج .

وإذا كان كذلك فأنه تعالى قد جعل الانسان مخالفاً بالحقيقة للحيوان ، وجعل كماله وصلاحه في الأمور التي تناسبه ، وهي جميعها لا يماثل فيها الحيوان ؛ فإذا تمعد مماثلة الحيوان ، وتغير خلق الله : فقد دخل في فساد الفطرة والشرعة . وذلك محرم . والله أعلم .

وقال رحمه الله

فصل

قوله : (فالصالحات قانتات ، حافظات للغيب بما حفظ الله) يقتضى وجوب طاعتها لزوجها مطلقاً : من خدمة ، وسفر معه ، وتمكين له ، وغير ذلك ، كما

دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث « الجبل الأحمر » وفي « السجود » وغير ذلك ؛ كما تجب طاعة الأبوين ؛ فإن كل طاعة كانت للوالدين انتقلت إلى الزوج ؛ ولم يبق للأبوين عليها طاعة : تلك وجبت بالأرحام ، وهذه وجبت بالمهود ، كما استقرار إنشاء الله هذين الأصلين العظيمين .

ومثل رحم الله

عن امرأة تزوجت ، وخرجت عن حكم والديها . فأيها أفضل : برها لوالديها ، أو مطاوعة زوجها ؟

فأجاب : المحدث العالمين . المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبيها ، وطاعة زوجها عليها أوجب ، قال الله تعالى : (فالصالحات قانتات حافظات للنيب بما حفظ الله) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الدنيا متاع ، وخير متاعها المرأة الصالحة ؛ إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » وفي صحيح ابن أبي حاتم ، عن أبي هريرة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلت المرأة خمسها ، وصامت شهرها ، وحصنت فرجها ، وأطاعت بعلها دخلت من أي أبواب الجنة شامت » وفي الترمذي عن أم سلمة ، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت

الجنة » وقال الترمذى حديث حسن ، وعن ابى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو كنت آمراً لأحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » أخرجه الترمذى وقال حديث حسن ، وأخرجه أبو داود ، ولفظه : « لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن ، لما جعل الله لهم عليهن من الحقوق » وفى المسند عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ؛ من عظم حقه عليها ، والذي نفسى بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة تجرى بالقيح والصدید ، ثم استقبلته فلحسته ما أدت حقه ! » وفى المسند وسنن ابن ماجه ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر الى جبل أسود ، ومن جبل أسود الى جبل أحمر : لكان لها أن تفعل » أى لكان حقها أن تفعل .

وكذلك فى المسند ، وسنن ابن ماجه ، وصحيح ابن حبان ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ما هذا يا معاذ ؟ » قال : أتيت الشام فوجدتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ، فوددت فى نفسى أن تفعل ذلك بك يا رسول الله ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تفعلوا ذلك ، فإنى لو كنت آمراً لأحد أن يسجد لغير الله لأمرت

المرأة أن تسجد لزوجها ، والذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ؛ ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تنمعه » وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيا رجل دما زوجته لحاجته فلتأته ولو كانت على التنور » رواه أبو حاتم في صحيحه والترمذي ، وقال حديث حسن ، وفي الصحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دما الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء ، فبات غضبانا عليها : لستما الملائكة حتى تصبح » . والأحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله ، وقرأ قوله تعالى : (واليا سيدها لدى الباب) . وقال عمر بن الخطاب : النكاح رق فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته . وفي الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استوصوا بالنساء خيراً ، فإنما هن عندكم عوان » فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير ، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبويها باتفاق الأئمة .

وإذا أراد الرجل أن ينتقل بها إلى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله فيها ونهاها أبوها عن طاعته في ذلك : فعليها أن تطيع زوجها دون أبويها ؛ فإن الأبوين هما ظالمان ؛ ليس لها أن ينهاياها عن طاعة مثل هذا الزوج ، وليس لها أن تطيع أمها فيما تأمرها به من الاختلاص منه أو مضاجعته حتى يطلقها : مثل أن تطالبه من النفقة والكسوة والصداق بما

تطلبه ليطلقها ، فلا يحل لها أن تطيع واحداً من أبويها في طلاقه إذا كان متقياً لله فيها . ففي السنن الأربعة وصحيح ابن أبي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » وفي حديث آخر « المختلعات والمتزعات هن المنافقات » وأما إذا أمرها أبواها أو أحدهما بما فيه طاعة الله : مثل المحافظة على الصلوات ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، ونهوها عن تبذير مالها وإضاعته ، ونحو ذلك مما أمر الله ورسوله أو نهاها الله ورسوله عنه : فليها أن تطيعهما في ذلك ، ولو كان الأمر من غير أبويها . فكيف إذا كان من أبويها ؟ !

وإذا نهاها الزوج عما أمر الله ، أو أمرها بما نهى الله عنه : لم يكن لها أن تطيعه في ذلك ؛ فإن النبي صلى الله عليه قال : « إنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » بل المالك لو أمر مملوكه بما فيه معصية لله لم يجزله أن يطيعه في معصية ، فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبويها في معصية ؟ ! فإن الخير كله في طاعة الله ورسوله ، والشر كله في معصية الله ورسوله .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجيس ، وهو يخرج بها إلى الفرج ، وإلى أما كن الفساد ، ويعاشر مفسدين . فإذا قيل له : انتقل من هذا المسكن السوء . فيقول : أنا زوجها ، ولي الحكم في امرأتي ، ولي السكنى . فهل له ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس له أن يسكنها حيث شاء ، ولا يخرجها إلى حيث شاء ؛ بل يسكن بها في مسكن يصلح لمثلها ، ولا يخرج بها عند أهل الفجور ؛ بل ليس له أن يعاشر الفجار على فجورهم ، ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبتين : عقوبة على فجوره بحسب ما فعل ، وعقوبة على ترك صيانة زوجته وإخراجها إلى أما كن الفجور . فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

فصل

وأما « اتيان النساء في أدبارهن » فهذا محرم عند جمهور السلف واختلف كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة ، وهو المشهور في مذهب مالك . وأما القول الآخر بالرخصة فيه : فن الناس من يحكيه رواية عن مالك ، ومنهم من ينكر ذلك ، ونافع قل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه : (نساؤكم حرث لكم) قال له ابن عمر : إنها نزلت في اتيان النساء في أدبارهن . فن اتناس من يقول غلط نافع على ابن عمر ، أو لم يفهم مراده : وكان مراده : انها نزلت في اتيان النساء من جهة الدبر في القبل : فان الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء ، وكانت

اليهود تنعى عن ذلك ، وتقول : اذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول . فأنزل الله هذه الآية . « والحَرْث » موضع الولد ؛ وهو القبل . فرخص الله للرجل أن يطأ المرأة في قبلها من أي الجهات شاء .

وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول : كذب العبد على أبي . وهذا مما يقوي غلط نافع على ابن عمر ؛ فإن الكذب كانوا يطلقونه بازاء الخطأ ؛ كقول عبادة : كذب أبو محمد . لما قال : الوتر واجب . وكقول ابن عباس : كذب نوف : قال لما صاحب الخضر ليس موسى بنى اسرائيل .

ومن الناس من يقول : ابن عمر هو الذي غلط في فهم الآية . والله أعلم أي ذلك كان ؛ لكن تقل عن ابن عمر انه قال . أو يفعل هذا مسلم ؟ ! لكن بكل حال معنى الآية هو ما فسرهما به الصحابة والتابعون ، وسبب النزول يدل على ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ينكح زوجته في دبرها : أحلال هو ، أم حرام ؟

فأجاب : « وطء المرأة في دبرها » حرام بالكتاب والسنة ، وهو قول جماهير السلف والخلف ؛ بل هو اللوطية الصنرى ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في

أدبارهن « وقد قال تعالى : (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) .
 « والحرث » هو موضع الولد ؛ فإن الحرث هو محل الفرس والزرع . وكانت
 اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول : فأنزل الله هذه
 الآية ؛ وأباح للرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها ؛ لكن في الفرج خاصة .
 ومتى وطئها في الدبر وطاوعته عزرا جميعاً ؛ فإن لم ينتهيا وإلا فرق بينهما ؛ كما
 يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عما يجب على من وطئ زوجته في دبرها ؟ وهل أباحه أحد من العلماء ؟
 فأجاب : الحمد لله رب العالمين . « الوطء في الدبر » حرام في كتاب
 الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى ذلك عامة أئمة المسلمين : من
 الصحابة ، والتابعين ، وغيرهم ؛ فإن الله قال في كتابه : (نساءكم حرث
 لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) وقد ثبت في الصحيح : أن اليهود كانوا يقولون
 إذا أتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول ، فسأل المسلمون عن
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله هذه الآية : (نساءكم حرث لكم
 فأتوا حرثكم أنى شئتم) و « الحرث » موضع الزرع . والولد انما يزرع في
 الفرج ؛ لا في الدبر (فأتوا حرثكم) وهو موضع الولد . (أنى شئتم) أي
 من أين شئتم : من قبلها ، ومن دبرها ، وعن يمينها ، وعن شمالها . قاله
 تعالى سمى النساء حرثاً ؛ وانما رخص في اتیان الحروث ، والحرث انما يكون

في الفرج . وقد جاء في غير أثر : أن الوطء في الدبر هو اللواطية الصغرى ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله لا يستحي من الحق لاتاتوا النساء في حشوشهن) و « الحش » هو الدبر ، وهو موضع القذر والله سبحانه حرم اتيان الحائض ، مع ان النجاسة عارضة في فرجها ، فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المنلطة :

و « ايضا » فهذا من جنس اللواط ، ومذهب أبى حنيفة واصحاب الشافعي واحد واصحابه أن ذلك حرام لانزاع بينهم ، وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه ؛ لكن حكى بعض الناس عنهم رواية أخرى بخلاف ذلك . ومنهم من أنكر هذه الرواية وطعن فيها .

وأصل ذلك ما نقل عن نافع أنه نقله عن ابن عمر ، وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعا في ذلك . فاما ان يكون نافع غلط ، أو غلط من هو فوقه . فاذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما أن طائفة غلطوا في إباحة الدم بالدرهمين ، واتفق الأئمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الأحاديث الصحيحة ، وكذلك طائفة غلطوا في انواع [من] الأشربة . ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل مسكر خمر ؛ و كل خمر حرام » وأنه سئل عن انواع من الأبنذة ، فقال : « كل مسكر حرام » « ماسكر كثيره فقليله حرام » وجب اتباع هذه السنن الثابتة . ولهذا نظر في الشريعة . ومن وطئ أمراة في دبرها وجب أن يعاقبا على ذلك عقوبة تزجرهما ، فان علم أنها لا ينزجران فانه يجب التفريق بينهما . والله اعلم .

باب القسم بين الزوجات

وسئل رحم الله تعالى

عن رجل متزوج بامرأتين ، واحداهما يحبها ، ويكسوها ، ويعطيها
ويجتمع بها أكثر من صاحبها ؟

فأجاب : الحمد لله . يجب عليه المدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين ؛
وفي السنن الأربعة عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من كانت له امرأتان فمال إلى إحداها دون الأخرى جاء يوم القيامة وأحد
شقيه مائل » . فمليه أن يعدل في القسم . فإذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو
ثلاثا بات عند الأخرى بقدر ذلك ، ولا يفضل أحداهما في القسم : لكن
إن كان يحبها أكثر ، ويطأها أكثر : فهذا لا حرج عليه فيه ؛ وفيه أنزل
الله تعالى : (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) أي : في
الحب والجماع ، وفي السنن الأربعة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقسم ويعدل ، فيقول : « هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلني فيما
تملك ولا أملك » يعني : القلب .

وأما المدل في « النفقة » والكسوة « فهو السنة أيضا ، اقتداء
بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة ؛ كما كان
يعدل في القسمة ؛ مع تنازع الناس في القسم : هل كان واجبا عليه ؟ أو مستحبا له ؟
وتنازعا في المدل في النفقة : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ ووجوبه
أقوى ، وأشبه بالكتاب والسنة .

وهذا المدل مأموره مادامت زوجة ؛ فإن أراد أن يطلق إحداها فله ذلك ،
فإن اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك
جاء ؛ كما قال تعالى : (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا
فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ؛ والصلح خير) وفي الصحيح عن عائشة قالت :
أنزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل ، فتطول صحبتها ، فيريد
طلاقها ؛ فنقول : لا تطلقني ، وامسكني ، وأنت في حل من يومي : فنزلت
هذه الآية . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يطلق سودة ، فوهبت
يومها لعائشة ، فامسكها بلا قسمة ؛ وكذلك رافع بن خديج جرى له نحوه
ذلك ، ويقال إن الآية أنزلت فيه .

فَسئل رَمِ الله

عن رجل له امرأتان ؛ وفضل إحداها على الأخرى في النفقة وسائر
الحقوق ، حتى إنه هجرها : فما يجب عليه ؟

فأجاب : يجب عليه أن يعدل بين المرأتين ؛ وليس له أن يفضل إحداها في القسم ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان فإل إلى إحداها أكثر من الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل ». وإن لم يعدل بينهما : فإن ما أن يمكس بمروءة ؛ وإما أن يسرح بإحسان . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن الرجل إذا صبر على زوجته الشهر والشهرين لا يطؤها : فهل عليه إثم أم لا ؟ وهل يطالب الزوج بذلك ؟

فأجاب : يجب على الرجل أن يطأ زوجته بالمعروف ؛ وهو من أؤكد حقها عليه : أعظم من إطعامها .

« والوطء الواجب » قيل : إنه واجب في كل أربعة أشهر مرة . وقيل : بقدر حاجتها وقدرته ؛ كما يطعمها بقدر حاجتها وقدرته . وهذا أصح القولين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة ؛ تخضع بذلك نفوذ المني في مجارى الحبل : فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟

وهل إذا بقي ذلك الدواء معها بعد الجماع ولم يخرج . يجوز لها الصلاة والصوم بعد النسل أم لا ؟

فأجاب . أما صومها وصلاتها فصحيحة وإن كان ذلك الدواء في جوفها .
وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء ، والأحوط : أنه لا يفعل . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عما إذا نظر الرجل إلى جميع بدن امرأته ، ولمسه ، حتى الفرج : عليه
شيء ، أم لا ؟

فأجاب : لا يحرم على الرجل النظر إلى شيء من بدن امرأته ،
ولامسه ، لكن يكره النظر إلى الفرج . وقيل لا يكره . وقيل :
لا يكره إلا عند الوطء .

وسئل رحمه الله

عن امرأة مطلقة وهي ترضع ؛ وقد آجرت لبنها ، ثم انتقضت عدتها
وتزوجت : فهل للمستأجر أن ينعمها أن تدخل على زوجها خشية أن تحمل منه
فيقل اللبن على الولد ؟

فأجاب : أما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستحقه من الوطء ، لا سيما
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لقد هممت أن أنهي عن

ذلك ، ثم ذكرت ان فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم » فقد أخبر صلى الله عليه وسلم : انهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ، ولم ينه عنه . وإذا كان كذلك لم يجوز منع الزوج حقه اذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بمقدار الاجارة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الأب اذا كان عاجزاً عن اجرة الرضاع : فهل له اذا امتعت الأم عن الارضاع الاجرة ان يسترضع غيرها ؟

فأجاب : نعم ، لأنه لا يجب عليه مالا يقدر عليه .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن تسلط عليه ثلاثة : الزوجة ، والقط ، والنمل : الزوجة ترضع من ليس ولدها ، وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك ، والقط يأكل الفراريج ، والنمل يدب في الطعام : فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا ؟ وهل يجوز لهم قتل القط ؟ وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها ؟

فأجاب : ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج . والقط اذا سال على ماله : فله دفعه عن الصول ولو بالقتل ، وله ان يرميه بمكان بعيد ؛ فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل . وأما النمل : فيدفع ضرره بنير التحريق . والله أعلم .

باب النشوز

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل له زوجة ، تصوم النهار وتقوم الليل ، وكلما دعاها الرجل الى فراشه تأبى عليه ، وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين ؛ بل يجب عليها ان تطيعه اذا طلبها الى الفراش ، وذلك فرض واجب عليها . واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع : فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة ؟ ! حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ، ولا تأذن في بيته الا باذنه » ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولفظهم : « لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه » فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه ، فمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها :

فكيف يكون حالها اذ طلبها فامتنعت ؟ ! وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابت لمنتها الملائكة حتى تصبح » وفي لفظ : « الا كان الذئ في السماء ساخطا عليها حتى تصبح » وقد قال الله تعالى : (فالصالحات قانتات حافظات للنيب بما حفظ الله) فالمرأة الصالحة هي التي تكون « قانتة » اي مداومة على طاعة زوجها . فتى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة ، وكان ذلك يبيع له ضربها كما قال تعالى : (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجرهن في المضاجع ، واضربوهن ، فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا)

وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج ؛ حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كنت آمر أحد ان يسجد لأحد لأمرت المرأة تسجد لزوجها ؛ لمظم حقه عليها » وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء قلن له : إن الرجال يحاهدون ، ويتصدقون ، ويفعلون ، ونحن لا نفعل ذلك . فقال . « حسن فمل أحدكن بعد ذلك » أي : أن المرأة اذا احسنت معاشرته بعلمها كان ذلك موجبا لرضاء الله وإكرامه لها ؛ من غير أن تعمل ما يختص بالرجال . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حلف على زوجته ، وقال : لأهجرنك إن كنت ماتصليين
فامتنعت من الصلاة ولم تصل ، وهجر الرجل فراشها . فهل لها على الزوج نفقة
أم لا ؟ وماذا يجب عليها إذا تركت الصلاة ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا امتنعت من الصلاة فإنها تستأجر فإن
تابت وإلا قتلت . وهجر الرجل على ترك الصلاة من أعمال البر التي
يحبها الله ورسوله ، ولا نفقة لها إذا امتنعت من تكينه إلا مع ترك
الصلاة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن له زوجة لا تصلي : هل يجب عليه أن يأمرها بالصلاة ؟ وإذا لم
تفعل : هل يجب عليه أن يفارقها ، أم لا ؟

فأجاب : نعم عليه أن يأمرها بالصلاة ، ويجب عليه ذلك ؛ بل يجب
عليه أن يأمر بذلك كل من يقدر على أمره به إذا لم يقم غيره بذلك ، وقد قال

تعالى : (وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها) الآية . وقال تعالى .
 (يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وفودها الناس والحجارة)
 الآية . وقال عليه الصلاة والسلام : « علوم وأدبوم » .

وينبني مع ذلك الأمر أن يحضها على ذلك بالرغبة ، كما يحضها على ما يحتاج إليها ، فإن أصرت على ترك الصلاة فعليه أن يطلقها ، وذلك واجب في الصحيح . وتارك الصلاة مستحق للمقوبة حتى يصلي باتفاق المسلمين ؛ بل إذا لم يصل قتل . وهو يقتل كافراً مرتداً؟ على قولين مشهورين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قوله تعالى : (واللاتي يخافون نشوزهن فمطوهن . واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن) وفي قوله تعالى : (وإذا قيل انشزوا فانشزوا إلى قوله تعالى : (والله بما تعملون خير) . يبين لنا شيخنا هذا النشوز من ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . « النشوز » في قوله تعالى : (تخافون نشوزهن فمطوهن واهجروهن في المضاجع) هو أن تنشز عن زوجها فتفر عنه بحيث لا تطيقه إذا دعاها للفراش ، أو تخرج من منزله بنير إذنه ، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته .

وأما « النشوز » في قوله تعالى : (إذا قيل انشزوا فانشزوا) فهو النهوض والقيام والارتقاء . وأصل هذه المادة هو الارتقاء واللفظ ، ومنه النشر من الأرض ، وهو المكان المرقع الفايط . ومنه قوله تعالى : (وانظر الى العظام كيف تنتشرها) أى نرفع بمضها الى بعض . ومن قرأ تنشرها أراد نحيها . فسمى المرأة العاصية ناشزاً لما فيها من النلفظ والارتقاء عن طاعة زوجها ، وسمى النهوض نشوزاً لأن القاعد يرتفع من الأرض . والله أعلم .

مسئل رحم الله

عن رجل له زوجة ، وهى ناشز تنمى نفسها : فهل تسقط نفقتها وكسوتها وما يجب عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . تسقط نفقتها وكسوتها إذا لم تمكنه من نفسها ، وله أن يضربها إذا أصرت على النشوز . ولا يحل لها أن تمنع من ذلك إذا طالبها به ؛ بل هي عاصية لله ورسوله ، وفي الصحيح : « إذا طلب الرجل المرأة إلى فراشه فأبت عليه كان النى في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح » .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل له امرأة ، وقد نشزت عنه في بيت أيها من مدة ثمانية شهور ، ولم ينتفع بها ؟

فأجاب : إذا نشزت عنه فلا نفقة لها ، وله أن يضربها إذا نشزت ؛ أو آذته ، أو أعتدت عليه .

وسئل رحمه الله

عما يجب على الزوج إذا منعه من نفسها إذا طلبها ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يحل لها النشوز عنه ، ولا تمنع نفسها منه ؛ بل إذا امتنعت منه وأصرت على ذلك فله أن يضربها ضربا غير مبرح ، ولا تستحق نفقة ولا قسما .

وسئل

عن تزوج باعترأة ودخل بها ، وهو مستر [في] النفقة ، وهي ناشز . ثم إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج . فماذا يجب عليهما ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا سافر بها بغير إذن الزوج فانه يمزر على ذلك .
وتعزر الزوجة إذا كان التخلف يمكنها ؛ ولا نفقة لها من حين سافرت .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة من مدة احدى عشرة سنة ، وأحسن العشرة
معه ، وفي هذا الزمان تأبى العشرة معه ، وتناشزه : فما يجب عليها ؟

فأجاب : لا يحل لها أن تنشر عليه ولا تمنع نفسها ، فقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الا كان
الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح » فاذا أصرت على النشوز فله أن
يضربها ، واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه أن يطلقها
ويعطيها الصداق ؛ بل هي التي تفتدي نفسها منه ، فتبذل صداقها ليفارقها ، كما
أمر النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس « ان يمطى صداقها
فيفارقها » . واذا كان مسرأ بالصداق لم تجز مطالبته باجماع المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر ، وتطلب منه
نفقة وكسوة ، وقد ضيقت عليه أموره : فهل تسحق عليه نفقة وكسوة ؟

فأجاب : إذا لم تمكته من نفسها أو خرجت من داره بنير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة ، وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة ، فحيث كانت ناشزاً عاصية له فيما يجب له عليها [من] طاعته : لم يجب لها نفقة ولا كسوة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة متزوجة برجل ، ولها أقارب كلما أرادت أن تزورهم أخذت الفراش ، وتقدم عندهم عشرة أيام وأكثر ، وقد قربت ولادتها ، ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تجيء إلى بيتها إلا بعد أيام ، ويبقى الزوج بردان : فهل يجوز لهم أن يخلوها تلد عندهم ؟

فأجاب : لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه ، ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه ويحبسها عن زوجها ، سواء كان ذلك لكونها مرضعاً ، أو لكونها قابلة ، أو غير ذلك من الصناعات ، وإذا خرجت من بيت زوجها بنير إذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله ؛ ومستحقة للعقوبة .

باب الخلع

وسئل الشيخ رحمه الله تعالى

ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ؟

فأجاب : الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتعطيه الصداق أو بعضه فداء نفسها ، كما يفقدى الأسير ، وأما إذا كان كل منهما مريدا لصاحبه فهذا الخلع محدث في الاسلام .

وقال رحمه الله

إذا كانت مبغضة له مختارة لفراقه فإنها تفتدى نفسها منه ، فترد إليه مأخذته من الصداق ، وتبريه مما في ذمته ، ويخلعها ، كما في الكتاب والسنة وافق عليه الأئمة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانحلال منه ، وقالت له : إن لم تفارقني والاقتلت نفسي ؛ فأكرهه الولي على الفرقة ، وتزوجت غيره ، وقد طلبها الأول ، وقال : انه فارقها مكروها ، وهي لا تريد الا الثاني ؟

فأجاب : إن كان الزوج الأول أكره على الفرقة بحق . : مثل أن يكون مقصراً في واجباتها ، أو مضرراً لها بنير حق من قول أو فعل كانت الفرقة صحيحة ، والنكاح الثاني صحيحاً . وهي زوجة الثاني . وإن كان أكره بالضرب أو الحبس وهو محسن لمشرتها حتى فارقها لم تقع الفرقة ؛ بل إذا أبغضته وهو محسن إليها فإنه يطلب منه الفرقة من غير أن يلزم بذلك . فإن فعل والا أمرت المرأة بالصبر عليه إذا لم يكن ما يبيح الفسخ .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اتهم زوجته بفاحشة ؛ بحيث أنه لم ير عندها ما ينكره الشرع الادعى أنه أرسلها إلى عرس ، ثم تجسس عليها فلم يجدها في العرس ، فانكرت ذلك ، ثم إنه أتى إلى أوليائها وذكر لهم الواقعة ، فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر ، فامتنعت خوفاً من الضرب ؛ فخرجت إلى بيت خالها ، ثم إن الزوج بعد ذلك جمل ذلك مستنداً في إبطال حقها ؛ وادعى أنها خرجت بنير إذنه : فهل يكون ذلك مبطلاً لحقها ؟ والا نكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكاراً في الشرع ؟

فأجاب : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ، ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتينكمهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلا يحل للرجل أن يمض المرأة : بأن يمنها ويضيق عليها

حتى تعطيه بعض الصداق ، ولا أن يضربها لأجل ذلك ؛ لكن إذا أتت بفاحشة مينة كان له أن يعضلها لتقتدي منه ؛ وله أن يضربها . هذا فيما بين الرجل وبين الله .

وأما « أهل المرأة » فيكشفون الحق مع من هو فيعينونه عليه ، فإن تبين لهم أنها هي التي تعدت حدود الله وأذت الزوج في فراشه : فهي ظالمة متعمدية ، فلتفتد منه . وإذا قال : إنه أرسلها إلى عرس ولم تذهب إلى العرس فليسأل إلى أين ذهبت ؟ فإن ذكر أنها ذهبت إلى قوم لاربية عندهم وصدقها أولئك القوم ، أو قالوا لم تأت إلينا : وإلى العرس لم تذهب : كان هذا ريبة وبهذا يقوى قول الزوج .

وأما « الجهاز » الذي جاءت به من بيت أبيها فعليه أن يرده عليها بكل حال ، وإن اصطالحوا فالصلح خير ، ومتى تابت المرأة جازلزوجها أن يعسكها ولا حرج في ذلك ؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وإذا لم يتفقا على رجوعها إليه فلتبرئه من الصداق ، وليخطمها الزوج : فإن الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله ، كما قال الله تعالى : (فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما أقنعت به) . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن ثيب بالغ لم يكن وإيها الا الحاكم ، فزوجها الحاكم لعدم الأولياء
ثم خالما الزوج وبرأته من الصداق بنير إذن الحاكم : فهل تصح المخالعة
والإبراء ؟

فأجاب : إذا كانت أملاً للتبرع جاز خلها وإبرؤها بدون
إذن الحاكم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة قال لها زوجها : إن أبرأتني فأنت طالق . فأبرأته ، ولم تكن
تحت الحجر ، ولا لها أب ، ولا أخ . ثم إنها ادعت أنها سفية لتسقط
بذلك الإبراء .

فأجاب : لا يبطل الإبراء بمجرد دعواها ، ولو قامت بينة بأنها سفية
ولم تكن تحت الحجر لم يبطل الإبراء بذلك ؛ وإن كانت هي المتصرف
لنفسها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقتها ، ثم بعد ذلك أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البرائة ، وكانت البرائة تقدمت على ذلك : فهل يصح الطلاق ؟ واذا وقع يقع رجعيا أم لا ؟

فأجاب : ان كانا قد توافقا على ان توهبه الصداق وتبريه على أن يطلقها فأبرأته ، ثم طلقها : كان ذلك طلاقا بائنا . وكذلك لو قال لها : أبرئني وانا أطلقك . أو : إن أبرئتي طلقتك . ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها أنه سأل الإبراء على أن يطلقها . وأما أن كانت إبرأته براءة لا تتعلق بالطلاق ؛ ثم طلقها بعد ذلك : فالطلاق رجعي ؛ ولكن هل لها أن ترجع في الإبراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الإبراء لا يصدر في العادة الا لأن يمسكها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك ؟ فيه قولان هما روايتان عن أحمد . واما اذا كانت قد طابت نفسها بالإبراء مطلقا وهو ان يكون ابتداء منها لاسبب منة ولا عوض : فهنا لا يرجع فيه بل اريب . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال لامرأته : هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا ؛ فانه ابني ريته : فلما اشتكاه لأبيه قال للزوج : إن أبرأتك امرأتك تطلقها ؟ قال : نعم . فأقى بها ، فقال لها الزوج : إن أبرئتني من كتابك ، ومن الحجة التي لك علي : فأنت طالق ؟ قالت : نعم . وانفصلا ، وطلع الزوج إلى بيت جيرانه ، فقال : هي طالق ثلاثا ، ونزل إلى الشهود فسألوه كم طلقت ؟ قال : ثلاثا على ماصدر منه : فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان ابرؤها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقا بل بشرط أن يطلقها بابت منه ، ولم يقع بها بعد هذا طلاق ، والشرط المتقدم على المقد كالشرط المقارن ، والشرط العرفي كاللفظي . وقول هذا الذي من جهتها له : إن جاءت زوجتك وابرأتك تطلقها ؟ وقوله : اشتراط عليه أنه يطلقها إذا أبرأته ، ومحيطه بها بعد ذلك ، وقوله : أنت إن أبرئتني قالت : نعم . منزول على ذلك ، وهو أنه إذا أبرأته يطلقها : بحيث لو قالت : أبرأته وامتنع لم يصح البراء ؛ فإن هذا إيجاب وقبول في العرف ، لما تقدم من الشروط ودلالة الحال ؛ والتقدير : أبرأتك بشرط أن تطلقني .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل طلق زوجته طلقة رجعية ؛ فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم : قل : طلقها على درم . فقال له ذلك ؛ فلما فعل قالوا له : قد ملكت نفسها فلا ترجع إليك إلا برضاها . فإذا وقع المنع : هل يسقط حقها مع غوره بذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا كان قد طلقها طلقة رجعية ، ثم إن الشاهد قد لقنه أن يقول : طلقها على درم ، فقال ذلك ممتدداً أنه يقر بذلك الطلاق الأول لا ينشئ طلاقاً آخر : لم يقع به غير الطلاق الأول ، ويكون رجعياً ؛ لا بئنا وإذا ادعى عليه أنه قال ذلك القول الثاني انشاءً لطلاق آخر ثان ، وقال : إنما قلته إقراراً بالطلاق الأول ، وليس ممن يعلم أن الطلاق بالمعوض يبينها . فالقول قوله مع عيته ؛ لاسيما وقرينة الحال تصدقه ؛ فإن المادة جارية بأنه إذا طلقها ثم حضر عند الشهود فإنما حضر ليشهدوا عليه بما وقع من الطلاق .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الخلع » : هل هو طلاق محسوب من الثلاث ؟ وهل يشترط كونه بنير لفظ الطلاق ونيته ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين السلف والخلف ، فظاهر مذهب الامام أحمد وأصحابه أنه فرقة بائنة وفسخ للنكاح ؛ وليس من الطلاق الثلاث . فلو خطبها عشر مرات كان له ان يتزوجها بمقد جديد قبل أن تنكح زوجا غيره ، وهو أحد قولي الشافعي . واختاره طائفة من أصحابه ونصروه ؛ وطائفة نصروه ولم يختاروه ؛ وهذا قول جمهور فقهاء الحديث : كاسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، وداود ، وابن المنذر ، وابن خزيمة . وهو ثابت عن ابن عباس وأصحابه : كطاووس ، وعكرمة .

و « القول الثاني » : أنه طلاق بأن محسوب من الثلاث . وهو قول كثير من السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، والشافعي في قوله الآخر ؛ ويقال : إنه الجديد ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد . وينقل ذلك عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ؛ لكن ضعف أحمد وغيره من أئمة العلم بالحديث : كابن المنذر ، وابن خزيمة ، والبيهقي وغيرهم : النقل عن هؤلاء ؛ ولم يصحوا إلا قول ابن عباس ؛ إنه فسخ ؛ وليس بطلاق . وأما الشافعي وغيره فقال لانرف حال من روى هذا عن عثمان : هل هو ثقة أم ليس بثقة ؟ فاصحوا ما نقل عن الصحابة : بل اعترفوا أنهم لا يملكون صحته (١) « قاعدة في الخلع » .

وما علمت أحدًا من أهل العلم بالنقل صحيح ما نقل عن الصحابة من أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث ؛ بل أثبت ما في هذا عندهم ما نقل عن عثمان ، وقد نقل عن عثمان بالاسناد الصحيح أنه أمر المختلعة أن تستبرأ بحيضه . وقال : لا عليك عدة . وهذا يوجب أنه عنده فرقة بائنة ؛ وليس بطلاق ؛ إذ الطلاق بمد الدخول يوجب الاعتداد بثلاث قروء بنص القرآن واتفاق المسلمين ؛ بخلاف الخلع ؛ فإنه قد ثبت بالسنة وآثار الصحابة أن العدة فيها استبراء بحيضة ، وهو مذهب اسحق ، وابن المنذر ، وغيرهما ، وإحدى الروايتين عن أحمد .

وقد رد ابن عباس امرأة على زوجها بعد طلقتين وخلع مرة قبل أن تنكح زوجها غيره ، وسأله إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص لما ولاه الزبير على اليمن عن هذه المسألة وقال له : ان عامة طلاق أهل اليمن هو الفداء ؛ فأجاب ابن عباس بأن الفداء ليس بطلاق ؛ ولكن الناس غلطوا في اسمه . واستدل ابن عباس بأن الله تعالى قال : (الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تستريح بإحسان ؛ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ، تلك حدود الله فلا تمتدوها ، ومن يتعد حدود الله فلاولئك هم الظالمون . فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) قال ابن عباس . فقد ذكر الله تعالى الفدية بمد الطلاق مرتين ، ثم قال : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وهذا يدخل في الفدية خصوصا وغيرها عموما ، فلو كانت الفدية طلاقا لكان الطلاق أربما . وأحمد في المشهور عنه هو ومن تقدم اتبعوا ابن عباس .

واختلف هؤلاء في « المختلطة » هل عليها عدة ثلاثة قروء ؟ أو تستبرأ بحیضة ؟ على قولین : هما روايتان عن أحمد « أحدهما » تستبرئ بحیضة ، وهذا قول عثمان ، وابن عباس ؛ وابن عمر في آخر روايتيه ، وهو قول غير واحد من السلف ؛ ومذهب اسحق ، وابن المنذر وغيرهما ، وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في السنن من وجوه حسنة ، كما قد بينت طرقها في غير هذا الموضع .

وهذا مما احتج به من قال : إنه ليس من الطلاق الثلاث ، وقالوا : لو كان منه لوجب فيه تربص ثلاث قروء بنص القرآن ، واحتجوا به على ضعف من نقل عن عثمان ؛ أنه جعلها مطلقة بائنة ؛ فإنه قد ثبت عنه بالاسناد المرضي أنه جعلها تستبرئ بحیضة ، ولو كانت مطلقة لوجب عليها تربص ثلاثة قروء . وإن قيل : بل عثمان جعلها مطلقة تستبرئ بحیضة . فهذا لم يقل به أحد من العلماء ، فاتباع عثمان في الرواية الثابتة عنه التي يوافقه عليها ابن عباس ، ويدل عليها الكتاب والسنة : أولى من رواية راويها مجهول وهي رواية جهمان الأسلمي عنه أنه جعلها مطلقة بائنة . وأجود ما عند من جعلها مطلقة بائنة من النقل عن الصحابة هو هذا النقل عن عثمان ، وهو مع ضعفه قد ثبت عنه بالاسناد الصحيح ما يناقضه ، فلا يمكن الجمع بينهما ؛ لما في ذلك من خلاف النص والاجماع .

وأما النقل عن علي ، وابن مسعود فضيف جداً ، والنقل عن عمر بحمل
لادلالة فيه ، وأما النقل عن ابن عباس أنه فرقة وليس بطلاق . فمن أصح النقل
الثابت باتفاق أهل العلم بالآثار ، وهذا مما اعتضد به القائلون بأنه مفسوخ : كأحمد وغيره

والذين اتبعوا ما نقل عن الصحابة من أنه طلاقه بائنة من الفقهاء فزنوا تلك
تقولا صحيحة ؛ ولم يكن عندهم من نقد الآثار والتمييز بين صحيحها وضيفها ما عند
أحمد وأمثاله من أهل المرفقة بذلك ، فصار هؤلاء يرون أن الذين خالفوا ابن
عباس وأمثاله من الصحابة أجل منه وأكثر عدداً ، ولم يعلموا أنه لم يثبت
خلافه عن أحد من الصحابة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم فقهه
في الدين ، وعلمه التأويل » وكان ما استنبطه في هذه المسألة من القرآن ، واستدل
به من السنة عن كمال فقهه في الدين وعلمه بالتأويل ، وهو أكثر الصحابة فنياً .
قيل للامام أحمد : أي الصحابة أكثر فنياً ؟ قال : ابن عباس . وهو أعلم وأفقه
طبقة في الصحابة ، وكان عمر بن الخطاب يدخله مع أكابر الصحابة - كعثمان ،
وعلي ، وابن مسعود ، ونحوهم - في الشورى ولم يكن عمر يفعل هذه بنيره من
طبقة ، وقال ابن مسعود لو أدرك ابن عباس إسناتنا لما عثره منا أحد . أي
مابلق عشرة .

والناقلون لهذه المسألة عنه أجل أصحابه ، وأعلمهم بأقواله : مثل طاووس ،
وعكرمة ؛ فإن هذين كانا يدخلان عليه مع الخاصة ؛ بخلاف عطاء ، وعمر بن
دينار ونحوهما ، فقد كانوا يدخلون عليه مع العامة . ومعلوم أن خواص العالم

عند من علمه ما ليس عند غيرهم ، كما عند خواص الصحابة - مثل الخلفاء الراشدين الأربعة ، وابن مسعود ، وعائشة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم - من العلم ما ليس عند من ليس له مثلهم من الاختصاص بالنبي صلى الله عليه وسلم . والمقصود بهذا : أن كثيراً من الناس يظن أن ابن عباس خالفه في هذه المسألة كثير من الصحابة أو أكثرهم ، ولا يعلمون أنه لم يثبت عن الصحابة إلا ما وافق قوله ؛ لا ما يناقضه . وإن قدر أن بعضهم خالفه فالرجح فيما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة .

قال هؤلاء : والطلاق الذى جملة الله ثلاثاً هو الطلاق الرجعي ، وكل طلاق فى القرآن فى المدخول بها هو الطلاق الرجعي غير الطلقة الثالثة ؛ ولذلك قال أحمد فى أحد قوليهِ : تدبرت القرآن فإذا كل طلاق فيه فهو الرجعي . قال هؤلاء : فنقسم الطلاق المحسوب من الثلاث إلى رجعي وبأن فقد خالف الكتاب والسنة ؛ بل كل ما فيه ينونة فليس من الطلاق الثلاث ؛ فإذا سمي طلاقاً بائناً ولم يحمل من الثلاث فهذا معنى صحيح لا تنازع فيه . قالوا : ولو كان الخلع طلاقاً لما جاز فى الحيض ، فإن الله حرم طلاق الحائض ، وقد سلم لنا المنازعون أو أكثرهم أنه يجوز فى الحيض ؛ ولأن الحاجة داعية إليه فى الحيض . قالوا : والله تعالى إنما حرم المرأة بعد الطلقة الثالثة عقوبة للرجل ثلاثاً يطلق لغير حاجة ؛ فإن الأصل فى الطلاق الحظر ؛ وإنما أيسح منه قدر الحاجة . والحاجة تندفع بثلاث مرات ؛ ولهذا أيسحت الهجرة ثلاثاً ، والاحداد لغير موت الزوج ثلاثاً ، ومقام المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً . والأصل فى الهجرة ومقام المهاجر بمكة التحريم .

ثم اختلف هؤلاء . هل من شرط كونه فسخاً أن يكون بنير لفظ الطلاق
ونيته ؟ على ثلاثة أقوال .

« أحدها » : أنه لا بد أن يكون بنير لفظ الطلاق ونيته . فن خالغ بلفظ
الطلاق أو نواه فهو من الطلاق الثلاث ، وهذا قول أكثر المتأخرين من
أصحاب الشافعي وأحمد ، ثم قد يقول هؤلاء : إذا عري عن صريح الطلاق ونيته
فهو فسخ . وقد يقولون : إنه لا يكون فسخاً إلا إذا كان بلفظ الخلع . والفسخ
والمفاداة دون سائر الألفاظ : كلفظ الفراق ، والسراح ، والابانة وغير ذلك من
الألفاظ التي لا يفارق الرجل امرأته إلا بها ، مع أن ابن عباس لم يسمه إلا فدية
وفراقاً وخلعاً ، وقال : الخلع فراق ؛ وليس بطلاق . ولم يسمه ابن عباس
فسخاً ، ولا جاء في الكتاب والسنة تسميته « فسخاً » ، فكيف يكون لفظ
الفسخ صريحاً فيه دون لفظ الفراق ؟! وكذلك أحمد بن حنبل أكثر ما يسميه
« فرقة » ليست بطلاق . وقد يسميه « فسخاً » أحياناً ؛ لظهور هذا الاسم في
عرف المتأخرين .

« والثاني » أنه إذا كان بنير لفظ الطلاق كلفظ « الخلع » « والمفاداة »
« والفسخ » فهو فسخ ، سواء نوى به الطلاق أو لم ينو . وهذا الوجه ذكره
غير واحد من أصحاب الشافعي وأحمد .

وعلى هذا القول : فهل هو فسخ إذا عري عن صريح الطلاق بأي لفظ
وقع من الألفاظ والكلمات ؟ أو هو مختص بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة ؟ على
وجهين ، كالوجهين على القول الأول .

وهذا القول أشبه بأصولهما من الذى قبله ؛ فان اللفظ إذا كان صريحاً
فى باب ووجد ماداً فيه لم يكن كناية فى غيره ؛ ولهذا لو نوى بلفظ الطهار
الطلاق لم يقع عند عامة العلماء ، وعلى هذا دل الكتاب والسنة . وكذلك عند
أحمد : لو نوى بلفظ الحرام الطلاق لم يقع ؛ لأنه صريح فى الطهار ؛ لاسيما على
أصل أحمد . وألفاظ الخلع والفسخ والفدية مع العرض صريحة فى الخلع فلا
تكون كناية فى الطلاق ، فلا يقع بها الطلاق بحال ؛ ولأن لفظ الخلع
والمفاداة والفسخ والموض إما أن تكون صريحة فى الخلع ؛ وصريحة فى
الطلاق ، أو كناية فيها ، فان قيل بالأول - وهو الصحيح - لم يقع بها الطلاق
وان نواه . وان قيل بالثانى : لزم أن يكون لفظ الخلع والفسخ والمفاداة من
صريح الطلاق ، فيقع بها الطلاق ، كما يقع بلفظ الطلاق عند التجرد ؛ وهذا لم
يقله أحد ، ولم يعدها أحد من الصرائح . فان قيل : هي مع الموض صريحة فى
الطلاق . قيل : هذا باطل على أصل الشافعى ؛ فان ما ليس بصريح عنده لا يصير
صريحاً بدخول الموض ؛ ولهذا قال الشافعى ومن وافقه من أصحاب أحمد : إن
النكاح لا ينقصد بغير لفظ الانكاح والتزويج ، لأن ماسوى ذلك كناية
والكناية تقتصر الى النية ، والنية لا يمكن الا بشهاد عليها ، والنكاح لا بد
فيه من الشهادة ؛ فاذا قال : ملكتها بألف ، وأعطيتها بألف ، ونحو ذلك
أو وهبتها لم يجعل دخول الموض قرينة فى كونه نكاحاً : لاحتمال تعليق الرقة .
كذلك لفظ المفاداة يحتمل المفاداة من الأسر . ولفظ الفسخ ان كان طلاقاً مع

الموض فهو طلاق بدون الموض ؛ ولم يقل أحد من أصحاب الشافعي : إنه صريح في الطلاق بدون الموض ، بل غايته أن يكون كناية . وهذا القول مع كونه أقرب من الأول : فهو أيضاً ضعيف .

« القول الثالث » أنه فسخ بأي لفظ وقع ؛ وليس من الطلاق الثلاث . وأصحاب هذا القول لم يشترطوا لفظاً معيناً ، ولا عدم نية الطلاق ؛ وهذا هو المنقول عن ابن عباس وأصحابه ؛ وهو المنقول عن أحمد بن حنبل وقدماء أصحابه في الخلوع بين لفظ ولفظ ؛ لا لفظ الطلاق ولا غيره ؛ بل القاض لهم صريحة في أنه فسخ بأي لفظ كان ، أصرح من لفظ الطلاق في معناه الخالص . وأما الشافعي فلم يقل عن أحد من السلف أنه فرق بين لفظ الطلاق وغيره ؛ بل لما ذكر قول ابن عباس وغيره وأصحابه ذكر عن عكرمة أنه قال : كلما أجازته المال فليس بطلاق . قال : وأحسب من لم يحمله طلاقاً إنما يقول ذلك إذا لم يكن بلفظ الطلاق .

ومن هنا ذكر محمد بن نصر ، والطحاوي ونحوهما : أنهم لا يعلمون نزاعاً في الخلع بلفظ الطلاق . ومعلوم أن مثل هذا الظن لا ينقل به مذاهب السلف ، ويعدل به عن القاض لهم ، وعلمهم : وأدلتهم البيئة في التسوية بين جميع الألفاظ ؛ وأما أحمد فكلامه بين في أنه لا يعتبر لفظاً ، ولا يفرق بين لفظ ، ولفظ ، وهو متبع لابن عباس في هذا .

القول وبه اتحدى . وكان أحمد يقول : إياك أن تكلم في مسألة ليس لك فيها إمام . وإمامه في هذه المسألة هو ابن عباس ، وتقله أحمد وغيره عن ابن عباس وأصحابه . فتبين أن الاعتبار عندهم ببذل المرأة الموض . وطلبها الفرقة . وقد كتبت الفاضل في هذا الباب في الكلام المبسوط .

« وأيضاً » فقد روي البخاري في صحيحه ، عن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثابت بن قيس بن شماس — وهو أول من خالع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لما جاءت امرأته الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالت له : لا أنتم عليه خلقاً ولا ديناً ، ولكن أكره الكفر بمد في الاسلام ؛ فذكرت أنها تبغضه . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أتردين عليه الحديقة » فقالت : نعم . قال : « أقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة »

وابن عباس الذي يروى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « أمرها بخيضة » استبراء . وقال : لأعدة عليك . وأفقي بأن طلاق أهل اليمن الذي يسمونه « الفداء » ليس من الطلاق الثلاث ، مع أن إبراهيم بن سعد قال له : عامة طلاق أهل اليمن الفداء ، فقال له : ليس الفداء بطلاق ؛ وإنما هو فراق ، ولكن الناس غلطوا في اسمه . فأخبره السائل أن طلاقهم هو الفداء ، وهذا ظاهر في أن ذلك يكون بلفظ الطلاق ، وأدنى أحواله أن يسم لفظ الطلاق وغيره ، وابن عباس أطلق الجواب

وعمم ، ولم يستثن الفداء بلفظ الطلاق ولا عين له لفظاً ، مع علمه بأن وقوع ذلك بلفظ الطلاق أكثر منه بنفيه ؛ بل العامة لا تعرف لفظ الفسخ والخلع ونحو ذلك إن لم يعلمها ذلك معلم ، ولا يفرقون بين لفظ ولفظ ؛ بل كثير منهم إذا قيل له : خالع امرأتك . طلقها بلا عوض ، وقال : قد خطمتها . فلا يعرفون الفرق بين لفظ ولفظ إن لم يذكر لهم الغرض في أحد اللفظين . وأهل اليمن إلى اليوم تقول المرأة لزوجها : طلقني . فيقول لها : ابذلي لي فتبذل له الصداق أو غيره فيطلقها . فهذا عامة طلاقهم ، وقد أفتاهم ابن عباس بأن هذا فدية وفراق وليس بطلاق . ورد امرأة على زوجها بعد طلقتين وفداء مرة . فهذا نقل ابن عباس وفتياه واستدلالة بالقرآن بما يوافق هذا القول .

وهذا كما أنه مقتضى نصوص أحمد وأصوله فهو مقتضى أصول الشرع ، ونصوص الشارع ؛ فإن الاعتبار في المقود بمقاصدها ومعانيها ؛ لا بألفاظها . فإذا كان المقصود باللفظين واحداً لم يحز اختلاف حكمهما . ولو كان المعنى الواحد إن شاء العبد جملة طلاقاً وإن شاء لم يجمله طلاقاً [كان تلاعباً] وهذا باطل

وقد أوردوا على هذا : أن المعتقة تحته إذا خيرها زوجها فإن لها أن تطلق نفسها ، ولها أن تفسخ النكاح لأجل عتقها . قالوا : فبهي خيرة بين الأمرين وكذلك الزوج مع الموض يملك ايقاع فسخ ، ويملك ايقاع طلاق . وهذا القياس ضعيف ؛ فإن هذه إذا طلقت نفسها إنما يقع الطلاق رجعياً ؛ فتكون خيرة بين

ايقاع فرقة بائنة ، وبين ايقاع طلاق رجعي . وهذا مستقيم ؛ كما يحخير الزوجين أن يخلعها مفارقة فرقة بائنة ، وبين أن يطلقها بلا عوض طلاقا رجعيا ؛ وانما المخالف للأصول أن يملك فرقة بائنة أن شاء جعلها فسخا ، وإن شاء جعلها طلاقا ، والمقصود في الموضعين واحد ؛ وهو الفرقة البائنة ؛ والأمر اليه في جعلها طلاقا ، أو غير طلاق ؛ فهذا هو المنكر الذي يقتضى أن يكون العبد أن ساء جعل المقد الواحد طلاقا ، وإن شاء جعله غير طلاق ، مع أن المقصود في الموضعين واحد .

« وأيضاً » فالذي يرجع الى العبد هو قصدا لأفعال وغايتها ؛ وأما الاحكام فالى الشارع . فالشارع يفرق بين حكم هذا الفعل وحكم هذا الفعل : لاختلاف المقصود بالفعلين . فإذا كان مقصود الرجل بها واحداً لم يكن بخيراً في اثبات الحكم ونفيه ، ومعلوم أن مقصود الفرقة واحد لا يختلف .

« وأيضاً » فعنى الاقتداء ثابت فيما إذا سأله أن يفارقها بموض ؛ والله علق حكم الخلع بسمى القدية ، حيث وجد هذا المعنى فهو الخلع المذكور في كتاب الله تعالى .

« وأيضاً » فإن الله جعل الرجمة من لوازم الصلاق في القرآن ؛ فلم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها الا وأثبت فيه الرجمة : فلو كان الاقتداء طلاقا

لثبت فيه الرجمة وهذا يزيل معنى الاقتداء ؛ اذ هو خلاف الاجماع ؛ فانا نعلم من قال: إن الخلع المطلق يملك فيه الموض ويستحق فيه الرجمة . لكن قال طائفة هو غير لازم ؛ فان شاء رد الموض وراجعها ؛ وتنازع العلماء فيما اذا شرط الرجمة في الموض : هل يصح ؟ على قولين : هما روايتان عن مالك . و بطلان الجمع مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وهو قول متأخري أصحاب أحمد . ثم من هؤلاء من يوجب الموض ويرد الرجمة . ومنهم من يثبت الرجمة ويبطل الموض . وهما وجهان في مذهب أحمد والشافعي ؛ وليس عن أحمد في ذلك نص . وقياس مذهب أحمد صحة بهذا الشرط ، كما لو بذلت ما لا على أن تملك أمرها . فانه نص على جواز ذلك ، ولأن الأصل عنده جواز الشرط في العقود ، إلا أن يقوم على فسادها دليل شرعي ، وليس الشرط الفاسد عنده ما يخالف مقتضى العقد عند الإطلاق ؛ بل ما خالف مقصود الشارع وناقض حكمه ؛ كاشتراط الولاء لنير المعتقد ، واشتراط البائع للوطء مع أن الملك للمشتري ، ونحو ذلك .

« وأيضاً » فالفرق بين لفظ ولفظ في الخلع قول يحدث لم يعرف عن أحد من السلف : لا الصحابة ، ولا التابعين ، ولا تابعيهم . والشافعي — رضى الله عنه — لم ينقله عن أحد ؛ بل ذكر : أنه يحسب أن الصحابة يفرقون : ومعلوم أن هذا ليس نقلاً لقول أحد من السلف . والشافعي ذكر هذا في أحكام القرآن . ورجح فيه أن الخلع طلاق وليس بفسخ ، فلم يحز هذا القول لما ظنه من تناقض أصحابه ، وهو أنهم يحملونه بلفظ طلاقاً بائناً من الثلاث ؛

وبلفظ ليس من الثلاث فلما ظنه من تناقضه عدل عن ترجيحه. ولكن هذا التناقض لم ينتقله: لاهو؛ ولا أحد غيره عن أحد من السلف القائلين به ولا من أتبعه. كأحمد ابن حنبل وقدماء أصحابه؛ وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد، لما وجدوا غيرهم قد ذكروا الفرق فيه بين لفظ الطلاق وغيره؛ وذكر بعضهم كحمد بن نصر والطحاوي: أنهم لا يملكون في ذلك نزاعاً؛ وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد، والمتقول عن السلف قاطبة: إما جمل الخلع فرقة بائنة، وليس بطلاق. وإما جمل طلاقاً. وما رأيت في كلام أحد منهم أنه فرق بين لفظ ولفظ، ولا اعتبر فيه عدم نية الطلاق؛ بل قديقولون كما يقول عكرمة: كلما أجاز به المال فليس بطلاق، ونحو ذلك من المبارات: مما يبين أنهم اعتبروا مقصود العقد؛ لالفظاً معينا، والتفريق بين لفظ ولفظ مخالف للأصول والنصوص. ويبطلان هذا الفرق يستدل من يحمل الجميع طلاقاً: فيبطل القول الذي دل عليه الكتاب والسنة. وهذا الفرق إذا قيل به كان من أعظم الحجج على فساد قول من جعله فسحاً؛ ولهذا عدل الشافعي — رضى الله عنه — عن ترجيح هذا القول؛ لما ظهر له أن أهله يفرقون.

« وأيضاً » ففي السنن أن فيروز الديلمي أسلم وتحتة أختان، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: « طلق أيتها شئت » قال: فعدت الى أسبقهما صحبة ففارقتهما. وهو حديث حسن، فقد أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلق إحداها، وهذه الفرقة عند الشافعي وأحمد فرقة بائنة؛ وليست

من الطلاق الثلاث . فدل ذلك على أن لفظ الطلاق قد تناول ما هو فسخ ليس من الثلاث . ويدل على أن الذي أسلم وتحت أكر من أربع إذا قال : قد طلقت هذه كان ذلك فرقة لها واختياراً للأخرى ؛ خلاف ما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد : أنه إذا قال لاحدهما طلقها كان ذلك اختياراً لها . قالوا : لأن الطلاق لا يكون الا لزوجة . فان هذا القول مخالف للسنة والمقول ؛ فان المطلق للمرأة زاهد فيها ، راغب عنها ، فكيف يكون مختاراً لها ، مريداً لبقائها ؟!! وانما أوقعهم في مثل هذا ظنهم ان لفظ الطلاق لا يستعمل الا فيما هو من الطلاق الثلاث ، وهذا ظن فاسد مخالف للشرع واللغة وإجماع العلماء .

« وأيضاً » فإن الطلاق لم يحمل الشارع له لفظاً معيناً ؛ بل اذا وقع الطلاق بأي لفظ يحتمله وقع عند الصحابة والسلف وعامة العلماء لم يناع في ذلك الا بعض متأخري الشيعة ، والظاهرية ؛ ولا يعرف في ذلك خلاف عن السلف . فاذا قال : فارقتك . أو سرحتك . أو : سبتك . ونوى به الطلاق وقع ، وكذلك سائر الكنايات . فاذا أتى بهذه الكنايات مع العوض مثل أن تقول له : سرحني ، أو سببتني بألف ، أو فارقتني بألف ، أو خلني بألف . فأى فرق بين هذا وبين أن تقول : فادني بألف ، أو اخلني بألف ، أو افسخ نكاحي بألف . وكذلك سائر الفاظ الكنايات . مع أن لفظ الخلع والفسخ اذا كان بنير عوض ونوى بهما الطلاق وقع الطلاق رجماً ، فهما من الفاظ الكناية في الطلاق . فأى فرق في الفاظ الكنايات بين لفظ ولفظ ؟!

وقد اختلف العلماء في صحة الخلع بنير عوض؟ على قولين : هما روايتان
 عن أحمد . « أحدهما » كقول أبي حنيفة والشافعي ، وهي اختيار أكثر أصحابه .
 « والثانية » يصح ، كالشهور في منهب مالك ، وهي اختيار الخري . وعلى هذا
 القول فلا بد أن ينوي بلفظ الخلع الطلاق ، ويقع به طلاق بائن لا يكون
 فسخاً على الروايتين ، نص على ذلك أحمد رحمه الله ؛ فانه لو أجاز أن يكون
 فسخاً بلا عوض لكان الرجل يملك فسخ النكاح ابتداءً ولا يحسب ذلك
 عليه من الثلاث ، وهذا لا يقوله أحد ؛ فانه لو جاز ذلك لكان هذا
 يستلزم جمل الطلاق بنير عدد ، كما كانوا في الجاهلية وفي أول الاسلام
 لم يكن للطلاق عدد . فلو كان لفظ الفسخ أو غيره يقع ولا يحسب من الثلاث
 لكان ذلك يستعمل بدل لفظ الطلاق ، ومناه معنى الطلاق بلا عدد .
 وهذا باطل .

وان قيل : هو طلاق بائن . قيل : هذا أشد بطلاناً ؛ فانه ان قيل
 انه لا يملك الا الطلاق الرجعي ولا يملك طلاقاً بائناً بطل هذا . وان قيل :
 انه يملك ايقاع طلاق بائن فلو جوز له ان يوقعه بلفظ الفسخ ولا يكون
 من الثلاث لزم المحذور ، وهو أن يطلق المرأة كما شاء ، ولا يحسب عليه من
 الثلاث . ولهذا لم يتنازع العلماء أن لفظ الخلع بلا عوض ولا سوال لا يكون
 فسخاً ؛ وأما النزاع فيما اذا طلبت المرأة أن يطلقها طقة بائنة بلا عوض : هل
 تملك ذلك ؟ على قولين .

فإن العلماء تنازعوا على ثلاثة أقوال في الطلاق البائن . قليل : إن شاء الزوج طلق طلاقاً بائناً ، وإن شاء طلق طلاقاً رجعياً ؛ بناء على أن الرجعة حق له . وإن شاء أثبتها . وإن شاء فهاها . وهذا مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد . وأظنه رواية عن مالك . وقيل : لا يملك الطلاق البائن ابتداءً ، بل إذا طلبت منه الابانة ملك ذلك ، وهذا معروف عن مالك ، ورواية عن أحمد اختارها الخري . وقيل : لا يملك إياها بلا عوض ؛ بل سواء طلبت ذلك أو لم تطلبه ، ولا يملك إياها إلا بموض . وهذا مذهب أكثر فقهاء الحديث ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه ، وعليه جمهور أصحابه ، وهو قول إسحاق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وابن خزيمة ، وداود وغيرهم ، وعليه أكثر النقول الثابتة عن أكثر الصحابة ، وعلى هذا القول يدل الكتاب والسنة : فإن الله لم يجعل الطلاق إلا رجعياً ، وليس في كتاب الله طلاق بائن من الثلاث ؛ إلا بموض ، لا بنير عوض ، بل كل فرقة تكون بائنة فليست من الثلاث ،

و «أيضاً» فإن الخلع والطلاق يصح بغير اللفظ العربي باتفاق الأئمة ، ومعلوم أنه ليس في لغة المجمع لفظ يفرق مع الموض بين ما هو خلع وما هو طلاق ليس بخلع : وإنما يفرق بينهما ما يختص بالخلع من دخول الموض فيه وطلب المرأة الفرقة . فلفظ الطلاق يضاف إلى غير المرأة ، كقولهم : طلقت الدنيا ، وطلقت ودك . وإذا أضيف إلى المرأة فقد يراد به الطلاق من غير الزوج ، كما تقول أنت : طالق من وثاق ، أو طالق من الهميم والأحزان

ولو وصل لفظ الطلاق بذلك لم يقع به بلاريب ، وإن نواه ولم يصله بلفظ دين ، وفي قبوله في الحكم نزاع .

فاذا وصل لفظ الطلاق بقوله : أنت طالق بألف . فقالت : قبلت . أو قالت : طلقني بألف . فقال : طلقتك . كان هذا طلاقاً مقيداً بالعوض ؛ ولم يكن هو الطلاق المطلق في كتاب الله ؛ فإن ذلك جعله الله رجعياً ، وجعل فيه تربص ثلاثة قروء ؛ وجعله ثلاثاً . فأثبت له ثلاثة أحكام . وهذا ليس برجعي بدلالة النص والاجماع ، ولا تربص فيه المرأة ثلاثة قروء بالسنة فلذلك يجب أن لا يجعل من الثلاث ؛ وذلك لأن هذا لا يدخل في مسمى « الطلاق » عند الاطلاق ؛ وإنما يعبر عنه بلفظ الطلاق مع قيد كما يسمى الحلف بالنذر « نذر اللجاج والنصب » فيسمى نذراً مقيداً ؛ لأن لفظه لفظ النذر ، وهو في الحقيقة من الإيعان ؛ لا من النذور ؛ عند الصحابة ، وجمهور السلف ، والشافعي وأحمد وغيرهما .

وكذلك لفظ « الماء » عند الاطلاق لا يتناول المني ؛ وإن كان يسمى ماء مع التقيد ، كقوله تعالى : (خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب) .

وكذلك لفظ « الخف » لا يتناول عند الاطلاق المقطوع ، وإن كان يقال خف مقطوع . فلا يدخل المقطوع في لفظ المسح على الخفين ،

ولا فيما نرى عنه المحرم من لبس الخف على الأصح من أحوال العلماء ؛ قلنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم المحرم أولاً بقطع الخفين ؛ لأن المقطوع ليس بخف ، ثم رخص في عرفته في لبس السراويل ولبس الخفاف ، ولم يشترط فتح السراويل ، ولا قطع الخفاف . والسراويل المفتوح ، والخف المقطوع : لا يدخل في معنى « الخف » و « السراويل » عند الإطلاق .

وكذلك لفظ « البيع » المطلق لا يتناول بيع الحر والميتة والمختزير ، وإن كان يسمى بيعاً مع التقيد .

وكذلك « الايمان » عند الإطلاق إنما يتناول الايمان بالله ورسوله ؛ وأما مع التقيد فقد قال الله تعالى : (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت) لا يدخل في مطلق الايمان .

وكذلك لفظ « البشارة » عند الإطلاق إنما تناول الاخبار بما يسر ؛ وأما مع التقيد فقد قال تعالى : (فبشرهم بذاب أليم) . وأمثال ذلك كثيرة .

فالطلاق المطلق في كتاب الله يتناول الطلاق الذي يوقعه الزوج بنير عوض فتبث له فيه الرجعة ، وما كان بموضع فلا رجعة له فيه ؛ وليس من الطلاق المطلق ؛ وإنما هو فداء تقتضى به المرأة نفسها من زوجها

كما تقتدى الأسيرة نفسها من أسرها ؛ وهذا الفداء ليس من الطلاق الثلاث سواء وقع بلفظ الخلع ، أو الفسخ ، أو الفداء ، والسراح ؛ أو الفراق ، أو الطلاق ، أو الإبانة ، أو غير ذلك من الألفاظ .

ولهذا جاز عند الأئمة الأربعة والجمهور من الأجني : فيجوز للأجنبي أن يحتلمها ، كما يجوز أن يقتدى الأسيرة ؛ كما يجوز أن يبذل الأجني لسيد العبد عوضاً ليمتقه ؛ ولهذا ينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بما إذا كان قصده تخليصها من رق الزوج ؛ لمصلحتها في ذلك ، كما يقتدى الأسير . وفي مذهب الشافعي وأحمد وجه أنه إذا قيل : إنه فسخ ؛ لم يصح من الأجني . قالوا : لأنه حينئذ يكون إقالة ؛ والاقالة لا تصح مع الأجني . وهذا النى ذكره أبو المالى وغيره من أهل الطريقة الخراسانية . والصحيح في المذهبين أنه على القول بأنه فسخ هو فسخ ، وإن كان من الأجني ، كما صرح بذلك من صرح به من فقهاء المذهبين ، وإن كان صاحب « شرح الوجيز » لم يذكر ذلك فقد ذكره أئمة المراقين ، كابى اسحق الشيرازي في « خلافة » وغيره . وهذا لأنهم جعلوه كافتداء الأسير ، وكالبذل لاعتاق العبد ؛ لا كالاقالة ؛ فإن المقصود به رفع ملك الزوج عن رق المرأة لتعود خالصة من رقه ؛ ليس المقصود منه نقل ملك إليها ؛ فهو شبه باعتاق العبد ؛ وفك الأسير ؛ لا بالاقالة في البيع ؛ فهذا يجوز باتفاق الأئمة بدون الصداق المسمى ؛ وجوزه الأكثرون بأكثر من الصداقات ؛ ويجوز أيضاً بنير جنس الصداق ، وليست الاقالة كذلك ؛ بل

الاقالة المقصود بها تراد العوض. وإذا كرهنا أو حرمتنا أخذ زيادة على صداقها فهذا لأن العوض المطلق في خروجها من ملك الزوج هو المسمى في النكاح فان البضع لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما يباع المال ويوهب ويورث، وكما تؤجر المنافع وتماز وتورث. والتجارة والاجارة جائزتان في الأموال بالنص والاجماع.

وأما التجارة المجردة في المنافع : مثل أن يستأجر دارا ويؤجرها بأكثر من الأجرة من غير عمل يحدته . ففيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد « أشهرهما » عنه يجوز ، وهو قول أكثر العلماء : كما لك والشافعي . « واثاني » : لا يجوز كقول أبي حنيفة . قالوا . لأنه يدخل في ربح ما لم يضمن . و « الأول » أصح ؛ لأن هذه المنافع مضمونة على المستأجر . بمعنى انه اذا سلم اليه العين المؤجرة ولم ينتفع بالعين تلفت على ملكه ؛ بخلاف ما إذا تلفت العين المؤجرة ؛ فان هذا بمنزلة تلف الثمر قبل صلاحه .

والمقصود هنا ان المنافع التي تورث قد تنوزع في جواز التجارة فيها ؛ فكيف بالابضاع التي لا توهب ولا تورث بالنص والاجماع ؛ وانما كان أهل الجاهلية يرثون الابضاع ، فأبطل الله ذلك . فلو اراد الزوج ان يفارق المرأة ويزوجها بغيره ليأخذ صداقها لم يملك ذلك . ولو وطئت بشبهة لكان المهر لها دونه ، فلهذا نهي عن الزيادة. وإذا شبه الخلع بالاقالة ؛ فالاقالة في كل عقد محسبه. وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع .

وهذا القول الذى ذكرناه من أن الخلع فسخ تبين به المرأة بأي لفظ كان : هو الصحيح الذى عليه تدل النصوص والأصول . وعلى هذا فإذا فارق المرأة بالعوض عدة مرات كان له ان يتزوجها ؛ سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره . وإذا قيل : الطلاق صريح فى إحدى الثلاث فلا يكون كناية فى الخلع . قيل : إنما الصريح اللفظ المطلق . فأما المقيد بقيد يخرج عن ذلك : فهو صريح فى حكم المقيد ، كما إذا قال : أنت طالق من وثاق . أو من الموم والاحزان ؛ فإن هذا صريح فى ذلك ؛ لا فى الطلاق من النكاح . وإذا قال : أنت طالق بألف . فقالت : قبلت . فهو مقيد بالعوض . وهو صريح فى الخلع ؛ لا يحتمل أن يكون من الثلاث البتة ، فإذا نوى ان يكون من الثلاث فنقد نوى باللفظ ما لا يحتمله ، كما لو نوى بالخلع ان تحرم عليه ، حتى تنكح زوجا غيره . فنته هذا الحكم باطل ، كذلك ينته ان يكون من الثلاث باطل ، وكذلك لو نوى بالظهار الطلاق ، أو نوى بالايلاء الطلاق مؤجلا ، مع أن أهل الجاهلية كانوا يعدون الظهار طلاقا ، والايلاء طلاقا : فأبطل الله ورسوله ذلك ، وحكم فى «الايلاء» بأن يمك بمعروف أو يسرح بإحسان ، مع تربص أربعة أشهر . وحكم فى «الظهار» بأنه إذا حاد كما قال : كفر قبل الماسة ، ولا يقع به طلاق .

ولهذا كان من جعل الايلاء طلاقا مؤجلا ، أو جعل التحريم الذى فى معنى الظهار طلاقا : قوله مرجوح ، فيه شبه لما كانوا عليه أولاً ، بخلاف من

فرق بين حقيقة الظهار ؛ وحقيقة الإيلاء ، وحقيقة الطلاق ؛ فإن هذا علم
حدود ما أنزل الله على رسوله ، فلم يدخل في الحدود ما ليس منه ، ولم يخرج
منه ما هو فيه .

و كذلك « الاقتداء » له حقيقة يباين بها معنى الطلاق الثلاث : فلا
يجوز أن يدخل حقيقة الطلاق في حقيقة الاقتداء ؛ ولا حقيقة الاقتداء في حقيقة
الطلاق ؛ وإن عبر عن أحدهما بلفظ الآخر ، أو نوى بإحدهما حكم الآخر
فهو كما إذا نوى بالطلقة الواحدة ؛ أو الخلع ؛ أن تحرم عليه حتى تنكح
زوجاً غيره . فنية هذا الحكم باطل ؛ وكذلك نيته أن تكون من الثلاث باطل ؛ فإن
الله لم يحرمها حتى تنكح زوجاً غيره إلا بعد الطلقة الثالثة فنوى هذا الحكم بنبر
هذا الطلاق فقد قصد ما يناقض حكم الله ورسوله ؛ كذلك من نوى بالفرقة البائنة
أن الفرقة تقص بعض من الثلاث فقد قصد ما يناقض حكم الله ورسوله ، وليس
له ذلك . وإذا كان قصد هذا أو هذا الجهل بحكم الله ورسوله كان كما لو قصد بسائر
المقود ما يخالف حكم الله ورسوله ، فيكون جاهلاً بالسنة ؛ فيرد إلى السنة ،
كما قال عمر بن الخطاب : ردوا الجهالات إلى السنة . وكما قال طائفة من
السلف فيمن طلق ثلاثاً بكلمة : هو جاهل بالسنة ، فيرد إلى السنة

وقول النبي صلى الله عليه وسلم للخالم : « وطلقها تطليقة » إذن له في
الطلقة الواحدة بموضع ، ونهي له عن الزيادة .

كما قد بين دلالة الكتاب والسنة على أن « الطلاق السنة » ان يطلق
طلقة واحدة ، ثم يراجعها ، أو يدعها حتى تنقضي عدتها ، وأنه متى طلقها

ثنتين أو ثلاثاً قبل رجعة أو عقد جديد : فهو طلاق بدعة ، محرم عند جمهور السلف والخلف ، كما هو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابها ، وأحمد في آخر قوليهِ ؛ واختيار أكثر أصحابهِ . وهل يقع الطلاق المحرم ؟ فيه نزاع بين السلف والخلف ؛ كما قد بسط في موضعه . وذكر ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ، وزمان أبي بكر ، وصدر آمن خلافة عمر ؛ فلما تابع الناس على ذلك قال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو نفذناه عليهم ، فأفذه عليهم . وقد تكلمنا على هذا الحديث وعلى كلام الناس فيه بما هو مبسوط في موضعه .

وذكرنا الحديث الآخر الذي يوافقه الذي رواه الامام أحمد وغيره من حديث محمد بن اسحق ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ؛ عن ابن عباس أن ركائة طلق امرأته ثلاثاً ؛ فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له : النبي صلى الله عليه وسلم : « في مجلس ؟ أم مجالس » قال : بل في مجلس واحد « فردها عليه » وقد أثبت هذا الحديث أحمد بن حنبل ؛ وبين أنه أصح من رواية من روى في حديث ركائة . أنه طلقها البتة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه : « ما اردت الا واحدة ؟ » قال : ما اردت الا واحدة . « فردها عليه » فإن رواية هذا مجاهيل الصفات لا يعرف عدلهم وحفظهم ، ولهذا ضنف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم

من أئمة الحديث حديثهم ؛ بخلاف حديث الثلاث فإن إسناده جيد ؛ وهو من رواية ابن عباس موافق لحديثه الذي في الصحيح ؛ والذين رواه علماء فقهاء وقد عملوا بموجبه ، كما افق طاووس ، وعكرمة ؛ وابن اسحق : أن الثلاث واحدة . وقد قال من قال منهم : هذا أخطأ السنة ، فيرد إلى السنة . وما ذكره أبو داود في سنته من تقديم رواية البتة ؛ فإنما ذاك لأنه لم يذكر حديث داود بن الحصين هذا عن عكرمة عن ابن عباس ، وإنما ذكر طريقا آخر عن عكرمة من رواية مجهول . فقدم رواية مجهول على مجهول . وأما رواية داود بن الحصين هذه فهي مقدمة على تلك باتفاق أهل المعرفة ؛ ولكن هذه الطريق لم تبلغ أكثر العلماء ، كما أن حديث طاووس لا يعرفه كثير من الفقهاء ؛ بل أكثرهم . وقد بسط الكلام على هذا في مواضع ، وبين الكلام على ما نقل عن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة في الاقتناء بلزوم الثلاث : أن ذلك كان [لما] أكثر الناس من فعل المحرم وأظهروه ، فجعل عقوبة لهم .

وذكر كلام الناس على «الالزام بالثلاث» : هل فعله من فعله من الصحابة لأنه شرع لازم من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو فعله عقوبة ظهور المنكر وكثرته ؟ وإذا قيل : هو عقوبة : فهل موجبها دائماً لا يرتفع ؟ أو يختلف باختلاف الأحوال ؟ وبين أن هذا لا يجوز أن يكون شرعاً لازماً ، ولا عقوبة اجتهادية لازمة ؛ بل غايته أنه اجتهد سايغ مرجوح ، أو عقوبة عارضة

شرعية ، والمقوبة إنما تكون لمن أقدم عليها علماً بالتحريم . فأما من لم يعلم بالتحريم ، ولما علمه تاب منه : فلا يستحق المقوبة ، فلا يجوز الزام هذا بالثلاث المجموعة ؛ بل إنما يلزم واحدة . هذا إذا كان الطلاق بنير عوض .

فأما إذا كان بموض فهو « فدية » كما تقدم ، فلا يحل له أن يوقع الثلاث أيضاً بالموض ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يطلق بالموض إلا واحدة لا أكثر ، كما لا يطلق بنيره إلا واحدة لا أكثر ؛ لكن الطلاق بالموض طلاق مقيد : هو فدية ، وفترة بائنة ؛ ليس هو الطلاق المطلق في كتاب الله ؛ فان هذا هو الرجعي . فإذا طلقها ثلاثاً مجموعة بموض ، وقيل : إن الثلاث بلا عوض واحدة ، وبالموض فدية لا تحسب من الثلاث ، كانت هذه الفرقة بفدية لا تحسب من الثلاث ، وكان لهذا المفاقر أن يتزوجها عقداً جديداً ، ولا يحسب عليه ذلك الفراق بالموض من الثلاث ، فلا يلزمه الطلاق لكونه محرماً ، والثنتان محرمة ، والواحدة مباحة ؛ ولكن تستحب الواحدة بالموض من الثلاث : لأنها فدية ، وليست من الطلاق الذي جعله الله ثلاثاً ؛ بل يجوز أن يتزوج المرأة وتكون معه على ثلاث .

و « جماع الأمر » أن الينونة نوعان : « الينونة الكبرى » وهي : إيقاع الينونة الحاصلة بإيقاع الطلاق الثلاث الذي تحرم به المرأة حتى تنكح زوجاً غيره . و « الينونة الصغرى » وهي : التي تبين بها المرأة وله أن يتزوجها بمقد

جديد في المدة وبمدها . فالطلع تحصل به الينونة الصنرى ؛ دون الكبرى . والينونة الكبرى الحاصلة بالثلاث تحصل اذا وقع الثلاث على الوجه المباح المشروع ، وهو أن يطلقها طلقة واحدة في طهر لم يصبها فيه ؛ أو يطلقها واحدة وقد تبين حملها ويدعها حتى تنقضي المدة ؛ ثم تزوجها بمقد جديد . وله أن يراجعها في المدة . وإذا تزوجها أو ارتبجها فله أن يطلقها الثانية على الوجه المشروع .

فإذا أطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو كلات قبل رجعة أو عقد فهو محرم عند الجمهور ؛ وهو مذهب مالك وأبي حنيفة في المشهور عنه ؛ بل وكذلك إذا أطلقها الثلاث في أطهار قبل رجعة أو عقد ؛ في مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه . ولو أوقع الثلاث إيقاعاً محرماً ؛ فهل يقع الثلاث ؟ أو واحدة ؟ على قولين معروفين للسلف والخلف ؛ كما قد بسط في موضعه . فإذا قيل : إنه لا يقع لم يملك الينونة الكبرى بكلمة واحدة ، وإذا لم يملكها لم يحز أن تبذل له الموض فيما لا يملكه ، فإذا بذلت له الموض على الطلاق الثلاث المحرمة بذلت له الموض فيما يحرم عليه فله ولا يملكه ، فإذا أوقعه لم يقع منه إلا المباح ، والمباح بالموض إنما هو بالينونة الصنرى دون الكبرى ؛ بل لو أطلقها ثنتين وبذلت له الموض على الفرقة بلفظ الطلاق أو غير الطلاق لم تقع الطلقة الثالثة على قولنا : إن الفرقة بعوض فسخ تحصل به الينونة الصنرى ؛ فإذا فارقها بلفظ الطلاق أو غير في هذه الصورة وقعت به «الينونة الصنرى» وهو الفسخ

دون الكبرى . و جاز له أن يتزوج المرأة بمقد جديد ؛ لكن إن صرحت
 ببذل الموض في الطلقة الثالثة المحرمة و كان مقصودها أن تحرم عليه حتى
 تنكح زوجاً غيره : فقد بذلت الموض في غير البينة الصغرى ، وهو يشبه
 ما إذا بذلت الموض في الخلع بشرط الرجعة . فان اشتراطه الرجعة في الخلع يشبه
 اشتراطها الطلاق المحرم لها فيه ، وهو في هذه الحال يملك الطلقة الثالثة
 المحرمة لها ، كما كان يملك قبل ذلك الطلاق الرجعي . والله سبحانه أعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونستغفره ؛ ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن
 سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
 ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

فصل

في « الفرقة » التي تكون من الطلاق الثلاث ، والتي لا تكون من
 الثلاث ؛ فإن انقسام الفرقة الى هذين النوعين متفق عليه بين المسلمين —
 فيما اظن — فانه لو حدث بينهما ما أوجب التحريم المؤبد بدون اختيارهما

كالمصاهرة - كانت فرقة تعتبر طلاقاً : لكن تنازع العلماء في انواع كثيرة من « المفارقات » مثل : « الخلع » ومثل « الفرقة باختلاف الدين » و « الفرقة لعب في الرجل » مثل جب ، أو عنة ، ونحو ذلك : هل هو طلاق من الثلاث ؟ ام ليس من ذلك ؟

وسبب ذلك « تنقيح » « مناط الفرق » بين الطلاق وغيره . ومذهب الشافعي واحد في هذا الباب أوسع من مذهب أبي حنيفة ومالك ؛ ولهذا اختلف قولهما في الخلع : هل هو طلاق ؟ ام ليس بطلاق ؟ والمشهور عن أحمد أنه ليس بطلاق ، كقول ابن عباس ، وطاووس ، وغيرهما ، وهو أحد قولي الشافعي ؛ لكن فرق من فرق ، من أصحاب الشافعي وأحمد بين أن يكون بلفظ الطلاق أو بنيره . فان كان بلفظه : فهو طلاق متقص . وان كان بلفظ آخر ونوى به الطلاق فهو طلاق ايضاً . وان خلا عن لفظ الطلاق ونيته : فهو محل النزاع . وهذا موضع يحتاج الى تحقيق ، كما يحتاج مناط الفرق الى تحرير ، فان هذا يبني على اصلين

« احدهما » أن لفظ الطلاق لا يمكن أن ينوى به غير الطلاق الممدود .

« الثاني » تحرير معنى الخلع المخالف لمعنى الطلاق الممدود ، وإلا فإذا قدر أن لفظ الطلاق يحتمل الطلاق الممدود . ويحتمل معنى آخر ، ونوى

ذلك المعنى : لم يقع به الطلاق الممدود . وقد قال الفقهاء : أنه إذا قال : أنت طالق ونوى من وثاق ، أو من زوج قبلي : لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله . وهل يقبل منه في الحكم ؟ على قولين معروفين ، هما روايتان عن أحمد . فلم أن الطلاق المضاف الى المرأة يعنى به الطلاق الممدود ، ويعنى به غير ذلك . وقد يضاف الطلاق الى غير المرأة ، كما يروى عن علي رضي الله عنه انه قال : يا دنيا قد طلقك ثلاثا ، لارجعة لي فيك . ومثل الشمر المأثور عن الشافعي : اذهب فودك من ودادي طالق .

والمنع من ذلك ؛ لما جاءت به السنة من أن لفظ الطلاق المضاف الى المرأة يراد به الفرقة ، ولا يكون من الطلاق الممدود : كما روى الامام أحمد ، وأهل السنن الثلاثة : أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه من حديث يزيد بن أبي حبيب . عن أبي وهب الجيشاني ، عن الضحاك بن فيروز ، عن ابيه قال : قلت يارسول الله ! انى أسلمت وتحتي اختان ؟ قال . « طلق ايتهما شئت » هذا لفظ أبي داود قال . حدثنا يحيى بن معين ، حدثنا وهب بن جرير ، عن ابيه ، قال : سمعت يحيى بن ايوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب .

وروى أبو داود من حديث هشيم وعيسى بن المختار ، عن ابن أبي ليلى ، عن خميسة بن الشمر دل ، عن قيس بن الحارث أنه قال : اسلمت وعندى ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « اختر منهن أربعا »

ورواه ابن ماجه أيضا . وقد روى أحمد والترمذي وابن ماجه واللفظ له : أن ابن عمر قال : أسلم غيلان وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « خدمتهن أربما » قال الترمذي سمعت محمدا يقول : هذا غير محفوظ ، والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال : حدثت عن محمد بن سويد أن غيلان فذكره .. وفي لفظ الإمام أحمد . فلما كان في عهد عمر طلق نساءه ، وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر ، فقال : إني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك ، ولعلك لا تعلق الا قليلا ، وأيم الله لتراجعن نساءك ، ولترجمن مالك ، أو لأورشن منك ؛ ولأمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال .

وقد روى هذا الحديث مالك في الموطأ عن الزهري مرسلًا ، وقد رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما في حديث محمد بن جعفر وغيره ، عند معمر ، عند الزهري مرسلًا ؛ لكن بين الإمام أحمد وغيره : أن هذا مما غلط فيه معمر لما عدم البصر ، فانه حدثهم به من حفظه ، وكان معمر ينطق اذا حدث من حفظه فرواه البصريون عنه كمحمد بن جعفر — غندر — وغيره ، على النقل ، وأما أصحابه الذين سمعوا من كتبه كعبد الرزاق وغيره فرووه على الصواب .

ففي حديث فيروز : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : طلق أيتها شئت » ليس المراد بذلك الطلاق المودود على قول الشافعي واحمد وغيرهما ؛ بل المراد

منه فراقا ليس من الطلاق المحدود ؛ فإنه لا يجب عليه أن يطلقها بنص الطلاق المحدود؛ بل يفارقها عندهم بغير لفظ الطلاق ، وأما لفظ الطلاق فلم فيه كلام سنذكره ان شاء الله . وهكذا ما جاء في حديث غيلان : « أمسك أربعا ، وفارق سائرهن » وليس عليه أن يفارقها فرقة تحسب من الطلاق المحدود . وقد تنازع الفقهاء من اصحاب الشافعي واحمد (١)

والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بذلك أنه يطلقها بنص الطلاق المحدود؛ بل اراد المفارقة : وجوه .

« أحدهما » أنه قال في الحديث الآخر : « خذ منهن أربعا » فدل على أنه إذا اختار منهن أربعا كفى ذلك ، ولا يحتاج الى انشاء طلاق في البواقي فلو كان فراقهن من الطلاق المحدود لاحتاج الى انشاء سببه ، كما لو قال : والله لأطلقن إحدى امرأتي . فإنه لا بد ان يحدث لها طلاقا ؛ فلو قال أخذت هذه لم يكن هذا وحده طلاقا للأخرى . اللهم الا أن يقال : هذا مما قد يقع به الطلاق بالأخرى مع النية .

« الثاني » أن يقال : ما زاد على الأربع حرام عليه بالشرع ، وما كانت محرمة بالشرع لم تحتج إلى طلاق ؛ لكن المحرمة لما لم تكن معينة كانت له ولاية التعيين .

(١) يانص آخر الصفحة

« الثالث » أن يقال إن : الله قد ذكر في كتابه خصائص الطلاق ،
وهي متفية من هذه الفرقة ، فقال تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء) الى قوله : (وبموتهن أحق بردهن في ذلك) فجعل المطلقة
زوجها أحق برجعتها في المدة ؛ وما زاد على الأربع لا يمكنه أن يختار واحدة
منهن في المدة ؛ الا ان يقول قائل : له في المدة أن يرجع واحدة من المفارقات
ويطلق غيرها : وهذا لا أعلمه قولاً .

« الرابع » أن الله قال : (الطلاق مرتان ، فامسك بعمروف أو
تسريح باحسان) فجعل له بعد الطلقتين أن يمسك بعمروف ، أو يسرح باحسان
وهذا ليس له في ما زاد على الأربع إذا فارقهن ؛ الا أن يقال : له الرجعة بشرط
البدل .

« الخامس » أن الله قال : (اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن)
وهذا الفراى لا يقضى على المدة ؛ بل عليه اذا أسلم أن يفارق ما زاد على الأربع .
وهذا دليل ظاهر .

« السادس » أنه قال : (لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا
أن يأتين بفاحشة مبينة) وهذه المفارقة ليست كذلك .

« السابع » أنه قال : (واذا طلقتم النساء فبائن أجلهن ، فلا تمضوهن
أن ينكحن أزواجهن ؛ اذا تراضوا بينهم بالمعروف) وهذه ليست كذلك .

« الثامن » أن فراق احدى الأختين وما زاد على الأربع واجب بالشرع عينا . والله لم يوجب الطلاق عينا قط ؛ بل أوجب إما الإمساك بالمعروف وإما التسريح بإحسان .

« التاسع » : أن الطلاق مكروه في الأصل . ولهذا لم يرخص الله فيه إلا في ثلاث ، وحرم الزوجة بعد الطلقة الثالثة : عقوبة للرجل لثلاث يطلق وهنا الفرقة مما أمر الله بها ورسوله ، فكيف يحمل ما يحبه الله ورسوله داخلا في الجنس الذى يكرهه الله ورسوله ؟ ! وصار هذا كما أن هجرة المسلمين كانت محظورة في الأصل رخص الشارع منها في الثلاث . فأما الهجرة للأمور بها : كهجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه للثلاثة الذين خلفوا خمسين ليلة فانها كانت هجرة يحبها الله ورسوله ، فلا تكون من جنس ما هو مكروه ايسح منه الثلاث للحاجة ، وكذلك إحداد غير الزوجة لما كان محرما في الأصل ايسح منه الثلاث للحاجة . فاما إحداد الزوجة أربعة أشهر وعشر أفلا كان مما أمر الله به ورسوله لم يكن من جنس ما كرهه الله ورخص منه في ثلاث للحاجة ، فكذلك الفرقة التي يأمر الله بها ورسوله لا تكون من جنس الطلاق الذى يكرهه الله ورسوله ورخص منه في ثلاث للحاجة .

والخلق من هذا الباب فقد روى البخاري في صحيحه من حديث خالد الحذاء عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ! ثابت بن قيس ما أعيب عليه من خلق ولادين .

ولكنى أكره الكفر فى الاسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « أردن عليه حديثه ؟ » قالت نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « إقبل الحديثه ، وطلقها تطلقه » فهذا فيه من رواية عكرمة عن ابن
 عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إقبل الحديثه . وطلقها
 انطلقه » .

وقد ثبت عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما : انهم لم يكونوا يحملون
 الخلع من الطلاقات الثلاث ، قال أحمد بن حنبل : حدثنا يحيى بن سعيد
 القطان ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس قال :
 خلع فريق ؛ وليس بطلاق . وقال عبد الله بن أحمد : رايت ابي يذهب الى
 قول ابن عباس . وهو قول إسحاق ، وإبي ثور ، وداود وأصحابه ؛ غير ابن
 حزم . وروى عبدالرزاق ، عن ابن عينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس
 أنه سأله ابراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ؛ ثم اختلعت منه ؛
 أينكها ؟ قال ابن عباس : نعم . ذكر الله الطلاق فى الآية وفى آخرها
 والخلع بين ذلك . وروى عبدالرزاق عن ابن جريج ، عن ابن طاووس ، قال :
 كان ابي لا يرى الفداء طلاقا ؛ ويخير له بينهما . وقال ابن جريج : اخبرنى عمرو
 ابن دينار : أنه سمع عكرمة ؛ سمع ابن عباس يقول : ما جازاه المال فليس
 بطلاق . فهذا عكرمة يقول : إن كل فرقة وقت بال فليست من الطلاق
 الثلاث ؛ وذلك أن هذا هو معنى الفدية المذكورة فى كتاب الله

و « الفدية » ليست من الطلاق الثلاث كما بينه ابن عباس ؛ مع أن ابن عباس وعكرمة هما اللذان روى البخاري من طريقهما حديث امرأة ثابت بن قيس ، كما تقدم (١) .

قال : وحديثهم يرويه عكرمة مرسل . قال أبو بكر عبد العزيز : هو ضعيف مرسل . فيقال . هذا في بعض طرقه ، وسائر طرقه ليس فيها إرسال . ثم هذه الطريق قد رواها مسندة من هو مثل من أرسلها ان لم يكن أجل منه . وفي مثل هذا يقضى المسند على المرسل . وقد روى هذا الحديث الحاكم في صحيحه المسمى « بالمستدرک » وقال : هذا حديث صحيح الاسناد غير أن عبدالرزاق أرسله عن معمر ، وخرجه القشيري في أحكامه التي شرط فيها أن لا يروي الأحديث من وثقه امام من مزي رواة الأخبار ، وكان صحيحا على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ وأئمة الفقه النظار .

قال : وقول عثمان وابن عباس قد خالفه قول عمر وعلي ، فانهما قالا : عدتها ثلاث حيض . واما ابن عمر فقد روى مالك عن نافع عنه قال : عدة المختلعة عدة المطلقة ؛ وهو أصح عنه

فيقال : أما المنقول عن عمر وعلي (٢) ويتقدير ثبوت النزاع بين الصحابة فالواجب رد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول ، والسنة قد بينت أن الواجب حيضة (٣) ومما بين ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس أن تحيض

(١) (٢) (٣) يابض بالاصل

وتتربص حيضة واحدة ؛ وتلقى بأهلها . فلو كان قد طلقها إحدى الطلقات الثلاث للزمها عدة مطلقة بنص القرآن واتفاق المسلمين ؛ بخلاف الخلع فإنه قد ثبت عن غير واحد من الساف والخلف أنه ليس له عدة ؛ وإنما فيه استبراء بحيض . والنزاع في هذه المسألة معروف .

أما الحديث المسند فرواه أهل السنن فقال النسائي : حدثنا محمد بن يحيى المروزي ، حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان ، حدثنا أبي ، حدثنا علي بن (١) عن يحيى بن أبي كثير . أخبرني محمد بن عبد الرحمن . أن الربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته . ورواه النسائي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثني عمي ؛ حدثنا أبي ؛ عن ابن اسحاق . ورواه ابن أبي عاصم ، عن محمد بن سعد وعن يعقوب بن مهران ، عن الربيع بنت معوذ . ورواه ابن ماجه عن علي بن سلمة النيسابوري ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ؛ حدثني أبي ، عن ابن اسحاق ؛ حدثنا عبادة بن الوليد ، عن عبادة بن الصامت ، وكلاهما يزعم أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح — وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي — فأتي أخوها يشتكيه الى النبي صلى الله عليه وسلم : فأرسل اليه ؛ فقال له : « خذ الذي لها عليك ، واخل سبيلها » قال : نعم . فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن تتربص حيضة واحدة ؛ وتلقى بأهلها » . أي بعد حيضة . ورواه

(١) يفيض بالأصل

أبو داود في سننه ، والترمذي في جامعه وأبو بكر بن أبي حاتم في « كتاب الطلاق » له : ثلاثهم عن محمد بن عبد الرحمن البغدادي ، حدثنا علي بن يحيى . القطان أخبرنا هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أختلت منه « فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة » وقال الترمذي حديث حسن غريب . ورواه الحاكم في صحيحه . وقال أبو داود : هذا الحديث رواه عبد الرزاق ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى الترمذي أيضا عن الربيع بنت معوذ بن عفراء : أنها أختلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم « فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم — أو أمرت — أن تعتد بحيضة » وقال الترمذي حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة ، وروى النسائي وابن أبي حاتم وابن ماجه عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : أختلت من زوجي . ثم جئت عثمان فسألت ماذا علي من العدة ؟ فقال : لا عدة عليك ، إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكين حتى تحيض حيضة . ولفظ ابن ماجه : تمكين عنده ، حتى تحيض حيضة . وأما النسائي ، وابن أبي حاتم : فلم يقولوا « عنده » قالت : وإنما تبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في للمالية ، كانت تحت ثابت بن قيس فاختلت منه .

فهذه ثلاث طرق لحديث امرأة ثابت بن قيس بن شماس التي خالها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بحيضة واحدة » ورواه أبو بكر

ابن أبي عاصم في « كتاب الطلاق » من الحديث المسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع طرق . فيكون للحديث خمسة طرق ، اوستة : ذكر حديث الربيع الذي فيه ذكر مريم الممالية ؛ ولم يذكر حديث الربيع المتقدم الذي فيه ضرب ثابت لامرأته جملة .

وقد صححه ابن حزم وغيره ؛ ذكر : قال : حدثنا أحمد بن محمد بن عمر حدثنا عمر بن يونس ؛ عن سليمان بن أبي سليمان ، عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن الربيع : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المختلعة أن تعتد بحيضة » . وقال أيضا : حدثنا محمد بن سليمان حدثنا عبد الله بن يوسف ، حدثنا ابن لهيعة ؛ حدثنا أبو الأسود ؛ عن يحيى ابن النظر ويزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ؛ عن الربيع بنت معوذ بن عفراء : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن امرأة ثابت بن قيس : أنه كان بينها وبين زوجها بعض الشيء ، وكان رجلا فيه حدة ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلته ؛ فأصل الى ثابت ؛ ثم انه قبل منها الفدية فافتدت منه « فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد حيضة »

قال أبو بكر بن أبي عاصم : مما دل على أن الخلع فسخ ؛ لاطلاق : ما ثبت به الامتداد ؛ حدثنا محمد بن مصفى ، حدثنا سويد بن عبد العزيز

— هو يحيى بن سعيد — عن عمرة ، عن حبيبة بنت سهيل ؛ قالت : امرأة كان هم أن يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ خطبها ثابت بن قيس فزوجها وكان في خلق ثابت شدة ، فضربها . فأصبحت بالنفس على باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : « من هذه ؟ » فقالت حبيبة : أنا يا رسول الله ! لا أنا ولا ثابت . قال : فلم يكن ان جاء ثابت ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ضربتها ؟ » قال نعم . ضربتها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ منها » فقالت : يا رسول الله : إن عندي كل شيء اعطانيه . فقال . فاحضنمها ، وجلست في بيتها . قال ابن أبي حاصم : ولم يذكر : « طلاقا » . قال : وفي « حيضة واحدة » دليل على انها ليست بمطلقة ؛ وكذلك في عدتها في بيتها ، ولو كانت مطلقة لكان لها السكنى والنفقة .

قلت : هذا على قول من يحمل الخلع طلقة رجعية اذا كان طلاقا ، كما هو قول ابن محمد عن جمهور اهل الحديث ، وداود . وابن أبي حاصم يوافقهم على ذلك : مذهبه ان المبتوتة لا ثقة لها ولا سكنى ؛ على حديث فاطمة بنت قيس ، قال ابن أبي حاصم : ومن قال تمتد بحيضة : عثمان بن عفان ، وابن عمر ومن قال : فسخ ؛ وليس بطلاق : ابن عباس ، وابن الزبير .

قلت : وقد ذكر ابن المنذر عن احمد بن حنبل . أنه ضعف كل ما يروى عن الصحابة مخالفا لقول ابن عباس .

وقد ذكر الشيخ أبو محمد في «مبينه» هذه الرواية التي ذكرها أبو بكر عبد العزيز في «الشافى» عن أحمد، منه نقلها أبو محمد؛ وهي موجودة في غير ذلك من الكتب، فقال: وأكثر أهل العلم يقولون: عدة المختلعة عدة المطلقة: منهم سعيد بن المسيب. ومنها طائفة من العلماء منهم مالك والشافعى. قال: وروى عن عثمان بن عفان، وابن عمر؛ وابن عباس وأبان بن عثمان وإسحاق وابن المنذر: أن عدة المختلعة حيضة. وروى ابن القاسم عن أحمد كما روى ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رواه النسائى، وعن الربيع بنت معوذ مثل ذلك، رواه النسائى وابن ماجه. قال: ولنا قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولأنها فرقة بعد الدخول فى الحياة فكانت ثلاثة قروء، كالعلم.

فيقال: أما الآية فلا يجوز الاحتجاج بها حتى يبين أن المختلعة مطلقة، وهذا محل النزاع، ولو قدر شمول نص لها فالخاص يقضى على العام، والآية قد استثنى منها غير واحدة من المطلقات: كغير المدخول بها، والحامل، والأمة، والتي لم تحض؛ وإنما تشمل المطلقة التي تزوجها عليها الرجعة.

وأما القياس المذكور. فيقال. لانسلم أن العلة فى الأصل مجرد الوصف المذكور، ولانسلم الحكم فى جميع صور الناس؛ ثم هو منقوض بالمفارقة لزوجها، وقد دلت السنة على أن الواجب فيها الاستبراء.

وأما الرواية : هل هي جميلة بنت أبي ؟ أو سهلة بنت سهيل ؟ أو أخرى ؟ فهذا مما اختلفت فيه الرواية ؛ فلما أن يكونا قصتين ، أو ثلاثاً ؛ وإما أن أحد الراويين غلط في اسمها ، وهذا لا يضر مع ثبوت القصة ؛ فإن الحكم لا يتعلق باسم امرأته . وقصة خلعها لامرأته مما تواترت به النقول ، واتفق عليه أهل العلم .

وقد روى مالك ، والشافعي ، واحمد ، وابوداود ، والنسائي ، عن حبيبة بنت سهل الأنصارية : أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في النلس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من هذه ؟ » قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله ! قال : « ماشأئك ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . لزوجها ، فلما جاء ثابت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ماشاء الله أن تذكر » فقالت حبيبة يا رسول الله ! كل ما أعطاني عندي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت : « خذ منها » فأخذ منها وجلست في أهلها .

وقد ذكر ابن حزم هذا الحديث وحديث الاعتداد بحبضة في حجة من يقول إن الخلع فسخ ، وقال : قالوا : فهذا يبين أن الخلع ليس طلاقاً ؛ لكنه فسخ ؛ ولم يذكر حديث ابن عباس إلا من طريق عبدالرزاق المرسى ؛ وقال : أما حديث عبد الرزاق فساقط : لأنه مرسل :

وفيه عمرو بن مسلم وليس بشيء؛ وأما خبر الربيع وحبيبة فلم يأت غيرهما
لكاناً حجة قاطعة؛ لكن رويًا من طريق البخاري. وذكر ما تقدم من قول
النبي صلى الله عليه وسلم: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» قال: فكان هذا
الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين لا يجوز تركها، وإذا هو طلاق فقد
ذكر الله عدة الطلاق، فهو زائد على ما في حديث الربيع، والزيادة
لا يجوز تركها.

فيقال له: أما قولك عن حديث عبد الرزاق: إنه مرسل. فقد رواه
أبو داود، والترمذي: من حديث همام بن يوسف مسنداً، كما تقدم، ومن
أصلك: أن هذه زيادة من الثقة، فتكون مقبولة، والحديث قد حسنه
الترمذي. وأما قولك عن عمرو بن مسلم. فيقال: قد روى له مسلم في صحيحه
والبخاري في «كتاب أفعال العباد» وأبو داود، والترمذي، والنسائي،
وذكره ابن جبان في الثقات، وقال يحيى بن معين في رواية إبراهيم بن المسند:
لا بأس به، وقال أبو أحمد بن عدي: وليس له حديث منكر جداً.

وأما الحديث الآخر، الذي اعترفت بصحته، وجملته حجة قاطعة لولا
المعارض: فهو نص في المسألة، حيث أمرها النبي صلى الله عليه وسلم «أن
تتدبحضة واحدة، وتلحق بأهلها».

وأما ما ذكرت : أن الطريق الأخرى فيه زيادة ، وهو أنه أمره أن يطلقها تطليقة واحدة ، والمطلقة تجب عليها العدة : فليس هذا زيادة ؛ بل إن لم يكن المراد بالطلقة هنا الفسخ : كانت هذه الرواية معارضة لتلك ؛ فإن تلك الرواية فيها نص بأنها تلحق بأهلها مع الحيضة الواحدة ، ولو لم يكن إلا قوله : « أمرها أن تمتد بحيضة واحدة » لكان هذا ينافي أنه أمرها بحيضة واحدة لا بأكثر منها ؛ إذ لو أمرها بثلاث لما جاز أن يقتصر على قوله : « أمرها بحيضة واحدة » فكيف وقد قال : « وتلحق بأهلها » ؟ !

وأيضاً فسائر الروايات من الطرق يماضد هذا أو يوافق ، وقد عضدها عمل عثمان بن عفان ، وهو أحد الخلفاء الراشدين بذلك ، وقد تقدم بعض طرق حديثه ، وأنه اتبع في ذلك السنة في امرأة ثابت بن قيس .

وأيضاً فلو قدر أنه قال في الرواية الأخرى : « أمرها أن تمتد بثلاث حيض » لكان هذا تمارضاً في الرواية ، ينظر فيه إلى أصح الطريقين . فكيف وليس فيه إلا قوله : « وطلقها تطليقة » ؟ ! والراوي لذلك هو ابن عباس وصاحبه ، وهما يرويان أيضاً « أنه أمرها أن تمتد بحيضة » وهما أيضاً يقولان : الخلع فدية ، لا تحسب من الطلقات الثلاث .

وقوله : « وطلقها تطليقة » ان كان هذا محفوفاً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مع ما قبله ، فلا بد من أحد أمرين : إما أن يقال : الطلاق

بموض لا تحسب فيه المدة بثلاثة أشهر ؛ ويكون هذا مخصوصاً من لفظ القرآن .
 وإذا قيل : هذا في الطلاق بموض : فهو في الخلع بطريق الأولى . وإما أن يقال :
 مراده بقوله « طلقها تطليقة » هو الخلع ؛ وأنه لا فرق عند الشارع بين لفظ
 الخلع والطلاق إذا كان ذلك بموض ؛ فإن هذا فدية ؛ وليس هو الطلاق المطلق
 في كتاب الله ؛ كما قال ذلك من قاله من السلف ؛ وهذا يعود إلى المبنى الأول .
 وبكل حال فإنه إذا لم يجعل الشارع في ذلك عدة علم أنه ليس من الطلاق الثلاث ،
 فإن القرآن صريح بأن ما كان من الطلاق الثلاث ففيه المدة .

وايضاً : فهذا إجماع فيما نعلمه ، لا نعلم أحداً نازع في هذا وقال :
 أن الخلع طلقة محسوبة من الثلاث ، ومع ذلك لا عدة فيه . وهذا مما يؤيد أن
 الخلع فسخ ، وقد تقدم بعض المنقول عن عثمان وغيره . وروى يحيى بن بكير
 حدثنا الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر : أنه سمع الربيع بنت معوذ بن
 عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر : أنها اختلعت من زوجها على عهد
 عثمان ، فجاء عمها إلى عثمان ، فقال : ان ابنة معيذ اختلعت من زوجها اليوم ،
 أفنتقل ؟ فقال عثمان : لتنتقل ، ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها ؛ إلا أنها
 لا تنكح حتى تحيض حيضة ؛ خشية أن يكون بها حبل ، فقال عبد الله
 ابن عمر : وإثمان خيرنا ، وأعلمنا . قال ابن حزم : فهذا عثمان ، والربيع ولها
 صحبة ، وعمها وهو من كبار الصحابة ، وابن عمر : كلهم لا يرى في
 الفسخ عدة .

فإن قيل : فقد نقل عن عثمان وابن عمر : أنه طلاق ، كما روى حماد
 ابن سلمة ، عن هشام بن عروة . عن أبيه ، عن جهمان : أن أم بكرة
 الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد ، فاختلعت منه ، فندما ، فارتفعا إلى عثمان
 ابن عفان فأجاز ذلك ، وقال : هي واحدة ؛ إلا أن تكون سميت شيئا ،
 فهو على ما سميت . وقد روى مالك . عن نافع ، عن ابن عمر قال : عدة
 المختلعة عدة المطلقة . وقد روى أبو داود قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ،
 حدثنا عفان ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة . عن ابن عباس : أن زوج
 بريرة كان عبداً أسود « فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمرها أن
 تمتد » وهكذا رواه ابن أبي عاصم : حدثنا هبة بن خالد ، حدثنا همام ،
 عن قتادة ، عن عكرمة عن ابن عباس قال : « قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في بريرة بأربع قضايا : أمرها أن تختار ، وأمرها أن تمتد » . وقال :
 حدثنا الحلواني ، حدثنا عمرو بن (١) ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة ،
 عن ابن عباس ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : أحسبه قال فيه : « تعتدي عدة
 الخلع » فهذا فسخ أو جوب فيه المدة : ولهذا قال ابن حزم : إنه لا عدة في
 شيء من الفسوخ ؛ إلا في هذا ؛ لأنه لا يقول بالقياس ؛ وليس في النص
 إيجاب المدة في فسخ .

لكن لفظ « الاعتداد » يستعمل عندم في الاعتداد بحيضة ، كما في حديث المختلة من غير وجه « أمرها أن تمتد بحيضة » وقالت عائشة في قوله: (والمحصات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن ، والمراد بها: « الاستبراء » ؛ فإن السببية لا يجب في حقها إلا الاستبراء بحيضة ، كما قال صلى الله عليه وسلم في سبايا أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ؛ ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة » وقال فيه : فأنزله الله : (والمحصات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) وهكذا في الحديث المعروف عن أبي سعيد الخدري في سبايا أوطاس من رواية أبي الخليل (١) « حلال إذا انقضت عدتهن » وفي هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ » وأبو سعيد روى هذا وهذا . وعلى الحديثين : أم الولد تمتد بحيضة ؛ وقال عمرو بن عاصم : وأحسبه قال : تمتد عدة الحرة . شك لا تقوم به حجة .

وعن أحمد في عدة المختلة روايتان : ذكرهما أبو بكر في « كتاب الشافى » قال أبو بكر في الشافى: « باب عدة المختلة والملاعنة وامرأة عصبى » وروى بإسناده عن الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث : أنه قيل لأبي عبد الله . عدة كل مطلقة ثلاث حيض ؟ قال: نعم ؛ إلا الأمة . قيل له : المختلة ، والملاعنة وامرأة المرتد ؟ قال: نعم . كل فرقة عدتها ثلاث حيض . وعن أبي طالب أن

(١) خرم بالاسم

أبا عبد الله قال في المختلعة تمتد مثل المطلقة ثلاث حيض . وروى عن أحمد ابن القاسم قال أبو عبد الله : عدة المختلعة حيضة . قال عبد العزيز : والعمل على رواية الأثرم ، والمباذني : أن كل فرقة من الحرائر عدتها ثلاث حيض ، وحديث المختلعة أضررت أن تمتد بحيضة ضعيف ؛ لأنه مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما قلت أذهب ، وهو قول عثمان بن عفان .

قلت ابن القاسم كثيراً ما يروى عن أحمد الأقوال المتأخرة التي رجع إليها ، كما روى عنه أن جمع الثلاث محرم ، وذكر أنه رجع عن قوله : إنه مباح ، وأنه تدبر القرآن فلم يجد فيه الطلاق إلا رجعيًا . وهكذا قد يكون أحمد ثبتت عنده في المختلعة فرجع إليها ، فقوله : عدتها حيضة . لا يكون إلا إذا ثبت عنده الحديث ؛ وإذا ثبت عنده لم يرجع عنه . ولأصحاب أحمد في وطء الشبهة وجهان — وكذلك ابن عمر كان يقول أولاً : إن عدتها ثلاث حيض ، فلما بان أنه قول عثمان بن عفان أنها تستبرأ بحيضة رجع إليه ابن عمر .

وما ذكره أبو بكر عن عثمان رواية مرجوحة ، والمشهور عن عثمان أنها تمتد بحيضة ، وهو قول ابن عباس : وآخر القولين عن ابن عمر ، ولم يثبت عن صحابي خلافة ، فإنه روى خلافة عن عمر وعلي بإسناد ضعيف ، وهو قول أبان بن عثمان ، وعكرمة ، وإسحاق بن راهويه ، وغيره من فقهاء الحديث .

وقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال : كان « المشركون » على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : كانوا مشركين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه ، ومشركين أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه ، فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فاذا طهرت حل لها النكاح ، فان هاجر زوجها قبل ان تنكح ردت اليه ، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فعما حران . ولهما للمهاجرين ؛ ثم ذكر فى « أهل المهد » مثل حديث مجاهد . وان هاجر عبد أو أمة للمشركون أهل المهد لم يردوا ورددت أئمانهم .

ففى هذا الحديث ان للمهاجرة من دار الحرب اذا حاضت ثم طهرت : حل لها النكاح ، فلم يكن يجب عليها الا الاستبراء بحیضة ؛ لا بثلاثة قروء ؛ وهى معتدة من وطء زوج ؛ لكن زال نكاحه عنها باسلامها . ففى هذا ان الفرقة الحاصلة باختلاف الدين — كإسلام امرأة الكافر — إنما يوجب استبراء بحیضة ؛ وهى فسخ من الفسوخ ؛ ليست طلاقا . وفى هذا تقضى لموم من يقول : كل فرقة فى الحياة بعد الدخول توجب ثلاثة قروء . وهذه حرة مسلمة ؛ لكنها معتدة من وطء كافر .

وقد تنازع العلماء في امرأة الكافر هل عليها عدة ؟ أم استبراء ؟ على قولين مشهورين ؛ ومذهب أبي حنيفة ومالك لأعدة عليها .

ومافى هذا الحديث من رد إناث عبيد المعاهدين : فهو نظير رد مهور النساء المهاجرات من أهل الهدنة ، وهن المتحنات اللاتي قال الله فيهن : (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن) الآية . ومن أنه كان إذا هاجر زوجها قبل أن تنكح فهو أحق بها . فهذا أحد الأقوال في المسألة ، وهو أن الكافر إذا أسلمت امرأته : هل تمحل القرعة مطلقا ؟ أو يفرق بين المدخول بها وغيرها ؟ أو الأمر موقوف ما لم تزوج ، فإذا أسلم فهي امرأته ؟ والأحاديث إنما تدل على هذا القول ، ومنها هذا الحديث ، ومنها حديث زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الثابت في الحديث أنه ردها بالنكاح الأول بعد ست سنين ؛ كما رواه أحمد في مسنده ، ورواه أهل السنن : أبو داود وغيره ، والحاكم في صحيحه عن ابن عباس قال : « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب على أبي العاص بالنكاح الأول لم يحدث شيئا » وفي رواية « بعد ست سنين » وفي إسناده ابن اسحاق ؛ ورواه الترمذي وقال : ليس بإسناده باس ؛ وروى أبو داود والحاكم في صحيحه عن ابن عباس قال : « أسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت ؛ فجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : يا رسول الله ! اني كنت أسلمت ؛ وعلمت بإسلامي : فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ؛ وردها إلى زوجها الأول » وفي إسناده سماك .

فقد ردها لما ذكر أنه أسلم وعلمت بإسلامه ، ولم يستفصله : هل أسلمت
معا ؟ أو هل أسلمت قبل أن تنقضي العدة ؟ وترك الاستفصال يدل على
أن الجواب عام مطلق في كل ما تناوله صور السؤال . وهذا لأنه متى أسلم على
شيء فهو له . وإذا أسلم على مواريث لم تقسم قسمت على حكم الاسلام ،
وكذلك على عقود لم تقبض فإنه يحكم فيها بحكم الاسلام ، ولو أسلم رقيق
الكافر الذي لم يزل ملكه عنه ؛ بل يؤمر بإزالة ملكه عنه ، ويحال بينه وبين
ثبوت يده عليه ؛ واستمناعه أياماته : أم ولده ، وغيرها والاستخدام ، فكذلك
إذا أسلمت المرأة حيل بينها وبين زوجها ، فإن أسلم قبل أن يتعلق بها حق غيره
فهو كما لو أسلم قبل أن يباع رقيقه فهو أحق بهم ، والدوام أقوى من الابتداء ؛
ولأن القول بتجديد الفرقة خلاف المعلوم بالتواتر من سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، والقول بالتوقف على انقضاء العدة أيضا كذلك ، فإن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يوقت ذلك فيمن أسلم على عهده من النساء والرجال مع كثرة
ذلك ، ولأنه لا مناسبة بين العدة وبين استحقاقها بإسلام أحدهما . وقياس ذلك
على الرجعة من ابطال القياس من وجوه كثيرة .

« وأيضاً » فالنبي صلى الله عليه وسلم قال في السبايا : « لا توطأ حامل
حتى تضع ؛ ولا غير ذات حمل حتى تحيض » وهذا الحديث يقتضي أنه لا
يجب في الاستبراء إلا الحيض ؛ أو الحمل في الصنيرة التي لا تحيض ؛ والأمة
لا يتصور هذا في حقها ، فليس في الحديث إيجاب استبراء على من لا تحيض

وإيجاب ذلك بعيد عن القياس؛ ولهذا اضطرب القائلون به على أقوال كل منها منقوض .

« وأيضاً » فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالاستبراء في غير هذا ؛ لأنهم كن موطنات لمن أزواج . وأما الاماء اللاتي كن يمين على عهده فلم يكن يوطئن في المأدبة ؛ بل كن للاستخدام في النساب . وهذا يقتضى أن الأمة التي لم يطأها سيدها لا يجب على المستبرئ استبراؤها ، كما لا يجب استبراؤها إذا تزوجت ؛ فإذا لم يجب في التزويج ؛ ففي التسري أولى وأحرى ؛ وقد قال ابن عمر : لا استبراء على المسلمة ، وذلك لأنها توطأ ، فن لا يجب عليها عدة ولا استبراء إذا زوجت لم يجب عليها استبراء إذا وطأت بملك اليمين ، وكذلك قال الليث بن سعد قال : إن كانت ممن لا يحمل مثلها لم يجب استبراءها لا بحيض ، ومن لا تحمل . فهذا موافق للنص . وقال أبو حنيفة إذا استبرأها (١) استبراء عليه ، وقال مالك إذا كانت في يده كالوديعة ونحوها وعلم أنها لم توطأ لم يحتج الى استبراء إذا استبرأها (٢) وكذلك الذي قال لا يجب الاستبراء الا على حامل أو موطوءة . وإليه مال الروياني .

(١) حرم بالاصل . (٢) كذا الاصل

والذى يدل عليه النص ان الاستبراء مشروع حيث أمكن ان تكون حاملا فإنه أمر بالاستبراء الحامل والحائض من المسيبات اللاتى لا تعلم حالهن . فأما مع العلم ببراءة الرحم فلا معنى للاستبراء . وحديث ابن شهاب الذى فى الموطأ ، رسل .

« والقرآن » ليس فيه ايجاب المدة بثلاثة قروء الا على المطلقات ؛ لاعلى من فارقتها زوجها بنير طلاق ، ولا على من وطئت بشبهة ، ولا على الزنى بها . فاذا مضت السنة بان المختلعة إنما عليها الاعتداد بمحيضة التى هو استبراء فالوطوءة بشبهة والمزنى بها أولى بذلك ، كما هو أحد الروايتين عن أحمد فى المختلعة ؛ وفى المزنى بها . والوطوءة بشبهة . دون المزنى بها ؛ ودون المختلعة . . فبأيها الحقت لم يكن عايبا الا الاعتداد بمحيضة ، كما هو أحد الوجهين .

« والاعتبار » يؤيد هذا القول ، فان المطلقة لزوجها عليها رجعة ولها متعة بالطلاق ونفقة ، وسكنى فى زمن المدة ، فاذا أمرت أن تربص ثلاثة قروء لحق الزوج ؛ ليتمكن من ارجاعها فى تلك المدة : كان هذا مناسبا ، وكان له له فى طول المدة حق ، كما قال تعالى : (اذا نكحتم المؤمنات ، ثم طلقتموهن

من قبل ان تمسوهن ، فالكم عليهن من عدة تمتدونها) فين سبحانه أن
 المدة للرجل على المطلقة اذا وجبت ؛ فاذا مسها كان له عليها المدة لأجل مسه
 لها ، و كان له الرجعة عليها ، ولها بإزاء ذلك النفقة والسكنى ، كما لها متاع
 لأجل الطلاق . أما غير المطلقة اذا لم يكن لها نفقة ولا سكنى ولا متاع ،
 ولا للزوج الحق برجعتها : [فالتأكد] من براءة الرحم تحصل بحیضة واحدة ،
 كما يحصل في الملوكات ، و كونها حرة لا أثر له ، بدليل أن أم الولد تمتد
 بعد وفاة زوجها بحیضة عند أكثر الفقهاء ، كما هو قول ابن عمر وغيره ،
 وهى حرة : فالموطوءة بشبهة ليست خيراً منها . والتي فورقت بنير طلاق ،
 وليس لها نفقة ، ولا سكنى ، ولا رجعة عليها ، ولا متاع : هي بمنزلتها .

فإن قيل : هذا يقتض بالمطلقة آخر ثلاث تطليقات فإنه لا نفقة لها
 ولا سكنى ولا رجعة ، ومع هذا تمتد بحیضة ؟ قيل : هذه المطلقة لها المنة
 عند الشافعى ، وأحد فى إحدى الروایتين ، وكثير من السلف أو أكثرهم
 ولها النفقة عند مالك والشافعى ، وكثير من فقهاء الحجاز ، وهو إحدى
 الروایتين عن أحمد ، ولها السكنى مع ذلك عند كثير من فقهاء العراق كأبي
 حنيفة وغيره : فلا بد لها من متاع ، أو سكنى عند طامة العلماء . فاذا وجبت
 المدة بإزاء ذلك كان فيه من المناسبة ما ليس فى إيجابها على من لا متاع لها ولا نفقة
 ولا سكنى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر فاطمة بنت قيس

لما طلقها زوجها آخر ثلاث تطليقات « أن تمتد » ، و « أمرها أن تمتد
في بيت ابن أم مكتوم » ، ثم « أمرها بالانتقال الى بيت أم شريك »

والحديث وإن لم يكن في لفظه أن تمتد ثلاث حيض فهذا هو المعروف
عند من يفتنا قوله من العلماء ؛ فان كان هذا اجما : فهو الحق ، والأمة
لا تجتمع على ضلالة . وان كان من العلماء من قال : إن المطلقة ثلاثا ناعا عليها
الا الاستبراء لا الاعتداد بثلاث حيض : فهذا له وجه قوي بأن يكون طول
المدة في مقابلة استحقاق الرجعة ؛ وهذا هو السبب في كونها جملت ثلاثة
قروء . فنن لارجمة عليها لا تربص بثلاثة قروء ؛ وليس في ظاهر القرآن
الا ماوافق هذا القول ؛ لا يخالفه ، وكذلك ليس في ظاهره إلا ماوافق
القول المعروف لا يخالفه . فأبي القولين قضت السنة كان حقا موافقا لظاهر
القرآن . والمعروف عند العلماء هو الأول ، بخلاف المختلفة فان السنة مضت
فيها بما ذكر ، وثبت ذلك عن أكابر الصحابة وغير واحد من السلف ؛ وهو
مذهب غير واحد من أئمة العلم ؛ وليس في القرآن الا ماوافق لا يخالفه ؛ فلا
يقاس هذا بهذا . والمعاني المفرقة بين الاعتداد بثلاثة قروء والاستبراء إن
علمناها والا فيكفينا اتباع ما دلت عليه الأدلة الشرعية الظاهرة المعروفة .

ومما يوضح هذا أن المسيات الآتى يتبدأ الرق عليهن قد تقدم الإشارة
إلى حديث أبي سعيد الذي فيه : ان الله اباح وطئن المسلمين لما تخرجوا من

وطهن ، وأُزِلَ في ذلك : (والمحصات من النساء الاما ملكت أيمانكم)
 وقال فيه : إن أجل وطهن اذا انقضت عدتهن . وروى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال في سبي أو طاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل
 حتى تستبرأ » وروى : « حتى تحيض حيفة »

والعلماء عامة إنما يوجبون في ذلك استبراء بحیضة ، وهو اعتداد من وطء
 زوج يلحقه النسب ، ووطئه محترم وان كان كافراً حراً ، فان عمارته أباحت
 قتله ، وأخذ ماله ، واستراق امرأته . على نزاع وتفصيل بين العلماء ؛ لكن
 لا خلاف أن نسب ولده ثابت منه ، وان مائه ماء محترم لا يحل لأحد أن يطأ
 ونجته قبل الاستبراء باتفاق المسلمين ؛ بل قد لعن النبي صلى الله عليه وسلم من
 فعل ذلك كما في الحديث الصحيح في مسلم : « أنه أتى على امرأة معج على باب
 فسطاط ، فقال : « لعل سيدها يلم بها » قالوا : نعم . قال : « لقد هممت
 ان العنه لعنة تدخل معه قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ ! كيف يستبدله
 وهو لا يحل له ؟ ! » و « نهى ان يسقى الرجل مائه زرع غيره » .

لكن هذه الزوجة لم يفارقها زوجها باختياره ؛ لا بطلاق ؛ ولا غيره ؛
 لكن طريان الرق عليها ازال ملكه الى المسترق ، او اشتباه زوجها بنيره
 ازال ذلك . فلم انه ليس بنكاح زال عن امرأة ؛ فانه يوجب المدة بثلاثة
 قروء . ولو ان الكافر تحاكم اليه هو وامرأته في المدة ثم طلق امرأته

لألزمناها بثلاثة قروء : فلم أن المطلقة عليها ثلاثة قروء مطلقا ، وأن هذه لما زال نكاحها بنير طلاق لم يكن عليها ثلاثة قروء . فلا يقال : إن كل معتدة من مفارقة زوج في الحياة عليها ثلاثة قروء ؛ بل هذا منقوض بهذه بالنص والاجماع .

فصل

وهذا الذي دل عليه القرآن والسنة وآثار أكابر الصحابة — كعثمان وغيره — من أن عدة المختلة : حيضة واحدة : يزول به الاشكال في مسألة « تداخل المديتين » : كما اذا تزوجت المرأة في عدتها بمن اصابها ؛ فان المأثور عن الصحابة كعمر وعلي : أنها تكمل عدة الأول ، ثم تعتد من وطء الثاني فعلها تمام عدة الأول ، وعدة للثاني . وبه أخذ جمهور الفقهاء : كمالك والشافعي ، وأحمد . واختلف عمر وعلي : هل تباح للأول بعد قضاء المديتين؟ فقال عمر : لا ينكحها أبداً . وبه أخذ مالك . وقال علي : هو خاطب من الخطاب . وبه أخذ الشافعي . وعن أحمد روايتان . وأما أبو حنيفة فعمده لا يجب عليها إلا عدة واحدة من الثاني ، وتدخل فيها بقية عدة الأول ، وذكر بعض أصحابه أن هذا القول منقول عن ابن مسعود ؛ لكن لم نعرف لذلك اسنادا . فنقول بتداخل المديتين ؛ فان المدة حق له ؛ اذ لو اراد الزوج استقاطها لم يمكنه ذلك ، فدخل بعضها في بعض : كالحدود ؛ والكفارات ؛ فإنه

لو سرق ، ثم سرق : لم يقطع الايد واحدة ، وكذلك لو شرب ؛ ثم شرب لم يكن عليه الاحد واحد . فالحدود وجبت في جنس الذنب ؛ لا في قدره . ولهذا تجب بسرقة المال الكثير والقليل ؛ وتجب بشرب القليل والكثير ؛ لأن الموجب له جنس الذنب ؛ لا قدره . فاذا لم يفرق الحكم بين قليله وكثيره في القدر لم يفرق بين واحد وعده ؛ فان الجميع من جنس القدر ، وكذلك كفارة الجماع في رمضان اذا وطأ ثم وطأ قبل أن يكفر . فن قال بتداخل العدتين قال : عدة المطلقة من هذا الباب ، فان سببها الوطء ، ليست مثل عدة الوفاة التي سببها المقد ؟ وهي تجب مع قليل الوطء وكثيره ، فان الموجب لها جنس الوطء ؛ ولا فرق بين أن يكون الواطيء واحداً او اثنين .

وطرده لو اشترى أمة قد اشترك في وطأها جماعة لم يكن عليها الاستبراء واحد ؛ وان كان الواطيء جماعة . وقد نوزعوا في هذه الصورة . فقيل : بل تستبرأ لكل من الشريكين استبراءً واحداً اذا كانت في ملكها . فأما اذا باعها لغيرهما : فهنا لا يجب على المشتري الاستبراء واحد ، ولم يقل أحد علمناه إن الأمة المملوكة بسبي أو شراء أو إرث ونحو ذلك عليها استبراءات متعددة بعدد الواطئين . وكذلك لو اشترى رجل جاريه وباعها قبل أن يستبرأها لم يكن على المشتري الثاني الاستبراء واحد . قال الفقهاء : ولا نقول عليه ان يستبرأها مرتين . واعتذر بعضهم بأن الاستبراء سببه تعدد الملك ولم يمتد ؛ ولهذا لا يوجبون الاستبراء اذا اعتقها وتزوجها اذا لم يكن البائع قد وطأها ، ويوجبونه اذا لم يمتقها ؛ بخلاف عدة فان سببها الرق . والكلام في عدة الاستبراء له موضع آخر .

«والمقصود» هنا : أنه لا يتعدد ، وما علمنا أحداً قال يتعدد ؛ وإن كان أحد قال هذا فإن السنة تخصمه ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر إلا بمجرد الاستبراء حيث قال : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ » فملى الحل بمجرد الاستبراء ولم يفرق ، وإذا كان الاستبراء من جنس العدة ، ولا يتعدد بتمدد الواطيء : فالعدة كذلك . هذا ما يحتاج به لأبي حنيفة رحمه الله .

وأما الجمهور فقالوا : العدة فيها حق لأدمي . واستدلوا بقوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ؛ فالكم عليهن من عدة تمسونهن ، فتموهن) الآية . قالوا : فقد نفا الله أن يكون للرجال على النساء عدة في هذا الموضع ؛ وليس هنا عدة لغير الرجال ، فلم أن العدة فيها حق للرجال حيث وجبت ، اذ لو لم يكن كذلك لم يكن في نفي أن يكون للرجال عليهن عدة ما ينفي أن يكون لله عدة ، فلو كانت العدة حقاً محضاً لله لم يقل : (فالكم عليهن من عدة) اذ لا عدة لهم لا في هذا الموضع ولا غيره ، ولو كانت العدة نوعين نوعاً لله ، ونوعاً فيه حق للأزواج : لم يكن في نفي عدة الأزواج ما ينفي العدة الأخرى ، فدل القرآن على أن العدة حيث وجبت ففيها حق للأزواج ، وحيث نفا كانت العدة فيها حق لرجلين لم يدخل حق أحدهما في الآخر ؛ فإن حقوق الأدميين لا تتداخل ، كما لو كان لرجلين دينان على واحد ، أو كان لهما عنه أمانة ، أو غصب ؛ فإن عليه أن يعطي كل ذي حق حقه . فهذا الذي قاله الجمهور من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم .

واحتجوا على أبي حنيفة بأنه يقول : لو تزوج المسلم ذمية وجبت عليها
 العدة حقا محضا للزوج ؛ لأن الذمية لا تؤخذ بحق الله ؛ ولهذا لا يوجبها
 إذا كان زوجها ذميا ، وهم لا يعتدون وجوب العدة ، وهذا الذي قاله
 الأكثرون حسن ، موافق لدلالة القرآن ، ولما قضى به الخلفاء الراشدون
 لا سيما ولم يثبت عن غيرهم خلافه ؛ وإن ثبت فأن الخلفاء الراشدين إذا
 خالفهم غيرهم كان قولهم هو الراجح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ؛ تمسكوا بها ،
 وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » .

لكن من تمام كون العدة حقا للرجل أن يكون له فيها حق على المرأة
 وهو ثبوت الرجعة ؛ كما قال تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
 ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) (وبمولتهن أحق بردهن
 في ذلك) فأمرهن بالتربص ؛ وجعل الرجل أحق بردها في مدة التربص ،
 وليس في القرآن طلاقا إلا طلاق رجعي ؛ إلا الثالثة المذكورة في قوله : (فإن
 طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وذلك طلاق أوجب تحريمها
 فلا تحل له بمدة يكون برضاها ورضا وليها ؛ فكيف تباح بالرجعة ؟ !
 أما المرأة التي تباح لزوجها في العدة فإن زوجها أحق برجعته في العدة بدون
 عقد ، وليس في القرآن طلاق بائن تباح فيه بمقد ولا يكون الزوج أحق بها ؛
 بل مقول كانت حلالا له كان أحق بها .

وعلى هذا فيظهر كون المدة حقا للرجل . فإنه يستحق بها الرجعة ؛ بخلاف ما اذا اوجبت في الطلاق البائن التي تباح فيه بمقد ؛ فإنه هنا لاحق له إذ النكاح انما يباح برضاها جميعا ؛ ولهذا طرد أبو حنيفة أصله ؛ لما كان الطلاق عنده ينقسم الى : بائن ، ورجعي ، وله أن يوقع البائن بلا رضاها . جعل الرجعة حقا محضا للزوج : له أن يسقطها ، وله أن لا يسقطها ؛ بخلاف المدة فإنه ليس له اسقاطها ؛ فلا تكون حقا له

وهذا يؤيد أن الخلع ليس بطلاق ؛ فإنه موجب للتسوية . ويؤيد أنه ليس للرجل فيه عدة على المرأة كما يكون في الطلاق ؛ بل عليها استبراء بحیضة ؛ فان الاستبراء بحیضة حق لله ؛ لأجل براءة الرحم فلا بد منه في كل موطوءة ، سواء وطئت بنكاح صحيح ، أو فاسد ، أو بملك يمين ، فإنه يجب لبراءة رحمها من ماء الواطيء الأول ؛ لثلاثا يختلط مائه بماء غيره ، وكذلك يجب على أصح قولي العلماء على الموطوءة بازني ؛ لأجل ماء الواطيء الثاني ؛ لثلاثا يختلط مائه بماء الزاني . وهذا مذهب مالك وأحمد . وإذا لم يجب على المختلطة إلا عدة بحیضة ؛ فعلى المنكوحه نكاحا فاسداً أولى ؛ فإنه لارجعة عليها ؛ ولا ثقة لها .

فان قيل : ففي حديث طليحة أن عمر بن الخطاب قال : أيما امرأة نكحت في عدتها فان لم يدخل بها الثاني أتمت عدة زوجها ، وإن دخل بها أتمت بقية عدتها للأول ، ثم اعتدت للثاني . وكذلك عن علي : أنه قضى أنها تأتي ببقيّة عدتها للأول ، ثم تأتي للثاني بمدة مستقبله ، فإذا انتهت عدتها فان شامت نكحت ، وإن شامت لم تنكح ؟

قيل : نعم . لكن لفظ « المدة » في كلام السلف يقال على القروء الثلاثة ، وعلى الاستبراء بحيضة ، كما تقدم نظرهم . وحينئذ فعمرو وعلي إن كان قولهما في المختلة ونحوها أنها تمتد بحيضة فيكونان أراداً أنها تمتد بحيضة . وإن كان قولهما أنها تمتد بثلاثة قروء : فيكون هذا فيه قولان للصحابة : فإن عثمان قد ثبت عنه أن المختلة تمتد بحيضة . وإن قيل : بل قد تقول : تمتد المختلة بحيضة ، والمنكوحة نكاحاً فاسداً بثلاثة قروء : فهذا القول إذا قيل به يحتاج إلى بيان الفرق بين المسألتين .

فإن قيل : فقد اختلف عمر وعلي هل تباح للثاني ؟ فقال عمر : لا ينكحها أبداً . وقال علي : إذا انقضت عدتها — يعني من الثاني — فإن شئت نكحت وإن شئت لم تنكح . ولو كان وطء الثاني كوطء الشبهة لم يمنع الأول أن يتزوجها ؛ فإن الرجل لو وطئت امرأته بشبهة لم يزل نكاحه بالاجماع ؛ بل يمتزها حتى تمتد ، ولو وطئت الرجعية بشبهة لم يسقط حق الزوج شيء ؟

قيل : أولاً هذا السؤال لا يتعلق له بقدر المدة ، فسواء كانت المدة استبراء بحيضة ، أو كانت بتربص بثلاثة قروء . وهذا وارد في الصورتين . ولا ريب أن الزوج المطلق الذي اعتدت من وطئه إن كان طلقها الطلقة الثالثة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، فلا يمكنه أن يراجعها في عدتها منه ، وأما إن فارقها فرقة بائنة كالخلع — ونكحت في مدة اعتدادها منه : مثل أن تنكح قبل أن تستبرأ بحيضة : فهذا إذا أراد أن يتزوجها في عدتها فأنما يتزوجها بعقد

جديد ؛ وليس له أن يتزوج بـمدة من غيره بمقد جديد ؛ فإن المدة من
النير تمنع ابتداء النكاح . ولا تمنع دوامه فليس لأحد أن يتزوج بـمدة ؛
لا من وطء مشبهة ؛ ولا نكاح فاسد ؛ بل ولا زنى ؛ وإن كانت امرأته إذا
وطئت بشبهة أو زنى لم يبطل نكاحه ؛ بل يجتنبها حتى يستبرأها ،
ثم يطأها .

وإذا قيل : فهذه معتدة من الوطء ، فكيف يمنع من نكاحها
في المدة ؟

قيل : « أولاً » هذا لا يتعلق بقدر المدة . وقيل « ثانياً » لا نص ولا
اجماع يبيح لكل معتدة أن تنكح في عدتها ؛ لكن الاجماع انعقد على ذلك
في مثل المختلعة ؛ إذ لا عدة عليها لنير النكاح . فأما إذا وجبت عليها عدة من
غيره : فهنا المانع كونها معتدة من غيره ، كما يمنع بعد انقضاء عدتها منه ؛
فإن الخلوة من عدتها له أن ينكحها ؛ وإذا كان بـمدة من النير لم يكن له
ذلك . فالمعدة ليست مانعة من النكاح ولا موجبة لخله ، وانقضاء مانع
واحد لا يبيح النير إذا وجد مانع آخر ؛ ولكن يظن الظان أن الادة منه
وجبت لإباحة عقده . وهذا غلط . وأما إن كان الطلاق الأول رجعية
فارتجاعه إياها في بقية عدتها منه كارتجاعه لو وطئت بشبهة في عدتها من
الطلاق الرجعي ، لا فرق بينهما .

وكذلك النى قضى به علي : أن الثاني لا ينكحها حتى تنقضى عدتها منه . وهو ظاهر مذهب أحمد . وأما مذهب الشافعي فيجوز عنده للثاني أن ينكحها في عدتها منه ، كما يجوز للواطء بشبهة أن يتزوج الموطوءة في عدتها منه ، وكذلك كل من نكح امرأة نكاحا فاسدا له أن يتزوجها في عدتها منه .

وأحمد له في هذا الأصل روايتان .

« احدهما » لا يجوز ، وهو مذهب مالك ؛ ليميز بين ماء وطء الشبهة . وماء المباح المحض .

« والثاني » يجوز كذهب الشافعي ؛ لأن النسب لاحق في كلامهما . وعلى هذه الرواية فمن اصحاب أحمد من جوز للثاني أن ينكحها في عدتها منه ، كما هو قول الشافعي ، كما يجوز ذلك لكل مستدة من نكاح فاسد على هذه الرواية .

ومنه من انكر نسه ، وقال هنا : كان يذكر فيها عدة من الوطء الأول ، وهذا الواطء الثاني لم تعد منه عقب مفارقتها لها ؛ بل تظل بين مفارقتها وعدته عدة الأول ، وهي قد وجب عليها عدتان لها . وتقديم عدة الأول كان لقدم حقه ؛ وإلا فلا وضمت ولذا ألحق بالثاني لكانت عدة الثاني مقدمة على عدة الأول ، فهي في أيام عدة الأول عليها حق للثاني ، وفي الاعتداد

من الثانى عليها حق للأول؛ بدليل أنها لو وضعت ولدا بعد اعتدادها من الأول وأمكن كونه من الأول والثانى عرض على القافة . فإذا كان للأول حق فى مدة عدتها من الثانى لم يكن للثانى أن يتزوجها فى مدة العدة .

فهذا أشهر الأقوال فى هذه المسألة ، وهو المأثور عن الصحابة ، وهو نص أحمد ، وعليه جمهور أصحابه ، وقد تبعه الجد — رحمه الله — فى « محرره » .

وأما مقدار العدة فقد ذكرنا عن أحمد روايتين فى المختلة فإن لم يكن بينها وبين المنكوحة نكاحا فاسداً فارق شرعي وإلا وجب أن يقال فى المنكوحة نكاحا فاسداً : إنما تمتد بحيضة ، كما مضت به السنة . والله أعلم .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن رجل تخاصم مع زوجته وهى معه بطلقة واحدة ، فقالت له : طلقني . فقال : إن أبرأتني فأنت طالق ، فقالت . أبرأك الله بما يدعى النساء على الرجال . فقال لها : أنت طالق . وظن أنه يبرأ من الحقوق ، وهو شافعي المذهب ؟

فأجاب : نعم هو برى مما تدعى النساء على الرجال إذا كانت رشيدة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قالت له زوجته : طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقي عليك ؛
وأخذ البنت بكفالتها ، يكون لها عليك مائة درهم . كل يوم ستمس درهم . وشهد
المدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم البراءة أو الكفالة : فهل لها ان تطالبه
بفرض البنت بعد ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب . إذا خالها على أن تبرئه من حقوقها ، وتأخذ الولد بكفالاته . ولا
تطالبه بنفقة . صرح ذلك عند جماهير العلماء : كمالك ، وأحمد في المشهور من
مذهبه وغيرهما ؛ فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمردوم الذي ينتظر وجوده
كما تحمل أمها وشجرها . وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ، ونفقته . فقد انعقد
سبب وجوده وجوازه ؛ وكذلك إذا قالت له : طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي
وأنا آخذ الولد بكفالاته . وأنا أبرأتك من نفقته ، ونحو ذلك مما يدل على
المقصود .

وإذا خالغ بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع — كالخامس —
المالكى — لم يجز أنيره أن ينقضه ، وإن رآه فاسداً ، ولا يجوز له أن يفرض له

عليه بعد هذا تفقة للولد ؛ فان فعل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قولي
الملاء . والحاكم من متى عقد عقداً ساغ فيه الاجتهاد ؛ او فسخ فسخاً جاز فيه
الاجتهاد : لم يكن انيره تقضه .

ومثل رحمه الله

عن رجل قال لصهره : ان جئت لي بكتابي وابرأتني منه فبتك طالق
ثلاثاً ؛ فجاء له بكتاب غير كتابه : فقطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه
ام لا ؟ فقال : ابو الزوجة : اشهد واعليه أن بتي تحت حجري ، واشهدوا
علي اني ابرأتها من كتابها ، ولم يعين ما في الكتاب ، ثم انه مكث ساعة
وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود ؛ وقال له : اي شيء قلت يا زوج ؟ فقال الزوج
اشهدوا علي ان بنت هذا طالق ثلاثاً ، ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح
بناء على ان الابره الأول صحيح : فهل يقع ؟ ام لا ؟

فأجاب : قوله الأول ملحق على الابراء ، فان لم يره لم يقع الطلاق .
واما قوله الثاني فهو اقرار منه ؛ بناء على ان الأول قد وقع ، فان
كان الأول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شيء .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة ، خلف أبوها أنه ما يخلها معه ، وضربها ، وقال لها أبوها : أبريه . فأبرأته ، وطلقها طلقة : ثم ادعت أنها لم تبره الا خوفاً من ايها : فهل تقع على الزوجة الطلقة ؟ أم لا :

فأجاب : الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بغير حق لم يصح البراء ، ولم يقع الطلاق الملق به . وان كانت تحت حجر الأب وقد رأى الأب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء ، كما في مذهب مالك وقول في مذهب احمد .

وسئل رحمه الله تعالى

عن بنت يتيمة تحت الحجر مزوجة ، قال لها الزوج : ان ابرئيني من صداقك فأنت طالق ثلاثاً : فن شدة الضرب والفرع او هبته . ثم رجعت فندمت : هل لها ان ترجع . ولا يحث ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا اكرهها على الهبة . او كانت تحت الحجر : لم تصح الهبة ؛ ولم يقع الطلاق . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له امرأة كساها كسوة مشنة : مثل مصاغ ، وحلي : وقلائد ، وما أشبه ذلك خارجا عن كسوة القيمة ، وطلبت منه المخالعة ، وعليه مال كثير مستحق لها عليه ، وطلب حلية منها ليستمين به على حقها أو على غير حقها ، فأنكرته ، ويسلم أنها تحلف وتأخذ الذي ذكره عندها ، والتمن يلزمه ؛ ولم يكن له ينة عليها ؟ .

فأجاب : إن كان قد أعطها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التملك لها فقد ملكته ، وليس له إذا طلقها هو ابتداء أن يطالبها بذلك ؛ لكن إن كانت الكارهة لصحبته ، وأرادت الاختلاع منه : فلتعطه ما أعطها من ذلك ومن الصداق الذي ساقه إليها ، والباقي في ذمته ؛ ليخلصها ، كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس ، حيث «أمرها برد ما أعطها» .

وإن كانت قد أعطها لتتجمل به ، كما يركبها دابته ، ويحذيها غلامه ، ونحو ذلك ؛ لا على وجه التملك للدين : فهو باق على ملكه ، فله أن يرجع

فيه متى شاء ؛ سواء طلقها أو لم يطلقها . وإن تنازعا هل أعطاهما على وجه التملك ؟ أو على وجه الإباحة ؟ ولم يكن هناك عرف يقضى به : فالتقول قوله مع عينه أنه لم يملكها ذلك . وإن تنازعا هل أعطاهما شيئا أو لم يعطها ، ولم يكن حجة يقضى له بها ؛ لا شاهد واحد ، ولا اقرار . ولا غير ذلك : فالتقول قولها مع عينها أنه لم يعطها .

وسئل رحمه الله

عن رجل باع شيئا من قاشه ، فخاصمته زوجته لأجل أنه باع قاشه ، وحصل بينهما شأن عليه ، وهم في الخصام ، وجاء ناس من قرابتها ، فقال الرجل للناس الذين حضروا : هذه المرأة إن لم تقعد مثل الناس وإلا تحلى وتزوج . ثم قال : إن أعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقا ثلاثا وكان نيته أنها تبرئه ، فخنقت وأعطت الكتاب للرجل : فهل يقع الطلاق ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا كان مقصوده إعطاء الكتاب على وجه الإبراء فأعطته عطاء مجرداً ولم تبرئه منه : لم يقع به الطلاق . وإذا قال : كان مقصودي الإعطاء في ذلك ؛ إذ لا غرض له إلا في الإبراء ، وتسليم الصداق يمنع من الإبراء به ومجردا إيداعه فلا غرض له . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل مالكي المذهب حصل له نكديته وبين والد زوجته فحضر
قدام القاضي . فقال الزوج لوالد الزوجة : إن أبرأتني ابتك أوقمت عليها
الطلاق . فقال والدها أنا أبرأتك . فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض
الفقهاء ، فأبرأه والدها بنير حضورها ، وبنير إذنها : فهل يقع الطلاق أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء ، فذهب
أبي حنيفة والشافعي وأحمد في النصوص المعروف عنهم : أنه ليس للأب أن
يخالع على شيء من مال ابنته ، سواء كانت محجوراً عليها أو لم تكن ، لأن
ذلك تبرع بآلها فلا يملكه ، كما لا يملك إسقاط سائر ديونها . ومذهب مالك
يجوز له أن يخالع عن ابنته الصغيرة بكراً كانت أو ثيباً ، لكونه على مالها .
وروي عنه : أن له أن يخالع عن ابنته البكر مطلقاً ؛ لكونه يجبرها على
النكاح . وروي عنه : يخالع عن ابنته مطلقاً ، كما يجوز له أن يزوجه بدون

مهر المثل للمصلحة، وقد صرح بعض اصحاب الشافعي وجها في مذهبه أنه يجوز في حق البكر الصغيرة أن يخالها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا : إن التي يده عقدة النكاح هو الولي ؛ وخطأه بمضمم ؛ لأنه إنما يملك الابراء بعد الطلاق ؛ لأنه اذا ملك اسقاط حقها بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنعتها وهو يخلمها من الزوج أولى ؛ ولهذا يجوز عندهم كلهم ان يختمها الزوج بشيء من ماله ؛ وكذلك لها ان تخالمه بما لها اذا ضمن ذلك الزوج . فاذا جاز له ان يختمها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صدقها .

ومذهب مالك يخرج على أصول أحمد من وجوه .

منها أن الأب له ان يطلق ويخلم امرأة ابنه الطفل في احدى الروايتين؛ كما ذهب اليه طوائف من السلف . ومالك يجوز الخلع دون الطلاق ؛ لأن في الخلع مفاوضة . وأحمد يقول : له التخليق عليه ، لأنه قد يكون ذلك مصلحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها ، وكذلك لافرق في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال .

« وايضا » فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق أن يخلم المرأة بشيء من مالها بدون إذنها ؛ ويطلق على الزوج بدون اذنه : كذهب

مالك وغيره . وكذلك يجوز للأب ان يزوج المرأة بدون مهر المثل ،
وعنده في احدى الروايتين أن الأب يده عقدة النكاح ، وله أن يسقط نصف
الصداق . ومنهجه أن للأب أن يملك لنفسه من مال ولله مالا يضر بالولد ،
حتى لو زوجها واشترط لنفسه بعض الصداق : جازله ذلك . واذا كان له من
التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها ، وذلك
عليك باجماع المسلمين . ويجوز عنده للأب أن يعتق بعض رقبة المولى
عليه المصلحة .

فقد يقال : الأظهر أن المرأة ان كانت تحت حجر الأب له ان
يخالغ معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج فيملكه الأب . كما يملك غيره من
المعاوضات ، وكما يملك اقتداءها من الأسر ؛ وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان
مصلحة لها . وقد يقال : قد لا يكون صلاحها في الطلاق ؛ ولكن الزوج يملك
ان يطلقها وهو لا يقدر على منعه ؛ فاذا بذل له الموض من غيرها لم يمكنها
منه من البذل . فاما اسقاط مهرها وحققا الذي تستحقه بالنكاح فقد
يكون عليها في ذلك ضرر . والأب قد يكون غرضه باختلاعها حظه
للمصلحة ، وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حظه بالاتفاق .

فلى قول من يصحح الابراء يقع الابراء والطلاق . وعلى قول من
لا يجوز ابراءه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع : وكان على الأب للزوج

مثل الصداق عند أبي حنيفة، ومالك، وأحمد، والشافعي في القديم . وعنده في الجديد : إنما عليه مهر المثل . وأما إن لم يضمنه إن علق الطلاق بالابراء . فقال له : أن أبرأتني فهي طالق . فالمنصوص عن أحمد أنه يقع الطلاق إذا اعتقد الزوج أنه تبرأ ، ويرجع على الأب بقدر الصداق ؛ لأنه غره ؛ وهو إحدى الرأيتين في مذهب أبي حنيفة ، وفي الأخرى لا يقع شيء . وهو قول الشافعي . وهو قول في مذهب أحمد ؛ لأنه لم يبرأ في نفس الأمر . والأولون قالوا : وجد الابراء . وأمكن أن يجعل الأب ضامنا بهذا الابراء . وأما إن طلقها طلاقا لم يعلقه على الابراء فإنه يقع : لكن عند أحمد يضمن للزوج الصداق ؛ لأنه غره . وعند الشافعي لا يضمن له شيئا ؛ لأنه لم يلزم شيئا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحل ، فلما بان الحل طالبت الزوج بفرض الحل : فهل يجوز لها ذلك أم لا ؟

فأجاب : إذا كان الأمر كما ذكر لم تدخل نفقة الحل في الابراء . وكان لها أن تطلب نفقة الحل . ولو علمت بالحل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم

يدخل في ذلك ثقة الحمل ؛ لأنها تجب بعد زوال النكاح ، وهي واجبة للحمل
في أظهر قولي العلماء : كاجرة الرضاع . وفي الآخر هي للزوجة من أجل الحمل
فتكون من جنس ثقة الزوجات ، والصحيح أنها من جنس ثقة الأقارب
كأجرة الرضاع . اللهم الا ان يكون البراء بمقتضى أنه لا تبقى بينهما مطالبة .
بعد النكاح أبداً ، فاذا كان الأمر كذلك ومقصودها المبرأة بحيث لا يبقى
للآخرة مطالبة بوجه : فهذا يدخل فيه البراء من ثقة الحمل .

آخر المجلد الثاني والثلاثين

فهرس المجلد الثاني والتصديين

كتاب النكاح

الموضوع	صفحة
سئل عن أصابه سهم من سهام إبليس	٥
الأدوية التي يعالج بها المشق، المحرم ثلاثة	٥
سئل عن عازب تتوق نفسه الى الزواج ويخشى علم القدرة على المؤنة ويكره أن يقترض هل يائم اذا ترك الزواج ؟	٦
« من استطاع منكم البائة فليتزوج الخ » •	٦
سئل عن رجل خطب على خطبة رجل آخر هل يجوز ويصح النكاح؟	٧
سئل عن امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل فى عدتها وهو ينفق عليها	٨
سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجت وطلقت فهل يجوز للأول أن يتفق معها اذا أوفت عدتها أن يراجعها ؟	٨
التصريح والتصريح فى خطبة الرجعية والبائن	٨
سئل عن رجل خطب ابنة رجل واتفقا على المهر وقبض الممجل منه ثم جاء رجل فزاد عليه فى المهر ومنع الزوج الأول	٩
سئل عن رجل يدخل على امرأة أخيه وبنات عمه وبنات خاله	٩
سئل عن رجل أملك على بنت ولم يعقد له ومن مدة سنين وهو ينفق عليها فلما عزم على الدخول وجد والدها قد زوجها	١٠
سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهى عند الزوج فى بيته فهل يحل لها أكله ؟ وهل له عليها حكم ؟	١١
التصريح بخطبة المعتمة من غيره والمتزوجة بغيره والمطلقة ثلاثا لا يجوز	١٢ ، ١١

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل يتكلم شبه كلام النساء وهو طنجير هل يحل دخوله عليهن	١٢
وقال فصل في الأسباب التي بين الله وعباده وبين العباد الخلقية والكسبية	١٢
(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) الآية	١٢ - ١٤
حق الله مقدم على حق الوالدين ، حق الوالدين ، التبرى من الأبوين كفر ، صلة الأرحام	١٣ ، ١٤

باب اركان النكاح وشروطه

قال رحمه الله عدة من قال لا يصح النكاح الا بلفظ الانكاح والتزويج انما سواهما كناية الف .	١٥ ، ١٦
سئل عن رجل وكل ذميا في قبول نكاح مسلمة	١٧ ، ١٨
اذا وكل عبدا أوسفيها أو مميذا في قبول أو قبل نكاحا لنفسه ، أو وكل في تزويج الأمة من لا يجوز له تزويجها	١٧
هل يتولى الذمي عقد نكاح ابنته من مسلم أو يزوجه الحاكم ، يزوج الذمي ابنته من ذمي	١٨
استحباب عقد النكاح في المسجد	١٨
حقوق العقد تتعلق بالموكل والمالك يحصل له	١٨
سئل عن مريض تزوج في مرضه هل يصح وتورثه ولها مهر	١٩
سئل عن رجل له بنت دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها وشهدوا أن خالها أخوها هل يصح ولها مهر	١٩
يجوز أن يزوجه الأب في عدة النكاح الفاسد	١٩
سئل عن امرأة لها أب وأخ ووكيل أبيها في النكاح حاضر وجانت بأجنبي ادعت أنه أخوها فما يجب عليها وعلى الأجنبي والشهود والمعرفين ومن يقوم بتعزيرهم	٢٠ ، ٢١
تكرار التعزير على الفعل إذا اشتمل على عدة محرمات	٢٠ ، ٢١
تسويد وجه شاهد الزور	٢١ ، ٢٢
سئل عن إجبار الأب لابنته البكر البالغ	٢٢ - ٢٨
مناط الإجبار عند من قال به	٢٢ - ٢٣

الوضوع	صفحة
إذا عينت كفوا وعين أبوها كفوا عندهم	٢٣ ، ٢٤
« الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن واذنها صماتها ، « لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر »	٢٤ ، ٢٥
الحكمان ليسا وكلين (فابمئوا حكما من أهله وحكما من أهلها)	٢٥ ، ٢٦
تطبيق الأب عن ابنه الصغير والمجنون وخلمه للمصلحة	٢٦
إذا طلقها قبل الدخول فهل للأب العفو عن نصف الصداق	٢٦
(أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح)	٢٦
كل مطلقة لها متعة (وللمطلقات متاع بالمعروف)	٢٦ ، ٢٧
مهر المفوضة	٢٧
سئل عن بنت بالغ وقد خطبت لقرابتها فأبى فقال أهلها للعائد أعقد وأبوها حاضر فهل يجوز تزويجها	٢٨
سئل عن رجل تزوج بكرا لم يستأذنها أبوها حين العقد وكان قد عقد عليها لزوج قبله فطلعت قبل الدخول فهل يكون العقد الثاني مفسوخا	٢٩
الثيب لا تنكح الا باذنها وإذا أجازت العقد جاز	٢٩
الثيب من الزنا كالثيب من النكاح ، وإذا زالت البكارة بأصبع أو وثبة فكالبكر	٢٩
البكر لا يجبرها أبوها إذا كانت بالغاً وإن أجازت العقد جاز	٢٩
وقال رحمه الله ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد	٣٠
سئل عن رجل تحت حجر والده تزوج بغير اذنه	٣٠
إذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو وهو سفيه	٣١
سئل عن رجل خطب امرأة ولها ولد والعائد مالكي فتمنر الولد وجيئه بغيره فعقد عليها هل يصح ؟	٣١
سئل عن امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفى العدة فلما انقضت العدة هربت وتزوجت بغير اذنه	٣١
سئل عن رجل تزوج بالغة من جدتها وما رشدها فلما دنت وفاته وصى عليها أجنبيا فهل للجد عليها ولاية	٣٢
سئل عن برطل ولى امرأة ليزوجها إياه فزوجها فهل يصح النكاح	٣٢

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل له جارية اعتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح فهل لأولاد سيدها أن يزوجوها • وإذا امتنعوا	٣٣
إذا عضل الولي الأقرب فهل يقدم الحاكم أو المصبة • وإذا امتنع المصبة كلهم	٣٣
سئل عن رجل تزوج معتقة رجل وطلقها الخ •	٣٣
إذا زوجها القاضي بحكم أنه وليها وكانت خلية من الموانع ولم يكن لها ولي أولى منه صح ولو ظنها عتيقة وكانت حرة الأصل	٣٤
هل يكون زوج المعتقة وليا	٣٤
سئل عن أعراب نازلين على البحر وأهل بادية ليس عندهم حاكم وعادتهم عقد الأنكحة في القرى المجاورة لهم فهل يصح عقد أئمة القرى مع تمام الشروط ولو كانوا غير مأذونين الخ •	٣٤
ولي المرأة عصبتها من النسب والولاء	٣٤
الابن ولي عند الجمهور • وإذا وجد الولي لم يحتج إلى حاكم	٣٤
سئل عن رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتابيين في النكاح والميراث	٣٥
إذا كان المسلم مالكا للأمة أو ولي أمر زوجها بحكم الولاية زوجها المسلم يزوج الأمة بحكم الملك وبحكم الولاية	٣٦
النصراني لا يزوج ابنته المسلمة ولا يرثها	٣٦
الولاية بين ذوى الأرحام مشروطة بالإيمان	٣٦
سئل عن رجل له معتوقة طلبها رجل ليتزوجها فحلف بالطلاق أن لا يزوجه فهل يلزمه الطلاق إذا وكل رجلا	٣٧
إذا عضل الولي الأقرب زوجها الأبعد	٣٧
سئل عن يعقود عقد الأنكحة بولي وشاهدي عدل هل للحاكم منه من لا ولي لها لا تزوج إلا بأذن السلطان	٣٧
المدالة المشترطة في شاهدي النكاح	٣٨
سئل عن قوله « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف أذننا قال إن تسكت » الخ •	٣٩
لا ينبغي لأحد أن يزوج المرأة إلا بأذنها	٣٩
ليس لغير الأب والجد تزويج البالغ بغير أذنها ، الاستئذان واجب	٤٠

- ٤٠ لا يجوز للولي أن يزوجه ناقصا لمصلحته وأغراضه
- ٤٠ ، ٤١ سئل عن المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج • وهسل يشترط
الاشهاد على اذنها لوليها • واذا قال أذنت للعقد أن يعقد
٤١ اذا أنكرت الاذن فالقول قولها مع يمينها ، ويستحب الاشهاد
على اذنها
- ٤٢ نائب الحاكم لا يزوجه حتى يعلم الاذن الا اذا كان وكيلًا
- ٤٢ ان زوجها الولي بدون اذن فهو نكاح الفضولي
- ٤٢ سئل عن بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها وقد طلبها
من يتزوجها وذكروا له ذلك فرضى فهل يصح العقد اذا شهدوا
أنها ملزوجة
- ٤٢ اذا زالت بكاتها بالزنا فهل اذنها الصمت أو النطق
- ٤٣ سئل عن بنت يتيمة ولها عشر سنين ولم يكن لها أحد فهل
يجوز لأحد أن يتزوجها بأذنها
- ٤٣ (وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية
- ٤٣ تخير اذا بلغت عند بعض العلماء
- ٤٤ ، ٤٥ سئل عن صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه
أن يزوجه بأذنها ولا خيار لها اذا بلغت
- ٤٤ (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) الآية (يستفتونك في
النساء) الآية
- ٤٦ سئل عن يتيمة ليس لها أب ولا ولي الا أخوها ولم تبلغ الحام
وقد عقد عليها أخوها بأذنها هل يصح العقد ولاخيار لها
- ٤٨ « لا يتم بعد احتلام »
- ٤٩ سئل عن بنت دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل
للحاكم تزويجها
- ٥٠ سئل عن رجل تزوج يتيمة صغيرة وعقد عقدها شافعي ولم تدرك
الا بعد العقد بشهرين فهل هذا العقد جائز
- ٥١ سئل عن رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له
ثم وجد لها أخ
- ٥٢ سئل عن بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة
وزوج أمها كاره للوكيل هل يجوز أن يزوجه عمها أو أخوها
بلا اذن منها

الموضوع	صفحة
البالغ لا يزوجه الأب والجد الا باذنها على الصحيح .	٥٢
على الأولياء أن ينظروا مصلحة المرأة لا أهوائهم وأغراضهم	٥٢ ، ٥٣
سئل عن رجل تزوج امرأة وقدمت معه أياها وجاء أناس فادعوا أنها مملوكة وأخذوها من بينته ونهبوه وهي حامل فهل هذا النكاح صحيح	٥٣
سئل عن تزويج المالك بالجوارى من غير عتق إذا كانوا لملك واحد ومن يتولى عقد النكاح لهما ولأولادهم وما يقول في العقد لهما وهل يجبر العبد على النكاح	٥٤ ، ٥٥
تبعية الإرقاء في الحرية والرق وتبعيتهم في النسب والولاء ويستثنى من ذلك	٥٥
مالك الأم الاستمتاع ببناها إذا لم يستمتع بالأم	٥٥
وسئل عن رجل زوج ابنته وهي بالغ برضاها وأذنها لكن لم يشهد على رضاها قبل النكاح الخ .	٥٥
الشهادة على الولي والزوج . وإذا أنكرت أو لم تأذن حتى عقد النكاح وإذا تزوج العبد بغير إذن مواليه فهي موقوفة على الإجازة	٥٦
الكفاة في النسب وهل هو حق للزوجة والأبوين أو حق لله	٥٦
سئل عن رجل زوج ابنة أخيه من ابنه والزوج فاسق لا يصل وخوفوها حتى أذنت . وقالوا إن لم تأذني والا زوجك الشرع بغير اختيارك وهو الآن يأخذ مالها ويمنع من يكشف حالها	٥٦
لو رضيت بغير كفوء فلو أن آخر الفسخ	٥٧
من يكشف حال الزوجة إذا أدعت تعدى الزوج عليها	٥٧
سئل عن رجل له عبد وقد وقف نصفه وقصد الزواج فهل له أن يتزوج ومن يأذن له في النكاح	٥٨
يجب تزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفوء	٥٨
سئل عن رجل تزوج عتيقة بعض بنات الملوك بغير إذن معتقها . ومن يزوجه ؟	٥٨ ، ٥٩
سئل عن رجل خطب امرأة فسئل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء : فهل للولي رد هذا الغاطب	٥٩
نور الدين محمود الشهيد	٦٠
سئل عن رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه من الفساد الا بعد سنين فبانت منه الزوجة فهل يجوز تزويجه الآن مع إصراره على الفسق	٦٠

- ٦٠ سئل عن الرافضة هل تزوج ؟
 ٦٠ اذا تزوج رافضة رجاء ان تتوب الخ .
 ٦١ سئل عن الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح
 نكاحه واذا زوج على انه سني ثم اظهر رفضه

باب المحرمات في النكاح

- ٦٢ - ٦٧ سئل عن المحرمات في النكاح نسبا وصهرا
 ٦٢ ضابط المحرمات بالنسب والمحللات
 ٦٢ - ٦٥ (يا أيها النبي انا احللنا لك أزواجك) الآية
 ٦٢ من تزوجت بلا مهر صح ووجب لها المهر ان دخل بها او مات عنها
 ٦٢ ، ٦٤ اذا شرط في النكاح نفى المهر . نكاح الشغار
 ٦٤ انعقاد النكاح بلفظ الهبة والتملك . امرأة المتبنى حلال
 ٦٥ ضابط المحرمات بالمصاهرة
 ٦٥ . الربية لا تحرم حتى يدخل بأمرها وما عداها يحرم بالمقد
 ٦٦ (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان
 لم تكونوا) الآية
 ٦٦ بنات المحرمات محرمات الا بنات العمات والخالات وأمهات النساء
 وحلائل الآباء والأبناء
 ٦٦ اذا وطئ امرأة بما يعتقده نكاحا لحق به النسب وثبتت المصاهرة
 ٦٧ كل وطئ اعتقد أنه ليس محرما يلحق به النسب
 ٦٦ لو تزوج امرأة في نكاح فاسد وطلقها وظن أنه لا يقع به الطلاق
 فوطئها ؟
 ٦٧ حرية الولد تتبع اعتقاد ابيه . الولد يتبع أباه في النسب ويتبع
 أمه في الحرية ويتبع خيرهما ديناً
 ٦٧ اذا تزوج الكافر امرأة نكاحا يراه صحيحا في دينه واسلم بعد
 ذلك ابنه فليس له أن يتزوج بامرأة ابنه
 ٦٧ من وطئ أمة غيره بنكاح أو زنا فالولد للسيد
 ٦٧ اذا اشتراها ممن يظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرة فهو
 المفرور وولده حر

الموضوع	صفحة
الزنا المحض هل ينشر المصاهرة	٦٧
سئل عن رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن فتزوج سرية جده	٦٨
وقال الشيخ (فصل) وأما تحريم الجمع فلا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ولو رضيت احدهما	٦٨
الضابط فيما يحرم بالجمع بين كل امرأتين	٦٩
من حرم جمعهما في النكاح حرم في التسرى	٦٩ ، ٧١
لا يتسرى من تحرم عليه بنسب أو صهر	٦٩ ، ٧٠
(أو ما ملكت أيمانكم) (ذلك أدنى أن لا تعولوا)	٧٠ ، ٧١
العدل الذي يطيقه عامة الناس ينتهى الى أربع ما عدى الرسول	٧٠
أخت امرأته أجنبية منه لا يخلو ولا يسافر بها كما زاد على الأربع	٧٠
إذا كان بينهما حرمة بلا نسب أو نسب بلا حرمة جاز الجمع	٧١ ، ٧٢
هل يكره الجمع إذا كان بينهما رحم غير محرم كبنت العم والخال	٧٢
هل له أن يملك ذا الرحم المحرم أو يفرق بينهما في البيع	٧٢
تحريم الجمع يزول بزوال النكاح ، لا بالطلاق الرجعي	٧٢
لا تنكح الخامسة في عدة الرابعة ولا تنكح الأخت في عدة أختها	٧٢ ، ٧٣
إذا قال ان لم تلدى في هذا الشهر فانت طالق وقد بقيت على واحدة فهل له وطئها وكذلك الرجعية	٧٣
سئل عن قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا وكلما أنفق هذا أنفق هذا وإذا ظلمها هذا ظلمها الآخر	٧٤
سئل عن رجل جمع بين خالة رجل وابنته	٧٥
سئل عن رجل جمع في تكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له من الأبوين - وإذا كانت من أبيه فقط ؟	٧٥
إذا تزوج احدهما بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلا	٧٦
إذا أراد نكاح الثانية لم تحل له حتى تنقضي عدة الأولى - وإن كان الطلاق بائنا ؟	٧٦
هل يتزوج الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه	٧٦
سئل عن رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده هل يجوز لولده وطئها	٧٧

الوضوح	صفحة
سئل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها وطلقها فهل له أن يدخل بالأم	٧٧
سئل عن رجل طلق امرأته فلبثت ثمانية أشهر ثم تزوجت بآخر فلبثت معه شهرا ثم طلقها فمكثت ثلاثة أشهر ولم تحض ثم تزوج بها المطلق الأول	٧٨
سئل عن رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين وولد له منها ولد وذكر أنها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج الخ	٧٨
سئل عن مطلقة ادعت أنها قضت عدتها فتزوجت ثم زعمت امرأة أنها حاضت حيضتين وصدقها الزوج	٧٩
سئل عن امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف بحیضة واحدة	٧٩
سئل عن رجل عقد على أنها تكون بالفا ولم يدخل بها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر وطلقها كذلك فهل تحل للأول ؟	٨٠
سئل عن رجل تزوج بكرا ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها فهل يجوز أن يعقد عليها ثانيا	٨٠
سئل عن يقول ان المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح للأول بدون نكاح ثان فهل قال هذا أحد من المسلمين وماذا يجب على من قال ذلك وما صفة النكاح الذي يبيحها للأول	٨١ - ٩٧
حكم جحد مباني الاسلام أو تحريم المحرمات أو تحليل المحللات التي لم يتنازع فيها المسلمون	٨٢
نموذج مما تنازع فيه العلماء أو اختلفوا عليه من مسائل النكاح والطلاق والنذور والعتق	٨٢ - ٩٧
العتق المعلق بالشروط	٨٣ ، ٨٤
الحلف بالعتاق أو الطلاق	٨٤ ، ٨٥
اذا قال ان فعلت كذا فعل أن اطلق امرأتى لم يقع وهل عليه كفارة ؟	٨٤
اذا قال ان فعلته فعل عتق عبدى فلا يقع ، لكن ماذا يجب عليه ؟	٨٥
اذا حلف بالله أو بالظاهر أو الحرام أو النذر أن لا يفعل شيئا ففعله ناسيا أو جاهلا	٨٦
اذا اعتقد أن امرأته بانث بفعل المحلوف عليه ثم تبين له أنها لم تبين	٨٦

الموضوع	صفحة
إذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه	٨٦
إذا حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه	٨٦
إذا حلف ليفعلن كذا اليوم ثم مضى اليوم أو شك في فعله	٨٦
يرجع في اليمين إلى نية الحالف • وهل يرجع إلى سببها ؟	٨٦ ، ٨٧
الطلاق المحرم يقع	٨٧ ، ٨٨
هل كل ما نهى عنه يقع فاسدا أو فيه تفصيل ؟	٨٧ ، ٨٨
إذا حلف على معين يعتقد على صفة أو طلق امرأته بصفة فتبين بخلافها	٨٧
الطلاق الثلاث وحكمة تحديده بثلاث	٨٨ ، ٨٩
إذا طلقها في الحيض بدون سؤالها الطلاق	٨٩
اليهود والنصارى لا يطؤون بملك اليمين	٨٩
أصل ابتداء الرق من السبي	٨٩
النصارى يحرمون النكاح على بعضهم ، ومن أباحوه له لم يبيحوا له الطلاق	٩٠
النصارى لا طلاق عندهم واليهود لا رجعة بعد أن تتزوج غيره	٩٠
طلاق الهازل يقع بخلاف طلاق المكره	٩١
إذا حلف بالكفر لم يكفر	٩١
الخلع فسخ وليس من الثلاث ويباح في الحيض	٩١ ، ٩٢
الخلع مع الأجنبية كره مع المرأة ، وكذلك العتق والصلح	٩١ ، ٩٢
إذا أوقع الثلاث حرمت إلا بنكاح مبيح ، بخلاف نكاح المحلل	٩٢ - ٩٧
نكاح المتعة مع تحريره خير من نكاح التحليل	٩٣ ، ٩٤
التصريح والتعريض في خطبة المعتدة والرجعية	٩٥ ، ٩٦
(ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) الآيتين	٩٥
سئل عن رجل تزوج يتيمة وشهدت أمها ببلوغها ثم بانث منه فشهد أخواتها أنها ما بلغت إلا بعد دخوله بها فهل له مراجعتها	٩٧
سئل عن رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة قصر معتقدا أن الأجنبي حاكم ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها فهل له ذلك	٩٨
وهل عليه حد ويلحق به النسب ويجب عليه مهر	

- ٩٩ لا يحصل الا حصاص بالنكاح الفاسد ، يقع الطلاق فى النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته
- ٩٩ سئل عن تزوج امرأة من سنتين ثم طلقها ثلاثا وكان عليها فاسقا فهل تحل له بعد الثلاث
- ١٠١ سئل عن رجل تزوج بامرأة عليها فاسق وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له مراجعتها
- ١٠١ الناظر فى صفة العقد بعد وقوع الطلاق لا قبل معتد
- ١٠١ النكاح صحيح بولاية الفاسق عند الجماهير
- ١٠٢ سئل عن رجل تزوج امرأة مصافحة بسلا ولى ولا شهود وكتما النكاح فهل يصح
- ١٠٣ اذا اعتقد النكاح صحته صار وطء شبهة ولحقه نسبه وورث يستحق ناكح السر العقوبة
- ١٠٣ سئل عن رجل تزوج مصافحة وقعدت معه اياما فطلع لها زوج آخر فارادت الثانى فطلقها الاول ورسم للزوجة أن توفى عدته وتم معها الزج فهل يصح
- ١٠٤ سئل عن أمة مزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط أن لها زوجا فقعدت عند الذى اشتراها اياما فادركه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم أن لها زوجا فجاء الاول من السفر فهل يبطل نكاح الاول أو الثانى
- ١٠٥ سئل عن رجل أقر عند عدول أنه طلق امرأته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها الآن
- ١٠٥ سئل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين فهل يصح النكاح ويلزمه الصداق ويطؤها ؟ واذا طلقها
- ١٠٦ - ١٠٨ سئل عن ركاض يسير فى البلاد فى كل مدينة شهرا أو شهرين ويمزل عنها ويخاف أن يقع فى المعصية فهل له أن يتزوج فى مدة اقامته واذا سافر طلقها
- ١٠٧ ، ١٠٨ « نكاح المتعة »
- ١٠٨ اذا اشترط الأجل قبل العقد أو نواه ولم يظهره للمرأة

- ١٠٩ سئل عن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها
- ١٠٩ - ١٣٤ وقال الشيخ نكاح الزانية حرام حتى تتوب ٠٠
- ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ القول باستبرائها هو الصواب ، واستبرائها بحیضة
- ١١٠ ، ١١١ المختلعة تستبرأ بحیضة ، والموطوءة بشبهة
- ١١٠ المهاجرة والمسبية تستبران بحیضة
- ١١١ ، ١١٢ « عدة المعتقة »
- ١١٣ - ١٢١ الرد على من تأول آية (الزاني لا ينكح الا اذنية) أو رأى أنها منسوخة
- ١١٤ اذا أكرهت المرأة لم تكن زانية ، واذا زنت بنائم لم يعتبر زانيا
- ١١٥ الاجماع لا ينسخ النصوص ، كل منسوخ فمعه نص محفوظ
- ١١٦ « ان امرأتی لا ترد يد لا مس » يكره نكاح من فيها تبرج
- ١١٦ اللبس واللامسة
- ١١٦ ، ١١٧ (والزانية لا ينكحها الا زان أو شرك)
- ١١٧ - ١١٩ قذف المرأة طعن في زوجها ، براءة عائشة
- ١١٩ قذف أم البنی ونسائه يوجب القتل ، ترك الرسول لقتل من قذفها
- ١٢٠ ، ١٢١ (الزاني لا ينكح الا اذنية أو مشركة)
- ١٢٠ ، ١٢١ امرأة الزاني تكون زانية غالبا
- ١٢١ (والمحصنات من المؤمنات)
- ١٢٢ - ١٢٥ (محصنين غير مسافحين)
- ١٢٥ - ١٢٧ (ولا متخذى أخذان) (محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخذان)
- ١٢٥ تحقق توبة الزانية لا يكون بالمراودة
- ١٢٦ ، ١٢٧ نكاح السرکان يضرب عليه عمر
- ١٢٧ ، ١٢٨ ما يتميز به النكاح عن السفاح
- ١٢٧ - ١٣٣ الاشهاد وحده في النكاح ليس شرطا ويكفى عنه الاعلان
- ١٢٩ الاشهاد في الرجعة وفي البيع
- ١٢٩ لا يحتاج النسب الى الاشهاد على الولادة
- ١٢٩ قد يجب الاشهاد على النكاح لأنه به يملن ويظهر
- ١٣٠ ما يشترط في الشاهدين عند من أوجب الشهادة فيه

- ١٣١ وجوب الصداق وتمجيله
- ١٣١ ، ١٣٢ اشتراط الولي في النكاح
- ١٣٢ ، ١٣٣ « نكاح الشغار » وتفسيره وعلة تحريمه
- ١٣٣ لا يشترط أن يكون النكاح بلفظ الانكاح والتزويج أو بالعربية
- ١٣٣ ، ١٣٤ بعض أهل الرأي وسعوا باب الطلاق فتوسع الآخرون في الاحتياط
- ١٣٤ - ١٣٧ سئل عن بنت الزنا هل تزوج بآبيها
- ١٣٤ - ١٣٧ هل يقتل من تزوج بها ولو متأولا ؟ وبجلده من شرب النبيذ متأولا ؟
- ١٣٥ ، ١٤٠ (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية
- ١٣٥ ، ١٣٦ الفرق بين العموم في آية التحريم وآية الفرائض
- ١٣٦ لا يثبت بالرضاعة الا التحريم والحرمة
- ١٣٦ (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم)
- ١٣٧ ، ١٣٩ الخلاف في استلحاق ولد الزنا اذا لم يكن فراش
- ١٣٧ هل يعتق ولد الزنا بالملك
- ١٣٧ الأقوال الضعيفة لا تحكى عن الأئمة لا على وجه القدر ولا على وجه المتابعة
- ١٣٨ سئل عن رجل زنا بامرأة وقد رأى معها بنتا وهو يطلب التزوج بها ولم يعلم هل هي منه أو من غيره
- ١٣٨ - ١٤٠ سئل عن زنا بامرأة وحملت منه فأتى بانثى فهل له أن يتزوج البنت
- ١٣٩ بنت الملائنة لا تحل للملاعن
- ١٤٠ الزنا هل ينشر حرمة المصاهرة
- ١٤١ سئل عن طلع الى بيته ووجد عند امرأته رجلا أجنبيا فوفاها حقها وطلقها ثم رجع وصالحها وسمع انها وجبت بحنوب أجنبي
- ١٤٢ سئل عن رجل تزوج ابنته من الزنا
- ١٤٢ سئل عن رجل تزوج بامرأة ومات الزاني فهل يجوز للولد أن يتزوج بها
- ١٤٣ سئل عن كان له أمة يطؤها ولا يحسنها
- ١٤٣ سئل عن رجل له جارية تزنى فهل يحل له وطؤها
- ١٤٣ سئل عن حديث « ان امرأتي لا ترد يد لا مس » هل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدعا في العطاء

- ١٤٥ (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة الآية
١٤٥ ، ١٤٦ (الخبيثان للخبيثين) الآية « ما بقت امرأة بنى قط ،
١٤٥ « لا يدخل الجنة ديوث »
١٤٦ - ١٥١ وقال (فصل) فى اعتبار النية فى النكاح
١٤٦ - ١٥١ نكاح التحليل ، ونكاح المتعة
١٤٦ - ١٤٩ اذا اقام المسافر ببلد فتزوج وفى نيته أن يطلقها اذا عاد الى وطنه
١٤٧ ، ١٤٨ اذا تزوج امرأة بنية أنها اذا أعجبته أمسكها والا فارقتها أو شرط
ذلك فى العقد
١٤٨ اذا شرط أن يسكها بمعروف أو يسرحها باحسان
١٤٨ ، ١٤٩ اذا أجل الطلاق الذى بينهما هل تنجز الفرقة
١٤٩ الرجل هو الذى يملك الطلاق ولا تملكه المرأة
١٤٩ ، ١٥٠ اذا نوى الطلاق بقلبه لم يقع
١٥٠ (وتخفى فى نفسك ما الله مبديه)
١٥١ سئل عن التحليل الذى يفعله الناس اليوم هل هو صحيح واذا
قلد من قال به - وهل الأولى امساكها
١٥٢ سئل عن امام عسدل طلق امرأته وبقيت عنده فى بيته حتى
استحللت وتزوجها
١٥٣ سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت العدة ثم تزوجت
بالمستحل ثم أتت لبيت الزوج الأول ففعلها على نفسها ثم ادعت
أنها حاضت فراجعها ثم أقام معها أياما فظهر عليها الحمل
رفاعة لم يتزوجها ليحلها للأول
١٥٣ اذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليها العدة ، اذا علم المحلل أن
الولد ليس منه فعليه أن يتفيه بلمان
١٥٤ سئل هل تصح مسألة العبد يطؤها ثم تباع
١٥٤ سئل عن رجل حنت من زوجته فتكحت غيره ليحلها فهل النكاح
صحيح
١٥٥ تغليظ النصوص والسلف فى نكاح التحليل
١٥٥ ، ١٥٦ سئل عن الصبي الصغير اذا استحللت به النساء وهو دون البلوغ

باب الشروط في النظم

الموضوع	صفحة
١٥٧ - ١٦٤ قال الشيخ (فصل) الشروط الفاسدة في النكاح كثيرة منها	
• نكاح الشغار ، والمحلل و « المتعة » وأن يتزوج على أن لا مهر لها	
أو على مهر محرم ونحو ذلك	
١٥٧ ، ١٥٨ أقوال العلماء وتعليلاتهم فيها	
١٦١ البيع مع الشرط الفاسد يصح	
١٦١ اذا شرط صفة في احد الزوجين ملك الفسخ	
١٦٢ ، ١٦٣ تحليل نكاح الشغار والتحليل والمتعة • واذا أبطل الشرط في	
هذه الأشياء هل يكون العقد لازما	
١٦٣ ، ١٦٤ اذا نكحها بنية التحليل أو شرطه ثم قصد هو وهي الرغبة فهل	
يحتاج الى استئناف عقد والمنكوحه على عوض لم يسلم لها	
١٦٣ اسقاط الشرط الفاسد في البيع واذا عقد عقدا بدون من اشترط	
اذنه هل يقع باطلا	
١٦٤ سئل عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه أن لا يتزوج عليها	
١٦٤ ، ١٦٥ سئل عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه أن لا يتزوج عليها	
ولا ينقلها من منزلها وان ابنتها تكون عند أمها	
١٦٤ « ان أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج »	
١٦٥ الجهالة في قدر الصداق لا تؤثر	
١٦٥ لو اختارت الفسخ لم تحتج الى حاكم وكذلك العنة ونحوها وان	
رفع الى حاكم يرى امضاء امضاء	
١٦٦ سئل عن شرط أن لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها	
من دارها أو بلدها لكن لم يذكر ذلك عند العقد	
١٦٦ النية المتقدمة كالمقارنة عند بعض الأئمة	
١٦٧ سئل عن تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها انه	
يسكن عندهم ولا يدخل بها الا بعد سنة فأخلف وضارها الخ •	

الموضوع	صفحة
سئل عن رجل شرط على امرأة أن لا يسكنها في منزل أبيه فعجز عن ذلك فهل لها الفسخ وهل يجب أن يمكن أمها وأختها من الدخول عليها والمبيت	١٦٨
سئل عن رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقا وكل جارية يتسرى بها تعتق ثم انه تزوج وتسرى	١٦٩
سئل عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانه ثم بدى له أن ينكحها وفي رجل تزوج بامرأة وشرط عليه في العقد أن لا يتزوج عليها فتزوج	١٧٠

باب الصوب في النطاع

سئل عن امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها الفسخ	١٧١
إذا رضي أحدهما بعد الدخول فلا خيار • وإذا فسخت هل تأخذ جهازا قبل الدخول أو بعده ؟	١٧١
سئل عن رجل تزوج بامرأة فظهر مجنونا	١٧١
سئل عن رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها	١٧٢
ما يمنح الوط أو كماله	١٧٢
إذا كان الفسخ قبل الدخول أو بعده فهل عليه مهر ولها الصداق	١٧٢
وطه المستحاضة	١٧٢ ، ١٧٣
إن صدر منه دليل الرضا فلا خيار له إلا إذا كان جاملا	١٧٣
سئل عن رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيبا هل له الفسخ أو الأرض	١٧٣

باب نظام الكفار

الموضوع	صفحة
سئل عن قوله « صلى الله عليه وسلم » ولدت من نكاح لا مز سفاح »	١٧٤
سئل عن النكاح قبل بعثة الرسل أصحيح يلحقه أحكام النكاح والنسب والفراش	١٧٤
إذا أسلم الكافران لم يقرأ على وطء شبهة	١٧٥
وقال الشيخ في صحيح البخارى عن ابن عباس قال كان المشركون على منزلتين من النبى والمؤمنين الخ .	١٧٥ - ١٧٧
المهاجرة من أهل الحرب ليس عليها عدة انما عليها الاستبراء بحيضة	١٧٦
إذا هاجر زوجها قبل النكاح ردت اليه وان كانت قد حاضت	١٧٦
المهاجر من عبيدهم يكون حراً	١٧٧
المهاجر من رقيق المعاهدين يرد عليهم ثمنه دون عينه	١٧٧
(لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن)	١٧٧
سئل عن قوله (ولا تنكحوا المشركات) وقد أباح العلماء التزوج بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين	١٧٨ - ١٨١
ما روى من كراهة ابن عمر لنكاح النصرانية هو اليوم مذهب بعض أهل البدع	١٧٨
(ولا تمسكوا بعضهم الكوافر)	١٨٠
(اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً) الآية	١٨١
سئل عن الاماء الكتابيات ما لدليل على وطنهن بملك اليمن وعلى تحريم الاماء المجوسيات	١٨١ - ١٩٠
النزاع فى كراهة نكاح الاماء الكتابيات مع عدم الحاجة	١٨١ ، ١٨٢
١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ لا يجوز وطء الوثنيات والخلاف فى وطء الاماء منهن بملك اليمن	١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦
المجوس لا تحل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم	١٨٧ - ١٩٠
المجوس ليسوا من أهل الكتاب وليس لهم كتاب	١٨٧ - ١٨٩

- ١٨٨ الصابئون ليس لهم كتاب الا أن يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين
- ١٧٩ متى يكون المرسل حجة
- ١٨٩ ، ١٩٠ الحكمة في أخذ الجزية منهم دون النكاح والذباح
- ١٨٩ «سنوأيهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسايتهم ولا آكلي ذبائيتهم»
- ١٩٠ سئل عن رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم حلف بالطلاق من امرأته فان رجع الى الاسلام هل يجوز له أن يجدد النكاح من غير تحليل
- ١٩٠ ، ١٩١ اذا انقضت عدتها قبل عودته الى الاسلام بانته منه فاذا عاد الى الاسلام فله رجعتها • واذا وطئها في زمن العدة ؟

باب الصداق

- ١٩٣ - ١٩٥ وقال الشيخ السنة تخفيف الصداق وان لا يزيد على نساء النبي وبناته
- ١٩٢ - ١٩٤ مقدار صداقهن والأحاديث في ذلك
- ١٩٢ - ١٩٥ يكره للرجل أن يصدقها ما يضر به ان نقده أو يعجز عن وفائه ،
- ١٩٣ تكثير المهر للرياء والفخر
- ١٩٥ يستحب تمجيل الصداق كله
- ١٩٥ من كان ذا ثروة فاحب أن يعطى امرأته صداقا كثيرا فلا بأس
- ١٩٥ ، ١٩٦ سئل عن الرجل يتزوج على صداق مكتوب ويتفق على مقدم فيمطيه ثم يموت هل يحسب من جملة الصداق
- ١٩٦ سئل عن امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي فطلب الحاكم أن يحسب المجل من الصداق
- ١٩٧ سئل عن رجل اعتقلته زوجته على الصداق شهرا وليس له موجود هل يجوز للحاكم أن يبيقيه أو يطلقه
- ١٩٧ سئل عن امرأة بكر تزوجها رجل ودخل بها ثم ادعى انها كانت ثيبا فوجدت بكرا فانكر ونكل عن المهر

- ١٩٨ سئل عن رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى أباهما لأجل ذلك شيئا فماتت قبل العقد هل له أن يرجع بما أعطى
- ١٩٨ سئل عن امرأة تزوجت ثم بان انه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر ٠٠
- ١٩٩ سئل عن مفسر هل يقسط عليه الصداق ويقبل قوله في الاعسار
- ١٩٩ سئل عن رجل تزوج امرأة وأعطاه المهر وكتب عليه صداق ألف دينار وشرطوا عليه انأما نأخذ منك شيئا انما هذه عادة وسعة فتوفي الزوج وطالبت المرأة بذلك
- ٢٠٠ سئل عن امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها من ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم تزوجت ففرق بينهما الحاكم فهل يلزم الزوج الصداق
- ٢٠١ وقا فصل اذا خلا الرجل بالمرأة فمنعته نفسها من الوطء ولم يطئها لم يستقر لها مهر ولا نفقة
- ٢٠١ ، ٢٠٢ سئل عن مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة وادعى الحرية واقترض من الزوجة ثم ظهرت عبوديته فهل يلزمه شيء
- ٢٠٢ اذا جنى العبد تعلقت برقبته ويخير سيده
- ٢٠٣ سئل عن امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباعته العوض وقبضت الثمن ثم أقرت انها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري الخ •
- ٢٠٣ سئل عن رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحاكم بكماله وبقي المقسط وطلبها للدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها
- ٢٠٤ سئل عن رجل تزوج بامرأة فطلقها ثلاثا ولها كتاب الى مدة وهو مفسر
- ٢٠٤ سئل عن رجل تزوج امرأة وفي ظاهر الحال انه حر ثم طلقها وطالبته بحقوقها فقال انه مملوك فهل يلزمه القيام بحق الزوجة
- ٢٠٥ اذا ادعى الرق بلا بينة ولم يعرف خلاف ذلك فهل يقبل قوله

باب وليمة العرس

- ٢٠٦ سئل عن طعام الزواج وطعام المزاء وطعام الختان وطعام الولاده
- ٢٠٦ سئل هل يكره طعام الطهور وهل بينه وبين وليمة العرس فرق •
- ٢٠٦ الاجابة اليهما
- ٢٠٧ سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أكل مع مغفور
- غفر له » هل هو صحيح
- ٢٠٧ سئل عن معنى قوله « من أتى الى طعام لم يدع اليه فقد دخل
- سارقا وخرج مغفرا »
- ٢٠٨ - ٢١٠ سئل عن شرب النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاثا » يعنى التنفس
- ولو شرب مرة هل يكون حراما وعن الشرب قائما هل يحرم أو
- يكره أو يجوز لعارض
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ النهى عن التنفس فى الاناء
- ٢١١ سئل عن الأكل والشرب قائما هل هو حلال أو حرام أو مكروه
- ٢١١ ، ٢١٢ سئل عن رجل قال ان النبي صلى الله عليه قال « من أكل بطيخا
- أصفر عمره » وقال الآخر « ان النبي أكل العنب دو ، دو »
- ٢١٢ كان لا يرد موجودا ولا يتكلف مفقودا ، شكر النعم ، الاسراف
- فى الأكل ، اذا أكل بنية الاستعانة على العبادة
- ٢١٣ سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « انه مكتوب على قشر
- البطيخ لا اله الا الله ، موسى كليم الله الخ • وأن من أكله بقشره
- كان له بكل نهشة عشر حسنات الخ • وأنه قال لابی هريرة :
- « الك قيصان بع الواحد واشتر به بطيخا » وهل صح عنه أكل
- البطيخ بالرطب وما معنى ذلك
- ٢١٤ سئل عن رجل حضر عنده جماعة ليطعمهم فلما حضر الخبز قال
- قال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا حضر الخبز لا تنتظروا
- شيئا فاكلوا الخبز وحضر الادام فبقى بلا خبر فهل هذا صحيح

- ٢١٤ ، ٢١٥ سئل عن الرجل اذا كان أكثر ماله حلالا وفيه شبهة فاذا أضاف رجلا أو دعاه هل يجيبه ؟
- ٢١٥ سئل عن رجل معه مال من حلال وحرام فهل يجوز لأحد أن يأكل من عيشه
- ٢١٦ - ٢٤٠ سئل عن اللعب بالشطرنج أحرام ؟ أو مكروه ؟ أو مباح وما لدليل على ذلك
- ٢١٧ (الذين هم عن صلاتهم ساهون) (فخلف من بعدهم خلف) الآية
- ٢١٧ لا يكتب للعبد من فضل صلاته الا بمقدار ما أحضر قلبه فيها
- ٢١٨ اذا شغل الشطرنج عن واجب أو كماله أو اشتغل على محرم أو استلزم محرما حرم بالاتفاق
- ٢١٨ اذا قدر خلوها عن ذلك فهي ممنوعة عند الصحابة والأئمة الأربعة وأكثر أتباعهم
- ٢١٩ اللعب بالنرد والحمام عند الشافعي
- ٢١٩ ، ٢٢١ ما روى عن مالك في الشطرنج والنرد ونحوهما
- ٢٢٠ هل يسلم على لاعب الشطرنج
- ٢٢٠ أيما أثر النرد أو الشطرنج • والتحقيق في ذلك
- ٢٢٠ ، ٢٢١ المغالبات المشتعلة على القمار من الميسر بالشطرنج أو النرد أو الجوز أو الكماب أو البيض أو غير ذلك
- ٢٢١ - ٢٢٧ بعض الشافعية لم يحرم الشطرنج والنرد اذا خلعت عن العوض لظنه أنها لم تحرم الا لما فيها من أكل المال الباطل وليست هذه علة التحريم الأصلية وحدها التدليل على ذلك
- ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ • من لعب بالنرد شير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه « وفي لفظ » فليشتقص الخنازير «
- ٢٢٢ ، ٢٢٣ ما جاء في تحريم النرد
- ٢٢٣ « كل شيء يلهو به الرجل فباطل الا رميه بقوسه أو تادييه فرسه أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق »
- ٢٢٤ ، ٢٢٦ جواز السباق بالأقدام وعلى الخيل والرمي بالنشاب والنهي عن أكل المال به والفرق بينه وبين النرد ونحوه

- ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ - ٢٣٧ (انما لخمير والميسر والأنصاب والأزلام) الآيتين .
- ٢٢٥ ليس في الخمر شيء محترم لا خمرة الخللا ولا غيرها
- ٢٢٥ ، ٢٢٦ سد الرسول الفرائع المفضية الى شرب الخمر بنهيه عن الخليطين والانتباذ فيما يب فيه السكر ولا يشعر به
- ٢٢٧ المغالبات ثلاثة أنواع
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ قاعدة في سد الفرائع
- ٢٢٩ - ٢٣١ قد جعل الله للخلق من المباحات ما ترتاح به نفوسهم واغناهم بذلك عن الألعاب المحرمة
- ٢٢٩ (ومن يتق الله يجعل له مخرجا - ويرزقه من حيث لا يحتسب)
- ٢٢٩ ، ٢٣٠ صاحب الخمر يطلب الراحة بها ولا تزيده الا هما وغما وان حصل بها قسط من السرور الموقت فمضارها أكثر
- ٢٣٠ ، ٢٣١ (يسألونك عن الخمر والميسر) الآية
- ٢٣١ « الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله »
- ٢٣٢ (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)
- ٢٣٣ ، ٢٣٤ يقصر نظر كثير من المتفقه والمتفلسفة عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب ومفاسدها وأنواع المعارف بالله وملائكه وكتبه ورسله وأحوال القلوب وأعمالها ولا يرى من المصالح الا ما يعود لمصلحة المال والبدن أو سياسة النفس وتهذيب الأخلاق
- ٢٣٣ اصحاب رسائل « أخوان الصغار » وما الفوائه
- ٢٣٤ ، ٢٣٥ (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) الآية
- ٢٣٥ - ٢٣٧ علة تحريم الربا (يحق الله الربا ويربى الصدقات)
- ٢٣٦ ظلم الفقير أشد من ظلم القنى ، والظلم الذى يتعين فيه الظالم أعظم من ظلم لا يتعين فيه
- ٢٣٦ جواز العدول الى الخرس للحاجة
- ٢٣٧ ، ٢٣٨ المعين على الميسر كالمعين على الخمر والحضور عندهما سواء ، يؤدب

الموضوع	صفحة
عذر من استجاز الشطرنج من السلف كعذر من استجاز الدرهم بالدرهمين ..	٢٣٨
ليس لأحد أن يتبع زلات العلماء ولا يتكلم فيهم إلا بما هم له أهل	٢٣٩
سئل عن رجلين اختلفا في الشطرنج فقال أحدهما هي حرام وقال الآخر هي ترد عن القيبة مع أنها حلال	٢٤٠ - ٢٤٣
إذا خلت عن عوض أو كانت بعوض ، علة تحريمها ، ما روى عن السلف فيها	٢٤٠
(ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون)	٢٤١ ، ٢٤٢
الكراهة في كلام السلف	٢٤١
(يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر) الآية	٢٤٢
النرد حرام وإن لم يكن بعوض ، الخلاف أيما أثر هو أو الشطرنج	٢٤٢ ، ٢٤٣
الشطرنج أصله من الهند وانتقل إلى الفرس	٢٤٣
سئل عن رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من النرد ، هل اللعب بالشطرنج حرام بعوض أو غير عوض وما قول العلماء فيه	٢٤٣ ، ٢٤٥
هل يسلم على لاعب الشطرنج	٢٤٥
سئل عن معنى قوله ، من لعب بالنردشير فهو كمن غمس يده في لحم خنزير ودمه ،	٢٤٦
سئل عن اللعب بالحمام	٢٤٦
إذا أشرف اللاعب بالحمام على حريم الجيران أو وقعت المجارة عليهم عزز	٢٤٦

باب العشرة

سئل عن أقوام يعاشرهم المردان وقد يقع من أحدهم قبلة ومضاجعة للصبى ويدعون أنهم يصحبونهم لله ويعلم قريب الصبى ولا ينهاه	٢٤٧
الأمر المليح كالأجنبية في كثير من الأمور	٢٤٧
يمكن تعليم المردان وتأديبهم بدون هذه المقاسد	٢٤٨
مخالطتهم ضرر على الاتقياء وزيادة شر على الفخار	٢٤٩

- ٢٤٩ - ٢٥٥ سئل عن رجلين تراهما في عمل زجلين وكل منهما له عصية
ومن تعصبا لهما وفي ذكرهما التغزل في المردان وغير ذلك
٢٥٠ المراهنة على ذلك محرمة سواء بذل العوض من أحدهما أو من
غيرهما
٢٥٠ « لا سبق الا في حف أحافر أو نصل »
٢٥٠ المصارعة والمسابقة جائزة لكن من غير عوض
٢٥١ كل ما فيه اعانة على الفاحشة والترغيب فيها فهو حرام
٢٥١ ضرب عمر للنائحة ونفيه لنصر بن حجاج
٢٥٢ هذه الا زجال فاسدة المفردات والتراكيب
٢٥٢ ، ٢٥٥ تعلم العربية فرض كفاية ، الفرد والشطرنج حرام
٢٥٣ كل المغالبات التي تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة
والبغضاء محرمة
٢٥٣ الغالب على أهل هذه الا زجال الفسق أو النفاق
٢٥٤ معاصر هؤلاء ومخادتهم يستحق العقوبة معهم
٢٥٤ (وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها)
٢٥٤ لو نظمت هذه الا زجال في غير الغزل لنهى عنها كيف وقد نظموها
في الفسق ووحدة الوجود
٢٥٥ كره السلف التكلم بغير العربية الا لحاجة ، وأمر مالك أن يخرج
من المسجد من يتكلم بغير العربية
٢٥٥ سئل عن يتحدث بين الناس بكلام وحكايات مفتعلة ليضحك
الناس أو لغرض آخر
٢٥٦ - ٢٦٠ « فصل » التشبيه بالبهائم في الأمور المذمومة في أصواتها
وأفعالها مذموم
٢٥٦ ، ٢٥٧ علة النهي عن التشبيه بالأعراب والأعاجم وأهل الكتاب
٢٥٨ « العائد في هبته كالعائد في قبته ليس مثل السوء »
٢٥٧ (فمثل كمثل الكلب) الآيتين
٢٥٨ مناظرة الشافعي وأحمد في الكلب هل يقال انه مكلف أم لا
٢٥٩ ما يستدعى الشياطين وينفر الملائكة لا يباح الا لضرورة
٢٥٩ ، ٢٦٠ « لمن التشبهين من الرجال بالنساء والتشبهات من النساء
بالرجال »

الموضوع	صفحة
وقال فصل قوله (فالصالحات قانتات) الآية يقتضى طاعتها لزوجها مطلقا فى الخدمة والسفر والتمكين وغير ذلك	٢٦٠
طاعة الزوج مقدمة على طاعة الوالدين	٢٦١
سئل عن امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فايما أفضل برها أو مطاوعة زوجها	٢٦١ ، ٢٦٤
أحاديث فى فضل طاعة الزوج ووجوبها	٢٦١ ، ١٦٢
ليس لها أن تخرج من منزله الا بأذنه	٢٦٣
وإذا أراد أن ينتقل بها الى مكان فعليها ذلك ولو أمرها والداه بخلافه	٢٦٣
ليس لها أن تطيع أمها فى الاختلاص منه أو مضاجرته أو طلب الطلاق	٢٦٣ ، ٢٦٤
اذ أمرها أبوها بما فيه طاعة الله فعلت وإذا نهاها الزوج عن طاعة الله لم تطع الزوج	٢٦٤
سئل عن رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويماشى المفسدين هل له ذلك	٢٢٤
وقال (فصل) وأما اتيان النساء فى ادبارهن فهو حرام	٢٦٥
ما حكى عن مالك وابن عمر فى ذلك	٢٦٥
(نسائكم حرث لكم) الآية	٢٦٥ - ٢٦٨
سئل عن رجل ينكح زوجته فى دبرها أحلال أو حرام	٢٦٦
إذا طأعته عزرا وإن استمرا فرق بينهما	٢٦٧
سئل عما يجب على من وطئ زوجته فى دبرها ، وهل أباهه أحد من العلماء	٢٦٧

باب القسم بين الزوجات

سئل عن رجل متزوج بامراتين واحداها يحبها ويكسوها ويعطيها ويجتمع بها أكثر	٢٦٩
(ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) الآية	٢٦٩
إذا أراد أن يطلق احداها فاصطلحا على أن تقيم عنده من غير قسم جاز برضاها	٢٧٠
(وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا) الآية	٢٧٠

- ٢٧٠ سئل عن الرجل اذا صبر على زوجته الشهر والشهرين لا يطؤها هل يائمه
- ٢٧١ سئل عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة يمنع نفوذ المنى في مجارى الحبل هل يجوز واذا بقي فيها بعد الجماع تجوز الصلاة
- ٢٧٢ سئل عما اذا نظر الرجل الى جميع بدن امرأة ولسه حتى الفرج
- ٢٧٢ سئل عن امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها ثم انقضت عدتها وتزوجت هل للمستأجر أن يمنعها عن الدخول على زوجها خشية أن يقل اللبن بالحبل
- ٢٧٣ سئل عن الأب اذا كان عاجزا عن اجرة الرضاع فهل له أن يسترضع غير الأم اذا امتنعت
- ٢٧٣ سئل عن تسليط عليه ثلاثة الزوجة ترضع من ليس ولدها الخ •
- ٢٧٣ اذا صال القط على ماله والنمل على طعامه فما يفعل بهما

باب النشوز

- ٢٧٤ ، ٢٧٥ سئل عن رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الى فراشه تأبى عليه وتقدم ذلك على طاعة الزوج
- ٢٧٥ اذا امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت ناشزة
- ٢٧٦ سئل عن رجل حلف على زوجته وقال لأهجرنك ان كنت ما تصلين فامتنعت فهل لها نفقة وماذا يجب عليها
- ٢٧٦ سئل عن رجل له زوجة لا تصلى هل يجب عليه أن يأمرها بالصلاة •
- ٢٧٧ واذا لم تفعل هل يجب عليه أن يفارقها
- ٢٧٧ سئل عن قوله (واللاني تخافون نشوزهن) وقه • (واذا قيل انشزوا) ما هو هذا النشوز من ذاك
- ٢٧٨ سئل عن رجل له زوجة وهي ناشز فهل تسقط نفقتها وكسوتها وما يجب عليها
- ٢٧٩ سئل عن رجل له امرأة وقد نشزت عنه في بيت أبيها من مدة شهور
- ٢٧٩ سئل عما يجب على الزوجة اذا منعت من نفسها
- ٢٧٩ سئل عن تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر في النفقة وهي ناشز ثم ان والدها اخذها وسافر من غير اذن الزوج فما يجب عليها
- ٢٨٠ سئل عن رجل تزوج امرأة من مدة احدى عشر سنة وأحسنت العشرة معه وفي هذا الزمان تأبى العشرة وتناشزه

- ٢٨٠ سئل عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة الخ .
- ٢٨١ سئل عن امرأة متزوجة برجل ولها اقارب كلما أرادت أن تزورهم أخذت الفرائش وقعدت عندهم عشرة أيام . . وإذا ولدت لم تجيء الا بعد أيام الخ .

باب الخلع

- ٢٨٢ سئل ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة
- ٢٨٢ وقال رحمه الله اذا كانت مبغضة له مختارة لفراقه فانها تفتدى منه الخ .
- ٢٨٢ سئل عن امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانخلاع منه وقالت ان لم تفارقني والا قتلت نفسي فأكرهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الأول الخ .
- ٢٨٣ اذا كان الرجل محسنا للشرة وطلبت منه الفرقة لم يلزم بذلك
- ٢٨٣ سئل رجل اتهم زوجته بفاحشة الا انه لم ير ما ينكره الشرع الا أنه أرسلها الى عرس فلم يجدها فيه الخ .
- ٢٨٣ لا يحل للرجل أن يعضل المرأة لتمطيه الصداق الا أن تأتي بفاحشة على أهل المرأة أن يكشفوا الحق مع من ثم يعينونه عليه
- ٢٨٤ الجهاز الذي جائت به من بيت أبيها يرد عليها الا أن يصطلحوا
- ٢٨٥ سئل عن ثيب بالغ زوجها الحاكم لعدم الأولياء ثم خالعاها الزوج وأبرأته من الصداق بدون إذن الحاكم
- ٢٨٥ سئل عن امرأة قال لها زوجها ان أبرأيتني فانت طالق فأبرأته ولم تكن تحت الحجر ثم ادعت أنها سفية
- زوجته على البرائة فهل يصح ويكون رجيا
- ٢٨٦ اذا كان الإبراء لثلاث يطلقها أو يتزوج عليها
- ٢٨٧ سئل عن رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقال أبوه للزوج ان أبرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فأتى بها فقال ان أبرأتيني من كتابك ومن الحجة التي عليك فانت طالق قالت نعم فنزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث
- ٢٨٧ الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له والعرفى كاللفظي

- ٢٨٨ سئل عن رجل طلق زوجته طلقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم قل طلقته على درهم فقال ذلك : فهل تبين منه
- ٢٨٩ - ٢١٥ « قاعدة في الخلع » سئل عن الخلع هل هو طلاق محسوب من الثلاث ؟ وهل يشترط كونه بلفظ الطلاق ونيته
- ٢٩٠ - ٢٩٢ لا يصح عن الصحابة ان الخلع طلاق بائن محسوب من الثلاث
- ٢٩٠ ، ٢٩١ عدة الخلع استبراء بحيضه ولا يصح عن عثمان بثلاث
- ٢٩٠ ، ٢٩٢ « الطلاق مرتان » الآيتين
- ٢٩٣ الأصل في الطلاق الخطر ، حكمة تحديده بثلاث
- ٢٩٤ - ٢١٥ هل من شرط كون الخلع فسخا ان يكون بغير لفظ الطلاق ونيته ؟ على ثلاثة أقوال
- ٢٩٥ اللفظ اذا وجد صريحا في باب وجود معادا فيه لم يكن كناية في غيره
- ٢٩٥ لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع ، ولو نوى بالحرام الطلاق لم يقع
- ٢٩٥ يرى الشافعي وبعض أصحاب أحمد أن النكاح لا يتم بغير لفظ الانكاح والتزويج
- ٣٠٠ ، ٣١٥ اذا شرطت الرجعة مع بذل الخلع
- ٣٠٢ اذا أسلم وتحتة أكثر من أربع وقال طلقت هذه كان فرقة لها واختيارا لغيرها
- ٣٠٢ اذا أوقع الطلاق بأى لفظ يحتمله وقع مع النية
- ٣٠٣ هل يصح الخلع بغير عوض
- ٣٠٣ ، ٣٠٤ اذا طلبت المرأة أن يطلقها طلقة بائنة بلا عوض هل تملك ذلك
- ٣٠٤ يصح الخلع والطلاق بغير اللفظ العربي
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ قد يضاف الطلاق الى غير المرأة ، أو إليها ولا يعنى به الطلاق من الزوج فيدين
- ٣٠٥ - ٣٠٧ الفرق بين الطلاق المطلق والطلاق مع العوض
- ٣٠٥ ، ٣٠٦ لفظ الماء ، والخف ، والبيع ، والايان ، والبشارة مع الاطلاق أو التقييد
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ يصح الخلع من الأجنبي وليس كالأقالة
- ٣٠٨ اذا استأجر دارا صح أن يؤجرها بأكثر
- ٣٣٦ الفرقة باختلاف الدين توجب الاستبراء بحضة

- ٣٠٩ اذا فارق المرأة بالمعوض عدة مرات فله أن يتزوجها سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره
- ٣٠٩ أهل الجاهلية كانوا يعدون الظهار طلاقا والايلاء طلاقا
- ٣١٠ لا تحرم الزوجة الا بعد الطلقة الثالثة ولو نوى حرمتها
- ٣١٠ « وطلقها تطليقه »
- ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ الطلاق السنني والطلاق البدعي
- ٣١١ - ٣١٣ هل تقع الثلاث المجموعة « حديث ركائة » وسبب الالتزام بالثلاث
- ٣١٣ ، ٣١٤ لا يجوز ايقاع الثلاث ولو يعوض ولا تقع به
- ٣١٣ « البيئونة الصغرى » و « البيئونة الكبرى »
- ٣١٥ لو بذلت المعوض في الطلقة الثالثة لتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره
- ٣١٥ - ٣٣٢ وقال فصل في الفرقة التي تكون من الطلاق الثلاث والتي لا تكون من الثلاث
- ٣١٦ سبب هذا الانقسام
- ٣١٦ - ٣١٩ هل الخلع طلاق أولا سواء كان بلفظ الطلاق أو نيته أو خلا عن لفظه ونيته
- ٣١٦ اذا قال أنت طالق ونوى من وثاق أو من زوج قبل
- ٣١٧ - ٣١٩ حديث فيروز « أسلمت وتحى أختان قال طلق أيتهما شئت »
- ٣١٨ ، ٣١٩ حديث غيلان « أسلم وتحتة عشرة نسوة فقال امسك أربعا »
- ٣١٩ اذا اختار مما زاد على الأربع كفى ولم يحتج الى انشاء طلاق في البواقي
- ٣١٨ - ٣٣٥ الدليل على أن الرسول لم يرد الطلاق الممدود وانما أراد المفارقة في حديث فيروز وغيلان وجوه
- ٣٢١ الحكمة في تحريم الزوجة بعد الثلاث
- ٣٢١ - ٣٣٢ قصة اختلاع امرأة ثابت بن قيس وقول النبي « أقبل الحديقة وطلقها تطليقة ، وأمرها أن تعتد بحيضة »
- ٣٣٢ الطلاق (مرتان) الآيتين
- ٣٢٣ - ٣٤٤ ، ٣٤٩ المختلعة تعتد بحيضة وما روى عن بعض الصحابة بثلاث لا يصح
- ٣٢٨ (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)
- ٣٣٣ ، ٣٣٤ حديث بريدة « أمرها أن تعتد بحيضة »

- ٣٣٦ ، ٣٣٧ قول ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي وأصحابه (١)
أهل حرب (٢) أهل عهد الخ .
- ٣٣٧ امرأة الكافر هل عليها عدة أو استبراء
- ٣٣٦ ، ٣٣٧ (إذا جاتكم المؤمنات مهاجرات) الآية
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ إذا هاجر زوج المسلمة قبل أن تنكح فهو أحق بها
- ٣٣٧ رد النبي زينب على أبي العاص بن الربيع
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ « انى كنت أسلت وعلمت بإسلامي »
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ و ٣٤٨ « لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض »
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ لا يجب الاستبراء على من لا تحيض ولا تحمل
- ٣٣٨ إذا أسلم على مواريث لم تقسم أو عقود لم تقبض
- ٣٣٨ إذا أسلم رقيق الكافر الذمى
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ الأمة التي لم يطأها سيدها لا يجب استبرائها وكذلك مع العلم ببرائة الرحم
- ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، و ٣٥١ ، ٣٥٢ الموطوءة بشبهة أو زنا تستبرأ بحیضة
- ٣٤٠ ، ٣٤١ (إذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) الآية
- ٣٤٠ أم الولد تعتد بعد وفاة زوجها بحیضة
- ٣٤٠ ، ٣٤١ متعة المطلقة والنفقة والسكنى على خلاف في ذلك
- ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ حكمة اعتداد الرجعية بثلاثة قروء
- ٣٤١ ، ٣٤٢ هل تعتد المطلقة آخر ثلاث بحیضة أو بثلاث
- ٣٤٣ نسب ولد الكافر لا حق به وماؤه محترم
- ٣٤٥ « نهى أن يسقى الرجل ماءه زرع غيره »
- ٣٤٤ - ٣٥١ « تداخل العدتين »
- ٣٤٤ تداخل الحدود والكفارات
- ٣٤٥ إذا اشترى أمة قد اشترك في وطئها جماعة فليس عليها إلا استبراء واحد
- ٣٤٥ إذا اشترى جارية وباعها قبل أن يستبرأها فليس على الثاني الاستبراء واحد
- ٣٤٥ إذا أعتقها وتزوجها فهل يجب استبرائها

- (فمالك عليهن من عدة تعتدونها) ٣٤٦
- هل يجوز للواطئ بشبهة أو نكاح فاسد أن يتزوج الموطونة في عدتها منه ٣٥١
- سئل عن رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت طلقني فقال ان ابرأتيني فانت طالق فقالت ابرأك الله مما ينسى النساء على الرجال ٣٥٢
- سئل عن رجل قالت له زوجته طلقني وأنا ابرؤك من جميع حقوقك عليك وأخذ البنت بكفالتها فطلقها على ذلك فهل تطالب بفرض البنت ٣٥٣
- متى عقد الحاكم عقدا ساع فيه الاجتهاد أو فسخ لم يكن لفيره نقضه ٣٥٤
- سئل رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي وأبرأتني منه فبنتك طالق فجاء له بكتاب غيره ولم يعلم الزوج فقال بنتك طالق ثلاثا يظن الابراء صحيحا ٣٥٤
- سئل عن رجل له زوجة فحلف أبوها انه ما يخليها معه وقال أبريه فأبرأته وطلقها ثم ادعت الاكراه ٣٣٥
- سئل عن بنت يتيمة تحت الحجر مزوجة قال لها الزوج ان ابرأتيني من صداقك فانت طالق ثلاثا فمن شدة الضرب وهبت ٣٥٥
- سئل عن رجل كسا امرأته كسوة مشتمة وطلبت منه المخالعة وطلب حليه منها فأبت وأنكرته الخ . ٣٥٦
- ٣٥٦ ، ٣٥٧ اذا تنازعا هل اعطاهما على وجه التملك أو الاباحة
- سئل عن رجل باع شيئا من قماشه فخاصمته زوجته لأجل أنه باع قماشه وقال ان اعطيني كتابك لهذا الرجل كنت طالقا ثلاثا وكان نيته ان تبرأه فهل يقع الطلاق ٣٥٧
- ٣٥٨ - ٣٦١ سئل عن رجل مالكي قال لولده زوجته ان ابرأتني ابنتك أوقعت عليها الطلاق فقال والدها انا ابرؤك فأبرأ والدها بغير حضورها ولا اذنها فهل يقع الطلاق ٣٥٨
- هل للاب أن يطلق ويخالع امرأة ابنه الطفل ٣٥٩
- سئل عن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل . ٣٦٠

